



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية العلوم السياسية

قسم الدراسات السياسية

التهديد الإسرائيلي للأمن البيئي العربي

"دراسة تحليلية نقدية حول المفاعلات النووية والنفايات الإسرائيلية

وتأثيرها في المنطقة العربية"

Israeli Threat To the Arab Environmental Security

" a critical analytic study about the Israeli reactors and
leavings and their affect in the arab region "

دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

إعداد

محمد أحمد عتمة

المشرف العلمي

د. صابر بلول

الأستاذ المساعد في قسم الإقتصاد الدولي

في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق

المشرف العلمي المشارك

د. سمير حسن

الأستاذ في قسم الدراسات السياسية

في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق

2015

ﺗﺼﺮﯨﺢ

أﺻﺮﺡ ﺑﺎﻥ ﻫﺬﺍ ﺑﺤﺚ ﺑﻌﻨﻮﺍﻥ "ﺍﻟﺘﻬﺪﯨﺪ ﺍﻟﺴﺮﺍﺋﯩﻠﯩﻲ ﻟﻼﻣﻦ ﺍﻟﺒﯩﺌﯩ ﺍﻟﻌﺮﺑﯩ" ﻟﻢ ﻳﺴﯩﻖ ﺃﻥ ﻗُﺒﻞ ﻟﻠﺤﺼﻮﻝ ﻋﻠﻰ ﺁﯨﻪ ﺩﺭﺟﺔ ﻋﻠﻤﯩﻴﺔ، ﻭﺁﻧﻪ ﻏﯩﺮ ﻣﻘﺪﻡ ﺣﺎﻟﯩﺌﺎً ﻟﻠﺤﺼﻮﻝ ﻋﻠﻰ ﺁﯨﻪ ﺩﺭﺟﺔ ﻋﻠﻤﯩﻴﺔ ﺁﺧﺮﻯ.

ﺍﻟﻤﺮﺷﺢ

ﻣﺤﻤﺪ ﺁﺣﻤﺪ ﻋﺘﻤﺔ

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح محمد أحمد عتمة, بإشراف الدكتور صابر بلؤل (المشرف العلمي) الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد الدولي في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق, والدكتور سمير حسن (المشرف المشارك) الأستاذ في قسم الدراسات السياسية في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق, وإن أية مراجع أخرى ذُكرت في هذا العمل مُوثقة في نص البحث.

المشرف العلمي

د. صابر بلؤل

المشرف المشارك

د. سمير حسن

المرشح

محمد أحمد عتمة

نُوقِشت هذه الرسالة وأُجيزت بتاريخ 2015/9/16, من قبل لجنة الحكم المؤلفة من السادة:

د.وجيه الشيخ: الأستاذ في قسم الدراسات السياسية في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق, اختصاص

الدعاية السياسية. عضواً:

د.إبراهيم سعيد: الأستاذ في قسم الجغرافيا في كلية الآداب بجامعة دمشق, اختصاص أقاليم اقتصادية

وسياسية. عضواً:

د.صابر بلول: الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد الدولي في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق.

اختصاص التنمية الاقتصادية. عضواً مشرفاً:

د.أحمد دعاس: المدرس في كلية الاقتصاد الثالثة في القنيطرة بجامعة دمشق, اختصاص إدارة وتسويق.

عضواً:

د.كريم أبو حلاوة: المدرس في قسم الدراسات السياسية في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق.

اختصاص علم اجتماع. عضواً:

إهداء

إلى روح أبي وأمي اللذين كنت وما زلت أستنير بدعائهما لأرى النور في حياتي... إلى من كانت شفاههم وألسنتهم وقلوبهم تلهث رطبة بذكر الله ودعائهم لي....

إلى روحهما الطاهرة
أبي وأمي

إلى من كانوا لي سنداً وعوناً وأملاً بالوصول إلى النور والحياة....
إلى من علموني الصبر والعزيمة والإرادة....

أخوتي الأحبة

إلى من شجعني وحفزني وتواصل معي وعاش آمالي....

أصدقائي

إلى من عاش ومشى معي في ليل طويل... ليطل فجرٌ وصبحٌ مثمرٌ بالعلم والمعرفة.... إلى رفيقة الدرب وسر النجاح ومنبع الإخلاص وتوأمة الروح ومبعث الحب والطموح والأمل....

زوجتي أم طاهر

إلى الأمل القادم والزهر المفعم بالحياة والبسمة المرسومة على الشفاه وفلذات الروح والقلب.... إلى زهوري ورياحيني ومُهَج قلبي....

أبنائي الأعزّاء

محمد طاهر وأحمد وأبرار وعبد الهادي

بطاقة شكر

يسعدني ويشرفني أن أتقدم وبكل فخر بالشكر إلى عمادة كلية العلوم السياسية...
كما يسعدني ويشرفني أن أتقدم بالشكر الكبير إلى لجنة التحكيم الموقرة التي تفضلت
بالإشراف على مناقشة رسالتي...
ويسعدني أن أتقدم بالشكر العميق لأساتذتي الأفاضل في كلية العلوم السياسية. وأخص
بالشكر الجزيل الدكتور صابر بلول الذي تفضل بالإشراف على رسالتي والذي كان
خير معين ومفيد لي، والدكتور سمير حسن الذي شارك بالإشراف والتوجيه.

محمد أحمد عتمة

مخطط البحث

18	تاريخ المشروع النووي الإسرائيلي وتطوره	الفصل الأول
21	ظروف إنشاء الكيان الصهيوني	المبحث الأول
28	بدايات التعاون النووي الإسرائيلي الغربي	المبحث الثاني
37	تطور المنشآت النووية الإسرائيلية وتعددتها	المبحث الثالث
51	النفائيات الإسرائيلية السامة واستراتيجيات التخلص منها	الفصل الثاني
54	ماهية النفائيات الإسرائيلية واختلافها	المبحث الأول
64	الأساليب المتبعة من قبل "إسرائيل" للتخلص من نفائياتها	المبحث الثاني
74	المناطق الفلسطينية التي تعرضت للنفائيات الإسرائيلية السامة	المبحث الثالث
82	النشاطات النووية والنفائيات السامة الإسرائيلية وخطرها على البيئة العربية	الفصل الثالث
84	مفهوم الأمن البيئي العربي	المبحث الأول
95	تلوث البيئة داخل الأراضي والمياه الفلسطينية	المبحث الثاني
110	تلوث البيئة في الأراضي والمياه العربية المحتلة (سورية-الأردن-لبنان-مصر)	المبحث الثالث
120	الغموض النووي الإسرائيلي ودور المجتمع العربي والدولي في مواجهة ترسانة "إسرائيل" النووية	الفصل الرابع
123	الرؤية الإسرائيلية لامتلاك السلاح النووي والمراهنة على البقاء	المبحث الأول
130	جهود المجتمع الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية	المبحث الثاني
139	إمكانية الردع العربي والسيناريوهات المحتملة في مواجهة الترسانة النووية الإسرائيلية وملوثاتها	المبحث الثالث
155		نتائج ومقترحات
160		الملاحق والمراجع

مقدمة

تعد الطاقة النووية من أهم الاكتشافات العلمية الهائلة التي توصل إليها الإنسان، حيث أحدثت تغييراً جذرياً في المفهوم التقني لدول العالم بمختلف الجوانب التي تسهم في خدمة الشعوب وتطورها.

ولكن استخدام هذه الطاقة الخطيء قد يؤدي إلى مشكلات تهدد المحيط الحيوي وسلامته من خلال التلوث البيئي للهواء والماء والتربة والتلوث الناتج عن الإشعاعات النووية ومخلفاتها ونفاياتها الخطرة.

وقد شهد منتصف القرن العشرين وتحديداً أوائل عام 1950، اهتمام كل دول العالم وبشكل كبير ومتزايد بآثار الإشعاع والتلوث الناجم عنه، والسبب في ذلك لا يعود فقط للرعب المائل في ذاكرة الناس نتيجة قصف مدينتي "هيروشيما وناغازاكي" بالقنبلة الذرية، وإنما لاتساع انتشار المواد المشعة في العالم من جرّاء اختبار أجهزة نووية جديدة في الغلاف الجوي من قبل الدول النووية الكبرى.

لقد أصبحت الحوادث والنكبات التي يحدث فيها التعرض للإشعاع، من القضايا ذات الإهتمام الشعبي الواسع. ومما زاد في أهمية التقارير التي تناولت هذا الموضوع، هي أنها - أي التقارير - لم تقتصر على تأكيد الأخطار التدميرية للحرب النووية فحسب، بل عززت الخوف من أوبئة السرطان التي يمكن أن تحدث بين الناس كنتيجة للتعرض للإشعاع حتى بالسويات المنخفضة جداً.

وقد أدى سوء التداول والطرح غير المقصود للمخلفات الخطرة، إلى العديد من الكوارث في العالم.

ففي منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص منطقة فلسطين وما حولها، تتواجد المفاعلات النووية الإسرائيلية وخاصة مفاعل ("ديمونا") وما تنفثه من إشعاعات نووية خطيرة، وما تخلفه من نفايات سامة ملوثة تضر بيئة المنطقة العربية ككل منذ إنشائه في منتصف القرن العشرين الماضي وبوجود العديد من الأدلة التي سيتم عرضها لاحقاً. حيث تبقى هذه المخلفات نشطة في إشعاعاتها آلاف السنين، علماً أن التخزين الآمن لها صعب وباهظ التكاليف.

وتعمل "إسرائيل"، على تثبيت كيانها الصهيوني بالأسلحة النووية والمفاعلات النووية لإيجاد التوازن مع دول منطقة الشرق الأوسط من جهة، ولتهدد أمنها - وأمنها البيئي - من جهة أخرى، وذلك من خلال المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية الأمريكية والغربية لإضعاف المنطقة العربية ومنع قيام أي محاولة عربية للتضامن العربي، بل وإخراج بعض الأنظمة العربية من دائرة المواجهة في الصراع العربي الإسرائيلي، وانتقاله للجانب الآخر في هذا الصراع.

وهذا يشكل تهديداً خطيراً ومصيرياً للأمة العربية، وضمان حقها في الحياة والوجود والأمن والسيادة، وتتفاقم خطورة امتلاك العدو الصهيوني للترسانة النووية بإصراره على عدم التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والتهرب من استحقاقات السلام العادل والشامل، والاستخفاف بالرأي العام العالمي، وفي الوقت ذاته محاولته تهديد وضرب أي قطر عربي يحاول تطوير وسائل دفاعه أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل في مواجهة خطر

الترسانة النووية الإسرائيلية ومخلفاتها، والتي أصبحت تهدد ليس فقط المنطقة العربية، وإنما منطقة الشرق الأوسط بأكملها، وتهدد محيطه الحيوي من خلال ما تفرزه هذه الترسنة ونفاياتها من إنبعاثات وغازات سامة خطيرة تنتقل إلى أنسجة جسم الإنسان عن طريق تلويث الطعام بهذه النفايات، وتلويث الهواء الجوي، وتلويث مياه الأمطار، وبالتالي تلويث التربة والهواء والماء والقضاء على المحيط الحيوي للمنطقة العربية.

وهذا بدوره يعد تهديداً خطيراً للأمن البيئي العربي والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

أولاً- أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على إحدى وسائل التهديد الإسرائيلي للأمن البيئي العربي، وهو تهديد المنطقة العربية وتهديد الحياة فيها بتلويثها بالغازات السامة التي تنبعث من مفاعلات "إسرائيل" النووية ومخلفات نفاياتها، وبشتى أنواعها، وبشتى صناعاتها، بدهنها وإرسالها إلى تربة ومياه الدول العربية المجاورة لها وغير المجاورة.

وهذا بدوره يعد تهديداً إسرائيلياً من نوع جديد للمنطقة العربية، يؤثر على مكونات النظام البيئي والمحيط الحيوي العربي بما يحتويه من كائنات حية، وجعله في حالة عدم استقرار واختلال في توازنه. الأمر الذي يعرض الأمن البيئي العربي للخطر والذي هو جزء من الأمن القومي العربي.

ثانياً- مشكلة البحث وتساؤلاته:

انطلاقاً من أهمية البحث يرى الباحث أن مشكلة البيئة بشكل عام في العالم أخذت تتصدر المشكلات العالمية التي تهدد أمن الإنسان وحياته، نظراً لزيادة الانبعاثات الغازية السامة، واحترار الأرض، ونقص الأوكسجين بسبب وجود ثقب في طبقة الأوزون، وكذلك ازدياد التجارب النووية التي تطلق الغازات الملوثة، ودفن النفايات النووية ونفايات المصانع السامة في المياه والتربة.

وهذا ما يلاحظ من خلال امتلاك الكيان الصهيوني المفاعلات والرؤوس النووية، حيث تنطلق كميات كبيرة من الغازات السامة جزئاً ذلك، وجزئاً صناعاته الكيميائية والدوائية والبتروكيماوية، مخلّفة كميات هائلة من النفايات السامة، يُدفن كثير منها في كثير من المناطق العربية، مما يؤثر سلباً على صحة وسلامة الإنسان العربي ومختلف ألوان الحياة على الأرض العربية. إلا أنه لم تُواجه مثل هذه الأعمال من العرب بأية سياسات ولا برامج بيئية ولا اجتماعية ولا تربوية ولا سياسية، لذلك يتوجه البحث نحو التصدي لهذه المشكلة على أسس علمية بما يتوافق مع الأهداف المرجوة من البحث.

وبناءً على ذلك، فإن مشكلة البحث تطرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى وصل التهديد الإسرائيلي للبيئة والحياة على الأرض العربية من خلال تأثير مفاعلاتها النووية ونفاياتها السامة ؟ وبالتالي هل تهدد "إسرائيل" فعلاً الأمن البيئي العربي والذي هو جزء من الأمن القومي العربي؟؟.

وتتفرع أسئلة البحث من السؤال الرئيس للمشكلة حيث يحاول الباحث عرضها والوصول إلى إجابات تفيد موضوع البحث, والأسئلة هي:

- 1 - إلى أي مدى يعد المشروع النووي الإسرائيلي تهديداً لأمن وسلامة البيئة العربية ؟
- 2 - لماذا تدفن "إسرائيل" نفاياتها النووية السامة المختلفة في الأراضي والمياه الإقليمية العربية , وما تأثير ذلك على مكونات الطبيعة والحياة في المنطقة العربية؟
- 3 - لماذا استخدمت "إسرائيل" بعض الأسلحة والقنابل الباعثة للغازات السامة المحرمة دولياً في حروبها الأخيرة مع العرب (بدايات القرن الواحد والعشرين) ؟ وهل يعد ذلك رسالة تهديد للحروب القادمة!؟.
- 4 - ما مدى التزام "إسرائيل" بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل واتفاقيات دفن النفايات المشعة والسامة ؟
- 5 - ما دور المجتمع العربي و الدولي وغيرها من المنظمات الحكومية والأهلية في الضغط على "إسرائيل" النووية ونفاياتها السامة ؟

ثالثاً- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الآتي:

- 1 تحديد حجم التهديد النووي الإسرائيلي على الأمن البيئي العربي.
- 2 تقدير مستوى تجاهل "إسرائيل" للمحيط البيئي العربي و جرأتها على استخدام الأسلحة النووية والغازات السامة متى شاءت في حروبها القادمة.
- 3 تحديد مدى خطورة تأثير الإشعاعات المنبعثة من المفاعلات النووية والنفايات السامة الإسرائيلية على الكائنات الحية, وإمكانية المعالجة.
- 4 العمل على زيادة الوعي العربي وقناعته بخطورة التهديد الإسرائيلي للأمن البيئي العربي كتهديد مباشر للأمن القومي العربي.
- 5 رصد الدور الذي يلعبه المجتمع الدولي ومنظماته الحكومية والأهلية في الحد من تأثير نووية "إسرائيل" ونفاياتها السامة على البيئة العربية.

رابعاً- فرضيات البحث:

بناءً على مشكلات البحث والتساؤلات المطروحة, تبني الباحث مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- 1 -إنَّ تعمُّد "إسرائيل" دفن نفاياتها السامة في المياه الإقليمية العربية والأراضي العربية يُّ ظهر ويؤكد عنصريتها وتعصبها وعدائها للبيئة العربية والعالمية.
- 2 -إنَّ عدم التزام "إسرائيل" وتوقيعها على معاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية والنفايات السامة سوف يعطيها مبرراً دائماً في استخدام جميع أنواع الأسلحة المحرمة دولياً, والتي تهدد الب يرة العربية وسلامتها.
- 3 -إنَّ تفعيل الضغط الدولي والأهلي (في إيقاف أو الحد) من البرنامج النووي الإسرائيلي , يعزز من فرص التوصل إلى اتفاقيات التزام وإلزام "إسرائيل" بالحد من انتشار الأسلحة النووية وخطر النفايات السامة.
- 4 -إن تواجـد دور عربي فاعل, وبالتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمعية في الضغط على "إسرائيل", سوف يحد من قوة "إسرائيل" النووية, وعدم إلقاءها لنفاياتها السامة في المنطقة العربية.

خامساً- منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التاريخي التحليلي ومنهج المشكلات ومنهج النظم, حيث يحاول الباحث عرض الموضوع وتطوره تاريخياً, وخاصة تطور البرنامج النووي الإسرائيلي منذ منتصف القرن العشرين الماضي وحتى بدايات القرن الواحد والعشرين وما طرأ عليه من تحولات, بالإضافة إلى تحليله تحليلاً دقيقاً من خلال تأثير هذا البرنامج على المحيط الحيوي الفلسطيني والعربي المجاور, وما يسببه من ملوثات وإشعاعات تهدد البيئة العربية بشكل مباشر وتهدد أمنها.

سادساً- إطار البحث:

الإطار الزمني: يتناول البحث تلك الفترة من الزمن التي شرعت فيها "إسرائيل" بإنشاء مفاعلاتها النووية ابتداءً من عام 1950 وحتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

الإطار المكاني: يركز موضوع البحث على التهديد الإسرائيلي للأمن البيئي العربي على منطقة جغرافية محددة وهي منطقة فلسطين المحتلة وما يجاورها من الدول العربية, سورية ومصر والأردن

ولبنان, من خلال مدى تأثر هذه المناطق بالملوثات الإسرائيلية السامة من خلال الأسلحة النووية والنفائات الإسرائيلية السامة...

سابعاً- بعض الدراسات السابقة:

1 - بيتر براي: ترسانة "إسرائيل" النووية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1989.

حيث يقدم المؤلف دراسة تفصيلية حول القدرات النووية الإسرائيلية، مشيراً إلى دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في تطوير "إسرائيل" للسلح النووي، معتبراً أن تلك الأخيرة هي صاحبة الفضل الأكبر في حصول "إسرائيل" على السلح النووي.

ويؤكد المؤلف أن "إسرائيل" تمتلك عدداً غير قليل من القنابل النووية المصنوعة من اليورانيوم المنضب المسروق وليس المنتج داخلياً.

ويخلص "براي" إلى أن "إسرائيل" لديها تصميم قاطع على منع العرب من امتلاك القدرات النووية، وأنها قامت وستقوم بتخريب أي تجهيزات تهدف للوصول إلى السلح النووي مثلما فعلت مع مفاعل "أوزيراك" العراقي عام 1981.

2 - تيسير الناشف: الأسلحة النووية في "إسرائيل"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

تناول المؤلف بدايات التعاون الإسرائيلي الأوروبي لامتلاك السلح النووي الإسرائيلي من خلال إيفاد أفضل الطلاب اليهود إلى أوروبا، كذلك ركز المؤلف على استعراض المفاعلات النووية ومنها مفاعل "ديمونا" ومفاعل "ناحال سوريك" وخطورتها على المناطق الفلسطينية والعربية المجاورة.

3 - سيمور هرش: الخيار شمشون، دار الهلال، القاهرة، 1991.

والذي عالج فيه الكيفية التي أصبحت فيها "إسرائيل" نووية، مبيناً أن ذلك كان معروفاً من قبل كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الأمريكيين والفرنسيين، والذين أسهموا بشكل أساسي في بناء القدرات والمفاعلات النووية الإسرائيلية، وقد حاول المؤلف في دراسته الإجابة عن العديد من التساؤلات ومن أهمها: ما هي طبيعة وحجم ترسانة "إسرائيل" النووية؟ وما هو حجم التهديد النووي الذي تشكله تلك الترسانة على الأمن البيئي العربي واستقراره، سواءً أمن الدول العربية القريبة من "إسرائيل" أو البعيدة عنها؟

4 - فرانك برنابي: القنبلة الخفية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.

تناولت الدراسة المشروع النووي الإسرائيلي وتاريخه والتعاون الإسرائيلي الألماني وكذلك التعاون الإسرائيلي مع الحكومة النرويجية لتزويد "إسرائيل" بالماء الثقيل لتشغيل مفاعل "ديمونا"، ويركز الكاتب على حصول "إسرائيل" على اليورانيوم المخصب بطرق رسمية وغير رسمية وذلك لصناعة القنابل النووية حيث جرى تجريبها عام 1979 في جنوب المحيط الهادي.

5 - ممدوح حامد عطية: البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

تناول الكاتب الترسانة النووية الإسرائيلية مركزاً على عناصر القدرة النووية الإسرائيلية، ومشيراً إلى أن السلاح النووي الإسرائيلي يعتبر حقيقة معروفة في الميزان الإستراتيجي للشرق الأوسط. ويرى أن "إسرائيل" تمتلك أعداداً ضخمة من الرؤوس النووية إلى جانب وسائل إطلاقها المتعددة معتبراً ذلك يشكل تهديداً واضحاً للأمن القومي العربي والأمن القطري البيئي لكل دولة عربية على حدة، ليؤكد المؤلف أنه لا بد أن يكون لدى العرب رادع فوق تقليدي كهدف مؤقت، والحصول فيما بعد على الرادع النووي.

6 - محمد علي السرحان : اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الإستعماري ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002.

حيث تناول فيه الكاتب ظروف إنشاء الكيان الصهيوني منذ نشأته ، وانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول ، وتأسيس الحركة الصهيونية على يد تيودور هرتزل ، والتآمر على العرب وفلسطين ، ومن ثم قرار التقسيم عام 1947 بدعم من بريطانيا ، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك ركزت الدراسة على دعم الولايات المتحدة الأمريكية للبرنامج النووي الإسرائيلي وجعل "إسرائيل" الدولة الأبرز في حوض المتوسط ودول الشرق الأوسط، كما يعرض الكاتب في هذه الدراسة خطة هامة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وأن تكون البرامج النووية في المنطقة برامج سلمية فقط ، وبالتالي التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

7 - هيثم الكيلاني: السلاح النووي الإسرائيلي (خطر يهدد الجميع) ، مجلة الفكر العسكري، العدد 2، دمشق، 2005.

تناول المؤلف السلاح النووي الإسرائيلي وتهديده الخطير للأمن البيئي العربي من خلال تأكيده امتلاك "إسرائيل" لأكثر من (400) رأس نووي.

كما يتناول في كتابه مفهوم الأمن القومي العربي الصادر عام 1996، تعريفاً عاماً للأمن القومي العربي ، لكن يؤكد أن هذا المفهوم ما زال مفهوماً متحركاً من حيث الإتفاق على تعريفه وتحديده ورسم معالمه ، وما زالت صلته بالأمن القطري تحيطها ضبابية غائمة.

8 - دوف حنين: أحمر أخضر (علاقة تكامل)، المكتب البرلماني "الإسرائيلي" للنائب دوف, 2007.

تناول المؤلف (عضو الكنيست الإسرائيلي)، التلوث الصادر عن المنشآت الصناعية الإسرائيلية وخاصة صناعة الحجر والرخام ، والتي تلوث المناطق الفلسطينية لقرها من المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، مسببة حالات متزايدة من سرطان الرئة بسبب تنفس السكان هواءً مشبعاً بالغبار والجسيمات السامة، معتبراً العرب من أبناء الشرائح المستضعفة دون أن تقوم "الدولة" بمسائلة ومحاسبة الملوّثين !! . كذلك يؤكد (دوف) في كتابه: حصول كارثة بيئية ضريت لبنان جرّاء إصابة القذائف الإسرائيلية لحاويات النفط، وذلك إبان عدوان تموز 2006 على لبنان.

9 - أحمد مجدي رمضان: تلوث المياه في البحر الميت، جامعة القاهرة, 2008.

تناول فيها الكاتب النفايات والملوثات التي يلفظها مفاعل "ديمونا" النووي والتي تشكل خطراً وتهديداً كبيراً للبيئة والمياه في الشرق الأوسط، حيث تم دفن جزء من هذه النفايات في أراضي الجولان السوري المحتل على الحدود السورية، مؤكداً أن الإسرائيليين ارتكبوا خطأً كبيراً في اختيار موقع مفاعل "ديمونا" فوق بركة ضخمة من المياه الجوفية وهو قريب من البحر الميت ، والذي هو امتداد طبيعي لنهر الأردن ، مما يعني بحسب الكاتب أن التسرب الإشعاعي من مفاعل "ديمونا" يؤدي إلى التلوث في المياه الجوفية في باطن الأرض والذي يؤدي إلى تلوث نووي في المناطق المجاورة مثل: الأردن ومصر والسعودية.

10 مجدي كامل: الأسرار النووية، دار الكتاب العربي, دمشق والقاهرة, 2008.

حيث تناول المؤلف البرنامج النووي الإسرائيلي وتطوره منذ بداياته، وتحدث عن مفاعل "ديمونا" وخطورته على بيئة المنطقة العربية ، كذلك ركّز المؤلف على الحديث عن النفايات الإسرائيلية المشعة وتصنيفها ومستوياتها وطرق التخلص منها بدفنها في الأراضي والمياه الفلسطينية والعربية المجاورة وخاصة في قرى محافظة الخليل ومناطق النقب الصحراوي والقرى المجاورة، مسببة بإشعاعاتها السامة الأمراض الخطيرة في المنطقة العربية مثل سرطان الدم والعقم وغيرها.

كما دعا المؤلف إلى ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وضرورة توقيع "إسرائيل" على معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية.

11 نبيل السمان: القنبلة النووية بين طهران وتل أبيب, مركز الأبحاث والتوثيق, دمشق, 2008.

تناول المؤلف البرنامج النووي الإسرائيلي والإيراني، والمحاولات العربية لامتلاك السلاح النووي في الماضي وقدرتها الحالية لامتلاك هذا السلاح في المستقبل.

وفي البرنامج النووي الإسرائيلي ركز المؤلف على مفاعل "ديمونا" والتسريبات الإشعاعية التي تنطلق منه وأخرها ظهور سحابة كبيرة من الدخان الأصفر عام 2007.

كما أشار المؤلف في هذه الدراسة إلى بعض الدول العربية التي تقوم بالمراقبة الإشعاعية للمفاعلات النووية الإسرائيلية ولو كانت بسيطة، كما أكد المؤلف في هذه الدراسة على الدعم الأمريكي اللامحدود للنووي الإسرائيلي ومحاولة الضغط على برنامج إيران النووي ومحاولة الضغط على سوريا وبرامجها التسليحية غير التقليدية، وذلك من أجل الحفاظ على تفوق "إسرائيل" والسيطرة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط.

12 حافظ محمد: القدرة النووية الإسرائيلية، وزارة الدفاع، كلية الدفاع الوطني، دمشق، 2010.

تناولت الدراسة القدرات النووية الإسرائيلية ووسائلها وتأثيرها على الأمن البيئي العربي، كما أكد المؤلف أن "إسرائيل" سعت لامتلاك السلاح النووي باستخدام أسلوب الردع بالشك، وبعد ذلك تحولت إلى أسلوب الردع بالتلميح وإلى أسلوب المعلومات بجرعات محسوبة تثير بها زعزعة في فكر القيادات العربية وخوف على حياة الإنسان في المنطقة العربية.

إن كل دراسة من الدراسات السابقة تناولت جانباً معيناً من جوانب التهديد النووي والنفايات الإسرائيلية. فمنها ما تناول تاريخ المشروع النووي الإسرائيلي، ومنها ما تناول الترسانة النووية "إسرائيل"، والبعض تناول التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي، ومنها ما أكد على استخدام "إسرائيل" أسلحة محرمة دولياً، وعلى وجود نفايات إسرائيلية سامة في المناطق العربية المحتلة أو بالقرب منها، ووجود تسريبات نووية وإشعاعات ملوثة من بعض المفاعلات النووية الإسرائيلية، وعدم توقيع "إسرائيل" على المعاهدات التي تمنع انتشار الأسلحة النووية والنفايات السامة.

وجديد الباحث في هذا الموضوع هو التهديد النووي والنفايات السامة الإسرائيلية وأثرها على مكونات الحياة والبيئة العربية وأهمها الإنسان العربي. حيث يحاول إلقاء الضوء على الترسانة النووية الإسرائيلية وأخطارها على البيئ العربية. كذلك موضوع النفايات الإسرائيلية السامة وطرق التخلص منها، ودفنها في الأراضي والمياه الإقليمية العربية، وتأثير ذلك على الكائنات البحرية والبرية، بما في ذلك الإنسان العربي، مهدداً محيطه الحيوي وعناصره التي تساعد على البقاء، وبالتالي مهدداً أمنه واستقراره وحياته.

كما يحاول الباحث معالجة مشكلة التهديد النووي الإسرائيلي للأمن البيئي العربي، من خلال تسليط الضوء على الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي ومنظماتها الحكومية والأهلية بالضغط على "إسرائيل" النووية، وانصياعها للقرارات الدولية، بالحد أو إيقاف انتشار أسلحتها النووية وملوثاتها، والاستحقاقات العربية لخلق توازنات لهذه المهددات وخطر نفاياتها السامة والتي باتت تهدد ليس فقط أمن البيئة والمحيط العربي، وإنما الأمن القومي العربي بكامله.

ثامناً- صعوبات البحث:

يعد موضوع البحث من المواضيع الهامة, حيث تناول الجانب البيئي وأثره على البيئة العربية, ولعل الحديث عن المشروع النووي الإسرائيلي ونفاياته وملوثاته وتأثيره على دول الجوار العربي, أشبه ما يكون نادراً, وذلك لقلة تناول هذا الموضوع من قبل الباحثين والمؤلفين والكتّاب, وبالتالي كان هناك صعوبة في الحصول على المراجع والدراسات التي تفيده موضوع البحث, وتبين خطورة هذا السلاح النووي على البيئة العربية, وتهدده للمكونات الحيوية والمحيط الحيوي العربي وانتشار الأمراض التي تهدد حياة الإنسان العربي منذرة بفنائه من الوجود, لذلك فقد سعى الباحث إلى الاستعانة بملكتب, بالإضافة إلى عدد من المواقع الإلكترونية والصحف والمجلات التي تحاول كشف تكتم "إسرائيل" لبرنامجها النووي وسريته, حيث أن "إسرائيل" حتى بدايات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين لم تعلن في أي تصريح رسمي بوجود السلاح النووي الإسرائيلي.

كذلك كانت هناك معاناة في الوصول إلى حقائق ما يجري داخل الأراضي المحتلة, حيث يحيط بها السرية والتكتم والتعتيم الإعلامي, ولكن كانت هناك محاولات جادة وجيدة من كثير من المواقع الإلكترونية الفلسطينية في الداخل والمحظورة في الخارج, لتنقل حقيقة التلوث الإسرائيلي للمنطقة العربية, وتكشف مدى الخطر الذي يهدد الأمن البيئي العربي.

تاسعاً- تقسيم البحث:

تناول البحث أربعة فصول وفي كل فصل ثلاثة مباحث تركز جلها على موضوع التهديد الإسرائيلي للأمن البيئي العربي.

أما الفصل الأول, فقد كان بعنوان تاريخ المشروع النووي الإسرائيلي وتطوره, حيث تناول ظروف إنشاء الكيان الصهيوني والدول التي ساندت اليهود على إقامة دولتهم المزعومة, وبدايات تعاون هذه الدول مع "إسرائيل" لبناء مشروعها النووي, ومن ثم تطوره وتطور منشآته شيئاً فشيئاً.

والفصل الثاني كان بعنوان النفايات الإسرائيلية السامة واستراتيجية التخلص منها, حيث درس ماهية النفايات الإسرائيلية واختلافها, والأساليب المتبعة من قبل "إسرائيل" للتخلص منها, ومن ثم المناطق العربية التي تعرضت لها.

والفصل الثالث بعنوان النشاطات النووية والنفائيات السامة الإسرائيلية وخطرها على البيئة العربية, حيث تناول مفهوم الأمن البيئي العربي, وتلوث البيئة داخل الأراضي والمياه الفلسطينية, وتلوثها في الأراضي والمياه العربية المحتلة.

أما الفصل الرابع والأخير فقد تناول دور المجتمع العربي والدولي في مواجهة ترسانة "إسرائيل" النووية, والذي ركز على جهود المجتمع الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية, خاصة بعد تنامي دور البرنامج النووي الإسرائيلي والمراهنة على البقاء, وما هو الرد أو الردع العربي والسيناريوهات المحتملة في مواجهة الترسانة النووية الإسرائيلية وملوثاتها.

ثم يتم عرض خاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث, وبعض المقترحات, وأخيراً ملاحق البحث التي تشير إلى بعض المراكز والمعاهد والمفاعلات النووية الإسرائيلية, وبعض المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت في العالم لمنع انتشار الأسلحة النووية والتي عقدت بشأن التحكم في نقل النفائيات الخطرة.

الفصل الأول

تاريخ المشروع النووي الإسرائيلي وتطوره

المبحث الأول: ظروف إنشاء الكيان الصهيوني.

المطلب الأول: النشاط اليهودي في فلسطين قبل ولادة الكيان الصهيوني

المطلب الثاني: الاستيطان اليهودي في فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني: بدايات التعاون النووي الإسرائيلي الغربي.

المطلب الأول: الرؤية الإسرائيلية حول السلاح النووي وامتلاكه

المطلب الثاني: التكنولوجيا النووية الإسرائيلية وتطورها

المبحث الثالث: تطور المنشآت النووية الإسرائيلية وتعددتها.

المطلب الأول: مراكز البحث النووية والذرية الإسرائيلية

المطلب الثاني: المفاعلات النووية الإسرائيلية

تقوم الإستراتيجية النووية الإسرائيلية - كما يدّعي زعماء "إسرائيل" - على دفع عدوان قائم أو محتمل من قبل الدول العربية عليها, وذلك على اعتبار أن قدرة "إسرائيل" على حشد الموارد البشرية التقليدية مقيدة, فضلاً على أن تنامي فائض الأموال العربية الناتجة عن استثمار البترول, يمكّن العرب من الحصول على الأسلحة المتقدمة التي يمكن أن تردم الهوة التي بينهم وبين "إسرائيل" في مجال الأسلحة التقليدية, ومن ثم فلا خلاص أمام "إسرائيل" سوى السلاح النووي, للدفاع ضد الهجوم العربي المحتمل أو لردع العرب في حالة توافر البيئة لهذا الهجوم.

وهذا يعكس بصورة لا ينقصها الوضوح, هدف "إسرائيل" في إخضاع العرب على القبول بـ "إسرائيل" كحقيقة مسلم بها, مع عدم التفكير في الوقت نفسه باتخاذ أية خطوات تعني استعادة الأراضي العربية المحتلة أو بمعارضة الأهداف والمخططات الإستراتيجية المستقبلية لـ "إسرائيل".

تمتلك "إسرائيل" منظومة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها, فضلاً عن وسائل حملها وإطلاقها بمستوياتها التكتيكية والإستراتيجية المختلفة.

والمفهوم الإجرائي لمنظومة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية, يتمثل في الإمكانيات النووية والمقدرة المالية التي تتكون من الخامات النووية والقاعدة العلمية والتكنولوجية. كذلك يتمثل في القدرة على إنتاج السلاح النووي الذي يتكون من الرؤوس النووية - القنابل الذرية والهيدروجينية وقنابل النيوترون - وتوافر قواعد الإطلاق, ووسائل التوصيل المتمثلة في الصواريخ والطائرات الحربية ومنظومات القيادة والسيطرة والاتصال وأجهزة التشويش الإلكتروني.

ومنذ نشأتها سعت "إسرائيل" نحو امتلاك السلاح النووي في ظل إيمان من القيادة السياسية بهذا الأمر, وبخاصة في ضوء تولي (حايم وايزمن) (*) رئاسة دولة "إسرائيل", وأيضاً اقتناع رئيس الوزراء آنذاك (دافيد بن

* حايم وايزمن: أول رئيس للكيان الصهيوني عام 1948, وهو عالم الكيمياء الحيوية واستحدث دائرة لأبحاث النظائر في معهد وايزمن, والذي هو أحد المؤسسات العلمية الرئيسية في فلسطين المحتلة.

غوريون) (•) الذي يقول من خلال بيتر براي في كتابه ترسانة "إسرائيل النووية": "إن العلم في هذه الفترة هو الطريق إلى القوة العسكرية, وإن شبابنا النابه الذي يدرس القانون بدلاً من العلوم والتكنولوجيا هو رأس مال بشري مُبَدَّد, وهو رأس مال نفيس للبلاد.

ومع بدء إعلان نشأة "إسرائيل" بدأ قادتها يعدون لبرنامج تسليح نووي, مستلهمين فكرة امتلاك هذا السلاح من التأثيرات المصاحبة لاستخدامه الذي تمثل في قنبليتي "هيروشيما وناغازاكي" في اليابان مع نهاية الحرب العالمية الثانية. لذلك فقد قامت "إسرائيل" بتشكيل مجلس - لجنة - أعلى للطاقة النووية, وما لبث أن أصبح هيئة أو وزارة للطاقة النووية, تتبع مباشرة لرئيس الوزراء, وتحت الإشراف المباشر لوزارة الدفاع.

وقد استطاع المجلس المذكور أن يحقق نشاطاً ملموساً في جميع الجامعات ومعاهد العلوم التطبيقية الإسرائيلية، وفي كثير من الجامعات والمؤسسات والمعاهد والمنظمات العلمية خارج "إسرائيل". واستطاع هذا المجلس أن يحقق نقلة نوعية وكمية في إطار اكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجيا في النصف الأول من خمسينيات القرن الماضي نتيجة للتعاون بين "إسرائيل" وفرنسا.

• دافيد بن غوريون: وزير الدفاع الإسرائيلي عام 1948, أول رئيس حكومة للكيان الصهيوني, ومن الزعماء المتحمسين للسلاح النووي الإسرائيلي.

المبحث الأول ظروف إنشاء الكيان الصهيوني

لقد اعترف تيودور هرتزل^{*}، بأن فكرة الدولة اليهودية هي فكرة بسيطة وباهتة بالنسبة له ولغيره، سرعان ما شجعتها الأوساط الاستعمارية المتعاونة مع شركة "آل روتشيلد" وغيرها. (أنظر الملحق رقم 1)، وتمخضت عنها وعود كثيرة، مثل (وعد كامبو أيار 1917)^{*} و(وعد بلفور تشرين الثاني 1917)^{*} والحركة الدبلوماسية البريطانية الأمريكية بتشجيع الاستيطان اليهودي على أرض فلسطين لأسباب تتراءى الآن بعد عشرات السنين من التأمر. وهكذا فإنَّ المتتبع لظروف إنشاء الكيان الصهيوني يلاحظ أن الصهاينة فضّلوا في دعواتهم الاستيطانية استخدام كلمة "وطن" عوضاً عن "الدولة"، نظراً لأن كلمة "دولة" ستثير اعتراض جهات دولية عديدة، كون فكرة الدولة ومقوماتها لم تتبلور بعد.

وبعد رسم هذه السياسة الاستيطانية الصهيونية المنظمة في المؤتمر الأول عام 1897، عمد الصهاينة إلى تحضير أدوات استيطانية على ثلاثة مستويات: الأرض، والاستيطان المنظم، والمفاوضات. الأمر الذي قاد إلى انتزاع المزيد من الأراضي الفلسطينية، ووثج بإقامة "إسرائيل" في الخامس عشر من أيار 1948.

المطلب الأول: النشاط اليهودي في فلسطين قبل ولادة الكيان الصهيوني

بالعودة للوراء قليلاً، فإنه حتى عام 1855، لم يكن لليهود أية أملاك في المدن والقرى الفلسطينية، باستثناء مدينة القدس، والجليل، وصفد، وطبريا، حيث بدأت عمليات امتلاك الأراضي في ذلك العام من قبل (موشي منتفيوري)، وهو ثري يهودي، قام بشراء قطعة أرض وهي عبارة عن بستان مساحته (100) دونم قرب يافا، وبعده تم شراء أراضٍ بطرق مختلفة في (موزا) قرب القدس عام 1859، وفي ملبس التي أصبح اسمها (بتاح تكفا) عام 1878، وفي عيون قارة (ريشو ليصيون)، وزمارين (زحرون يعقوب)، والجاعونة (روش بينا) عام

* تيودور هرتزل: صحفي يهودي نمساوي مؤسس الحركة الصهيونية من خلال المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 في مدينة بال بسويسرا وصاحب كتاب الدولة اليهودية.

* وعد كامبو: كامبو هو سكرتير وزارة الخارجية الفرنسية عام 1917 حيث وعد اليهود بمساندة فرنسا بقيام الكيان الصهيوني ودعم اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 التي قسمت المنطقة العربية.

* وعد بلفور: بلفور هو وزير خارجية بريطانيا عام 1917 والمشهور بوعد المشؤوم من خلال حكومته البريطانية بإنشاء كيان ودولة للعدو الصهيوني.

1882. وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، استطاعت الحركة الصهيونية امتلاك نحو (418) ألف دونماً من أراضي فلسطين بطرق مختلفة.⁽¹⁾

ليأتي بعد ذلك الدور الكبير للاستعمار البريطاني في نقل ملكية كبيرة من الأراضي الفلسطينية على حساب العرب الفلسطينيين، ومساعدتهم للمنظمات والحركات الإرهابية اليهودية، وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية لليهود حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: امتلاك اليهود للأراضي الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية

انتقلت مراكز الصهيونية العالمية وقياداتها من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية (1940-1945)، وحصلت عمليات تقارب واسعة بينها وبين الأجهزة السياسية والدعائية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية بعد اختيارها كمركز للصهيونية العالمية، وذلك بسبب وجود المنظمات اليهودية الصهيونية فيها، وهي الأكثر تعداداً، والأضخم نفوذاً من النواحي السياسية والمالية، ومكنها ذلك التزاحم مع المجتمع الأمريكي الصناعي الحربي، القيام بنشاط واسع جداً، لأن الأمريكيين من أصل يهودي يملكون ويديرون الشركات الضخمة والبنوك والمصارف العالمية وشركات الاتصال والتأمين، فهم يسيطرون فعلياً على أهم الشركات المتلفزة، وأهم الصحف الأمريكية (الواشنطن بوست)، إضافة إلى أضخم جهاز إداري، وأشهر المنظمات اليهودية (يونيتد جويش إبل)، و (بناي بريث) و (إيباك)، وتحويل مركز الصهيونية العالمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كونها استفادت من تحويل الشركات والاستثمارات والبنوك من أوروبا إليها قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، وبالتالي اختيار الرؤية السياسية التي تبنتها الدوائر الأمريكية والكنيسة المورمانية الأمريكية، فتغير مع ذلك قوة تأثير اليهود والصهاينة على المسرح العالمي.⁽²⁾

ولكن رغم هذا التغيير وهذا الانتقال لمراكز النشاط والقوة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تقدمت بريطانيا عام 1947 بمشروع اقتراح تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام بتأكيد من الأمم المتحدة: قسم عربي، وقسم يهودي، والقدس منطقة دولية. ليعلن بعد ذلك وفد من الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة موافقته الرسمية على مشروع التقسيم، حيث أعلن الرئيس (ترومان) مساندة لهذا القرار، والضغط على الدول المعنية للموافقة.

وبهذا الشكل ضمنت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، آفاقاً جديدة لتوزيع الأدوار للإعتراف الدولي بالكيان الصهيوني، وأسقطت من حسابات المجتمع الدولي حقوق العرب ومصير الشعب الفلسطيني، ليأتي بعد

(1) عبد الرحمن أبو عرفة: الاستيطان العلمي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل للنشر، عمان، 1981، ص 10.

(2): محمد أحمد النابلسي: مجلة الكفاح العربي، اللوبي اليهودي، بيروت، 2001/1/19، ص 11.

ذلك (آيزنهاور) ويقول بصراحة عام 1951: (ليس هناك، فيما يتعلق بالقيمة الخاصة للأرض منطقة أكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية مثل فلسطين وسورية ولبنان ومصر. فهذه المنطقة عظيمة لتلبية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية، وهي تساهم في بناء مجهودنا العالمي).⁽¹⁾

ومع قرار التقسيم في عام 1947، تمكن اليهود من امتلاك (1425000) دونماً من مساحة فلسطين، ومع إنشاء الكيان الصهيوني، تمكنت الحركة الصهيونية في "إسرائيل" من السيطرة على (84.8%) من مساحة فلسطين، أي على نحو (22920000) دونماً، منها (425) ألف دونماً هي بمثابة رُقع مائة، وتوزعت المساحة الباقية على النحو التالي:⁽²⁾

1 - 17675000 دونماً، هي بمثابة أملاك أميرية.

2 - 800 ألف دونماً، مملوكة للصندوق القومي اليهودي.

3 - 450 ألف دونماً، مملوكة للجمعيات اليهودية والأفراد.

4 - 3175000 دونماً، وهي أملاك الفلسطينيين الذين طُردوا من قراهم وخزيمهم ومدنهم في عامي 1947 و1948، وقُدّر عددهم بنحو 850 ألف لاجئ فلسطيني آنذاك.

وبعد احتلالها الضفة و القطاع في عام 1967، تابعت السلطات الإسرائيلية توسعها في الأرض الفلسطينية من خلال القوة العسكرية، والدعم الغربي. ولتنفذ سياستها التهودية والاستيطانية، صادرت السلطات الإسرائيلية أكثر من (20) ألف دونماً من منطقة اللطرون، بعد تدمير ثلاث من القرى العربية، وعمدت على وضع يدها على نحو 25% من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى (400) ألف دونماً تمثل 8% من مساحة الضفة، هي أراضي العرب الذين طُردوا إبان احتلال "إسرائيل" للضفة عام 1967.

أما في قطاع غزة فتصل نسبة الأراضي التي صادرتها "إسرائيل" إلى 33% من مجموع مساحة قطاع غزة، وتشير مصادر أخرى أن السلطات الإسرائيلية صادرت حتى نهاية عام 1987، 52% من الضفة، ونحو 35% من مساحة قطاع غزة لتبلغ في نهاية عام 2001، نحو 60% من مساحة الضفة و 40% من مساحة قطاع غزة.⁽³⁾

(1) محمد علي السرحان: اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص70.

(2) عبد الرحمن أبو عرفة: الإستيطان العلمي الصهيوني، مرجع سابق، ص 11-13.

(3) نبيل السهلي: الاستيطان الصهيوني في فلسطين الإدارة والهدف، مجلة باسم، الهلال الأحمر الفلسطيني، تشرين الثاني 1989، العدد 173، ص62.

وتجدر الإشارة أن السلطات الإسرائيلية اتخذت منذ إنشاء الدولة الصهيونية في عام 1948, سلسلة إجراءات قانونية, أعطت من خلالها الحق لنفسها, في أن تصدر النص القانوني الذي يتناسب مع مصالحها لتثبيت علاقتها بالأراضي التي تسيطر عليها, وأصدرت السلطات الإسرائيلية عدة قوانين تنقسم إلى قسمين: قسم يتعلق بتثبيت ارتباط اليهود بالأرض وبالأطر الداعمة لذلك, وقسم يتناول إلغاء أحقية السكان العرب بالأرض. أما الوسائط التي تكتسب بها الجنسية الإسرائيلية فهي⁽¹⁾.

1- العودة, حيث يحق لكل مهاجر بموجب هذا القانون أن يكون مواطناً إسرائيليّاً.

2- الإقامة.

3- الولادة.

4- التجنس, ويصبح اليهودي المهاجر إلى "إسرائيل" مواطناً إسرائيليّاً عائداً إلى دولته حالما يطأ أرضها.

أما إذا ما تم البحث في المستوطنات, فإن زحف اليهود إلى فلسطين قد ضاعف في عددها وفق المراحل التالية:⁽²⁾

- المرحلة الأولى: تمتد ما بين عامي 1840 و1882, وذلك مع خروج محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا من فلسطين وعودة فلسطين للسلطة العثمانية, حيث أنشأ خلال تلك الفترة ست مستوطنات يهودية.

- المرحلة الثانية: تمتد ما بين عامي 1882 و1920, إذ وصل عدد المستوطنات حتى نهاية عام 1920 إلى (44) مستوطنة, أقيم 16 منها على طول الخط الحديدي بين يافا والقدس, و 4 مستوطنات على نهر العوجا الذي يصب شمال يافا, و 24 مستوطنة في الجليل والسهل الساحلي.

- المرحلة الثالثة: تمتد بين عامي 1920 وحتى أيار 1948, وخلال تلك الفترة كان الدعم غير محدود من قبل سلطات الانتداب البريطاني, حيث وصل عدد المستوطنات في فلسطين إلى (110) مستوطنات في عام 1927, وارتفع ليصل إلى (291) مستوطنة زراعية حتى عام 1948.

- المرحلة الرابعة: وتمتد خلال الفترة 1848-1967, وقد استطاعت السلطات الصهيونية حتى عام 1967 إقامة (419) مستوطنة يهودية, وقد اعتمد الكيان الصهيوني في تخطيطه لإقامة المستوطنات خلال

(1) كمال الخالدي: الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948-1973, الإتحاد العام للكتاب والصحفيين

الفلسطينيين, الطبعة الأولى, 1984, ص53.

(2) مجلة شؤون فلسطينية: العدد 103, حزيران 1980, ص125.

الفترة المذكورة على عامل السياج الأمني والاقتصادي معاً، وقد رافق إنشاء المستوطنات جذب مزيد من يهود العالم إلى فلسطين، عبر تهيئة ظروف للهجرة الطاردة من دول المنشأ باتجاه فلسطين.

- **المرحلة الخامسة:** وتمتد هذه المرحلة بين 1967 إلى بدايات القرن الواحد والعشرين الحالي، ففي 1967/6/5، احتل الجيش الصهيوني باقي الأراضي الفلسطينية، شرعت خلالها قوات الاحتلال في بناء المستوطنات، من أجل إقامة سياج أمني، والحؤول دون التواصل الجغرافي والديموغرافي بين مدن الضفة والأراضي الفلسطينية كافة، ليصل العدد إلى آلاف المستوطنات والتي تتزايد بازدياد السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والعربية.

وبهذا يتم التوصل إلى تركيبة بشرية غريبة في المجتمع الإسرائيلي تتوزع على النحو التالي:⁽¹⁾

أ- 40% أوروبيون وأمريكيون (يهود غربيون أو شرقيون).

ب- 20% أفارقة (يهود سود).

ج- 17% من اليهود العرب.

د- 23% من الشعب الفلسطيني.

لقد شكل الكيان الصهيوني ومنذ نشأته، تحدياً كبيراً وتهديداً لجميع دول منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً الدول العربية، حيث مثلت المنطقة العربية هدفاً مركزياً على الجدول الاستعماري الصهيوني، وقام هذا العدو بتنفيذ خطة مبرمجة في اتجاه تجزئة هذه المنطقة، وتجيير جيرانها وثرواتها لصالحه، منفذاً ما جاء في أشعيا في كتابهم المسمى التوراة.^(*)

وبناءً على ذلك يتبين مرور الكيان الصهيوني بمجموعة من الخطوات لضمان الوصول لإقامة "إسرائيل التوراتية الكبرى" بما يتلائم مع مصلحة الصهيونية مستخدمة كل ما لديها من وسائل وعلى هذا الأساس كان (مؤتمر كامبل بنرمان) و (اتفاقية سايكس بيكو) و (وعد بلفور)، ومؤتمر الصلح الباريسي المتوج بمعاهدة فرساي، ثم مؤتمر سان ريمو، تمهيداً لقيام هذا الكيان على أرض فلسطين، وصولاً إلى إقامة "إسرائيل التوراتية"، هذه الدولة التي جند لها الصهاينة منابر الإعلام المختلفة في العالم لتضليل الناس، ولإظهار أن "إسرائيل التوراتية" هي تحقيق لنبوءات (إله اليهود يهوه).

(1) صحيفة المجد الأردنية: "إسرائيل" من الداخل، 2001/1/8، الحلقة الخامسة، خدمة القدس برس0

• (وبنو الغريب بينون أسوارك، وملوكهم يخدمونك (بنو "إسرائيل")، وتفتح أبوابك دائماً. نهاراً وليلاً لا تغلق، ليؤتى إليك بغنى الأمم وتقاد ملوكهم. لأن الأمة والمملكة التي لا تخدمك تُباد، وخراباً تحرب الأمم)) (الكتاب المقدس، أشعيا، الإصحاح الستون، 10-11).

كذلك ماجاء في الإصحاح السابع عشر من التوراة, والذي ينص ما يلي: ((أقيم عهدي بيني وبينك وبين نسلك من بعدك, عهداً أبدياً, لأكون إلهاً لك ولنسلك من بعدك, وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك, كل أرض كنعان ملكاً أبدياً)).^(*)

"وقد أكد رجال السياسة في الكيان الصهيوني مضمون هذه المفاهيم التوراتية.⁽¹⁾

فقد قال (جويتنسكي), وهو مؤسس ما يسمى باليمين الفاشي داخل الكيان الصهيوني: (يجب إفهام العرب بصراحة أن لا مكان لهم في الدولة اليهودية).

أما (بن غوريون) مؤسس ما يسمى باليسار الصهيوني, فهو القائل: (حدودنا الشمالية هي جبال كبادوكيا في تركيا, والحدود الجنوبية حتى قناة السويس).

وكذلك قالت (غولدا مائير) زعيمة الماباي السابقة مخاطبة اليهود المستوطنون: (لم تُعين لنا حدود ولن تُعين, نحن الذين نعين الحدود في أي مكان, وأعلموا جيداً أن أي مكان تستوطنونه وتدافعون فيه عن الأرض, سيكون هو حدودنا).

أما (بيغن) رئيس حزب حيروت السابق فقد قال: "إننا نرى شمالنا في سهول سورية ولبنان الخصيبة, وشرقنا في وديان دجلة والفرات الغنية, وفي الغرب بلاد مصر".

"وحدد (آريل شارون) ^(*) بوضوح دائرة المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية في محاضرة أعدها لندوة في مركز الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب عام 1981, حين كان وزيراً للدفاع, ذاكراً أن هذه الدائرة تشمل كل البلاد العربية, مع تركيز خاص على منطقة الخليج وأجزاء من الجزيرة العربية, إضافة إلى بلدان أخرى مثل تركيا شمالاً, وإيران وباكستان شرقاً, وإفريقيا ولاسيما إفريقيا الشمالية والوسطى وتحديداً إلى ما بعد كينيا جنوباً.

أما (إسحق شامير), فقد حدد أهداف "إسرائيل" في اجتماع لليكود يوم 1990/1/14, بعدما وصف الهجرة الجماعية الواسعة لليهود السوفييت, بأنها (تجديد للمعجزات الكبرى) فقال: إن هناك حاجة إلى

* الكتاب المقدس: سفر التكوين, الإصحاح السابع عشر (7-8).

(1) ناهض منير الرئيس: رجال السياسة الأحياء في الكيان الصهيوني, مطبعة النصر, 1986, ص146.

* آريل شارون: استلم وزارة الأمن والدفاع عام 1981, واجتاح بيروت عام 1982, وخاض حربه العدوانية على غزة عام 2003, وارتكب العديد من المجازر أثناء تسلمه رئاسة الحكومة الإسرائيلية, توفي في 11\1\2014, بعد غيبوبة وسبات دام (8) أعوام.

(إسرائيل الكبرى) وإلى مزيد من الأرض, متعهداً بحزم أن تتغير (إسرائيل) خلال خمس سنوات بحيث يصبح كل شيء فيها أكبر وأقوى".⁽¹⁾

إن لليهود الصهيونية مخططات أصبحت اليوم معروفة ومكشوفة بعد أن كانوا يعتبرونها أسراراً لا يجوز لأحد أن يطلع عليها, بل أصبحوا اليوم, هم الذين يسعون إلى كشفها والتباهي بقدرتهم على تنفيذها وتحقيقها. ومما عُرف عنهم, أنهم عقدوا ثلاثة وعشرين مؤتمراً لدراسة الخطط التي تؤدي إلى تأسيس دولة "إسرائيل الكبرى", منذ عام 1897 حتى عام 1951, فكان أول مؤتمر لهم في مدينة بال بسويسرا عام 1897 بزعمارة هرتزل, حيث نجح هرتزل في جمع حكماء صهيون^(*) الذين صدرت عنهم أخطر المقررات (PROTOCOLS) في تاريخ العالم, والذين قرروا فيه استعباد العالم كله تحت تاج ملك من نسل داود. فكانت البروتوكولات هي التنفيذ العملي للفكر اليهودي الصهيوني المنبثق عن منهج عنصري يعبر عن كرهه لجميع الشعوب كما ورد في توراتهم بحسب مصطفى محمود في كتابه التوراة:(.....وقد اختارك الرب لتكون شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب التي على وجه الأرض).⁽²⁾

إذاً من الواضح تماماً تركيز اليهود في إقامة دولتهم على الأرض العربية, وترسيخ مفهوم "شعب الله المختار", وأن فلسطين وما يجاورها هي أرض ميعادهم بدعم أمريكي وأوروبي واضح.

(1) مجلة القوات الجوية: الرياض, العدد 20, 1990, ص 76.

• (والمراد بحكماء صهيون, هم الدهاة من شيوخهم ومفكرهم, الذين يعدون عندهم أعلى مرتبة من جميع رجال الفكر في العالم, وهم من منفعدي تعاليم التلمود التي يتوارثها الحكماء جيلاً بعد جيل), وذلك بحسب أبو النداء محمد عارف في كتابه نهاية اليهود, دار الأصفهاني, جدة, 1990, ص 59.

(2) أبو النداء محمد عزت محمد عارف: نهاية اليهود, دار الأصفهاني, جدة, 1990, ص 59.

المبحث الثاني

بدايات التعاون النووي الإسرائيلي الغربي

لقد سعى الكيان الصهيوني لامتلاك كل أسباب القوة وأنواعها المختلفة، وخصوصاً أسلحة الدمار الشامل، بسبب خوفه الدائم من الزوال، وإحساسه الذاتي باستحالة قابليته بالمنطقة.

لذلك كان لزاماً عليه امتلاك تقنيات جديدة ذات قوة عالية تؤمن له على الأقل توازناً للقوى العربية والأقليمية، ولتثبت جذوره الجديدة من خلال امتلاكه للأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية.

المطلب الأول: الرؤية الإسرائيلية حول السلاح النووي وامتلاكه

بدأ التفكير داخل المؤسسة الإسرائيلية بانتهاج سياسة نووية، والعمل على امتلاك القدرة النووية والسلاح النووي مبكر جداً، فمنذ نشأة الكيان الصهيوني الغاصب في عام 1948، لازمها سعي وتفكير استراتيجي دائم لامتلاك السلاح النووي، على اعتبار أنه من أهم أسلحة الردع.

وقد أوفدت الجامعات الإسرائيلية في سنة 1949 وما بعدها، وبتشجيع مباشر من حكومة تل أبيب، وخصوصاً وزارة الأمن ورئيس الحكومة آنذاك (دافيد بن غوريون)، طلاباً إلى بلدان أوروبا وأمريكا للتخصص في الدراسات النووية، وكان كل من حاييم وايزمن، وموشي دايان، وشمعون بيريز، وأرييل شارون... وغيرهم من الذين كانوا من أشد الشخصيات تحمساً لسياسة "إسرائيل" النووية، وكان "موشي دايان" من أتباع "بن غوريون" الذي كان أول رئيس وزراء "إسرائيل"، والشخصية المتحمسة البارزة في المراحل المبكرة من إستراتيجية الكيان الصهيوني النووية.

تم وضع البرنامج النووي الإسرائيلي ومنذ بدايته عام 1948، تحت إشراف وزارة الأمن، والذي كان على رأسها "بن غوريون"، كما كان يشغل أيضاً رئيس الحكومة، ويشارك الجهاز العسكري الإسرائيلي في الجهود النووية. وقبل حلول عام 1950 أقامت وزارة الأمن الإسرائيلي فرعاً للبحوث النووية والتصوير النووي في معهد "وايزمن" في مدينة تل أبيب، الذي أصبح بعد ذلك أحد المراكز الرئيسية للبحوث النووية في "إسرائيل"، وترأس (آرنست بيرغمان)^(*) لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية التي تأسست في حزيران 1952 - تحت سلطة الأمن - وهو من المتحمسين لحيازة الكيان الصهيوني على الأسلحة النووية.

* آرنست ديفيد بيرغمان: بروفيسور، رئيس هيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية عام 1952-1966، ومكتشف اليورانيوم في فوسفات صحراء النقب، مدير قسم الكيمياء منذ عام 1952 في معهد وايزمن.

أما بالنسبة "لموشي دايان وشمعون بيريز"، فقد (اعتبرا أن مفتاح بقاء "إسرائيل" يكمن في الاستفادة من المنجزات التكنولوجية المتوقعة في السبعينيات من القرن العشرين ... وتسليح قوات الدفاع الإسرائيلي بمعدات المستقبل).

وفي عام 1965، وبسبب خلافات حزبية وسياسية وشخصية، انشق بن غوريون وأتباعه، وعلى رأسهم دايان وبيريز من الحزب الحاكم مباي (حزب عمال أرض إسرائيل)، وأقاموا حزباً جديداً دُعي "رافي" (قائمة عمال إسرائيل)، وكان الحزب مؤيداً للمشروع النووي، لذلك دُعي فيما بعد (الحزب المؤيد للتسليح النووي)، وهو من أحزاب المعارضة البرلمانية حتى العام 1967، حينما انضم هذا الحزب إلى (حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية)، وأصبح "دايان" بعدها وزيراً للأمن عشية حرب حزيران 1967.⁽¹⁾

ويرى (شلومو آرونسون) ^(*)، في مقالته عن "الذرة والانتخابات" أن "شمعون بيريز"، الذي كان وقتها رئيساً لحزب العمل وللمعراخ (التجمع)، علق آمالاً كبيرة على الخيار النووي، وأنه أكثر حماسة من "موشي دايان" لتبني هذا الخيار.

أما آرييل شارون، فتحدث عن ثلاثة أنواع من الخطوط الحمراء أو صمامات الأمان التي لن تقبل "إسرائيل" - من وجهة نظره - اجتيازها من جانب العرب ورتبها كما يلي:⁽²⁾
أولاً: حيازة الأسلحة النووية.

ثانياً: حشد جيوش عربية في مناطق معينة على الحدود الإسرائيلية.

ثالثاً: انتهاك اتفاقات تتناول نزع السلاح.

وقد كشف (جيرالد ستينبرغ) الخبير الإسرائيلي في شؤون الأمن وضبط التسليح، عن أسس الجغرافية الأمنية لامتلاك "إسرائيل" السلاح النووي، حيث ذكر بأن (الاختلافات الجغرافية و الديمغرافية التي ميزت الصراع العربي الإسرائيلي سوف تغدو أكثر بروزاً، وستبقى "إسرائيل" دائماً دولة صغيرة تفتقد إلى العمق الاستراتيجي، وقابلة للتأثر بأي هجوم مباغت).⁽³⁾

إن هذه القناعات والمواقف لا تقتصر فقط على النخب والقيادات السياسية في الكيان الإسرائيلي، بل تشكل قناعات شريحة عريضة في هذا المجتمع، وقد نشر مركز "يافي" الإسرائيلي للدراسات الاستراتيجية في ربيع

(1) تيسير الناشف: **الأسلحة النووية في "إسرائيل"**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص 104-106.

* شلومو آرونسون: أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس ومدير مركز الدراسات الأوروبية التابعة لتلك الجامعة ومن المنتمين لمدرسة ضرورة امتلاك "إسرائيل" للسلاح النووي.

(2) زئيف شيف: **خطوط شارون الحمراء**، صحيفة ها آرتس، 1981/11/22.

(3) جيرالد ستينبرغ: **سياسة ضبط التسليح الإسرائيلي**، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 41، حزيران/1995، ص 16.

1991, نتائج استطلاع كان قد أجراها المركز المذكور بعد انتهاء حرب الخليج، حيث ((أكد أن 91% ممن شملهم الاستطلاع، يقرّون أن وجود سلاح نووي في حوزة "إسرائيل" هو ضماناً لأمنها، وأن نحو 88% قالوا أنه سوف يتوجب عندها استخدامها)).

المطلب الثاني: التكنولوجيا النووية الإسرائيلية وتطورها

بدأ الكيان الصهيوني يخطط للحصول على تكنولوجيا نووية، وتدريب الخبراء المختصين لديه لذلك منذ إنشائه مباشرة في أيار سنة 1948، حيث شجع أول رئيس لهذا الكيان (حاييم وايزمن) علماء الذرة الصهاينة على ذلك.

وفي العام نفسه، أرسل وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك (بن غوريون) الخبراء الجيولوجيين إلى صحراء النقب للبحث عن أي وجود محتمل لليورانيوم، حيث جرت عملية المسح للكشف عنه جنوبي "سيدرون" وبئر السبع⁽¹⁾. وتم اكتشاف اليورانيوم من قبل إحدى الوحدات العلمية التابعة لفرع البحوث و التدقيق في وزارة الدفاع الإسرائيلية، حيث كانت رواسب اليورانيوم غير كبيرة، إذ كان تركيزها في الصخور الفوسفاتية لا يتجاوز من (0.1 - 0.2 %)⁽²⁾.

وقد بنى هذا الكيان منذ ذلك الحين ثلاثة معامل لإنتاج حامض الفوسفوريك. ويقدر اليورانيوم الذي توفره هذه المصانع في تلك الفترة بحوالي (100) طن سنوياً، حيث قدر احتياطي النقب من اليورانيوم ما بين (25 - 40) ألف طن.⁽³⁾

وفي العام نفسه أيضاً (1948)، قامت الجامعات الإسرائيلية بإرسال أفضل الطلاب لديها إلى كل من سويسرا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للتخصص في ميدان الذرة، وقد شملت هذه المجموعة أهم الشخصيات الإسرائيلية في البرنامج النووي الإسرائيلي مثل: "عاموس دي شاليت، وغولدبرغ، ويفوتيتيل، وتالون، وبيلا"⁽⁴⁾.

(1) بيتر براي: ترسانة "إسرائيل" النووية، مرجع سابق، ص30.

(2) ك. سوبراهاميام: اساطير وحقائق نووية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987، ص136.

(3) فرانك بارناي: القنبلة الخفية (سباق التسليح النووي في الشرق الأوسط) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص20.

(4) تيسير الناشف: الأسلحة النووية في "إسرائيل"، مرجع سابق، ص11 .

وفي عام 1949، سُحِح لبعض العلماء الإسرائيليين بدخول مركز (ساكلاي) (SACLAY) المخصص للأبحاث الذرية الفرنسية، وهو بالقرب من "فرساي"، والمشاركة في التعليم في إنشاء مفاعل صغير للتجارب خاص بالمركز، حيث تعلم هؤلاء العلماء الكثير من هذه التجربة، حسب اعتقاد الكاتب الأمريكي "سيمور هرش".⁽¹⁾

وقبل حلول عام 1950، أنشأت وزارة الدفاع الإسرائيلية قسماً للبحوث النووية وتطويرها في معهد "وايزمن" في مدينة (راحبوت) المقامة فوق بلدة ديران الفلسطينية، وتفرغ للعمل فيه مجموعة من علماء الفيزياء والكيمياء، وأصبح هذا المركز التقني مهد العلوم الذرية الإسرائيلية.⁽²⁾

وفي حزيران عام 1952، قررت حكومة بن "غوريون"، أن الوقت قد حان لإقامة وكالة للتنسيق والإشراف على كافة النشاطات المتعلقة بالطاقة الذرية، وشكلت الطاقة الذرية الإسرائيلية (IAEC) برئاسة عالم الكيمياء العضوية (آرنست ديفيد بيرغمان) مدير قسم الكيمياء آنذاك في معهد وايزمن، وكانت (IAEC) تحت إشراف وزارة الدفاع، ولم يعلن عنها إلا بعد عامين من إنشائها.

وفي عام 1953 استحدثت (يسرائيل دوستروفسكي) أحد الأساتذة الذي كان يعمل في دائرة الفيزياء النووية في معهد "وايزمن" للعلوم، طريقة لإنتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل المفاعلات بطريقة كيميائية. والماء الثقيل (D2O) هو "أكسيد الدوتريوم"، وهو وسيط هام يستخدم في تهدئة سرعة النيوترونات في المفاعلات النووية التي تستخدم اليورانيوم الطبيعي وقوداً لها، والتي يمكن استخدامها في توليد البلوتونيوم. وفي العام نفسه تم توقيع تعاون نووي بين الكيان الإسرائيلي وفرنسا. ونص الاتفاق على تدريب علماء إسرائيليّين في فرنسا، وعلى تبادل المعلومات التكنولوجية النووية. وبمقتضى هذا الاتفاق فتحت فرنسا مؤسساتها النووية في وجه علماء "إسرائيل" الذين تلقوا تدريبهم في جميع الحقول النووية هناك.⁽³⁾

وفي عام 1954 تم إدماج لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية في وزارة الدفاع، كما تم إنشاء معمل للماء الثقيل في "راحبوت"، وبدأ العمل به في العام نفسه. وقد أعلن عنه رسمياً وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك (أبا إيبان) أمام اللجنة الأولى الخاصة بنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة يوم 15/11/1954.

وفي عام 1955 وقّع الكيان الإسرائيلي اتفاقاً مع برنامج (الذرة من أجل السلام) الذي أسسه "داويت ايزنهاور"، وهو برنامج للمساعدة الخارجية الأمريكية يهدف إلى تذليل مشاكل الطاقة في الدول النامية من خلال الاعتماد على الطاقة النووية.

(1) سيمور هرش: الخيار شمشون، دار الهلال، القاهرة، 1991، ص30.

(2) Fuad jabber: Israel and nuclear weapons present options and future strategies/ London/chatto and windus/ 1971/ ص17.

(3) D.K. palit and p.k.s: namboodiri islemice pomb/ new delhi/ vikas publishing house/ 1974/ ص41

وحسب نصوص هذا الاتفاق، التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المادة الأساسية والمساعدة التقنية لامتلاك أسرار العلوم النووية إلى الكيان الإسرائيلي.

وهكذا ما بين 1955 - 1960 تلقى (65) عالماً إسرائيليّاً تدريبهم في مراكز البحث التابعة لوكالة الطاقة النووية الأمريكية (USAEC) في مختبر "آرغون القومي"، وفي "أوك ريدج"، وكان ذلك تحت رعاية البرنامج نفسه. والأهم من ذلك، فقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1955 على بناء مفاعل ذري للكيان الإسرائيلي بقوة (5) ميغا واط. وهو من النوع الذي يستخدم الماء الخفيف، وأنشئ في "ناحال سوريك" بالقرب من أسدود.⁽¹⁾

وفي العام نفسه، عقد اتفاق بين الكيان الإسرائيلي وفرنسا لإقامة مفاعل في "ديمونا" في النقب الشمالي، حيث سيخصص هذا المفاعل لإنتاج البلوتونيوم، ولتوفير الخيار النووي للكيان الإسرائيلي.

وقد اعترف البرفسور الفرنسي (فرانسيس بيرن) المفوض العام للطاقة النووية الفرنسية، من عام 1951 حتى عام 1970، بأن الحكومة الفرنسية قدمت للكيان الإسرائيلي سراً تفاصيل تكنولوجيا الأسلحة النووية بموجب هذا الاتفاق، حيث قال: (في عام 1957 وافقنا على بناء مفاعل ومعمل كيميائي لإنتاج البلوتونيوم، حيث أردنا مساعدة "إسرائيل"، وكنا نعلم أن البلوتونيوم سيستخدم لصناعة القنبلة النووية. وقد أبقينا هذا الأمر سراً عن الأمريكيين، حيث كان بيننا إتفاق، ينص على أن العلماء الفرنسيين المرتبطين بالعمل مع الأمريكان في مجال الأسلحة النووية في كندا، يستطيعون العودة إلى فرنسا واستخدام معارفهم شريطة أن يحتفظوا بها لأنفسهم.⁽²⁾

وفي سنة 1957، أوردت عدة صحف ألمانية، أن الألمان والإسرائيليين يعملون سوية في ميدان تكنولوجيا القنبلة النووية. كذلك أشار كتاب (المحور النووي)، إلى أن ألمانيا باعت الكيان الإسرائيلي مُسرّعاً من نوع: (6mv- tandem-van-de-graaf). والذي مكن الإسرائيليين من إنشاء قسم الفيزياء النووية التجريبية في "معهد وايزمن".⁽³⁾

وفي عام 1958 أقيمت أسس للتعاون النووي بين الكيان الإسرائيلي وألمانيا بشكل رسمي خلال زيارة إلى تل أبيب قام بها علماء ألمان بارزون من ضمنهم: "أوتوهان، وفيودورليمان"، الحائزان على جائزة نوبل، والفيزيائي "ولفكانك جنتز"، الذين كانوا يمثلون معهد "ماكس بلانك".

(1) فؤاد جابر: الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، لندن، 1971، ص 22- 27 .

(2) صحيفة الصنداي تايمز: عدد 1982/10/12 .

(3) Cervenka zdeenek: rogers barabara the nuclear axis/ secret collaboration between germany and south africa / new york/times/ books/1978 . ص 313

وفي عام 1959 أصدرت الحكومة النرويجية رخصة تصدير إلى شركة (نورسك هيدرو) لتزويد الكيان الإسرائيلي بالماء الثقيل بناءً على اتفاق بين الحكومتين.

وخلال الفترة ما بين 1959-1963 استورد هذا الكيان عن طريق هذه الشركة (20 طن من الماء الثقيل⁽¹⁾). كذلك باعت بريطانيا فيما بعد (20 طن من الماء الثقيل "لإسرائيل" بين عامي 1959 و 1960, وباعت أيضاً مادتي الليثيوم والبيريليوم لبناء وتطوير مفاعلاتها وإنتاج أسلحة نووية و"انشطارية"⁽²⁾.

وفي أوائل عام 1960 بدأ يتشكل المفاعل في "ديمونا", واستدعي العديد من العلماء في الفيزياء النووية والفنيين الإسرائيليين من فرنسا, حيث كانوا قد أمضوا سنوات في التدريب في (ساكلاي) و(ماركول).

كما تلقى هذا الكيان في العام نفسه بضعة أطنان من الماء الثقيل, سُحنت من المركز الرئيس في (ساكلاي) إلى مفاعل "ديمونا" مباشرة.

كما قام في العام نفسه أيضاً (شمعون بيريز) بتشكيل مجموعة خاصة من المتبرعين عرفوا (بالحكاماء) وفقاً للمصادر الإسرائيلية او باسم (لجنة الثلاثين), من بينهم (البارون إدموند دي روتشيلد) و (إبراهيم فينبورغ), وكانت مهمة هذه المجموعة جمع المال الخاص بتمويل مشروع "ديمونا"⁽³⁾.

وفي 16/6/1960 بدأ تشغيل مفاعل ناحال سوريك بطاقة ميغا واط واحد. وفي الفترة ما بين 1962-1965 اختفى ما يقرب من (100 كغ من اليورانيوم المخصَّب من معمل أبولو في بنسلفانيا, الذي تمتلكه مؤسسة المعدات والمواد الأولية نيومك (NSumec).

وأدركت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بأن اليورانيوم أخذ طريقه إلى الكيان الإسرائيلي, وأن هذه الكمية قادرة على صنع ست قنابل نووية.⁽⁴⁾

وفي عام 1963 بدأ تشغيل مفاعل "ديمونا". وفي منتصف عام 1965, انتهى العمل الأساسي في مصنع إعادة المعالجة بمعامله التي تعمل بالتحكم عن بعد وآلاته التي تعمل بالحاسب الآلي, وأصبح مستعداً لبدء إنتاج البلوتونيوم المستخدم في الأسلحة من قضبان وقود اليورانيوم التي يستهلكها المفاعل.

وفي عام 1966 تم إعادة تنظيم لجنة الطاقة الذرية (الإسرائيلية) ووضعت تحت رئاسة رئيس الوزراء.

(1) فرانك بارنابي: القنبلة الخفية, مرجع سابق, ص26.

(2) Anthony H.Cordesman; Israeli weapons of mass destruction, center for strategic and international studies 6\2\2008.
a Cordesman@email.com

(3) سيمور هرش: الخيار شمشون, مرجع سابق, ص69.

(4) فرانك بارنابي: القنبلة الخفية, مرجع سابق, ص30.

وقد زودت الولايات المتحدة الأمريكية "إسرائيل"، ما بين 1960-1966 بـ (50) كغ من اليورانيوم المخصَّب إلى 90%، وذلك كوقود لمفاعل "ناحال سوريك"، وهذه الكمية تكفي لصناعة ثلاث قنابل إذا لم تستخدم في المفاعل. وفي عام 1967 تم توقيع اتفاقية للتعاون النووي بين الكيان الإسرائيلي والبرازيل، حصل على أثرها الكيان الإسرائيلي على شحنات من اليورانيوم.

كما وجه الرئيس الألماني الشرقي (والتر ولبرخت) اتهامه الصريح إلى كل من ألمانيا الغربية و "إسرائيل"، بأنهما أمتتا الاستعدادات الكاملة المشتركة لإنتاج الأسلحة الذرية عام 1963، حيث تم تأسيس جمعية (مينيرفا) كفرع لجمعية (بلانك) الألمانية الغربية، بهدف الإشراف على التعاون العلمي مع "إسرائيل"، واتفقتا على خطف سفينة (شيرز. بيرغ أ) عام 1968 المحملة باليورانيوم وقتها.⁽¹⁾

"وهو ما يعرف بفضيحة (بلومبات) ^(*)، التي حصل فيها الكيان الإسرائيلي على "الكعك الاصفر" (أكسيد اليورانيوم) من بلجيكا بطريقة غير شرعية، وذلك من خلال سفينة شحن ألمانية.

ويعتقد أن الكيان الصهيوني قام بسرقة هذه الكميات من اليورانيوم لأنه لم يكن في ذلك الوقت يملك التقنيات الخاصة لإنتاج كميات وافية من اليورانيوم المستخرج من النقب".

وفي أوائل عام 1969 عقد الكيان الإسرائيلي اتفاقاً سرياً مع الحكومة الفرنسية لشراء الأموال والأسرار العلمية بمزيد من اليورانيوم. وتم نقل اليورانيوم سراً إلى الكيان الإسرائيلي عن طريق عملية خطف مصطنعة كاذبة. وقد قامت بالعملية مجموعة من رجال الموساد. حيث قامت وحدة من الكوماندوس التابعة للموساد، بمهاجمة شاحنة (تقدر حمولتها بـ 25 طناً) كانت تنقل شحنة من اليورانيوم الحكومي، وقام الكوماندوس بإلقاء القذائف المسيلة للدموع في كابينه الشاحنة لشل حركة السائق، ثم هربوا بالشاحنة، حيث تم تهريب اليورانيوم إلى الكيان الإسرائيلي.⁽²⁾

وفي عام 1969 زيدت طاقة مفاعل "ناحال سوريك" إلى (5) ميغا واط . وفي نهاية عام 1971 تمت الموافقة على طلب الكيان الإسرائيلي لبيع الكريبتونات بشكل روتيني من جانب مكتب القوة الخاصة في

(1) وكالة فرانس برس: 1994/4/20

* فضيحة بلومبات: في 17 تشرين الثاني عام 1968، أفلعت سفينة الشحن الألمانية (شيرز. بيرغ أ) في رحلتها الغامضة وعلى متنها (200) طن من خام اليورانيوم وكانت وجهتها كما هو مذكور في أوراق وسجلات الشحن في الميناء هو مدينة جنوة في الطرف الغربي الأعلى من إيطاليا، ولكن السفينة لم تعرج قط على جنوة، واحتفت بعد عبورها مضيق جبل طارق ودخولها البحر المتوسط ولم تظهر إلا فارغة من حمولتها بعد 15 يوماً في ميناء الإسكندرية، وتم تفريغ السفينة من حمولتها في عرض البحر.

(2) ك . سوبراهما نيام: أساطير وحقائق نووية، مرجع سابق/ص152.

البنتاغون الأمريكي. ويعد هذا الجهاز ذا سرعة عالية، وعادةً ما تخضع عملية تصديره لرقابة مشددة، وهو يستعمل لتفجير المتفجرات الكيميائية التي تسبب الانفجار الضمني في السلاح النووي.

وفي عام 1975 تم بناء معمل لمعالجة النفايات ذات النشاط الإشعاعي في مفاعل "ديمونا"⁽¹⁾.

وفي "22 أيلول 1979، سجل القمر الصناعي الأمريكي فيلا (vela)، ومضة ضوئية مزدوجة مصدرها تفجير نووي إسرائيلي تجربي في منطقة تقع جنوب المحيط الهادي.

وفي العام نفسه أكد معهد استوكهولم لأبحاث السلام، أن مصنعاً في الكيان الإسرائيلي بدأ بإنتاج الماء الثقيل، وأن هذا المصنع يمكن أن يكون قد بدأ إنتاجه عام 1970 بعدما اشتدت الرقابة على تصدير الماء الثقيل وبعدها توقفت النرويج في العام نفسه عن تصديره"⁽²⁾. وفي عام 1980 زادت طاقة مفاعل "ديمونا" إلى 70 ميغا واط.⁽³⁾

وفي 16 أيار 1985، وجهت هيئة محلفين كبرى في جنوب كاليفورنيا اتهاماً إلى (ريتشارد سميث) لتهدية (810) كريتونات إلى الكيان الإسرائيلي، وهذه الكريتونات أنتجتها شركة تابعة لمؤسسة (فاريون)، كذلك تم اختفاء (40) طن من اليورانيوم في 11\7\1985، كانت مبيعة إلى لوكسمبورغ أعيد شحنها إلى "إسرائيل"⁽⁴⁾.

وفي تشرين الأول 1988 نجح إسرائيليان يعملان في برنامج إسرائيلي للأسلحة النووية في الدخول إلى شبكة كومبيوتر بالغ التطور في مختبر للأسلحة النووية في لوس ألاموس في نيو مكسيكو. وقد استخدم هذان الإسرائيليان كلمات السر الخاصة بالشبكة والكمبيوتر الشخصي لتقني (صديق) يعمل في المختبر نفسه، وكان الإسرائيليان يسعيان للحصول على تصميمات معينة لصواعق نووية.⁽⁵⁾

أما عن التعاون المتبادل بين "إسرائيل" و جنوب إفريقيا، فقد أظهرت بعض المعلومات والتقارير لأجهزة استخباراتية عالمية ولاسيما الأمريكية، أن هناك تعاوناً قائماً بين "إسرائيل" و جنوب إفريقيا منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين الماضي⁽⁶⁾، وأن العلماء الإسرائيليين يعملون في محطات الطاقة الذرية في جنوب إفريقيا.^(*)

(1) -Pranger, robert and tahtinen daler nuclear threat in the middle east. Washington,dc american enterprise institute for public policy research - 1975

(2) مجلة استراتيجيا: القاهرة، العدد 101، 1990.

(3) فرانك بارناي: القنبلة الخفية، مرجع سابق، ص53.

(4) صحيفة الحياة: العدد 10634، 20 آذار، 1992.

(5) صحيفة الحياة: العدد 10637، 23 آذار، 1992.

(6) ممدوح حامد عطية: البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص49.

ولكن هذه ليست الجهات الوحيدة التي لها علاقة أو دور في بناء القدرة النووية الإسرائيلية، بل هناك دلالات تثبت امتداد المظلة الإسرائيلية مع جهات أخرى مثل كندا، البرازيل، الأرجنتين، والغابون، بل تخطاه لتبادل الخبرات والدعم المتبادل لبرنامج الهند النووي، لمواجهة البرنامج النووي الباكستاني.

هذه هي أهم الملامح والجهات الداعية لإستراتيجية "إسرائيل" النووية بكل أبعادها وتوجهاتها، ابتداءً من دعم متبادل مشترك، مروراً بدعم دول لمواجهة وردع متوازن بين دول، انتهاءً بقيامها بضرب أي جهة تسعى لخلق أي نوع من التوازن معها وخاصة إذا كانت هذه الجهة منطقة الشرق الأوسط، حيث أن "إسرائيل" طورت منشآتها وقدراتها النووية من خلال السرية والغموض في العمل، وقرصنتها لكثير من المواد المساعدة لقيام البرنامج النووي، واحتياها وحاسوسيتها في ذلك، بالإضافة إلى ذلك كله دعم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، من خلال إقامة تعاون نووي مشترك مع عدة دول لها مصلحة في تحديد المنطقة العربية بالسلح النووي وسمومه الملوثة للبيئة العربية، وإبقاء المنطقة في حالة قلق وخوف ورعب من هذا النوع من السلح الذي يهدد حياة البشر جميعاً.

• في عام 1977 تعاونت "إسرائيل" وجنوب إفريقيا في الإعداد لتفجير نووي في صحراء كلهاري كذلك قامت دلائل قوية على قيام "إسرائيل" بإجراء تجربة نووية بالاشتراك مع جنوب إفريقيا في منطقة تبعد حوالي (ألف كيلو متر) عن الشواطئ الإفريقية، بالقرب من جزيرة بجنوب إفريقيا تسمى (جزيرة إدوارد) في المحيط الهندي، وذلك في الساعة الواحدة بتوقيت غرينتش، من صباح اليوم الثاني والعشرين من أيلول عام 1979، وقد اكتشفه القمر الصناعي الأمريكي فيلا (villa)، المزود بمقاييس لرصد الانفجارات النووية، كما رصده المرصد الأمريكي في (بورتوريكو)

المبحث الثالث

تطور المنشآت النووية الإسرائيلية وتعددتها

تظهر المعطيات العسكرية منذ زمن بعيد، أن الكيان الصهيوني العنصري أصبح لديه القدرة الكامنة لامتلاك ترسانة من الأسلحة النووية، وهناك مصادر متعددة تظهر أن أكثر من (400) قنبلة نووية على شاكلة قنبليتي هيروشيما وناغازاكي، يمكن لـ "إسرائيل" أن تستخدمها في حالة تعرضها لأي خطر أو عندما تقتضي الحاجة لديها لذلك الأمر.

إن الدور الأمريكي لا يستهان به مطلقاً في دعم "إسرائيل" لامتلاك القاعدة التقنية المادية للسلاح النووي، وكذلك التعاون الملحوظ مع فرنسا وألمانيا. فقد عقد اتفاق في 12 تموز عام 1955، أي بعد إعلان "آيزنهاور" بعام، إثر اتصالات قام بها السفير الصهيوني (أبا إيبان) مع (مورهد باترشن) كبير المفوضين الأمريكيين في الطاقة النووية (حسب معهد استوكهولم الدولي للسلام في 2001/1/14) نص على: تبادل واسع غير محدد للمعلومات المتعلقة بمفاعلات البحث النووي، واستخداماتها المختلفة بما فيها الاستخدامات العسكرية، وعلى دعم "إسرائيل" بعدد من الكيلو غرامات من اليورانيوم (235) المخصب بنسبة 20% وأكثر. وبناء مفاعل البحث العلمي في "ريشون لتسيون". وبناء مفاعل "ناحال سوريك" في تل أبيب. كما بنت الولايات المتحدة الأمريكية "إسرائيل" عام 1966، مفاعلاً نووياً يحمل اسم "النبي روبين". كذلك نص الاتفاق على تسرب كل ما يتعلق بمعلومات عن المفاعلات الذرية الغربية، وتسريب المواد الضرورية منها. والتعاون سراً وعلناً لمنع الدول العربية من بناء مفاعلات ذرية، وضرب علمائها في العالم.

ولهذا كان لا بد من التعرف على بعض المعاهد والجامعات من جهة، وعلى بعض المفاعلات النووية الإسرائيلية من جهة أخرى، والتي تظهر مدى الاهتمام العلمي والعملي النووي الإسرائيلي، حتى وصل إلى ما وصل إليه الكيان الإسرائيلي من تهديد لأمن وبيئة المنطقة العربية.

المطلب الأول: مراكز البحث النووية والذرية الإسرائيلية

من الأمور البارزة التي تلاحظ بالنسبة للكيان الصهيوني، هو الاهتمام الكثيف بالعلوم الهندسية في أنظمتها التعليمية، وحتى بالمقارنة مع الدول المتطورة فإن هذه الظاهرة في الكيان الصهيوني ملفتة للنظر، وليس من الصعب استخلاص الهدف من وراء هذا التوجه، فقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "بن غوريون" في كلمة حول سياسته ألقاها في الكنيست في 1955/11/2، بعد فترة وجيزة من توقيع الكيان الصهيوني مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاق التعاون النووي، قال: (إن التطور العلمي شرط مهم لتعزيز أمننا. لقد أصبح العلم اليوم هو مفتاح التعليم والتطور الاقتصادي والقوة العسكرية. إن أمننا واستقلالنا يتطلبان أن يقوم عدد أكبر من الشباب بتكريس أنفسهم للعلوم والبحوث: البحث الذري والإلكتروني وما شابههما). حيث ينفق الكيان الصهيوني سنوياً قرابة 1% من الناتج القومي الإجمالي لديه على ميدان الأبحاث العسكرية وتطويرها.

إن إنتاج السلاح النووي من الناحية العلمية يتطلب منشآت خاصة بالأبحاث والتطوير، وكذلك منشآت لازمة لإنتاج القلب القابل للانفجار، وكذلك منشآت لإنتاج المواد الضرورية لصنع الوقود النووي، كما يتطلب المعرفة العلمية والقدرة التكنولوجية والمالية، فما هو المتاح من هذه الضروريات لدى الكيان الصهيوني؟

توجد في الكيان الصهيوني بُنى أساسية نوعية، منها خمسة معاهد جامعية رئيسية لإعداد المختصين في الفيزياء النووية، وهندسة الذرة. وتقوم بإجراء البحوث النووية الأساسية وتدرسيها وهي:

أولاً- جامعة الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا:

وهو المعهد الصهيوني للتكنولوجيا، والذي أنشئ في عهد الانتداب البريطاني عام (1924)، وهو يقوم على تخريج المهندسين المتخصصين في الذرة وعلى تطوير الأسلحة، وقد أنشئ في هذا المعهد دائرة الهندسة والعلوم النووية بهدف تدريب العلماء وتأمين الخبراء في المفاعلات النووية التي ترعاها الدولة، كما أنه يشتمل على معهد "آينشتاين" للذرة، الذي يعتبر من أهم الفروع العلمية في التخنيون، حيث يتم تدريس أح دث ما وصل إليه علم الفيزياء. ويعمل في هذا المعهد حوالي (50) أستاذ ومحاضر ويعمل كل الوقت، إلى جانب مجموعة من كبار العلماء الذين يعملون في مختلف التخصصات ويشرف هذا المعهد على تدريب مهندسي "إسرائيل" بشكل علمي، في حين أن المتخرجين من هذا المعهد يجدون عادةً مكاناً مناسباً لهم في المؤسسات الصناعية والحكومية والمعاهد العلمية الأخرى قبل غيرهم من الخريجين.⁽¹⁾

(1) -Robert e.harkav, spectre of middle eastern aolocoust: the strategic and diplomatic implications of Israeli nuclear weapons program (denver ,col univ of denever graduate school of international studies 1977-page5.

ثانياً- معهد "راكاح" للفيزياء , (الجامعة العبرية بالقدس):

وهي أقدم جامعة لليهود في فلسطين ، حيث تم إنشائها قبل قيام دولة الكيان الصهيوني في عهد الإنتداب البريطاني على فلسطين عام 1925، وهي تشتمل على العديد من الكليات في مجال العلوم الإنسانية الطبيعية والعلمية، كما تشتمل على أقسام الفيزياء النووية والتطبيقية والكيمياء الفيزيائية ، وتختص هذه الجامعة بكل ما يتعلق بالذرة فيزيائياً وكيميائياً. وقد تخرج من هذه الأقسام نخبة من العلماء الإسرائيليين العاملين في المجال النووي ، وتهتم الجامعة أيضاً بالأبحاث المتعلقة بالمجال النووي.

وتشتمل الجامعة العبرية على شعبة الطبيعة النظرية والتجريبية التي تبحث في العديد من المشروعات النووية ، وقد برزت في ذلك أبحاث في تصنيف مستويات الطاقة في الذرات ، ويرجع الفضل لتلك الشعبة في أن أصبحت "إسرائيل" من المراكز الدولية في أبحاث التركيب النووي ، وكذلك يجري البحث في تلك الشعبة على كافة موضوعات الطبيعة النووية على أساس دراسة طبيعة النواة وطرق انحلالها وتغييرها إلى نوى أخرى مختلفة.⁽¹⁾

ثالثاً- جامعة "بن غوريون" في بئر السبع (مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية):

تم إنشاء هذه المؤسسة في عام 1925، وخصصت لها ميزانية مستقلة وتم تزويدها بأجهزة خاصة بها، ومن أهم مهمات هذه المؤسسة السعي للبحث عن جميع الوسائل للحصول على المواد المشعة لإنتاج الوقود النووي، وأيضاً البحث عن الماء الثقيل الذي يستعمل كمهدئ في المفاعلات النووية، كما كان على هذه المؤسسة تمثيل "إسرائيل" في المؤتمرات الدولية في المجال النووي، وقد قامت بتحضير البعثات العلمية لإرسالها إلى مراكز الأبحاث في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حسب الإتفاقيات المبرمة مما تمخض عنها إنشاء جميع المفاعلات النووية الإسرائيلية.

وقد أعيد تشكيل مؤسسة الطاقة الذرية في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول عام 1966، حيث تولى رئاستها رئيس الوزراء، وزاد عدد أعضائها إلى سبعة عشر عضواً وسحبت من إشراف وزارة الدفاع ووضعت تحت إشراف رئيس الحكومة.⁽²⁾

وتتألف هذه المؤسسة من عدة لجان فرعية أهمها : لجنة الأبحاث النووية ، ولجنة التنمية البشرية ، ولجنة الطاقة للقوى الكهربائية والمائية ، ولجنة التشريعات النووية ، ودراسة ما يتعلق فيها بالتشريعات الخاصة بتنسيق الجهود النووية في "إسرائيل" ، وأيضاً دراسة التشريعات الدولية ذات الصلة النووية للرقابة الدولية وإعداد الردود القانونية في هذا المجال، كما تشتمل هذه المؤسسة على لجنة خاصة بتقدير المخاطر النووية وتوفير عنصر الأمان النووي.

(1) محمود عبد الظاهر: الخيار النووي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد 270، 2001، ص 73 .

(2) Robert e.harkav 0 مرجع سابق ص 6.

وتهتم المؤسسة حالياً بدراسة المسائل المتعلقة بالمفاعلات والأسلحة النووية ، وتعتبر منشآت ومختبرات تلك المؤسسة من أهم المراكز النووية في "إسرائيل" وأخطرها ، فهي تشرف على جميع الأبحاث النووية في الجامعات والمعاهد، بالإضافة إلى أنها تشرف على إدارة جميع المفاعلات النووية ، وتمتلك مختبرات سرية مهمة في "ديمونا" و"ناحال سوريك" وغيرها من المدن الإسرائيلية، بعضها تحت الأرض وهي مجهزة بأحدث أنواع الأجهزة والمعدات العلمية الدقيقة، وهي المسؤولة عن تقديم التوصيات والتخطيط بعيد المدى والتعاون مع المؤسسات العالمية.⁽¹⁾

رابعاً- معهد وايزمن للعلوم:

تم تأسيس هذا المعهد في مستوطنة (راحبوت) عام 1934، والمقامة فوق بلدة ديران الفلسطينية والتي تبعد عن مدينة القدس ما يقرب من الأربعين كيلومتر وهو مركز للبحوث الفيزيائية والنظرية ، حيث أشرف (حاييم وايزمن) أول رئيس لدولة الكيان الصهيوني على إدارة هذا المعهد لفترة طويلة ، وكان وايزمن من الفيزيائيين المعروفين داخل الكيان الصهيوني . ويعد هذا المعهد أكبر مركز للأبحاث العلمية في "إسرائيل" على الإطلاق ، ومن أهم معاهدها العلمية والتكنولوجية، وهو مجهز بالأجهزة والمعدات والعقول الإلكترونية المتطورة ، وكذلك بمسرّع نووي حديث لقذف النويات الذرية، وتعد أبحاثه العلمية من الأبحاث المهمة التي تنشرها المجلات العلمية العالمية، كما أنه يحتوي على عشر كليات معظمها تختص في المجالين النووي والكيميائي.⁽²⁾

ويحتوي قسم الأبحاث الذرية في هذا المعهد على أكثر من (130) مختبراً وقاعة لدراسة الفيزياء الذرية، كما أن فيه أجهزة علمية للأبحاث الذرية من بينها ما يستخدم لاكتشاف مادة اليورانيوم أو لفتح الذرة، أو لإنتاج الهيليوم السائل وإنتاج المياه الثقيلة، بالإضافة إلى استخراج مادة اليورانيوم الخاص للقنابل الذرية من الفوسفات المعدنية المتوفرة بكميات كبيرة في "إسرائيل".⁽³⁾

"وقد أقيم في سنة 1949 دائرة لبحوث النظائر في هذا المعهد. وفي عام 1953 وُسِّعت هذه الدائرة فأصبحت (دائرة الفيزياء النووية) عندما بدأ الطلاب الجامعيون الصهاينة في العودة من الغرب بعد ترحيلهم. وقد ذُكر أن هذه الدائرة تضم مختبرات الفيزياء النووية والتطبيقية، والإلكترونيات وعلم الطيف، والرنين النووي المغناطيسي.

وفي حلول عام 1950 أقامت وزارة الدفاع الصهيونية فرعاً للبحوث النووية والتطوير في هذا المعهد، والذي يعمل فيه مجموعة كبيرة من الفيزيائيين والكيميائيين والمهندسين وعلماء الذرة.

(1) ممدوح حامد عطية: البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص 73-74.

(2) المرجع السابق، ص 77.

(3) هيثم الكيلاني: المذهب العسكري الإسرائيلي ، ط 1، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1965، ص 197-198.

وأقيم في الكيان الصهيوني لجنة للطاقة الذرية تابعة لوزارة الدفاع, كما أن لوزارة الدفاع شعبة تسمى (شعبة المشاريع العلمية وتطويرها), تشارك في اختيار مواقع المفاعلات وأقسامها, والتي تُقِيم تشغيلها , وإمدادها بجميع احتياجاتها.⁽¹⁾

خامساً- جمعية الأشعة الإسرائيلية:

تختص هذه الجمعية في مجال الصحة النووية والوقاية من الإشعاع, وهي عضو في العديد من المنظمات الدولية الخاصة بالوقاية من الأشعة والسلامة النووية, وتشرف على سياسة الرصد الذري للمراقبة والتحذير من الإشعاعات الذرية, وتنتشر في "إسرائيل" كلها بلجمالي (21) محطة رصد موزعة في المناطق المختلفة كالتالي:

(7 محطات) في المنطقة الشمالية, (9 محطات) في المنطقة الوسطى, (5 محطات) في المنطقة الجنوبية.⁽²⁾

وتعد تلك الجمعية ذات ثقل علمي كبير في عدة منظمات دولية, كما أنها تشارك في المؤتمرات والبحوث المتعلقة في المجال النووي, ومن ناحية أخرى فهي تضم جميع العلماء والخبراء العاملين في مجال قياس الأشعة في المفاعلات⁽³⁾ الذرية.

كما يوجد في الكيان الصهيوني المجلس الوطني للبحث والتطوير, ويقوم هذا المجلس مع لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية بتشغيل مراكز ومعاهد للبحوث والإشراف عليها, ومنها: "معهد وايزمن, ومعهد التخنيون, ومركز البحوث النووية في ناحال سوريك, ومركز ديمونا النووي".

وعن طريق هذه اللجنة تشرف الحكومة الإسرائيلية على هذه المراكز والمعاهد برئاسة رئيس الوزراء الإسرائيلي مباشرة.⁽⁴⁾

ويوجد كذلك في "إسرائيل" ثلاثة مصانع لإنتاج حامض الفوسفوريك: مصنع بجوار حيفا, والثاني قريب من مفاعل "ديمونا" في سهل (رونيم), والثالث في منطقة "أورون", حيث يستخرج من هذه المصانع اليورانيوم الطبيعي بكمية (100) طن سنوياً.⁽⁵⁾

كما يوجد أيضاً مصنع لتجميع الأسلحة النووية في حيفا, ومجمع للتخزين النووي مزود بتحصينات جيدة في قاعدة تل النوف, بالقرب من بلدة ديران الفلسطينية (راحبوت), والتي تخضع للحراسة الدائمة والمشددة

(1) تيسير الناشف: الأسلحة النووية في "إسرائيل", مرجع سابق, ص 17.

(2) محمود عبد الظاهر: الخيار النووي الإسرائيلي, مرجع سابق, ص 73.

(3) ممدوح حامد عطية: البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي, مرجع سابق, ص 78.

(4) بيتر براي: ترسانة "إسرائيل" النووية, مرجع سابق, ص 42.

(5) مجلة استراتيجيا: القاهرة, العدد 101, تموز- آب, 1990.

بواسطة أنظمة التعقب الإلكتروني، وشاشات الرادار المرتبطة ببطاريات الصواريخ. كما يوجد لديها حساسات وأنظمة قادرة على إدراك معارك لصدم الهجوم عند الإنذار أو شن هجوم معاكس.⁽¹⁾

كذلك يوجد قاعدة بحرية نووية لصواريخ بحرية وبالستية منتشرة على غواصتها من نوع الدولفين (DOLPHIN) كجزء من القدرات النووية لصدم هجوم محتمل. كما تمتلك "إسرائيل" أيضاً معمل أبحاث رئيسي على الأقل مع نظام أممي فعال وقدرة إنتاج كلاً من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وأن مركز (Hemel Beit) قد بُدِل عام 1952 بمعمل بحث أسلحة بيولوجية في المؤسسة الإسرائيلية للأبحاث البيولوجية في (Nes-tona) حوالي (12) ميل جنوب تل عفيف، وهذا المعمل نفسه عمل على تطوير اختبار غاز الأعصاب وبعض سموم مواد الجمره الخبيثة، وهذا ما فعلته المخبرات الإسرائيلية في استخدامها لهذه المواد في المحاولة التي جرت مع قائد منظمة حماس في الأردن عام 1997.⁽²⁾ (أنظر الملحق رقم 2)

وقد قام الكيان الصهيوني باستقطاب أكبر عدد من الخبراء النوويين اليهود المنتشرين في جميع دول العالم، كما دعا الكثير من العلماء النوويين اليهود ليحاضروا في الجامعات والمعاهد الإسرائيلية، لخدمة البرنامج النووي الإسرائيلي، وعمل هذا الكيان على تنظيم بعض العلماء الصهاينة سواء بالتفرغ للعمل بمؤسساته، أو التجسس لصالحه، أو تزويده بأخر التقنيات المكتشفة والأبحاث والأجهزة المتطورة التي تتوفر لدى مختلف الدول في هذا المجال، بما في ذلك الإقدام على سرقتها وتهريبها إلى الكيان الإسرائيلي.

إن الكيان الإسرائيلي لا يملك القاعدة الفنية لبناء المفاعلات النووية، لذلك لجأ إلى الدول الأكثر تقدماً من أجل المساعدة الفنية والتقنية، وهذا ما حصل بالفعل من خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية ببناء مفاعل "ناحال سوريك" وعدة مفاعلات أخرى، وكذلك فرنسا ببناء مفاعل "ديمونا". فالعلاقة الأمريكية-الإسرائيلية، تتجاوز في حرارتها حتى اليوم كل التصورات والتحليلات، والالتزام الأمريكي بما يسمى (أمن إسرائيل) هو التزام عقائدي وسياسي، ويمس كافة المجالات لبناء وتقوية الدولة العبرية. وقد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون) عن ذلك عندما ذكر في كتابه (الفرصة السانحة): "إن التزامنا نحو "إسرائيل" عميق جداً، فنحن لسنا مجرد حلفاء، ولكن مرتبطون ببعضنا بأكثر مما يعنيه الورق، ونحن مرتبطون معهم ارتباطاً أخلاقياً.

وورد هذا الالتزام أيضاً على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق (كلينتون)، عندما صرح في كلمته أمام الكنيست الإسرائيلي في آذار 1995، مبشراً بمستقبل جديد لـ "إسرائيل". وربما كان يقصد الرئيس الأمريكي مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد، ودور "إسرائيل" فيه من خلال بسط سيطرتها على المنطقة العربية

(1) سيمور هرش: الخيار شمشون، مرجع سابق، ص 131.

مرجع سابق. (2)-Anthony H.Cordesman 2008

والإقليمية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي تحاول دائماً زعزعة الاستقرار في المنطقة وإضعافها.

المطلب الثاني: المفاعلات النووية الإسرائيلية

لم تعلن "إسرائيل" عن برنامج تسليحها النووي، وتنفي قيامها بإجراء أي تجارب نووية أو بناء لأي مفاعل نووي، كما تُصر على أنها لن تكون الدولة البادئة بإدخال الأسلحة النووية إلى المنطقة، إلا أن "إسرائيل" تعطي - عبر أنشطتها وعبر تصريحاتها الغامضة، ورفضها الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وعدم قبول أية رقابة دولية - انطباعاً قوياً بأنها تمتلك الأسلحة النووية والمفاعلات النووية.

بناءً على ذلك فإن الوصول إلى حقيقة الإستراتيجية النووية الإسرائيلية صعب للغاية، وذلك بسبب السرية الشديدة التي تحيط بها نشاطها النووي. ولكن من الممكن استنباط إستراتيجية "إسرائيل" النووية اعتماداً على ما يتوفر من معلومات حول سياسة "إسرائيل" في المنطقة بدءاً من قيامها وبمساعدة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ومروراً بالحروب العديدة التي قامت في المنطقة، واعتماداً على ما يجري على الأرض وفي الهواء والماء من ملوثات، بناءً على معطيات وتأكيدات الكثير من العلماء والساسة وأصحاب الشأن في ذلك، وسوف يلحظ ذلك في الفصول اللاحقة.

أولاً- مفاعل ريشيون ليتسيون:

تتبع أهميته من كونه أول مفاعل نووي يقام في "إسرائيل" بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأ هذا التعاون منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين الماضي، عندما قام الرئيس الأمريكي آنذاك (آيزنهاور) بإشراك الكيان الإسرائيلي في برنامجه النووي الذي حمل اسم (الذرة من أجل السلام)، وهو مشروع مساعدة أجنبية أمريكية للتخفيف من مشكلة الطاقة بالاستفادة من الطاقة النووية.⁽¹⁾

قام الكيان الصهيوني ببناء هذا المفاعل في عام 1954، شمالي "ريشيون ليتسيون" على الطريق الذي يصل هذه المدينة بمستعمرة (ناحلات يهودا)، وانتهى من بناءه في عام 1956، وتم تدشينه رسمياً في 12/2/1957، حيث قامت شركة (أ.م.ف أتومكس) (A.M.F-Atoms) الأمريكية، بوضع التصميمات اللازمة لهذا المفاعل. وتبلغ طاقته الإجمالية (8) ميغا واط حراري، والهدف من تشغيله هو البحث العلمي وإنتاج النظائر المشعة. أما الوقود المستخدم في هذا المفاعل فهو اليورانيوم الطبيعي بنسبة (80%)، ويورانيوم 235 بنسبة (20%)، ويستخدم الماء الثقيل كمعدل ومهدىء للتفاعلات الجارية في قلب المفاعل.⁽²⁾

(1) بيتر براي: ترسانة "إسرائيل" النووية، مرجع سابق، ص122.

(2) ممدوح حامد عطية: البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص83.

ثانياً- مفاعل ناحال سوريك:

أقيم هذا المفاعل في منطقة (ناحال سوريك) المقامة على بلدة وادي النبي رابين الفلسطينية, والتي تقع على بعد(25) كم جنوب تل أبيب, وهو قريب من ساحل البحر في منطقة كثبان رملية إلى الغرب من بلدة يفنة الفلسطينية, وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء هذا المفاعل تنفيذاً للاتفاق المبرم مع الكيان الإسرائيلي تحديداً في 1955/7/12, وهو من طراز (ERR-I) من النوع البركي الصهريجي, والذي يستخدم الماء العادي للتبريد.⁽¹⁾

بدأ العمل في إنشاء هذا المفاعل في 1957\1\17, وتم تشغيله في 1959\1\18 بطاقة(5) ميغا واط, ثم إلى (8) ميغا واط. ويستعمل المفاعل اليورانيوم المخصَّب بنسبة 90 % (نسبة نظير اليورانيوم - 235 في اليورانيوم).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد زودت الكيان الإسرائيلي بـ(50) كغ من اليورانيوم المخصَّب بنسبة 90%, وذلك كوقود لهذا المفاعل, وهذه الكمية تكفي لإنتاج ثلاث قنابل نووية من طراز (LITTLE BOY) وهي القنبلة النووية التي دمرت مدينة هيروشيما.⁽²⁾

إلا أن الكيان الإسرائيلي لم يستطع تحويل هذه الكمية وتصنيعها في القنابل, نظراً للإجراءات الوقائية التي نصت عليها الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية, والتي تؤكد على الامتناع عن استخدام هذا المفاعل للأغراض العسكرية, والسماح لووكالة الطاقة الذرية الأمريكية وفيما بعد للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على المفاعل.

كما كان الإسرائيلي ملزماً بموجب هذه الاتفاقية على أن يعيد كل كمية الوقود النووي المستخدمة في مفاعل "ناحال سوريك" إلى الولايات المتحدة الأمريكية, مما يجعل استخدام هذه الكمية لصناعة أسلحة نووية أمراً بالغ الصعوبة.⁽³⁾ إذ عندها يُجرم الكيان الإسرائيلي من تشغيل مفاعله الذي لا يستطيع أن يعمل دون هذه الكمية من اليورانيوم المخصَّب.

بقي هذا المفاعل حتى عام 1965 خاضعاً للتفتيش من قبل الولايات المتحدة الأمريكية, حيث أفادت بعض التقارير الصحفية أن مفتشين أمريكيين كانوا يزورونه كل ستة أشهر مرة واحدة. وبعد عام 1965 تولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المسؤولية عن الضمانات بموجب اتفاق مبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية, والوكالة

(1) محمود متولي: "إسرائيل" والقنبلة الذرية, كتاب مصر اليوم, القاهرة, 1987, ص 92.

(2) قناة عيون العرب الإخبارية, 2007.

(3) بيتر براي: ترسانة "إسرائيل" النووية, مرجع سابق, ص 33.

الدولية للطاقة الذرية في 1965/6/18. وفي 1975/4/4، استُعيض عن هذا الاتفاق باتفاق مماثل مُدِدَ بروتوكول مؤرخ في 1977/4/7.⁽¹⁾

فضلاً عن اليورانيوم الذي وفرته الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الإسرائيلي كضمانات لهذا المفاعل، دفعت الحكومة الأمريكية مبلغاً مالياً معيناً لسد نفقات إقامته. كما قامت بريطانيا ببناء خلايا حارة (مختبرات ساخنة) في هذا المفاعل لمعالجة الوقود المستهلك، وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية في تجهيز هذه المختبرات، خصوصاً في قطاعي الحاسبات الإلكترونية والتوجيه.

وكان الغرض من هذا المفاعل هو تطوير البحوث في إنتاج النظائر المشعة بطرق أكثر أمناً، حيث يستفاد من هذه النظائر في نمو أمور شتى وتطويرها داخل الكيان الإسرائيلي، وقد حقق بالفعل مفاعل "ناحال سوريك" الخبرات الأولية في مجال التعامل مع المواد النووية وتجهيزاتها، وأهل العلماء الإسرائيليين لحوض غمار مشاريع أكثر طموحاً، وهذا ما دفع عالم الذرة الإسرائيلي (شمعون يفتاح) إلى وضع خطة لزيادة طاقة مفاعل "ناحال سوريك" إلى (10) ميغاواط.⁽²⁾

كما حقق هذا المفاعل الخبرات العلمية في مجال فصل البلوتونيوم وتنقيته من الوقود المستهلك، خصوصاً في المختبرات الساخنة الموجودة في المفاعل، والتي يمكن أن تتم فيها عملية فصل البلوتونيوم، لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال استخدام المفاعل ذاته لإنتاج مادة البلوتونيوم، نظراً لقلّة النظير من (اليورانيوم - 238) في الوقود النووي، فلذلك لا يجوز التقليل من أهمية هذا المفاعل، إلا إذا كان غرضه هو إنتاج النظائر المشعة بطرق أكثر أمناً، وتطوير البحوث في هذا المجال.

إلا أنّ البيانات والأرقام التي تُنشر عن معدل إنتاج مختلف النظائر المشعة التي يتطلبها برنامج الطاقة الذرية والمعاهد العلمية بالكيان الإسرائيلي وهو حوالي (9 كوري)^(*) في العام، يبين بأن هذا المفاعل وما زُود به من إمكانات وتجهيزات، لا يمكن أن يكون قد أنشئ لغرض تطوير البحوث في مجال إنتاج النظائر المشعة فقط، بل لإتمام عملية فصل البلوتونيوم الذي أنتجه مفاعل "ديمونا"، وذلك في فترة ما قبل الانتهاء من بناء المختبرات الساخنة أو المعمل الكيميائي في مفاعل "ديمونا". والذي ابتدأ عمله في نهاية عام 1963، حيث لم يكن المصنع الكيميائي فيه قد أنشئ، وحسب ما ورد في مجلة (التايمز) استناداً إلى مصادر وتقارير استخباراتية غربية، فإن الكيان الإسرائيلي أتمّ بناء مصنعه للفصل الكيميائي في "ديمونا" عام 1969. وما يؤكد صحة ذلك هو أن الخلايا الحارة الموجودة في مفاعل "ناحال سوريك" منشأة من الصلب الذي لا يصدأ، ذات سمك مختلف، لدرجة

(1) تيسير الناشر: الأسلحة النووية في "إسرائيل"، مرجع سابق، ص 20.

(2) Simha flapan ((Israels Altitud Towards The Npt)) In Stocholm International Peece Research Institute , Nuclear Proliferation Problems, Cambridge , Mass MI T Press – 1974 , Page 273.

• الكوري: هو النشاط الإشعاعي الذي ينتج من غرام واحد من عنصر الراديوم(226)، أي الكوري وحدة لإنتاج النظائر المشعة.

أن بعضها يسمح بتداول ما لا يقل عن (100000) كوري من المصادر الإشعاعية. وهذه المصادر الإشعاعية موجودة في الوقود النووي المستهلك.⁽¹⁾

وهذا يؤكد تواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في مساعدة الكيان الإسرائيلي للحصول على البلوتونيوم الخاص في صناعة القنبلة النووية الإسرائيلية.

كما أكد (ليوناردو بيتون)^(*) بأنه يمكن إنتاج البلوتونيوم في المعامل الحارة في مفاعل ناحال سوريك عندما قال: "إن عملية صنع القنبلة النووية لا تحتاج بالضرورة إلى مصنع ضخم للفصل الكيميائي.

وإن عملية فصل البلوتونيوم الصالح لصناعة الأسلحة النووية وتحضيره يمكن إتمامها في المعامل الحارة الموجودة في "ناحال سوريك".⁽²⁾

ثالثاً- مفاعل النبي روبين:

قُدّم هذا المفاعل هدية "لإسرائيل" من الرئيس الأمريكي (ليندون جونسون) عام 1965، وبدأ العمل فيه في 1966/1/27 في منطقة النبي روبين الواقعة على نهر روبين. وتشير التصميمات التي وضعتها شركة (آتوميكس إنتر ناشيونال)^(*)، إلى أن طاقة المفاعل في حدود (250) كيلو واط، والهدف منه تحلية مياه البحر وإنتاج الطاقة الكهربائية، ويستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود، والغرافيت كمعدل، وثاني أكسيد الكربون والهواء المضغوط كمبرد. وهو قادر على إنتاج (417.5) مليون لتر مكعب من الماء العذب يومياً.⁽³⁾

إذاً بات من المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها الدور الكبير في مساعدة الكيان الإسرائيلي في تطوير أبحاثه وتجاربه النووية من خلال بناء مفاعل "ريشون ليتسيون" و "ناحال سوريك" و "النبي روبين". وبالتالي يمكن توزيع الدور الأمريكي لمساعدة "إسرائيل" في هذا المجال إلى دورين:

1- دور إيجابي: حيث أمدت الولايات المتحدة الأمريكية "إسرائيل" بخبرتها النووية، عن طريق علماء الذرة الأمريكيين، وعن طريق البعثات التي كانت تستقبلها المعاهد والمختبرات الأمريكية.

ولكن الأهم هو بناء أول مفاعل نووي بحثي، المعروف بمفاعل (ريشون ليتسيون) عام 1954، بقوة (8) ميغاواط، لإنتاج النظائر المشعة، ثم بناء مفاعل بحثي آخر هو مفاعل (النبي روبين) بطاقة (250)

(1) بيتر براي: ترسانة "إسرائيل" النووية، مرجع سابق، ص 62.

* عالم نووي إسرائيلي.

(2) Beaton , Leonard" Why Israel Does Not Need The bomb new middle east - 1969

* وهي الشركة التي بنت كلاً من مفاعل ناحال سوريك ومفاعل ريشون ليتسيون.

(3) بيتر براي: ترسانة "إسرائيل" النووية، مرجع سابق، ص 77

كيلوواط, لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر, وبناء المفاعل الذري (ناحال سوريك) ومعمل الفصل النووي الحار التابع له.

2- دور تضليلي: عندما أبدت بعض الأوساط العربية والدولية مخاوفها وقلقها إزاء تصاعد احتمالات امتلاك "إسرائيل" للسلاح النووي, فقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في دورها التضليلي, وإثر ذلك قام وزير الخارجية الأمريكي آنذاك (دين راسك) في 15 أيار عام 1961, بإرسال رسالة سرية إلى وزير الخارجية المصري آنذاك الدكتور (محمود فوزي), قال فيها: ((على الرغم أن مفاعل "ديمونا" ينتج كميات صغيرة من البلوتونيوم, فإن العلماء الأمريكيين لم يجدوا أي دليل على أن "إسرائيل" لديها نية لإنتاج السلاح النووي, ويسعدني أن أكرر لكم تأكيدات الشخصية)).⁽¹⁾

رابعاً- مفاعل "ديمونا":

أسفر التعاون الفرنسي الإسرائيلي منذ العام 1953 وحتى العام 1967, في ظل حكومتي (جي موليه, وشارل ديغول) في فرنسا عن امتلاك الكيان الإسرائيلي لمفاعل "ديمونا".^(*)

وقد صُمم هذا المفاعل لإنتاج البلوتونيوم الذي يستعمل في صناعة القنابل النووية, ونفذت هذا المشروع شركة (SGN), وهي معروفة اليوم تحت اسم لجنة الطاقة الذرية, والتي تمتلك فيها شركة (AEC) التابعة للحكومة الفرنسية حصة تبلغ 66%.⁽²⁾

وقد تم البدء في تشغيل هذا المفاعل في كانون الأول 1963 بطاقة قدرها (26) ميغاواط, مما يعطيه القدرة على إنتاج حوالي (8) كغ من البلوتونيوم سنوياً تكفي لصناعة قنبلة نووية واحدة.

وفي عام 1982, تم زيادة طاقة الإنتاج القصوى في مفاعل "ديمونا" إلى حوالي 70 ميغاواط, وإلى (150) ميغاواط عام 1987, والتي تمثل القدرة نفسها حتى نهاية القرن العشرين الماضي.⁽¹⁾

(1) محمد عبد السلام: القوة النووية الإسرائيلية, مركز البحوث والدراسات السياسية, المجلد الثالث, العدد الثاني, القاهرة, 1995, ص97.

* وقد أقيم هذا المفاعل على بعد (14) كم عن مستوطنة "ديمونا" المقامة فوق أرض (كُرنَب) الفلسطينية والتي تبعد عن مدينة بئر السبع مسافة (40) كم. ومن وجهة نظر الدكتور خليل الشقاقي - الخبير الاستراتيجي في الشؤون الأمنية الإسرائيلية, والمنشورة في دراسته: (الردع النووي في الشرق الأوسط), إن مفاعل "ديمونا" هو أهم منشأة نووية إسرائيلية, وهو من النوع الذي يستخدم الماء الثقيل (D2O), ووقوده اليورانيوم الطبيعي, وهو مقر مركز النقب للأبحاث النووية, واسمه الرسمي هو (كريا - لو - ميكا - جازي), أي مركز النقب للأبحاث النووية, ويرمز له بالحروف (KMG). ويعتبر المعهد الرئيسي المخصص لعلوم الذرة في الكيان الإسرائيلي.

(2) Wissman steve: krosney Herbert " the islamic bomb " new york . times book – 1981 , bage 113.

وبحسب اعترافات التقني الإسرائيلي (موردخاي فعنونو) ^(١) ، فقد أكد بأن "إسرائيل" قد أنتجت حوالي (100) قنبلة نووية، وأن مفاعل "ديمونا" ينتج (40) كغ من البلوتونيوم سنوياً. ⁽²⁾

وعند البدء ببناء مفاعل "ديمونا" وعلى جناح السرعة، تم تطويق منطقة شاسعة بعمق (12) ميلاً خارج بلدة "ديمونا"، كما تم شق طريق جديدة توصل "ديمونا" ببئر السبع على بعد (25) ميلاً إلى الشمال من المنطقة التي تم تطويقها وتجهيزها بما يوفر الأمن فيها، وتسهيلاً لنقل جميع الأجهزة والاحتياجات للمفاعل النووي.

ويستخدم مفاعل "ديمونا" - كما ذكر سابقاً - اليورانيوم الطبيعي الذي يحتوي على نسبة تخصيب تصل إلى 1.5 % ، وهو على شكل قضبان أسطوانية من المعدن الصلب.

وقد أعلنت "إسرائيل" منذ البداية، أن هذا المفاعل ما هو إلا مصنع للمنسوجات ثم محطة زراعية ثم منشأة للبحوث العسكرية، واستمر على ذلك حتى عام 1960، حينما صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي (دافيد بن غوريون)، بأن منشأة "ديمونا" هي مركز بحثي نووي مخصص للأغراض السلمية، وذلك بعد أن التقطت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال طائراتها التخصيبية صورة لعمليات الإنشاء التي كانت تجري في "ديمونا" عام 1958. ⁽³⁾

وحسب تقرير الأمم المتحدة لعام 1993، تحت عنوان (دراسة حول التسليح النووي الإسرائيلي)، كان المفاعل الإسرائيلي بحاجة إلى ما يقرب من (20 - 25) طنًا من اليورانيوم للبدء بالعمل، جاء منها (10) أطنان من معامل إنتاج حامض الفوسفوريك في حيفا ومن صحراء النقب كنتاج ثانوي في عملية إنتاج الفوسفات، وتم شراء الكمية المتبقية من الخارج، حيث استورد الكيان الإسرائيلي من الأرجنتين وفرنسا (4 أطنان) سنوياً، ومن جنوب إفريقيا (10 أطنان)، وكان اليورانيوم الوارد من جنوب إفريقيا ينقل في شحنات تبلغ (10 أطنان)، لعدم خضوع مثل هذه الكمية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. ⁽⁴⁾

إن هذا المفاعل مصنف ضمن المفاعلات العسكرية المخصصة لإنتاج البلوتونيوم بدرجة نقاوة عالية، لأن البلوتونيوم المنتج في المفاعلات النووية الخاصة بإنتاج الطاقة الكهربائية بأفضل الطرق الاقتصادية لا يحتوي على أكثر من (60 % بلوتونيوم - 239) وحوالي (25 % بلوتونيوم - 241).

(1) رفيق العملة: حسم الصراع في ظل البعد النووي الإسرائيلي ، ط 1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص41.

• موردخاي فعنونو: عمل لمدة عشر سنوات في مركز الأبحاث النووية في "ديمونا"، وكان قد هرب من "إسرائيل" واحتفظته المخابرات الإسرائيلية (الموساد) في إيطاليا عام 1986، وقضى مدة حكم ثمانية عشر عاماً بتهمة إفشائه أسرار عسكرية نووية. (2) صحيفة الصاندي تايمز: 1986/10/5.

(3) Charnysh, V. (2009); Israel's Nuclear Program. www.Wagingpeace.org 23.1.2010

(4) بيتر براى: ترسانة "إسرائيل" النووية، مرجع سابق، ص 118.

وهذا لا يتأتى إلا من خلال المسرعات النووية والمعامل الحارة^(*)، حيث تمتلك "إسرائيل" معملين في ناحال سوريك و"ديمونا"⁽¹⁾.

لقد لجأ الإسرائيليون منذ البداية على أن لا يكون مفاعل "ديمونا" مخصصاً لإنتاج الكهرباء (للأغراض السلمية)، بل للأغراض العدوانية العسكرية، إذ أنه ينتج مادة البلوتونيوم الخاصة بصنع الأسلحة النووية. ونظراً لخطورة المفاعل وسرية عمله، تفرض "إسرائيل" عليه إطاراً كبيراً من السرية والأمن، لدرجة أنها أسقطت طائرة لها عندما اقتربت بطريق الخطأ من المفاعل، كما أنها ترفض إخضاع هذا المفاعل لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.⁽²⁾

وقد منعت "إسرائيل" بادية الأمر السماح لعلماء أمريكيين بزيارته، إلا أنها عادت تحت الضغط الأمريكي فسمحت لعدد من المفتشين الأمريكيين بزيارته مرتين في العام، حيث بدأت عملية التفتيش عام 1962، واستمرت حتى عام 1969، حيث سمح للمفتشين برؤية أجزاء المفاعل المبنية فوق الأرض والتي تشتمل على غرف التحكم والمحاكاة. أما المباني الموجودة تحت الأرض والتي تشتمل على مصنع إعادة معالجة البلوتونيوم فلم يتسن للأمريكيين الوصول إليها.⁽³⁾

وبالرغم من القيود التي كانت تضعها "إسرائيل" في وجه المفتشين، إلا أن ضخامة المفاعل جعلتهم ينظرون إليه على أنه مفاعل ليس للأغراض المدنية كما تدعي "إسرائيل"، وإنما للأغراض العسكرية، ومع ذلك لم يجدوا دليلاً على الأنشطة المتعلقة بالأسلحة النووية، ويرجع ذلك لصعوبة حركتهم داخل المفاعل الناتجة عن تلك القيود.⁽⁴⁾

* المسرعات النووية: هي جزء مكمل للمفاعل النووي، وتستخدم لإسراع النيوترونات لاستخدامها في قذف الوقود النووي داخل قطب المفاعل، ومن المسرعات في "إسرائيل": المسرع النووي في حيفا والمسرّع النووي في راحبوت وفي الجامعة العبرية (القدس) وفي تل أبيب في القدس. أما المعامل الحارة: فهي معامل للفصل الكيميائي من أجل استخلاص البلوتونيوم 239 عن نظائر 240، 241 الموجودين في الوقود المحترق ليصل البلوتونيوم 239 بعد فصله وتنقيته إلى نسبة (90%) فأكثر، وكذلك إثراء اليورانيوم 235 من نسبة (70%) حتى (90%) لتكون كسلاح نووي انشطاري.

(1) محمد عبد السلام: حدود القوة، استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية، مركز الدراسات الاستراتيجية في صحيفة الأهرام، ط1، القاهرة، 1996، ص65.

(2) ممدوح حامد عطية: البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص87.

(3) Farr, W. (1999): The third temples holy of holies: Israeli Nuclear Weapons , USAF Contreproliferation Center, Alabama. Page (7).

(4) BBC news, 2003 .

من الواضح أن الغاية من بناء ذلك المفاعل هو إنتاج الأسلحة النووية^(*) ولعل ما يدعم هذا الرأي بالإضافة إلى تصريحات فعنونو- رغم سرية التجارب التي تجريها "إسرائيل" بالأسلحة النووية - الانفجار الداخلي الذي وقع في صحراء النقب بتاريخ 2 تشرين الثاني عام 1966، الناتج عن المفاعل، بالإضافة إلى إجراء الاختبار التجريبي المشترك بين "إسرائيل" وجنوب إفريقيا في جنوب المحيط الهادي بتاريخ 22 إيلول عام 1969، وعلى الرغم أن "إسرائيل" نفت ذلك، إلا أن وزير خارجية جنوب إفريقيا (عزيز ديلي) قد أكد ذلك فيما بعد بتاريخ 20 نيسان عام 1997 في تصريح لصحيفة هآرتس الإسرائيلية.⁽¹⁾

إن "إسرائيل" لم تكتف فقط بهذه المفاعلات التي ذكرت، فهناك العديد العديد من المواقع والمجمعات والمراكز والمخابر العسكرية الإسرائيلية السرية لتصنيع أسلحة الدمار الشامل. (أنظر الملحق رقم 2).

إن المتابع للمشروع النووي الإسرائيلي يلاحظ النمو المتسارع والتطور الكبير من خلال المفاعلات والمواقع والمراكز النووية وخاصة مفاعل "ديمونا"، والتي تشكل خطراً دائماً ضد البيئة والمنطقة العربية، فالأسلحة النووية هي أسلحة غير تقليدية تهدد حياة الإنسان باستمرار. والملاحظ أن "إسرائيل" لا تتوقف عن تطويرها لهذه الأسلحة، وبالتالي تزايد التهديد لوجود الإنسان العربي في هذه المنطقة. والسبب في ذلك هو وقوف الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إلى جانب "إسرائيل" وبرنامجهما النووي، وهذا ما يجعل من هذه القوى شريكاً حقيقياً ولاعباً استراتيجياً ضمن منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد فلسطين وما يجاورها من الدول العربية وتهديد محيطها الحيوي، ولذلك فإن المجتمع الدولي والمنظمات والهيئات الإنسانية مطالبة بوضع حد لهذا المشروع النووي الإسرائيلي، وتوجيه التحذيرات من الجميع إلى حكومة الكيان الإسرائيلي من مغبة الاستمرار في هذا المشروع المخصص فقط للأعمال العسكرية، وتهديد الأمن والبيئة والسلام في هذه المنطقة.

* يتألف مفاعل "ديمونا" من عشرة مبانٍ، ويعتبر مبنى رقم (1) هو المفاعل ذو القبة الفضية اللون، والتي يمكن رؤيتها بوضوح من الطريق العام القريب، أما مبنى رقم (2)، فهو عبارة عن وحدة إعادة المعالجة الكيميائية، ومبنى رقم (3)، يقوم بمعالجة اليورانيوم الطبيعي للمفاعل، أما مبنى رقم (4)، فيتضمن وحدة معالجة النفايات للفضلات المشعة الناتجة عن وحدة إعادة المعالجة الكيميائية، أما مبنى رقم (5)، فهو يشتمل على قضبان اليورانيوم المغطاة بالألمنيوم لاستهلاكها في المفاعل، أما مبنى رقم (6)، فهو يوفر الخدمات الأساسية والطاقة لـ "ديمونا"، ويحتوي مبنى رقم (8)، على مختبر لفحص العينات وإجراء التجارب على أساليب جديدة للإنتاج، كما توجد منشآت لإعادة معالجة النظائر بالليزر لإغناء اليورانيوم في مبنى رقم (9)، أما اليورانيوم المنخفض التخصيب فيعزل كيميائياً في مبنى رقم (10) لي شحن في النهاية إلى الجيش الإسرائيلي لاستخدامه في الطلقات وقذائف المدفعية والقنابل، وقد ذكر فعنونو أنه لم يكن يوجد مبنى رقم (7) خلال الأعوام التي اشتغل فيها في "ديمونا" (3)

(1) داوود الشراد: مخاطر التصنيع النووي الصهيوني،

2009 ، <http://www.aqsaonline.info/le...14.2.2010>

الفصل الثاني

النفایات الإسرائيلية السامة وإستراتيجيات التخلص منها

المبحث الأول: ماهية النفایات الإسرائيلية واختلافها

المطلب الأول: النشاط الإشعاعي وأنواعه.

المطلب الثاني: مصادر النفایات الإسرائيلية وتصنيفها.

المطلب الثالث: أنواع النفایات الإسرائيلية.

المبحث الثاني: الأساليب المتبعة من قبل "إسرائيل" للتخلص من نفایاتها السامة

المطلب الأول: النفایات المشعة ومستوياتها.

المطلب الثاني: التخلص من النفایات النووية الإسرائيلية.

المبحث الثالث: المناطق الفلسطينية التي تعرضت للنفایات الإسرائيلية السامة.

المطلب الأول: المناطق الفلسطينية التي تعرضت للنفایات السامة المختلفة (غير النووية).

المطلب الثاني: المناطق الفلسطينية التي تعرضت للنفایات النووية السامة.

مع استغلال الإنسان للطاقة النووية والإشعاع، سواء كان ذلك في مجال الطاقة الكهربائية، أم في أي مجال من المجالات الحيوية الأخرى، كالزراعة والصناعة والبحوث الطبية... إلخ... فقد تواكب ذلك مع التطور الكبير في مجال العلوم والتقنيات النووية، لكن هذا النمو لم يقنع الكثيرين بإمكانية التحكم في النواتج والآثار المترتبة على هذه التقنيات.

إن قدرة الإنسان على التحكم والسيطرة على المخلفات والنفايات المشعة المتولدة عن استخدام المصادر المشعة، هي من أهم المواضيع التي تثير الشكوك لدى الرأي العام في الكثير من الدول. كما أنها تقف في الوقت ذاته، كإحدى العقبات الأساس في وجه الإستغلال الأمثل للطاقة النووية.

وبالتعمق أكثر، فإنه لا يوجد أية عملية أو أسلوب لإنتاج الطاقة أياً كانت إلا ولها آثارها السلبية على الإنسان والبيئة، من خلال ما تخلفه من نفايات سامة تحتاج بالنهاية لإيجاد حلول وطرق ملائمة للحماية، إلا أن تلك النفايات تختلف من حالة إلى أخرى، ولا سيما حجمها المتولد مع مرور الزمن.

فعلى سبيل المثال وكما ورد في كتاب مجدي كامل، الأسرار النووية، فإن توليد (1000) ميغا واط من الطاقة الكهربائية، يحتاج يومياً إلى (1000) طن من الفحم الحجري، وينتج عن هذه العملية انطلاق (300) طن من ثاني أكسيد الكبريت، و (5) أطنان من الرماد، الذي يحتوي على عناصر أخرى مثل الكلور والكاديوم والزرنيخ والزنك والرصاص، إضافة إلى بعض العناصر المشعة. وفي المقابل ينتج عن توليد الطاقة الكهربائية نفسها في محطة قوى نووية (500) م3 من النفايات في العام.

ويحدث تأثير التلوث الإشعاعي على الأفراد، نتيجة تأثير إشعاعات "جاما ودقائق بيتا وألفا" التي تخرج من المواد المشعة، ومع التعرض لهذه الإشعاعات يصاب الفرد بمرض الإشعاع، ويحدث المرض نتيجة نفاذ الإشعاعات خلال الجلد، أو تواجد دقائق مشعة داخل الجسم نفسه، وبقائها كمصدر دائم للإشعاع من الداخل. وتنتج الإصابة بالإشعاعات الخارجية من إشعاعات "جاما"، ويكون تأثيرها الضار على الأحشاء الداخلية، وعادة تظهر أعراض المرض الإشعاعي سواءً كان حاداً أو مزمناً خلال أيام قليلة.

ومن الضروري هنا التعرف على النفايات النووية الإسرائيلية، فالنفايات النووية في عرف القانون الدولي هي ليست أمراً يخص الدولة صاحبة الشأن وحدها، لأن انعكاسه لا يبقى على هذه الدولة نفسها، هو شأن لا يخص الدولة وحدها، وليس شأن الجيل الحالي وحده، وإنما شأن الأجيال اللاحقة.

فمن أجل استخراج القنبلة النووية، هناك عملية استخراج البلوتونيوم، والنفايات المرتبطة بهذه العملية هي نفايات قادرة على العيش والتفاعل، خلال آلاف السنين القادمة، وهي قابلة للتحرك والتفاعل كل الوقت، وبث إشعاعات قاتلة. ولم تستطع الإنسانية حتى الآن ابتكار وسيلة ناجعة بإمكانها أن تحفظ هذه المواد بشكل نهائي.

ولكن يوجد وسائل لحفظها لفترات معينة، فمنها ما يحفظها لمدة سنتين، أو عشر سنوات، أو عشرين سنة، أو مائة سنة، بحسب التكاليف التي تدفع لقاء ذلك.

ومعروف الآن عن إحدى الوسائل التي تحفظ هذه المواد لأطول وأقصى فترة ممكنة، وهي براميل من الزجاج الكثيف والدائري التي تستعمل وهي الحد الأقصى التي تحفظ دون أن تتسرب، لكن هذه الطريقة تكلف (3) آلاف دولار، لحفظ البرميل الواحد من النفايات، ويمكن أن تبلغ تكلفتها (30) ألف دولار، لحفظها بشكل أفضل بحسب ما ذكره عصام مخول في محاضرة ألقاها في مقر رابطة الجامعيين في مجدل شمس (وهو النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي).

وبالتالي يمكن القول أنه لا يجب الاعتماد فقط على قرار أصحاب الشأن ولا حتى الاعتماد على رئيس أعظم وأقوى وأغنى دولة في العالم، من أن يحافظ على بروتوكول، وقعت عليه دولته، لأنه يريد أن يوفر وأن يريح أكثر، من خلال سياسة التعقيم التي تتبعها حكومته، التي لا تأبه لمصير الناس، وللأجيال القادمة، وأمراضها، وانعكاس الإشعاع عليها. فهذه النفايات عندما تتفكك لا تنتهي وإنما تواصل التفاعل وتنتهي في المياه الجوفية، وتنتهي في الأعشاب والنبات، وكل شيء حولها. لذلك هناك معركة حقيقية لفتح هذا الملف حتى النهاية. وهذه ليست معركة ضد "إسرائيل"، أو مع "إسرائيل" - مع العلم أنها هي المسبب الرئيس لهذه الكوارث، بسبب تعنتها ورفضها أي تعاون في هذا المجال، بل على العكس هي تفعل ذلك عامدة متعمدة - بل معركة تخص الإنسانية بالدرجة الأولى، تخص السوريين، وتخص الفلسطينيين، وتخص اللبنانيين، وتخص الجميع. وهذه المعركة تتطلب تحدي الحركات التي تدعي أنها حركات بيئية وسلام، خاصة إذا ارتبطت القضية بالأراضي العربية المحتلة.

وبالتالي يجب استنهاض كافة الحركات والمنظمات والأحزاب المحلية والعربية والدولية التي تنادي بالسلام الأخضر ونظافة البيئة وسلامة محيطها الحيوي العربي والعالمي، ومنع من يلوثها بكافة الوسائل.

المبحث الأول

ماهية النفايات الإسرائيلية واختلافها

إن الهدف الأساسي لأي برنامج لإدارة النفايات والتحكم فيها، هو الوصول إلى الوضع الذي يتضمن حماية الإنسان والبيئة من مضار تلك النفايات ... وهذا يعني - لاسيما في بعض حالات النفايات ذات مستوى الإشعاعي المنخفض - معالجتها ثم إطلاقها في البيئة، حيث أن معالجتها أو حفظها، أو كليهما معاً، قد يؤدي إلى خفض مستواها الإشعاعي، إلى حد يقل عن مستواها الإشعاعي الطبيعي في البيئة.

إن واقع الأراضي الفلسطينية المحتلة يثبت أن الإحتلال الإسرائيلي، شكل ولايزال حتى اللحظة، أخطر عامل مُدمر للبيئة الفلسطينية وما يجاورها، بما لا يُقارن مع التلوث الذي تسببه الصناعات الفلسطينية الضعيفة والهشة. وكما هو معروف، فإن غالبية المستعمرات الإسرائيلية تقع على قمم التلال، وتقوم بتصريف مياهها العادمة إلى الأودية والمناطق الزراعية الفلسطينية. وحسب معدلات إنتاج المياه العادمة المتوافرة، يبين معهد الأبحاث التطبيقية بتقريره حول الانتهاكات البيئية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط عام 2001، فإن كمية المياه العادمة الناتجة من مجموع المستعمرات الإسرائيلية (حوالي 30 مليون متر مكعب في السنة)، يعادل تقريباً ما تنتجه التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية قاطبة (31 مليون متر مكعب في السنة).

ليس هذا فقط، بل إن كثيراً من المياه العادمة تصب في الأراضي الزراعية الفلسطينية، محدثة تلفاً للمزروعات. وكمثال فقط وليس للحصر، ما يحدث في مزارع العنب في بلدة (بيت أمر). وكذلك فإن بعض المستعمرات تُصرف مياهها العادمة بالقرب من مصادر المياه الفلسطينية معرضة إياها للتلوث، كما هو الحال في مجاري مستعمرة (أرائيل)، والتي تجري في مجرى بمحاذاة بئر المياه الخاص بمدينة (سلفيت)، ولا يبعد عنها أكثر من عرض الطريق (4م).

أما النفايات الصلبة فهي بأنواعها المختلفة، من الملوثات الرئيسية للبيئة الفلسطينية والعربية المحتلة، وتتكون من النفايات المنزلية الناتجة عن استخدام الأفراد في المنازل وغيرها، ومخلفات النشاط الزراعي والحيواني، وهي مخلفات عضوية نباتية وحيوانية، وكذلك المخلفات عن عمليات التعدين والصناعات ومخلفات عمليات البناء والتشييد.

وبالمقارنة حول النفايات الصلبة بحسب تقرير معهد الأبحاث، فإن ما تنتجه المستعمرات الإسرائيلية من مخلفات صلبة يصل إلى حوالي (614) طن في اليوم، في حين ما ينتجه مجموع سكان الضفة الغربية قاطبة يصل إلى (1370) طناً في اليوم، وللمقارنة أيضاً، يُنتج المستوطنون والذين يمثلون ما يعادل سدس سكان الضفة الغربية، ما يعادل نصف ما ينتجه سكان الضفة الغربية من المخلفات الصلبة.

ولم تقف المستوطنات الإسرائيلية عند حد إلقاء النفايات الصلبة في الأراضي العربية المحتلة، بل إنها تلقي النفايات الخطرة المكونة من المواد الكيماوية السامة مثل، الرصاص، والزنك، والنيكل. وإضافة إلى النفايات المشعة، فهناك ما لا يقل عن سبع مناطق صناعية، تم إقامتها في أجزاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية، ويتم إدارتها بالكامل من قبل المستعمرين الإسرائيليين، وفي غياب تام للسلطة الفلسطينية أو أية جهة مراقبة أخرى.

ومن خلال دراسة نوعية الصناعات في هذه المناطق، فإنها تتضمن العديد من الصناعات المتباينة، فمنها مصانع الألمنيوم، وديغ الجلود، والإلكترونيات، والغزل، والنسيج، وصناعات البطاريات والفيبر غلاس والبلاستيك والأسمدة والدهان على الأسطح وتشكيل المعادن وإعادة تدوير الزيوت، بالإضافة إلى العديد من الصناعات والتي لا يوجد مصدر لشرح هويتها، أو أنها صناعات عسكرية حربية (سرية) بحسب موقع فلسطين برس، والذي يبين البيئة الفلسطينية وما تتعرض له من اعتداءات احتلالية بتاريخ 2005/2/25.

وللتعرف على ماهية النفايات الإسرائيلية واختلافها - والتي لا تختلف كثيراً عن نفايات غالبية دول العالم ولاسيما النووية منها - لا بد من إلقاء الضوء على أنواع الإشعاع الذي يصدر عن هذه النفايات، ثم معرفة مصادر هذه النفايات السامة وتصنيفها، ومن ثم التعرف على أنواعها وتأثيرها على الحياة البيئية في المناطق العربية ولاسيما المحتلة منها.

المطلب الأول: النشاط الإشعاعي وأنواعه

أولاً-تعريف النشاط الإشعاعي:

النشاط الإشعاعي هو أحد أشكال الطاقة النووية، وهو عبارة عن الجسيمات أو الموجات الكهرومغناطيسية التي تشكلها النوى غير المستقرة للذرات، سعياً طبيعياً منها للاستقرار.

وتوجد الإشعاعات في كل جزء من حياة البشر، والإشعاعات قد تحدث بطريقة طبيعية في الأرض، ويمكن أن تصل للإنسان من الإشعاعات القادمة من الفضاء المحيط، وكذلك يمكن أن تحدث الإشعاعات طبيعياً في الماء الذي يشرب، أو التربة، أو في مواد البناء، وقد تحدث الإشعاعات نتيجة صناعتها بواسطة الإنسان مثل الأشعة السينية.

ويُعرّف الإشعاع بأنه العملية التي ينتج عنها انطلاق طاقة على شكل جسيمات أو موجات. ويتلقى الشخص العادي جرعات من الإشعاع مقدارها (360ميلي ريم)^(*) في العام، وتعتبر نسبة التعرض للإشعاعات الطبيعية (80%) وال (20%) الباقية من الإشعاعات صناعية.⁽¹⁾

* وحدات قياس الإشعاع: الراد، والرونجن والذي يستخدم أساساً للأشعة السينية، والكوري الذي يساوي $1010 \times 3,7$ انخلال في الثانية، والريم وهو وحدة قياس التأثير البيولوجي للإشعاع الممتص، والسيفرت =100 ريم.

ثانياً-أنواع الاشعاع:

يتواجد نوعان أساسيان للإشعاع هما⁽²⁾: إشعاع مؤين، وإشعاع غير مؤين:

الإشعاع المؤين: هناك أنواع رئيسية من الإشعاع المؤين، قد توجد في الإشعاعات التي يضيفها الإنسان، وكذلك في الإشعاع الطبيعي وهي:

- 1 -دقائق ألفا:هي نوع ذرات الهيليوم، موجبة الشحنة، تساوي ضعف شحنة الالكترتون، ويمكن إيقاف مسار أشعة ألفا بواسطة قطعة من الورق، ولكن لوتم الاستنشاق من أبخرة المادة التي تشع منها دقائق ألفا، أو بلعها ودخولها إلى الجسم نتيجة وجود جرح به، فإنها تكون مؤذية جداً.
- 2 -دقائق بيتا: هي إلكترونات سالبة أو بوزوترونات موجبة، ولا يمكن إيقاف دقائق بيتا بواسطة قطعة الورق، ويمكن إيقاف سريان هذه الأشعة بواسطة قطعة من الخشب، وقد تسبب أذى جسيم إذا اخترقت الجسم.
- 3 أشعة غاما: هي إشعاع كهرومغناطيسي بأمواج قصيرة جداً، من أخطر أنواع الإشعاعات ولها قوة احتراق عالية جداً.
- 4 أشعة إكس: تتكون من موجات تشبه الموجات الضوئية، وهي أقصر منها وتحمل طاقة أكبر، ولهذه الأشعة القدرة على احتراق الجسم، خصوصاً الأجزاء اللحمية فيه، وتستطيع الأشعة السينية التي تحمل طاقة قليلة نسبياً، أن تسبب حروقاً في الجلد عند التعرض لكميات منها.
- 5 -الأشعة النeutronية: هي أشعة جسيمية تتكون من النوترونات المقذوفة من النواة الذرية خلال عملية الانشطار، ولا تحمل شحنة كهربائية، وتمتلك قدرة عالية على الإحتراق، تسبب أضراراً كبيرة عند احتراق أنسجة الجسم.

(1) مصطفى محمد بهران: الطاقة النووية نظرة إلى المستقبل، دار الكتب، صنعاء، 2006، ص 103.

(2) حسن طيفور عكرمة: أسلحة الدمار الشامل - ج1، مركز الدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2009، ص 86.

الإشعاع غير المؤين: مثل الإشعاعات الكهرومغناطيسية ومنها موجات الراديو والتلفزيون وموجات الرادار والموجات الحرارية ذات الأطوال الموجبة القصيرة والموجات دون الحمراء والأشعة فوق البنفسجية والضوء العادي.

المطلب الثاني: مصادر النفايات الإسرائيلية وتصنيفها

أولاً - مصادر النفايات الإسرائيلية:

إن مصادر النفايات كثيرة في "إسرائيل"، فهي إما ناتجة عن نفايات صناعات صلبة أو سائلة أو غازية وغيرها.....

أما مصادر النفايات المشعة الإسرائيلية فإن مصادرها تتنوع وفقاً لنوع العمليات التصنيعية التي تنجم عنها تلك النفايات، ومن تلك المصادر:

محطات القوى النووية، وجميع عمليات ومراحل دورة الوقود النووي، واستخراج الخامات النووية مثل اليورانيوم والثوريوم، واستخدام النظائر المشعة في البحث العلمي وفي الصناعات والتعدين والزراعة، والطب النووي بما فيه التشخيص والعلاج، وإنتاج العقاقير والمصادر المشعة.⁽¹⁾

وعلى الرغم من أن جميع الأنشطة المرتبطة بهذه المصادر يتولد عنها نفايات، إلا أن حجم هذه الأنشطة يختلف من دولة لأخرى، ففي حين توجد جميع الأنشطة المذكورة في الدول الصناعية النووية - ومنها "إسرائيل" - تكاد لا تخلو دولة نامية من جميع أو معظم الأنشطة الثلاثة الأخيرة.

ثانياً- تصنيف النفايات المشعة:

ليس هناك تصنيف دولي موحد للنفايات المشعة، لأن ذلك يعتمد إلى حد كبير على أنظمة كل دولة، وعلى المعايير التي استخدمت كأساس لتعريف النفايات المشعة، كما يعتمد كذلك على مدى تطور الصناعة النووية في تلك الدولة وحجم الأنشطة ونوعها.

وبالنظر إلى "إسرائيل" فإن هناك تطوراً كبيراً في الصناعة النووية وحجمها ونوعها بالرغم من سرية برنامجها النووي ونفاياتها السامة.

ومن العوامل التي تدخل في تصنيف النفايات المشعة الإسرائيلية ما يلي:⁽²⁾

1 -نوع النويدات المشعة وتركيزها في النفايات.

2 -العمر النصفى للنويدات المشعة.

(1) خالد محمد السلیمان: النفايات النووية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، السعودية، العدد 75، 2003.

(2) مجدي كامل: الأسرار النووية، مرجع سابق، ص 200.

3 - الحالة الفيزيائية للنفايات من حيث السيولة والصلابة والغازية.

4 - طرق المعالجة والحفظ.

5 - احتمال الانتشار في البيئات المجاورة.

6 - مصدر النفايات.

ويمكن تصنيف النفايات المشعة حسب مايلي: (1)

أ - نفايات ذات مستوى إشعاعي عالٍ: وهي النفايات المشعة الناتجة عن الوقود النووي المعالج أو المستنزف وتتميز بأنها ذات أعمار طويلة، وينبغي حفظها في مطامير دائمة، وفي تكوينات جيولوجية مستقرة.

ب - نفايات ذات مستوى إشعاعي متوسط: وتنتج عن عمليات إنتاج أو استخدام بعض النظائر المشعة، وهنا يؤخذ بالحسبان نوع الإشعاع الصادر والعمر النصفى للمادة وسميتها.

ج - نفايات ذات مستوى إشعاعي منخفض: وتشمل جميع النفايات التي لا تدخل ضمن التصنيفين السابقين، وتشكل الجزء الأكبر من النفايات المشعة، حيث تصل في بعض الأحيان إلى ما لا يزيد عن 70% من إجمالي النفايات، وتنتج بشكل أساسي من استخدام النظائر و المصادر المشعة في الطب، والبحث العلمي، والتطبيقات الصناعية مثل: صناعة الملابس، والقفازات، والحقن وأدوات التنظيف والوسائل التي تحتوي على مواد مشعة.

المطلب الثالث: أنواع النفايات الإسرائيلية

تعد فلسطين جزءاً من منطقة الهلال الخصيب الذي يطلق عليه بلاد السمن والعسل، لخصوبته، وإنتاجيته، غير أن "إسرائيل" قامت بسلسلة من الإجراءات والممارسات أدت إلى تهديد الحياة العامة في الهلال الخصيب بشكل عام والحياة في فلسطين بشكل خاص، وفيما يلي أبرزها: (2)

1 - استخدام المركبات وخاصة الثقيلة منها، والتي تستخدم من قبل الإحتلال الإسرائيلي، حيث تقوم بتدمير الغطاء النباتي وتدهور البيئة، من خلال الملوثات التي تنبعث منها، وغالباً ماتتكون من جزئيات الرصاص، وأكاسيد النتروجين، والهيدروكربونات، وأول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت.

(1) أحمد إبراهيم محمود: تعاطف التهديد النووي الإسرائيلي، صحيفة الأهرام المصرية، العدد 42382، 2003/10/20.

(2) دوف حنين: أحمر - أخضر (علاقة تكامل)، كراسة حول الأزمة البيئية، ترجمة أمجد شبيطة، إصدار المكتب البرلماني للنائب دوف، 2007.

2 - قطع أشجار الغابات بسبب الزحف العمراني على المناطق الخضراء، وذلك لإنشاء المستعمرات الإسرائيلية، ولأسباب اقتصادية - كان له أكبر الأثر على تدمير التنوع الحيوي، وعلى زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء ونقصان الأكسجين.

3 -الرعي الجائر والذي ترتب نتيجة سياسة إغلاق المناطق من قبل "إسرائيل" أمام الفلسطينيين , مما جعل مساحات الأراضي المتاحة للرعي صغيرة, وبالتالي ساعد في انقراض الكثير من النباتات وتفاقم ظاهرة التصحر.

4 -استنزاف الموارد المائية, مما يهدد بتلوث الأحواض المائية الجوفية, هذا بالإضافة إلى نقص في المياه اللازمة لتطوير الزراعة, مما ساهم في ازدياد التصحر.

5 -خطر تلوث الطبقات الأرضية والمياه الجوفية لأجيال عديدة, خصوصاً في مواقع التخلص من المخلفات والنفايات المشعة, الناتجة عن المفاعلات النووية وإشعاعها (مفاعل ديمونا).

حيث أن معظم الحوايات والمستوعبات المستعملة للتخلص من المخلفات النووية المشعة، ذات عمر يتراوح بين ثلاثين وخمسين عاماً في الحالات القصوى.

هذه الأسباب كلها جعلت من البيئة الفلسطينية وما يجاورها من الأرض العربية المحتلة، مهددة بتناقص مكونات الحياة فيها، نتيجة ازدياد نسب الملوثات والنفايات على اختلافها، وخطرها على الإنسان والنبات والحيوان، مع أخذ العلم أن فلسطين وما يجاورها، تتميز بتنوع حيوي هائل،^(*) وتعدد للنظم المناخية، كونها مركز إلتقاء القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وإفريقيا).

لذلك من الضروري التعمق أكثر في معرفة معوقات الحياة على الأرض الفلسطينية ومؤثراتها، من خلال التعرف على النفايات الإسرائيلية وأنواعها.

ومن أنواع النفايات الإسرائيلية السامة ما يلي:

أولاً- النفايات الناتجة عن استخدام المبيدات:

لقد أحدثت المبيدات ثورة في عالم الزراعة، حيث ساعدت على زيادة الإنتاج الزراعي بدرجة كبيرة، مما أدى إلى استخدام المبيدات بشكل مكثف بالرغم مما تحويه من مواد خطيرة على البيئة والصحة العامة.

* يبلغ عدد أنواع النباتات البرية فيها حوالي (2384)، منها أكثر من (140) صنف لا تتواجد في أي منطقة أخرى في العالم ، كما ويوجد فيها (95) نوع من الثدييات، و (6) أنواع من البرمائيات، و(93) نوع من الزواحف و (470) نوع من الطيور، وتشهد فلسطين أكبر هجرة للطيور، إذ تمر في سماء فلسطين وما يجاورها سنوياً، الملايين من الطيور أثناء هجرتها من الشمال إلى الجنوب، ومن الجنوب إلى الشمال في فصل الربيع.

إن المبيدات المستخدمة في فلسطين يتم الحصول عليها بواسطة "إسرائيل"، وبالتالي فإن المزارع الفلسطيني يفتقر للمعلومات الكاملة عن تلك المبيدات من حيث كمية وأسلوب استخدامها الصحيح، وطرق التخزين، والتخلص من العبوات، واحتياطات السلامة والأمن عند الاستخدام، وذلك بسبب كتابة التعليمات باللغة العبرية التي لا يتقنها معظم المزارعين.⁽¹⁾ هذا بالإضافة إلى غياب الإرشاد الزراعي اللازم من قبل المؤسسات الوطنية، مما يجعل التربة والمزروعات أحياناً عرضة للتلوث والأمراض التي تنتقل بدورها للإنسان، الذي يجهل قوانين المواد الزراعية والمبيدات، وبالتالي ينتج عدم توازن في المواد الكيماوية في المياه والتربة، مما يضر بالبيئة ومكوناتها.

ثانياً- النفايات الصلبة:

إن إنتاج النفايات الصلبة في مجتمع ما، هو انعكاس واضح لمعدلات الاستهلاك، وتتراوح إنتاجية الفرد الفلسطيني من النفايات الصلبة يومياً ما بين (0,7 - 1) كغ تقريباً، بينما يبلغ معدل إنتاج الفرد في "إسرائيل" (1.6) كغ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية (2.5) كغ يومياً.⁽²⁾

إن جمع النفايات في الدول المتطورة يتم مرة أسبوعياً، أو مرتين في الأسبوع، والسبب في ذلك يعود إلى مستوى الوعي البيئي، ومشاركة المواطنين في تحمل الأعباء المادية مقابل خدمة التجميع، حيث يدفع المواطن مقابل كل كيلوغرام من النفايات. وقد أدى هذا الأسلوب إلى محاولة المواطنين التقليل قدر الإمكان من كمية النفايات الناتجة عن طريق فصلها من أجل إعادة استخدامها والتقليل من استخدام المواد المنتجة للنفايات.

هذا بالإضافة إلى وعيه بمواد التغليف، واهتمامه بتلك التي يمكن إعادة استخدامها، والتقليل من استخدامه للمواد البلاستيكية، وهذا كله بسبب تولد القناعة التامة عند الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، بأن الحل الأمثل لمشكلة النفايات الصلبة يأتي من خلال فصل النفايات من المصدر، وإعادة استخدام ما أمكن منها.

يوجد في "إسرائيل" (72) مكب كبير وقديم في جميع أنحاء البلاد، ويُلوث مصادر المياه الجوفية، حسبما ورد من مصادر وزارة جودة البيئة الإسرائيلية، والتي حذرت من أن جزءاً كبيراً من تلك المكبات من شأنه إلحاق الأضرار الكبيرة لمصادر المياه الجوفية دون أن تجد برامج لمعالجة القضية.

وتبين أنه خلافاً لمواقع القمامة الجديدة والتي تعزل القمامة عن التربة، تقع المكبات القديمة على أرض مكشوفة رغم أنها لا تعمل منذ سنوات طويلة، وخطورتها تكمن في أن مياه الأمطار التي تهطل عليها، تجرف معها المواد الملوثة، وتتغلغل معها في باطن الأرض، مما يشكل خطراً على المياه الصالحة للشرب.

(1) وفيليت جاد إسحق: التنمية البشرية والبيئة في فلسطين، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس، 1997، ص43.

(2) المرجع السابق، ص45.

وأشارت مصادر جودة البيئة إلى وجود (6) مكبات كبيرة حول حوض المعاصر في بحيرة طبريا، وهو المنطقة الأكثر حساسية في الدولة، وهناك (22) مكب قائم فوق مجمعات المياه الجوفية الرئيسية، و (40) مكب فوق مجمعات مياه جوفية مختلفة وثنائية. (1) ومن الأفضل تحويل هذه المكبات إلى حدائق عامة أو مناطق مفتوحة، ومعالجة تلك المواقع يكون لصالح الجمهور والبيئة، ويقلل الإصابة بالأمراض، ويمنع تشويه الطبيعة وتلوث البيئة.

ثالثاً- النفايات الصناعية:

إن صناعة قص الحجر تعد من الصناعات الحيوية في "إسرائيل" والأراضي العربية المحتلة، حيث تحتاج هذه الصناعة إلى كميات كبيرة من المياه، والتي غالباً ما تُجمع وتُلقى في المكبات، والمناطق الزراعية الفلسطينية المحتلة، مسببة أضراراً بالغة للتربة والنباتات، هذا بالإضافة إلى البقايا الصلبة التي تُلقى على جنبات الطرق والأماكن الزراعية.

إن المحاجر الإسرائيلية سواءً التي أنشئت أو المراد إنشاؤها فوق أراضي الضفة الغربية، تبلغ مساحتها المصادرة ما يزيد على (18700) دونم، حيث تم مؤخراً مصادرة (9685) دونم، من أراضي محافظة طولكرم، والواقعة في وادي التبن، لإنشاء محجر إسرائيلي عليها. (2)

وتظهر الدراسات الميدانية المتخصصة في هذا المجال، والتي أعدتها مؤسسات حكومية وأهلية، أن جميع التجمعات السكانية المجاورة لهذه المنشآت، تعاني من السحب الكثيفة من الغبار المتصاعد في الجو لمدة 24 ساعة يومياً، حيث كشفت سجلات المستشفيات في الخليل أن ازدياداً ملحوظاً طرأ في حالات السرطان لدى السكان الذين يتنفسون هواءً مشبعاً بالغبار والجسيمات السامة، والتي تؤدي إلى انتشار أمراض الجهاز التنفسي وسرطان الرئة، خصوصاً بين الأطفال الذين يعيشون في محيط المحاجر والكسارات. (3)

رابعاً- النفايات الطبية:

تعد النفايات الطبية من أخطر الملوثات البيئية إذا لم يتم التخلص منها بالشكل السليم، ويتم التخلص من النفايات الطبية الخطرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إما عن طريق الحرق، مما يؤدي إلى تلوث الهواء بالعناصر الثقيلة كالزئبق والرصاص، أو عن طريق التخلص منها بواسطة حاويات النفايات، حيث تُجمع مع مخلفات المنازل لتنتهي في المكبات العامة، تاركة المجال إلى العبث بمحتوياتها مع ما تحمله من أخطار في نقل الأمراض (4)، وفي مطلع

(1) تقرير وزارة البيئة الإسرائيلية: 72 مكب قديم يهدد المياه الجوفية في جميع أنحاء البلاد، حيفا(مكتب الاتحاد)، 2005/5/30 .

(2) وفيليت جاد اسحق: التنمية البشرية والبيئة في فلسطين، مرجع سابق، ص56.

(3) صحيفة وفا: الخليل، 2003/12/26.

(4) وفيليت جاد اسحق: التنمية البشرية والبيئة في فلسطين، مرجع سابق، ص65.

العام 2004 تم تزويد مشفى أريحا الحكومي بحارقة خاصة بالمخلفات الطبية، كما تم إحضار أربع حارقات أخرى في قطاع غزة.

كما بينت وزارة البيئة الإسرائيلية، انبعاث كميات كبيرة من أكسيد الإثيلين، المسبب للسرطان من المركزين الطبيين (رمبام) في حيفا، و (هليل يافيه) في الخضيرة. وحسب الوزارة، إن هذه الكمية المنبعثة من هذين المشفيين تتجاوز الكمية المتعارف عليها بآلاف النسب المئوية، حيث وصلت الكمية في (رمبام) إلى (34.3) ملغم، وفي (هليل يافيه) إلى (29) ملغم، أما الكمية الطبيعية لأكسيد الإثيلين المسموح بانبعاثها في الجو يجب ألا تتجاوز (5) ملغم للمتر المكعب الواحد.⁽¹⁾

وهذا ما يؤكد عدم اكتراث "إسرائيل" بالتلوث البيئي والأمراض المزمنة التي قد تصيب السكان الفلسطينيين وتعرض حياتهم للخطر.

خامساً- النفايات النووية المشعة:

وهي تصدر عن محطات الطاقة النووية والمفاعلات النووية وغيرها....، وهي فضلات مشعة تحمل في طياتها، أخطاراً بيئية جسيمة، وهي تفرز دورياً، وبصورة عرضية مواد مشعة في البيئة تضر بالإنسان.

إن ما يهدد المنطقة العربية، هو مفاعل "ديمونا" النووي الإسرائيلي منذ عام 1963، والذي تجاوز عمره الخمسين عاماً، وتسبب بتسرب إشعاعات نووية تهدد ملايين من العرب. وتتميز القدرة الإنتاجية للمفاعل بأنها عالية جداً، مما يعني أن نفاياته تقدر بالأطنان، بعد أن تجاوز عمر الحاويات الثلاثين عاماً (أي تجاوز عمره التشغيلي بسنوات)، وأن مواقع دفن النفايات قريبة من شق جيولوجي يتميز بالنشاط الإشعاعي، مما يعني تلوث المخزون المائي بالمواد المشعة⁽²⁾، وهذا بدوره يشير إلى أن نفايات مفاعل "ديمونا" النووي، تُشكل خطراً كبيراً على البيئة والمياه في الشرق الأوسط، ومما يزيد الأمر تعقيداً، هو استمرار الإسرائيليين في دفن النفايات ككل في حاويات حديدية قديمة تعاني من التلف والصدأ، وهذا بدوره يزيد من احتمال التلوث في المنطقة وتهديدها لمحيطها الحيوي.

من خلال ما سبق يتبين مدى تعدد النفايات الإسرائيلية وتنوعها ومدى الكميات الكبيرة التي تطرح بالمقارنة مع سكان المنطقة الفلسطينية بالنسبة للكم والنوع. ومما يزيد الأمر تعقيداً، هو إلقاء هذه النفايات وتوجيهها نحو المياه والأراضي العربية دون معالجة. ويزداد أكثر بتطور الصناعة والتكنولوجيا الإسرائيلية وخاصة النووية، وبالتالي ازدياد نفاياتها النووية السامة والخطيرة، وعدم معالجتها بالطرق الصحيحة، مما يهدد المناطق العربية المجاورة وبيئتها بازدياد الأمراض المزمنة والتي تؤدي إلى الموت المحتم.

(1) صحيفة يديعوت أحرنوت: 2004/11/24.

(2) مقابلة مع الخبير الإسرائيلي النووي مردخاي فعنونو: قناة الجزيرة، 2004/9/1.

كل ذلك يستوجب ضرورة العمل الجماعي العربي القائم على بلورة استراتيجية موحدة لمواجهة خطر هذه النفايات والبرنامج النووي الإسرائيلي بالأصل، لأن العمل القطري غير كافٍ، بل يكاد يكون معدوماً لمواجهة ذلك الخطر ويضعف من قدرة العرب. والمقصود هنا بالعمل الجماعي، ليس تحقيق الوحدة العربية وخلق كيان عربي موحد خاضع لقيادة واحدة، بل ما هو مطلوب هو الاتفاق على الحد الأدنى المتمثل في التنسيق بين الدول العربية، لأن التهديد النووي الإسرائيلي لا يشكل تهديداً للأمن القطري فحسب، وإنما يهدد الأمن القومي العربي بشكل عام.

المبحث الثاني

الأساليب المتبعة من قبل "إسرائيل" للتخلص من نفاياتها السامة

قامت "إسرائيل" بنقل العديد من الصناعات ذات الأضرار البيئية من مناطقها إلى مناطق حدودية، بين الضفة الغربية وغزة من جهة، وبين "إسرائيل" من الجهة الأخرى. وفي أغلب الأحيان، كان الدافع وراء النقل هو شكوى السكان المحليين من أثر تلك الصناعات على حياتهم أو مساكنهم، فكان أن تم نقل معظمها للمناطق الحدودية، وليس مصنع (جيشوري) في منطقة طولكرم إلاً واحداً منها.

تنتج جميع هذه الوحدات الصناعية مخلفات، منها ما يكون على شكل سائل أو غازي أو صلب، و جميع هذه المخلفات بلا استثناء يتم تصريفها للبيئة الفلسطينية، وبالتالي فإن المناطق الفلسطينية هي الأكثر تأثراً بالمخلفات الصناعية الإسرائيلية وخاصة القريبة منها.

وكمثال على ذلك وليس الحصر، فقد وجد في دراسة أعدها معهد الأبحاث التطبيقية، حول الانتهاكات البيئية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط لعام 2001، أن المياه العادمة الناتجة عن المنطقة الصناعية (برقان) في محافظة (سلفيت)، قد تركت على الأرض ترسباً للمعادن الثقيلة، وتتعدى عشرات الأضعاف عن تركيز نفس المعادن في المناطق المجاورة، والتي لم تصلها المياه العادمة هذه.

يتم التخلص من النفايات الإسرائيلية عن طريق التخزين في المناجم المهجورة، أو الدفن في آبار عميقة جداً، أو الحفظ في حاويات معدنية أو خرسانية، وطمرها في باطن الأرض، أو البحار، أو الدفن في الصحارى والمناطق الجافة، أو المعالجة بالتخفيف • قبل الدفن، أو التبادل الأيوني •، أو حفظها في مستوعبات معدنية أو خرسانية، ورميها في أعماق البحار والمحيطات - في الشواطئ اللبنانية - وربما تكون معالجة المخلفات المشعة بالتخفيف وحفظها في حاويات معدنية أو خرسانية ودفنها في أماكن عميقة تحت سطح الأرض، أو أعماق البحار، من أكثر الطرق انتشاراً.

وهذا ما تلجأ إليه "إسرائيل" للتخلص من نفاياتها النووية السامة، لكن حتى الآن ما زالت غير مؤكدة نتائج هذه الطريقة في المستقبل وتأثيرها في التربة أو المياه الجوفية.

• جيشوري: اسم مصنع في منطقة طولكرم في فلسطين المحتلة.

• المعالجة بالتخفيف: وذلك عن طريق معالجته بالماء الذي يقلل من شدة التلوث للنفايات المشعة. (بحسب الموسوعة الشاملة ويكيبيديا)

• التبادل الأيوني أو الشاردي: وهو عملية كيميائية يحدث خلالها تبادل الأيونات، أي تبادل الشوارد في محاليل كهربية (مادة حالة ومادة منحلة)، مثلاً بين الماء وملح الطعام، ويستخدم التبادل الأيوني في التنقية وفصل الشوائب من المياه والسوائل الأخرى (الموسوعة الشاملة ويكيبيديا)

وينبغي معرفة أن مخاطر الإشعاع للفضلات لا تزول بالمعالجة، لذا فإن الحاويات المستخدمة لحفظ هذا النوع من الفضلات ينبغي أن تكون مصنوعة من مواد مقاومة للتآكل أو التلف لفترات زمنية طويلة تمتد إلى مئات السنين. كما أن بعض طرق المعالجة تعمل على تركيز المواد المشعة، الأمر الذي يجعل المادة المعالجة أكثر خطورة منها عن البداية. كذلك سوف تتولد و بصورة مستديمة، حرارة هائلة ناتجة عن تحلل النظائر المشعة، وهو ما يجعلها خطراً قائماً يهدد المستوعبات بالتلف والتخريب يوماً ما.

وهذا يجعل إمكانية تلوث الطبقات الأرضية والمياه الجوفية خطراً قائماً ومستمرّاً لأجيال عديدة، خصوصاً في مواقع التخلص من المخلفات المشعة، وأن معظم الحاويات والمستوعبات المستعملة للتخلص من المخلفات النووية المشعة ذات عمر يتراوح 30-50 عاماً، في الحالات القصوى، حيث تخرج بعدها المواد المشعة، وتنتقل خلال التركيبات الأرضية وبواسطة المياه الجوفية، أو التيارات المائية إذا ما كانت المستوعبات ملقاة في أعماق البحر.

وفي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، أصبحت المنطقة المحيطة بمفاعل "ديمونا" النووي الإسرائيلي مهددة بالتلوث النووي أكثر من ذي قبل، وذلك نتيجة لحصول تسرب من المستوعبات المستخدمة للتخلص من المخلفات النووية المطمورة تحت الأرض في المنطقة العربية القريبة من المفاعل. بحسب حسني الحايك في كتابه، مفاعل ديمونا والتلوث في المنطقة في 20/9/2009، ومن المؤكد أن شبح خطر التلوث النووي الإسرائيلي سيظل قائماً ما دام الكيان الصهيوني يرفض الكشف عن منشآته النووية.

المطلب الأول: النفايات المشعة ومستوياتها

يتوقف تأثير الإشعاعات على درجة الإشعاع، وطاقته، وفترة التعرض، ونوع وعدد الخلايا المصابة، حيث يتم تدمير الخلايا المصابة أو موتها. كما تتأثر الخلايا الوراثية، وتؤدي إلى تشوهات خلقية تستمر لعدة أجيال. أما الأمراض التي تنتج عن الإشعاعات فكثيرة منها: الغثيان، تساقط الشعر، العجز، السرطان، العقم، أمراض العيون، التقرحات الجلدية، تأثر جهاز المناعة لمقاومة الأمراض.

ويمكن التخلص من النفايات المشعة بحسب المستويين التاليين:

أولاً- النفايات ذات المستوى العالي:

هناك عدة طرق مقترحة لحفظ النفايات ذات المستوى الإشعاعي العالي، وإضافة إلى أن الكثير منها لا يزال في طور التجربة، فهي باهظة التكاليف. ومن هذه الطرق ما يلي:

- 1 المدفن في مطامير دائمة في أعماق مختلفة، وفي تكوينات جيولوجية مستقرة.
- 2 تغيير التركيب الذري من خلال قذف النفايات بجسيمات في معجلات أو مفاعلات انشطارية، أو اندماجية.

3- الدفن تحت الجليد في أعماق بعيدة تحت المحيط المتجمد.

4- الطرح في الفضاء.

5- الدفن تحت قاع المحيطات.

والجدير بالذكر أن الدفن في تكوينات جيولوجية مستقرة، لا يزال هو الطريقة التي تحظى باهتمام كثيرين في الوقت الحاضر، ويجب عند تبني هذه الطريقة الأخذ في الحسبان عوامل عديدة مثل: نوع الصخور، ونشاط الزلازل في المنطقة، والتكوينات المائية الموجودة في المنطقة أو القرية منها، بالإضافة إلى العوامل النفسية، وتقبل الرأي العام لوجود مثل هذه المدافن.

ثانياً- النفايات ذات المستوى الإشعاعي المتوسط والمنخفض:

يمكن التخلص من أثرها الإشعاعي حسب حالتها سواء أكانت سائلة أم صلبة حسب ما يلي:

1- النفايات المشعة السائلة:

تحدد عادة الجهة المختصة بالحماية من الإشعاع في كل دولة، مستوى النشاط الإشعاعي الذي يجب أن تصل إليه النفايات المشعة السائلة قبل السماح بإلقائها في شبكة الصرف الصحي العامة، وتتم عملية إدارة النفايات المشعة السائلة بالخطوات والمراحل التالية: التجميع والمعالجة

2- النفايات المشعة الصلبة:

فيما يتعلق بالنفايات المشعة الصلبة فإنها تمر بالمراحل التالية: التجميع والفصل، والمعالجة التي تشمل: المعالجة المؤقتة والحرق والدفن.

* (نفايات سائلة) التجميع: ويعمل به في حالة كون النفايات المشعة السائلة ذات مستوى إشعاعي منخفض، ولكنه أعلى من المسموح به من الجهة المختصة لإلقائه في شبكة الصرف الصحي العامة، فإنه يتم تجميعها في أوعية من البلاستيك ذات أحجام مختلفة، أو أوعية زجاجية في حالة وجود مواد عضوية عالقة، ويتم بعد ذلك القياس الدوري لمستوى الإشعاع، وعند وصوله إلى المستوى المسموح به فإنه، يتم تصريف النفايات من خلال شبكة الصرف الصحي. وعندما يكون حجم النفايات كبير جداً، يتم حفظها في خزانات متصلة بعضها ببعض. وعندما يمتلئ أحد الخزانات يتم تحويل النفايات إلى خزان آخر، ويتم مراقبة المستوى الإشعاعي في الخزانات السابقة.

المعالجة: في حالة احتواء النفايات السائلة على نويدات ذات عمر نصف طويل، فإن ذلك يستدعي معالجتها، مثل التخلص منها، والمعالجة الكيميائية هي الأكثر شيوعاً، وتستخدم في معالجة المياه مثل الترسيب والتبخير والتبادل الأيوني، وتتميز هذه الطرق بكلفتها القليلة وإمكان معالجة عدد كبير من النويدات المشعة. والنوييدة المشعة: لها نشاط إشعاعي، وهي مصطلح عام يشمل جميع العناصر الكيميائية.

* (نفايات صلبة) أ- التجميع والفصل: حيث يتم تحديد مركز للتجميع، تجلب إليه النفايات الصلبة، ومن ثم يتم فرزها وتصنيفها من حيث قابليتها للاحتراق من عدمه، ومن حيث قابليتها لانكماش الحجم، وذلك لتسهيل المعالجة والتخلص، كما يتم فرز تلك التي لا تزال نشطة إشعاعياً من غيرها.

ب- المعالجة: وتشمل مايلي:

1- المعالجة المؤقتة: وذلك في حالة النفايات التي تشمل نويدات ذات عمر نصف قصير، والتي يمكن حفظها حتى وصول نشاطها الإشعاعي إلى الحد المسموح به من قبل الجهة المختصة لاختيارها مادة غير نشطة.

إذا كانت النفايات بصفة عامة تشمل ((كل المواد التي تتخلف من نشاط الإنسان، والتي لم يعد محتاجاً إليها، وإنما يحتاج بدلاً من ذلك إلى التخلص منها، وهي تعتبر في هذه الحالة من ملوثات البيئة، إلا إذا أمكن التخلص منها بطريقة لا تترك آثاراً ضارة))، فإن بعض الدول المتقدمة، وجدت طرقاً للتخلص من نفاياتها بأنواعها المتعددة بدون ترك آثار ضارة على بيئتها، وإن كانت في المقابل تقوم بتلويث بيئات أخرى تتمثل في بيئات العالم الثالث، وهو ما يعرف بتصدير النفايات من العالم المتقدم إلى العالم النامي.⁽¹⁾

وتعد النفايات النووية من أول وأخطر أنواع النفايات التي تقوم الدول المتقدمة بتصديرها للعالم النامي؟؟
فمع بداية الخمسينيات من القرن العشرين، بدأ استخدام الطاقة النووية يتوسع سواء في الأغراض السلمية أو العسكرية، ومن أهم المشكلات التي صاحبت هذا التوسع، مشكلة التخلص من النفايات النووية، نظراً لأن النفايات النووية، لها طبيعة خاصة تتمثل في عدم اختفاء آثارها السلبية على البيئة والإنسان، وحتى مع دفنها في مسافات عميقة تحت سطح الأرض.

لذلك فإن "إسرائيل" أيضاً تقارن نفسها مع الدول المتقدمة (كونها دولة نووية) وتبحث عن حلول لإبعاد ودفن نفاياتها خارج "أرضها" في الأراضي العربية المجاورة لها، ضاربة حقوق الإنسان وصحته والمحيط الحيوي بمكوناته عرض الحائط.

أما أين وكيف تدفن "إسرائيل" نفاياتها النووية، فإن شركة (كيما كنترول) الدانماركية وبالتعاون مع البنك الدولي، يقران أنه في عام 1990، كان لدى "إسرائيل" (100) ألف طن نفايات سامة (عام واحد)، وقد تخلصت من (48) ألف طن في الأماكن الرسمية، ولم تستطع تحديد مكان التخلص من (52) ألف طن.
- ويتبين من خلال د. سفيان التل^(*)، أن "إسرائيل" يمكن أن تكون قد انتجت خلال (40) سنة، بمعدل (100) ألف طن سنوياً، (4) ملايين طن من هذه النفايات.

فإذا دفنت (48%) منها، بصورة رسمية، فيبقى (52%)، دفنت بصورة غير رسمية، وهذه الكمية تساوي (مليونان وثمانون ألف) طن.⁽²⁾

وقد ثبت أن "إسرائيل"، دفنت وتدفن نفاياتها في فلسطين المحتلة، وأراضي السلطة والنقب^(*)، وفي الأردن، وفي مصر (سيناء) وفي سورية (الجولان)، وفي لبنان (الشواطئ والجنوب).

² - الحرق: يؤدي إلى تخفيض شديد في حجم هذه المواد، و بالتالي إلى سهولة الحفظ، إلا أن ذلك لا يخفض من المحتوى الإشعاعي الكلي.

(1) مجدي كامل: الأسرار النووية، مرجع سابق، ص 200-206.

* سفيان التل: باحث في الشؤون البيئية الدولية.

(2) موقع <http://www.4eco.com>، خاص بأخبار البيئة، 2004/10/6.

وهناك تقرير للكنيست الإسرائيلي يقول: إن النفايات تُدفن في مناطق غير معروفة وبالكثير من السرية، كما أنها تُدفن في صحراء النقب في البحر الأحمر. كما تم اكتشاف (223) برميلاً، فيها مواد مشعة ومسرطنة في منطقة جنين، و(29) برميلاً في منطقة خان يونس، ألقاها المستوطنون في مناطق السلطة.

وحسب تصريح وزير البيئة الفلسطيني عام 2004، فإن "إسرائيل" تدفن نفاياتها في الأراضي القريبة من أراضي السلطة، وفي أراضي أردنية ومصرية. ويؤخذ بعين الاعتبار إتجاه مجرى المياه، بحيث لا تجري نحو "إسرائيل".

كما تم دفن (50) ألف طن، نفايات كيميائية وسامة وصناعية في قطاع غزة، على عمق (30) م، بمساحة (5000) م² وهناك (150) ألف م³، نفايات سامة، مدفونة في السفوح الشرقية غير التابعة "لإسرائيل"، وعكس اتجاه مجرى المياه الجوفية.⁽¹⁾

كما أشارت القناة الإسرائيلية الثانية، إلى أنه تم دفن نفايات في مخيم البريج ودير البلح. كذلك فقد دفنت نفايات حول الخليل، وقد ظهر ارتفاع واضح في حالات السرطان في قرى الخليل، حيث في الظاهرية وحدها (70) حالة، كما أن هناك (500) مُراجع سنوياً لمشفى الحسين هناك، وتعرض حاويات هذه النفايات للتلف والتآكل وتسرب الإشعاعات بفعل عوامل الطبيعية والزمن، وتنتقل المواد المشعة عن طريق التعرض المباشر أو السلسلة الغذائية أو المياه.

ويبدو أن "إسرائيل" قد اختارت الطريقة السهلة للتخلص من نفاياتها النووية، بدفنها في الأراضي العربية المحتلة، لأن اتباعها معايير السلامة الدولية باهظة الثمن، بالإضافة إلى صغر حجم الكيان الصهيوني، وبالتالي فإن طريقة التخلص "لإسرائيل" من النفايات النووية في الجولان السوري مثيرة للمخاوف، فالطريقة التي دفنت فيها تلك النفايات غير سليمة، لأن عمرها الزمني لا يتعدى عدة عقود تتصدع فيها الغرف الإسمنتية المسلحة، نتيجة العوامل الطبيعية والمناخية، وبالتالي تسرب المواد المشعة، حيث تنقل إلى الطبقات الأرضية بواسطة المياه الجوفية، مما قد ينتج عنه تسرب اليورانيوم المنضب⁽²⁾، وهي من أخطر المواد المشعة التي تسبب مرض السرطان وغيره من الأمراض الكبدية والتشوه الخلقي وتلوث مصادر المياه.

• وما يذكر أنه قبل زيارة (يوسي سريد) وزير البيئة الإسرائيلي السابق، للتحقيق في أمر إخفاء النفايات النووية في منطقة مفاعل "ديمونا"، قال أحد العمال المصابين: لقد نزلت إلى الجرن الجغرافي، ومهدت الأرض، وطمرت النفايات والملوثات السامة بطبقة ترابية ثم زرعنا الأشتال، وعندما جاء الوزير، رأى كل شيء نظيف.

(1) موقع <http://www.4eco.com>، خاص بأخبار البيئة، 2004/10/6.

(2) صحيفة الحياة: "إسرائيل" توزع أفراساً ضد الإشعاعات، العدد 15472، حزيران، 2005.

ومن الضروري معرفة أن "إسرائيل" قامت في بداية العام 2009، بإنشاء أنفاق أرضية في مدينة حيفا الساحلية الاستراتيجية، التي تضم العديد من المنشآت الاستراتيجية، لا سيما مصفاة البترول وغيرها من المصانع الكيماوية وأنايب النفط، وذلك خشية تعرضها لقصف صاروخي في أي حرب مقبلة.⁽¹⁾

وفي السياق ذاته، عقد في معهد الهندسة التطبيقية الإسرائيلية (التخبون)، في حيفا مؤتمراً دولياً حول إقامة أنفاق منفردة بجوار الشوارع في مختلف أنحاء "إسرائيل"، بمشاركة وزير البنى التحتية (بنيامين بن اليعازر) دون أن يكشف عن الهدف من هذه الأنفاق.

وتبقى السرية والتكتم الإسرائيلي على العديد من مواقع مكبات النفايات، شعاراً وأساساً حتى لا ينكشف للرأي العام، بالإضافة إلى سيطرة الجيش على هذه المناطق والمواقع، حيث يشكل ذلك خطورة تحول دون الكشف الميداني عن هذه المكبات، إلا أن بعض السكان من مناطق مختلفة، كان يبلغ عن قيام الجيش بتطويق منطقة معينة، وتأتي سيارات خاصة تنقل هذه النفايات، ويتم إخفاء هذه المواد، بمواد إسمنتية شبيهة بالصخور، حتى يصعب التعرف عليها.⁽²⁾

المطلب الثاني: التخلص من النفايات النووية الإسرائيلية

يوجد في "إسرائيل" قسم الترخيص والسلامة في لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية، ومهمة هذا القسم، التفتيش على "السلامة" الذرية في المراكز و المنشآت الذرية، وعلى سلامة معالجة النفايات الإشعاعية في "إسرائيل"، وتقديم المشورة لسلطات الدولة في هذا المجال.

وتفرض لجنة الطاقة الذرية تكتماً تاماً على كل ما يتعلق بمسألة النفايات الذرية التي تعتبر من أكثر المسائل حساسية، نظراً لأنه يمكن من خلال المعطيات حول هذه المسألة، استنتاج ومعرفة ما يتم إنتاجه بالتحديد في المفاعل النووي، وبحسب تقديرات خاصة لخبراء أجنبي، يمكن الافتراض أن مفاعل "ديمونا"، أنتج خلال أربعين عاماً من عمله منذ عام 1963 حتى عام 2004، نحو (8000) م3، من النفايات النووية المشعة (ما يعادل سعة حوالي ((50 ألف)) برميل نطف معياري).⁽³⁾

وبالتالي فإن "إسرائيل" تسعى جاهدة للتخلص من النفايات النووية لمفاعل "ديمونا" في التجمعات السكنية العربية مبتعدة عن التجمعات الإسرائيلية.

(1) صحيفة فلسطين: القدس، 2009/3/13.

(2) مجلة أخبار النقب: الخليل، 2004/7/6.

(3) يوسي ميلمان: مفاعل "ديمونا" (ألم يكن أوان خروجه إلى تقاعد)، صحيفة هآرتس، 2005/5/27.

وهناك بعض الإشارات المقلقة. فقد حذر مدير المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة محمود عبدالرحيم عام 1999, من الأخطار الناجمة عن الإشعاعات النووية الصادرة عن مفاعل "ديمونا", وقال: إنها تؤثر بشكل خطير على حياة الإنسان في المنطقة, ولكن الغريب في الأمر أنه لم يتم بحث مسألة الأخطار الناجمة عن المفاعل بشكل رسمي, لأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة, لم يتلقَ شكاوى أو احتجاجات رسمية من الدول العربية المجاورة لـ"إسرائيل", باعتبارها أكثر الأطراف تضرراً من الإشعاعات النووية الصادرة عن المفاعل.⁽¹⁾

وهذا ما يضع علامة كبيرة من الشك والاستفهام حول حقيقة الموقف الرسمي العربي والسبب وراء هذا التجاهل لأخطار "ديمونا", علماً أن الأردن كان قد طلب رسمياً من "إسرائيل" عام 1999, إغلاق المفاعل بعد أن تنهت الحكومة الأردنية لوجود تسرب إشعاعي خطير في جنوب الأردن ناجم عنه, ولكن لم يتم تنفيذ خطة عمل عربية موحدة في هذا الشأن.

في الماضي كانت النفايات تُحفظ في حاويات ضخمة, وتُدفن تحت الأرض في منطقة المفاعل وجوارها, لكن تجارب (في الخارج) أثبتت أن النفايات الذرية تتسبب في تآكل يؤدي إلى تصدع في الحاويات, ما يؤدي بالنتيجة إلى تسرب النفايات وتلويث محيطها, بما في ذلك مصادر المياه. وقد أبدى أعضاء اللجنة البرلمانية الإسرائيلية الخاصة, اهتماماً خاصاً بمسألة معالجة النفايات, واستمعوا إلى شروحات قيل لهم فيها, إنه في أعقاب التقدم التكنولوجي والمعدات الحديثة, فإن تخزين ومعالجة النفايات الذرية أصبح اليوم آمناً أكثر مما كان عليه قبل عشرين عاماً.

لكن البروفسور (عوزي إيبان) ^(*), يؤكد "بأن المفاعل النووي خطير, وغير آمن, ويجب إغلاقه خلال فترة قريبة, أو على الأقل البدء بخطوات تؤدي إلى إغلاقه ((قبل وقوع الكارثة))", مضيفاً أن المفاعل (خطط له في الأصل أن يعمل (30) عاماً, ولكن مر عليه بالفعل (40) عاماً, وذكرت الصحيفة الإسرائيلية ידיعوت أحرنوت في 2000/7/9, مبررة طلب الإغلاق, أن مفاعلات نووية مماثلة في أرجاء مختلفة في العالم تم إغلاقها لأسباب أمنية, ولتشكيلها خطراً على البيئة.

وخلافاً لما يعتقد الكثير من أن المفاعل في "ديمونا" لا يتضمن خطراً مثل ذلك الذي تسبب به مفاعل تشيرنوبل الذي انفجر عام 1986, لكن وفقاً لمعلومات نشرتها مصادر أجنبية, عمل طول السنوات السابقة, بطاقة أعلى بكثير مما يخطط في مفاعلات مشابهة. ويؤدي التشغيل بطاقة كبيرة إلى شيخوخة مبكرة للمفاعل, ولهذا من الضروري إعادة دراسة النتائج المترتبة على استمرار عمله".⁽²⁾

(1) تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب): 1999.

* عوزي إيبان: هو أحد كبار العلماء الإسرائيليين سابقاً في "ديمونا".

(2) صحيفة ידיعوت أحرنوت: 2000\7\9.

وللتعرف أكثر على برنامج المفاعل النووي "ديمونا" وعمله في صناعة الأسلحة النووية، وكيفية معالجة النفايات النووية السامة (أنظر الملحق رقم 3)، من أجل دراسة المفاعل النووي دراسة معمقة ومفصلة.

أما خطر التلوث الواضح والصادر من مفاعل "ديمونا"، فهو ما يطلقه المعمل الكيماوي في الجو من غازات ملوثة ومشعة، حيث تحمل الرياح السائدة هذه الغازات، عبر الحدود الأردنية والتي تبعد (40) كم، عن "ديمونا". ويتم إطلاق هذه الغازات بعد أن تتأكد مصلحة الأرصاد الجوية الإسرائيلية، أن الرياح تهب في اتجاه الأراضي الأردنية⁽¹⁾. لكن الحكومة الإسرائيلية أدركت وتدرك أن استمرار مفاعل "ديمونا" في الإنتاج بعد مرور أربعين عاماً على إنشائه، يشكل خطورة كبيرة على المناطق المجاورة للمفاعل، بل على منطقة الشرق الأوسط، وقد أدركت السلطات الإسرائيلية أهمية تسرب الإشعاعات النووية، فقامت بتوزيع الحبوب المضادة للإشعاعات، ومحاولة الاعتناء بوضع السكان الصحي، ولكن إجراءات مماثلة لم تتخذ بالنسبة للدول المجاورة.

ومن ذلك، فقد حدث تسرب إشعاعي من المفاعل الإسرائيلي في 2007/12/7، دفع حراس من الجنود للهرب من مواقعهم، بعدما شاهدوا انتشار (سحابة دخان أصفر)، غطت منطقة المفاعل، وشعروا بحرق في عيونهم، ورائحة مؤذية. ومن ناحية أخرى، صرحت وزارة حماية البيئة الإسرائيلية أنها، تلقت شكوى حول انبعاث غاز أصفر من مصنع (بريكلاس)، موضحة أن أفراد طاقم المواد الخطيرة التابعة للوزارة، كانوا على اتصال مع المسؤولين في المصنع⁽²⁾. وهذا ما يؤكد صحة التقرير الذي بثته القناة الثانية من التلفزيون الإسرائيلي بتاريخ 2003/7/1، حول حدوث حرائق بشكل يومي في مفاعل "ديمونا"، وانبعاث غيوم صفراء سامة داخل المفاعل، مما أدى لوفاة عشرات العمال بالسرطانات، وأن المياه الثقيلة المشبعة بالنفايات النووية قد تسربت إلى جرف جغرافي طبيعي، بالإضافة لتسربات إشعاعية نتيجة قيام "إسرائيل" بتجارب نووية تحت الأرض⁽³⁾.

مما زاد في ارتفاع عدد المصابين بأمراض السرطان في منطقة الظاهرية، وجنوب الضفة الغربية عموماً نتيجة تسرب إشعاعات نووية من مفاعل "ديمونا" (كما ذكر سابقاً). وذلك بسبب تشقق جدران مفاعل "ديمونا" بسبب الهزات الأرضية التي أصابت المنطقة، إضافة إلى اهتراء الأجهزة التي تعمل فيه، حيث تم تشغيل المفاعل النووي بما يزيد عن طاقته المعهود بما لهذا النوع من المفاعلات، حيث تم تشغيل المفاعل يومياً لما يقارب (16) عاماً في أواخر القرن العشرين الماضي، وهذا يتنافى مع إجراءات السلامة النووية التي حددتها وكالة الطاقة النووية بـ (8) ساعات فقط، وهذا ما أدى إلى تآكل في البيئة المعدنية التي تغلق المفاعل بسبب مستوى الإشعاع العالي، والنتيجة تقليص عمره الافتراض بما يزيد عن خمسة عشر عاماً⁽⁴⁾.

(1) فرانك بارناي: القنبلة الخفية، مرجع سابق، ص 68.

(2) نبيل السمان: القنبلة النووية بين طهران وتل أبيب، مركز الأبحاث والتوثيق، دمشق، 2008، ص 145-146

(3) www. Alasra. Net 15\1\2010

(4) سفيان التل: مفاعل "ديمونا"، محاضرة في مجمع النقابات المهنية، عمان 2005/9/11

إن اختيار موقع مفاعل "ديمونا"، واقترابه من مركز دفن النفايات عالية الإشعاعية لمسافة كيلو متر واحد، هو جريمة خطيرة على البيئة والإنسان في المنطقة العربية، وخطأ علمي كبير ارتكبه القيادة السياسية العلمية البحثية في "إسرائيل"، وذلك للأسباب التالية: (1)

أولاً: "أقيم مفاعل "ديمونا" في منطقة غير مستقرة جيولوجياً، وكذلك هو حال مركز دفن النفايات الذي يبعد كيلو متر واحد عن جدار المفاعل حيث:

1 للموقعان معرضان لتأثير الزلازل حتى الضيقة منها، نظراً لقرعهما من البحر الميت، وتؤدي هذه الزلازل إلى تقصير عمر المفاعل، علماً أن العمر الافتراضي لمفاعل "ديمونا" هو ثلاثون سنة، ويمكن أن يعمل خمس سنوات إضافية أخرى، إذا توافرت له صيانة فوق عادية حيث ابتداء مفاعل "ديمونا" بالعمل منذ نهاية 1963، هذا إذا تم استبعاد تأثير الزلازل، فكيف هو الحال باستمرار العمل بالمفاعل حتى الآن في منطقة تتعرض للزلازل بشكل مستمر، وإلى تفجيرات نووية اختبارية، وهذا ما يقصر عمر المفاعل فعلاً، ويعرضه لمخاطر التشققات والتسرب الإشعاعي، وإذا ما انفجر يحدث كارثة في المنطقة كلها.

2 - إن المفاعل النووي يعاني من ضرر خطير سببه إشعاع نثروني، يؤدي إلى أضرار بالغطاء المحكم المستخدم لسد المفاعل، وهذا يعيق عمل قضبان الكادميوم المسؤولة عن تنظيم عمل الانشطار النووية، وبالتالي المسؤولة عن تنظيم الحرارة مع الماء الثقيل داخل المفاعل، والمحافظة على عدم ارتفاعها إلى الدرجة التي تؤدي إلى انفجاره، كما حدث بالمفاعل الروسي تشيرنوبل، وأكدت هذه المعلومات، الصور التي بثها القمر الصناعي (ميكسي - 4) عام 1989، والتي تظهر أن المنشأة تعاني من مشكلة تلوث خطيرة.

3- إن "إسرائيل" تحاول أن تخلط النفايات النووية ذات النشاط الإشعاعي بالقطران، وتعبأ في براميل محكمة السد بسعة (200) لتر، وتدفن بالصحراء على بعد كيلو متر واحد من "ديمونا"، والخطر الكبير هو أن تتسرب المواد الإشعاعية من البراميل مع مرور الوقت، وتلوث المياه الجوفية في صحراء النقب".
ثانياً: "الخطأ العلمي الآخر الذي وقع به الإسرائيليون، هو في اختيار موقع مفاعل "ديمونا" فوق بركة ضخمة من المياه الجوفية.

فمثلاً لو تم أخذ مقطعاً لفلسطين من البحر المتوسط إلى نهر الاردن، لوجد مايلي: (2)

1 هناك سمات جيولوجية مختلفة للطبقات الأرضية، وهذا ما يؤدي إلى اختلافات هامة في الشروط الهيدرولوجية لفلسطين من جزء في منطقة، لجزء آخر في منطقة أخرى.

(1) أحمد مجدي رمضان: تلوث المياه في البحر الميت، رسالة ماجستير (منشورة)، قسم الجغرافية، جامعة القاهرة، 2008، ص 72.

(2) المرجع السابق: ص 25-26

2. إن وحدات الصخور تميل إلى السُمك بغرب نهر الأردن (المنطقة التي تدفن بها النفايات), وتستمر بالسُمك باتجاه البحر المتوسط, وإن وحدات الصخور تشققت, وأحدثت الطبقات البركانية كمتدفقات سطحية, وكأعناق بركانية في المناطق السطحية, والملاحظ كذلك أنه كلما تم الاقتراب من نهر الأردن أو البحر الميت, كلما اقتربت المياه الجوفية من سطح الأرض, وهذا يثبت أن مفاعل "ديمونا" القريب من البحر الميت, والذي هو امتداد طبيعي لنهر الأردن, يقع فوق خزان ضخم من المياه الجوفية. ويعني ذلك أن التسرب الإشعاعي من مفاعل "ديمونا" نتيجة نفاياته التي تقدر بالأطنان, يؤدي إلى التلوث في المياه الجوفية في باطن الأرض. لذلك عملت "إسرائيل" وتعمل بشتى الوسائل على التخلص من نفاياتها النووية السامة باتجاه المناطق الفلسطينية والمناطق العربية المجاورة حسب اتجاه الرياح وحركة المياه الجوفية التي لا تعرف الحدود المصطنعة. وذلك من أجل القضاء على أكبر نسبة من العرب المجاورين "لإسرائيل", والمحافظة على سلامة وأمن "مواطنيها".

إن "إسرائيل" تتعمد دفن نفاياتها النووية وغيرها بالقرب من المناطق الفلسطينية والعربية, حتى تبعد عن سكانها الأذى, وما إهمالها في الإفراط في عمل مفاعل ديمونا وما يسببه من نفايات نووية سامة في جوف الأرض والصخور المتشققة تحته, إلا دليلاً واضحاً على مسؤوليتها المباشرة في تفشي الأمراض وتعرض صحة السكان لمزيد من الأخطار, وبالتالي تهديدها المباشر للبيئة العربية.

المبحث الثالث

المناطق الفلسطينية التي تعرضت للنفايات الإسرائيلية السامة

تقوم بعض الدول للتخلص من نفاياتها السامة بدفنها تحت الأرض أو في قاع المحيطات، وتوضع بعد تبريدها في باطن الأرض بعيداً عن التجمعات البشرية.

أما الطريقة الإسرائيلية فهي بخلاف ذلك، حيث أشارت مصادر في وكالة الطاقة الدولية، وتقارير لمنظمات حماية البيئة الدولية، بأنها تدفن نفاياتها في أراض عربية محتلة مأهولة بالسكان في فلسطين والجزلان السوري المحتل والحدود الأردنية والمصرية واللبنانية. وسيتم توضيح ذلك لاحقاً.

وابتكرت "إسرائيل" استخداماً لنفاياتها، وهو تصنيع بعض الأسلحة العسكرية التي تطلق من صواريخ محملة بالطائرات، وقنابل تقذف عن قرب، أو من مدافع الدبابات، تحوي مادة اليورانيوم المنضب، بحسب مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية لعام 2004.

لقد استخدمت "إسرائيل" الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، طوال سنوات احتلالها، كملجأ للتخلص من نفاياتها الخطيرة أكثر من (50) موقعاً، الأمر الذي يعرض الأراضي العربية المحتلة لأخطار هذه النفايات بشكل مباشر وغير مباشر، إذ تتعرض الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة للغازات السامة المنبعثة من المصانع الإسرائيلية القريبة من الحدود بفعل الرياح، وبالفعل سجلت العديد من حالات تسريب النفايات الخطرة في الأراضي الفلسطينية، كما حدث على سبيل المثال عام 1987، حيث دُفنت نفايات صلبة خطيرة في أراضي قرية (عزون) قرب قلقيلية، واكتشاف كميات من بقايا كيماويات سامة بالقرب من قرى عزون وجيوس وغيرها.... كذلك اكتشفت (250) برميلاً، تحتوي على مواد سامة مهربة من "إسرائيل" إلى قرية أم التوت في جنين، وذلك بحسب موقع فلسطين برس في 2005/2/25.

ومثل هذه النفايات الخطرة المهربة والمدفونة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، تعطي مؤشراً لتزايد بعض الأمراض الغامضة، وأمراض السرطان التي تزايدت بشكل ملحوظ في المناطق التي تم الكشف عنها بمعدل يزيد عما هو موجود في البلدان المجاورة. وهذا يدل على وجود كميات كبيرة من النفايات المشعة من خلال تأثيرها في المنطقة، حيث تُعد "إسرائيل" الدولة السادسة عالمياً في قضية تأثير المواد المشعة بالنسبة لعدد السكان، وتحاول بصناعاتها العسكرية النووية، استعمال الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ومواقع فيها، كمكبّات ومقابر لنفاياتها النووية وإشعاعاتها.

إن كل ما تعرضت له الأراضي الفلسطينية المحتلة للنفايات من قبل "إسرائيل" هي بالطبع سامة, ولكن إما أن تكون ناتجة عن مصادر صناعية وطبية وزراعية وغير ذلك, أو أن تكون ناتجة عن مفاعلات نووية سامة. وبالتالي سيتم تناول النوعين كل على حدى:

المطلب الأول: المناطق الفلسطينية التي تعرضت للنفايات السامة المختلفة (غير النووية):

تعد منطقة (برقان), من أكبر المناطق الصناعية الإسرائيلية داخل الضفة الغربية, حيث تقوم منذ مدة طويلة بتفريغ مخلفاتها السائلة بما تحتويه من ملوثات خطيرة على البيئة والصحة العامة والمياه الجوفية في الوادي القريب.

وقد أدى هذا إلى تلوث الوادي, وظهور الروائح الكريهة, ويُقدر وجود ما يزيد على (80) مصنع في منطقة (برقان), حيث يتم تفريغ ما يقارب (800) ألف متر مكعب سنوياً, من المياه العادمة الصناعية غير المعالجة في الوادي.⁽¹⁾

أما المخلفات الصلبة الناتجة عن هذه المناطق الصناعية, والتي تتضمن بدون أدنى شك, مخلفات خطرة وسامة, يتم التخلص منها في مواقع التخلص من المخلفات المنزلية الصلبة في المناطق الفلسطينية, والتي هي أساساً تفتقر لأي مقاييس بيئية.

وعلى الرغم من أن التقارير المتوافرة عن هذه الظاهرة غير واضحة, فإن الدلائل تشير إلى أن السلطات الإسرائيلية, أو على الأقل جهات معينة فيها, تتبع أسلوب مدمر للبيئة الفلسطينية, وذلك بتسهيل تهريب مخلفات كيميائية وطبية, أو غيرها سامة أو ضارة إلى المناطق الفلسطينية وبمساعدة حفنة من ضعفاء النفوس الفلسطينيين.

وهناك العديد من الحالات التي تم الكشف عنها في مناطق السلطة الوطنية, ناهيك عن الحالات التي يتم كشفها, فقد تم اكتشاف (29) برميلاً, من النفايات الخطرة في منطقة خان يونس قام المستوطنون بإلقائها في مناطق السلطة الوطنية.⁽²⁾

وفي حادثة أخرى تم التحقق من طبيعة بعض النفايات, وجدت أنها تحوي مخلفات الصناعات العسكرية وبعض المواد المشعة والمواد المسرطنة, وترفض السلطات الإسرائيلية تطبيق ميثاق (بازل) الذي يحظر على الدول الأعضاء نقل أي مواد خطيرة إلى أراضي دولة أخرى بحجة أن المناطق الفلسطينية لم يعترف بها كدولة بعد. وتتخلص "إسرائيل" حالياً من مخلفاتها الخطرة في منطقة (رامات حوفاف) الواقعة في صحراء النقب, والتي تعاني من مشاكل بيئية كبيرة تتضح من خلال معاناة السكان هناك من الروائح الكريهة.

(1) <http://Gawlan.org> 20\12\2003

(2) معهد الأبحاث التطبيقية: تقرير بعنوان انتهاكات البيئة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط, مرجع سابق

كما وهناك تخوف بين الأوساط الإسرائيلية، من احتمال تلوث المياه الجوفية في المنطقة بالمواد الخطرة، هذا بالإضافة إلى تلوث التربة المحيطية في الموقع.⁽¹⁾

وفي قطاع غزة يدفن الإسرائيليون حوالي (50) ألف طن، من النفايات الكيماوية السامة والصناعية على عمق (30) م، بمساحة (5000) م²، حيث سرقوا التربة الزراعية، ونقلوها إلى داخل "إسرائيل"، ثم دفنوا مكانها نفايات صناعية. أي أن هناك (150.000) متر مكعب من النفايات السامة، وهذا رقم كارثي، و "إسرائيل" لا تتأثر به، لأنه عكس اتجاه مجرى المياه الجوفية.

وفي الضفة الغربية فإن معظم ما يتم دفنه، هو باتجاه سفوح الجبال الشرقية، لأنها تعد ضمن الأراضي التابعة لنفوذ الإحتلال الإسرائيلي، بعكس السفوح الغربية، فالمناطق الشرقية أصبحت الآن ملوثة بمبيدات كيماوية. كذلك تم اكتشاف بعض الأجهزة الصغيرة الموجودة في طائرات الهيلو كبتير التي تضبط عمل المروحة، ولها مهام تقنية أخرى، حيث تزود الطيار ببعض المعلومات، وهذه الأجزاء لو تعرض لها شخص، أو عبث بها الأطفال، من الممكن أن تؤدي إلى الوفاة، أو يصاب المتعرض لها بمشاكل في الدم، أو الجينات نتيجة المواد المشعة.⁽²⁾

وفي مدينة الخليل تبين وجود شحنة نفايات إسرائيلية تقدر بحوالي (80) برميل، و (120) برميل في (العيزرية) قضاء القدس المحتلة، علاوة على ذلك، فقد أدخلت قوات الإحتلال شحنة مكونة من (2500) جُرعة مشعة، وفور فحصها تم التأكد من أنها تحوي إشعاعات، وكانت قادمة من إيطاليا على متن سفينة، وعندما اكتشفت وزارة البيئة الإسرائيلية أن حدة الإشعاع الذي تحتويه الشحنة أعلى أربع مرات من الحد المسموح به دولياً، تم تحويلها وبطرق غير شرعية إلى مدينة غزة.⁽³⁾

لقد تبين من خلال اعتراف كبار خبراء البيئة الإسرائيليين، أن السلطات الإسرائيلية تدفن نحو (80) طناً من النفايات النووية والكيماوية شديدة الخطورة، في مناطق الضفة الغربية وغزة، خاصة قرب المدن الكبرى: نابلس والخليل وغزة، في سياق سياسة تلويث ممنهجة ومتعمدة، بدأت منذ بدء احتلال هذه المناطق في حزيران من العام 1967، لتدمير الحياة المجتمعية الفلسطينية، ودفع أكبر عدد من الفلسطينيين، إلى المنافي للخلاص من ظروف معيشة تكاد الحياة تستحيل في ظلها. هذا التلويث المتعمد لتلك الأراضي الفلسطينية، أدى إلى تشعب النفايات النووية تحت السطح، وتدمير خلايا التربة، وجعلها غير صالحة للزراعة، أو للاستخدام الآدمي أو الحيواني، مما دمر مساحات واسعة جداً من الأراضي الزراعية، وأتلف المحاصيل وأضر بالحيوانات.

(1) معهد الأبحاث التطبيقية: الإنتهاكات البيئية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، القدس، 2001.

(2) المركز الصحفي الدولي: لقاء خاص مع د. يوسف أبو صفية، وزير سلطة جودة البيئة، غزة، 2002.

(3) المرجع السابق.

ليضاف هذا التدمير إلى اقتلاع قوات الإحتلال أكثر من نصف مليون شجرة، من المزارع الفلسطينية بذريرة احتياجات الأمن الإسرائيلية، وتجرير مزروعات فلسطينية على مساحات مئات الآلاف من الهكتارات، كما أن التسرب الإشعاعي قد طال المياه الجوفية في العديد من المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين الذين يستخدمون تلك المياه مصدراً وحيداً للشرب.

وتتعهد قوات الإحتلال الإسرائيلي إلقاء أجسام شديدة الإشعاع تحتوي على اليورانيوم المنضب بالقرب من المخيمات والتجمعات السكنية الفلسطينية الأخرى، لكي تلفت نظر الأطفال وتغويهم باللعب بها، فتسبب فوراً لكل من يلمسها انفجار الأوعية الدموية، وتدفق الدماء من الفم والعينين والموت المحتّم.

ومن ذلك فقد قُتل طفل وطفلة بهذه الطريقة فور التقاطهما جسمين من أجسام غريبة، ألقتهما سيارة عسكرية إسرائيلية ضحمة على مشارف مخيم جنين، وعلى هذا فإن دفن النفايات النووية والكيميائية الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية وغزة قد أدى حتى الآن إلى وفاة أو إصابة أكثر من (35) ألف فلسطيني، مما جعلها أخطر سلاح إسرائيلي يجري استخدامه ضد الفلسطينيين، وأشدّها فتكاً.⁽¹⁾

إن حيازة "إسرائيل" لليورانيوم المنضب ليست جديدة، فطائرة شركة طيران العال الإسرائيلية، والتي اصطدمت يوم 1992/10/4 بإحدى البنائات بعد تزودها بالوقود في مطار أمستردام الهولندي أثناء رحلتها من نيويورك إلى تل أبيب، كانت تحمل كمية كبيرة من اليورانيوم المنضب، ومادة أولية لصنع غاز الأعصاب (أشهر الأسلحة الكيميائية هي داي ميثيل فسفونيت). وقد استخدمت "إسرائيل" اليورانيوم المنضب من خلال قذائف طائرات أباتشي وكوبرا العمودية، وقذائف الدبابات صابرا المماثلة للدبابة التي أطلقت على تجمعات الفلسطينيين، وذلك في يوم 2000/11/28. وقد جمع أعضاء وفد المعهد العالمي المعروف باسم (معهد العمل - أكشن) برئاسة (فلوندرز)، عينات من بقايا القذائف والصواريخ التي تحتوي على اليورانيوم المنضب لتحليلها في مراكز مختصة في أوروبا، لكن السلطات العسكرية الإسرائيلية أصرت على مصادرة تلك العينات لدى تفتيش أعضاء الوفد في مطار بن غوريون.⁽²⁾

ولم يقتصر الأمر على استخدام معتمد للنفايات النووية سلاحاً ضد السكان الفلسطينيين، وإنما امتد إلى استخدام منهجي مدروس للنفايات الصناعية وغيرها، للإيذاء المتعمّد للسكان الفلسطينيين.

حيث قررت الحكومة الإسرائيلية أول مرة نقل النفايات التي تتجمع داخل "إسرائيل" إلى أراضي الضفة الغربية في عام (1967)، على الرغم من أن القانون الدولي يحظر على "إسرائيل" استخدام تلك الأراضي

(1) معهد الشؤون العامة لمحاربة الانتهاكات في المناطق الفلسطينية، تقرير بعنوان: نفايات في المناطق الفلسطينية، 2005/5/18.

(2) كارول وليام: صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 2001/1/5.

لأغراض لاتعود بالنفع على السكان الفلسطينيين, حيث كان الخبراء في شؤون التلوث وفساد البيئة قد حذروا من استخدام مقالع مجورة في (كيدوم) بالقرب من مدينة نابلس, كموقع لدفن النفايات لأن هذا يلوث مياه الشرب في تلك المنطقة. وتحاول "إسرائيل" بموجب خطة معدة, تخزين ما يزيد على عشرة أطنان من النفايات التي يتم جمعها كل شهر من منطقتي (دان و شارون) بالقرب من تل أبيب (أكبر تجمع سكاني إسرائيلي), ودفنها قرب نابلس (أكبر تجمع سكاني فلسطيني في الضفة الغربية), وتنفذ الخطة شركة (باك بارون) الصناعية التابعة لمجلس مستوطنات "كيدوم وشومرون وكارنيه شومرون".

وتنقل إلى هذا المجمع نفايات تخرج من محطة "حاداريم", التي تديرها شركة (DSH), المملوكة من عائلة "فالينسي" الإسرائيلية, بترخيص وتسهيلات من السلطة الإسرائيلية, على الرغم من أن هذا المشروع يخرق القوانين الدولية, ويخرق القوانين والأنظمة التي وضعتها وزارة البيئة الإسرائيلية, ولجنة المياه الإسرائيلية.... سوف تتلوث المياه الجوفية الموجودة في أسفل المنطقة الجبلية, التي تشكل أكبر خزان مياه طبيعي في الضفة الغربية.⁽¹⁾

لقد قامت السلطات الإسرائيلية في بدايات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين الحالي, بدفن كميات ضخمة من النفايات السامة والكيماوية في نحو خمسين موقعاً في الضفة الغربية وغزة, منها موقع جنوب مدينة الخليل, طردت سكانه البدو, ومنعت الدخول إليه أو التجول قريباً منه, بعدما دفنت فيه حاويات ضخمة مغلقة. كذلك تم افتضاح أمر لجوء سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقواته إلى تسميم آبار المياه في العديد من القرى الفلسطينية, أو تلويثها بمواد كيميائية مختلفة, لاختبار منتجات مصانع الأسلحة الكيميائية الإسرائيلية. حيث تسببت بنشر إصابات بالعمم أو بالشلل, أو الاضطرابات الهضمية, أو الاضطرابات التفسية, بين سكان القرى التي تم تلويث مصادر المياه فيها.

كما يجب الإشارة إلى تكرار قيام قوات الاحتلال بتعمد إلقاء أطعمة أطفال فاسدة أو ملوثة, بما فيها حلوى للأطفال, ورقائق البطاطا (تشيبس), وعلب عصير, تتسبب بتسميم الأطفال الذين يلتقطونها ويتناولونها. فمثلاً, تم تحليل مواد غذائية, ألقتها وحدات عسكرية إسرائيلية في محيط قريتي رمانه والطيبة الفلسطينيتين, القريتين من مدينة جنين في شهر شباط عام 1999, فثبت فسادها وتلوثها.⁽²⁾

كذلك يتهدد خطر الموت آلاف الأسر الفلسطينية, وخاصة في جنوب الضفة الغربية, نتيجة غاز الرادون المشع, إضافة إلى ارتفاع نسبة التلوث البيئي في منطقتي جنوب الخليل وصحراء النقب بعد أن حولتهما سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى مكب للنفايات النووية من "ديمونا" و"ناحال سوريك", وتحديداً شوائب اليورانيوم.

(1) ديفيد راتير: صحيفة هآرتس، 2005/5/17.

(2) مجدي كامل الأسرار النووية: مرجع سابق، ص 214

إن خارطة غاز الرادون المشع تتركز بصورة مرتفعة في المناطق الواقعة شرقي مدن الخليل وبيت لحم والقدس ورام الله، وقد تجاوز تركيز الرادون في تلك المناطق (10) آلاف بيكريل لكل متر مكعب، بل وصل في بعض المناطق إلى (50) ألفاً، علماً أن مستوى الرادون المقبول في الولايات المتحدة الأمريكية في داخل المباني هو (200) بيكريل، وفي أوروبا (150) بيكريل.

ويُنتج غاز الرادون المشع الذي لالون له ولا رائحة، في أماكن مكبات النفايات والإشعاعات وخاصة النووية، ويخترق المباني ويتراكم على مستوى الأرضيات في الغرف ذات التهوية الضيقة، وقد يؤدي التعرض لجرعات كبيرة منه لفترات ممتدة، إلى الإصابة بسرطان الرئة، وفي (5%) من الحالات إلى سرطان الدم.⁽¹⁾ وبفعل التأثيرات الصحية والبيئية المدمرة، الناتجة عن تلويث "إسرائيل" للأجواء والأراضي الفلسطينية بالإشعاع، أصبحت حياة الأطفال الفلسطينيين عامة، وفي منطقتي الخليل وغزة خاصة، مباحة لمعاول التدمير الإشعاعي الإسرائيلي، وذلك بعد أن حولت "إسرائيل" منطقتي جنوب الخليل وصحراء النقب إلى مكب للنفايات النووية، وتحديدًا شوائب اليورانيوم.

المطلب الثاني: المناطق الفلسطينية التي تعرضت للنفايات النووية السامة:

بعد سقوط نظام جنوب إفريقيا العنصري، تم نقل كميات كبيرة من الأسلحة والمواد المشعة التي كانت تخزنها الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا إلى الدولة العبرية لدونها تحت الأرض في منطقة قرية زكريا، وهي قرية محتلة عام 1948، وتقع بين القدس وبيت شيمش.⁽²⁾

كذلك يخزن الكيان الصهيوني سلاحه النووي في مناطق أخرى مثل خليج حيفا وجبل عيلبون وبيت شيمش، معترفاً بأن "إسرائيل" لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي إلى الشرق الأوسط، وأن "إسرائيل" معنية بمنع انتشار مثل هذه الأسلحة وفق معاييرها ومعايير الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن يتغير الشرق الأوسط...!!⁽³⁾

لقد بات الشارع الفلسطيني يهتم أكثر ليس فقط بالأخطار البالغة التي تنجم عن مفاعل "ديمونا" وتسرياته الإشعاعية منذ إنشائه عام 1963، وإنما أيضاً بدفن "إسرائيل" نفاياتها النووية في الأراضي الفلسطينية والتسبب بأمراض لا حصر لها لسكان هذه الأراضي في مقدمتها: سرطان الدم، الذي تقول التقارير إنه يستفحل وبصفه خاصة في قرى محافظة الخليل، وتحديدًا مناطق الظاهرية، والسموع، ويطا، ومناطق النقب الصحراوي، والقرى المجاورة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة العقم إلى ما نسبته 62%، والسبب في ذلك هو الإشعاعات النووية، لقرب

(1) موقع منارة: آلاف الأسر الفلسطينية يتهددها الموت، 2003/12/29

(2) http;\ www.beth lehem. Com 2\6\2004 تلفزيون بيت لحم

(3) محمد عواد: مجلة الصنارة، القدس، 2003/7/4

المنطقة من مفاعل "ديمونا"، ولوجود العديد من مكبات النفايات النووية هناك⁽¹⁾، فضلاً عن عدم وجود حواجز إسمنتية توضع حول المفاعل أو المكب، لصد هذه الإشعاعات، الأمر الذي قد يخفف أثرها، لكن لا يخفيها نهائياً
.....

وترفض "إسرائيل" اتخاذ الإجراءات الضرورية لفحص الإشعاعات في المنطقة، فيما تبين أن مادة السيزيوم 137 المشعة، موجودة في مناطق غرب الظاهرية بالنسبة نفسها لتلك الموجودة في المناطق التي تقع على بعد (30) كم من مفاعل تشيرنوبل في الإتحاد السوفيتي السابق⁽²⁾، بعد تسرب الإشعاعات منه عام 1986، ما أدى إلى كارثة بشرية كبرى.

كذلك يقوم مفاعل (ناحال سوريك) بدفن نفاياته النووية بالقرب من قرية (صويرف) غرب مدينة الخليل، الأمر الذي أدى إلى تلويث المياه الجوفية في المنطقة.⁽³⁾

لم يكتف الإحتلال الصهيوني بتلويث المنطقة الفلسطينية بنفاياته السامة المختلفة، وإنما طال هذا التلوث المناطق العربية المجاورة، ليؤثر على صحة المواطنين الفلسطينيين والعرب المجاورين. وبناءً على ذلك، فقد اتخذ الكنيست الإسرائيلي قراراً بتاريخ 2004/6/26، يقضي بتوزيع أقراص (الألغول) (*) على الإسرائيليين أنفسهم، وحرّم منها العرب القريبين من مفاعل "ديمونا"، وروّج لهذه الأقراص بأنها تحمي سكان المنطقة من السرطانات التي تسببها المواد الإشعاعية.⁽⁴⁾

أما الدول العربية ومن خلال الهيئة العربية للطاقة الذرية، فقد بينت أنه يوجد (5) دول عربية تقوم بالمراقبة الإشعاعية للمفاعلات النووية الإسرائيلية:⁽⁵⁾

- 1- لبنان، ولديها محطة إنذار مبكر.
- 2- مصر، ولديها شبكة تتكون من (86) محطة إنذار مبكر، منها (15) محطة رصد مائة، و(15) لقياس العوائق الهوائية.
- 3- سورية، ولديها (9) محطات إنذار مبكر ومحطتين لقياس العوائق الهوائية و(11) محطة رصد مائة.
- 4- السعودية، تتكون شبكتها من (23) محطة إنذار، و(5) محطات لقياس العوائق الكهربائية.

(1) مجدي كامل: الأسرار النووية، مرجع سابق، ص 169.

(2) آمال شحادة: صحيفة الحياة، لندن، 2007/10/17.

(3) <http://www.Alasra.Net> 15\1\2010

• (أقراص الألغول): مضاد إشعاعي يحمي من سرطانات الغدة الدرقية.

(4) صحيفة القدس: 26 أيار 2005.

(5) نبيل السمان: القنبلة النووية بين طهران وتل أبيب، مرجع سابق، ص 146.

5- الأردن, تتكون شبكتها من (14) محطة إنذار مبكر و(3) لقياس الأشعة, ولكن ليست كافية لالتقاط معلومات تفيد بتسرب إشعاعي.

ولكن الهيئة طالبت بوضع خطة لمواجهة المخاطر الإشعاعية, في حال حدوث تسرب نووي في المفاعلات الإسرائيلية.

وإذا كان لا بد من دراسة المناطق العربية المحتلة الأخرى التي تعرضت للنفايات السامة الإسرائيلية، فإنه يستوجب معرفة الكثير من المعلومات, وكشف الكثير من المستور, والذي ليس بالإمكان معرفته, بسبب تعامل "إسرائيل" السري مع هذا الملف. وبالتالي يمكن إلقاء الضوء على بعض المناطق العربية التي تعرضت للنفايات الإسرائيلية السامة في سورية, والأردن, ومصر, ولبنان, وغيرها, في الفصل التالي

مما سبق يُستنتج أن النفايات الإسرائيلية السامة المختلفة تساهم في تدمير الإنسان والبيئة الفلسطينية والعربية دونما أي تدخل من المجتمع الدولي أو حتى شكوى عربية منظمة ومركزة تجاه التجاوزات الإسرائيلية الملوثة للبيئة العربية. وهذا ما تؤكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بأنها لم تتلقَ أي طلب مساعدة من البلدان العربية المجاورة "إسرائيل" باستثناء سورية (حيث تم ذكر ذلك سابقاً)، - في إشارة إلى البلدان التي تعرضت لخطر التسربات الإشعاعية من مفاعل "ديمونا" - ليؤكد بعد ذلك مدير الوكالة آنذاك (محمد البرادعي)، بأن الوكالة مستعدة لإرسال بعثات لرصد الإشعاع على المناطق الحدودية المصرية والأردنية مع "إسرائيل". لذا كان لابد من مراقبة "إسرائيل" لتصرفاتها في نفاياتها المشعة, وعدم دفنها في الأراضي العربية المحتلة, وإرغامها بشكل أو بآخر بالتزامها بالإتفاقيات والمعاهدات التي تحد من الانتشار النووي ودفن نفاياتها بطرق صحيحة سليمة, دون الالتفاف بشكل علني أو سري على دول الجوار.

الفصل الثالث

النشاطات النووية والنفايات السامة الإسرائيلية وخطرها على البيئة العربية

المبحث الأول: مفهوم الأمن البيئي العربي

المطلب الأول: تعريف الأمن البيئي العربي

المطلب الثاني: الواقع البيئي العربي وأهم معوقاته

المطلب الثالث: التهديدات النووية الإسرائيلية للأمن البيئي العربي

المبحث الثاني: تلويث البيئة داخل الأراضي والمياه الفلسطينية

المطلب الأول: تلوث البيئة الفلسطينية جراء المفاعل النووي "ديمونا"

المطلب الثاني: تلوث البيئة الفلسطينية جراء الملوثات الإسرائيلية الأخرى

المبحث الثالث: تلوث البيئة في الأراضي والمياه العربية المحتلة

المطلب الأول: التلويث الإسرائيلي للأراضي السورية والجولان السوري

المطلب الثاني: التلويث الإسرائيلي للأراضي الأردنية

المطلب الثالث: التلويث الإسرائيلي للأراضي المصرية

المطلب الرابع: التلويث الإسرائيلي للأراضي اللبنانية

الفصل الثالث

النشاطات النووية والنفائيات السامة الإسرائيلية وخطرها على البيئة العربية

لقد تعرضت الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المجاورة لكثير من النفائيات والاشعاعات النووية الإسرائيلية منذ بدايات القرن العشرين الماضي وحتى الوقت الحالي بدايات القرن الواحد والعشرين, محاولة من "إسرائيل" السيطرة على المنطقة العربية, وإحاق سكانها خطر هذه النفائيات والاشعاعات.

فقد عمدت "إسرائيل" قبل وبعد تأسيس "الدولة" عام 1948, إلى قصف القرى الفلسطينية من الجو بالمواد الكيميائية بمساعدة القوات البريطانية آنذاك, وإلى تسميم مياه الكثير من القرى الفلسطينية بقصد احتلالها ومنع سكانها من العودة إليها. كما قامت القوات اليهودية بنشر الكوليرا في مصر في تشرين الثاني عام 1947. وفي القرى السورية قرب الحدود السورية الفلسطينية في شباط عام 1948. كذلك قامت إسرائيل باستعمال أسلحة كيميائية (CBW) في مناسبات عدة في الأراضي الفلسطينية, بما فيها (عين نديا) عام 1968, وقرية (أرتلها) في عام 1972, و(نجدل بني فاضل) عام 1978. بحسب كتاب بين الحرب والسلام لـ Karash, Efhvaim عام 1996.

كما استعملت الأسلحة الكيميائية خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982, باستخدام غاز الأعصاب والقنابل الفوسفورية.

وتحاول "إسرائيل" في بدايات القرن الواحد والعشرين بطريقة غير مباشرة, استمرارها في نفي حصولها على السلاح النووي رسمياً, لتخدر العالم العربي من جديد, بتقادم مفاعلها النووي في "ديمونا", والذي يعود بناؤه إلى النصف الثاني من القرن العشرين الماضي, بحسب محمد علي السرحان في كتابه اللوي الصهيوني العالمي والحلف الإستعماري 2002, وينفث ملوثاته وإشعاعاته على سكان المنطقة العربية المحيطة بمنطقة النقب, مما يؤثر سلباً على نمو الحياة الطبيعية في المنطقة ومهدداً بفنائها.

المبحث الأول

مفهوم الأمن البيئي العربي

إن الأمن البيئي يتعامل مع أخطار تتطور ببطء شديد، مقارنة بالأخطار العسكرية. لذلك، فإن المدى الزمني المطلوب لتخطيط سياسات حماية البيئة طويل جداً، وكذلك نتائج هذه السياسات، لا تظهر إلا في الأجل الطويل، فإذا كان من الممكن لسياسة دفاعية تقوم على قوة عسكرية مقتدرة ومسلحة بأسلحة عالية التقنية وجيدة التدريب، أن تؤتي ثمارها في فترة محدودة في الحفاظ على أمن وسيادة البلاد تجاه عدوان خارجي، فإن السياسات الرامية إلى إصلاح طبقة الأوزون قد تستغرق (100) عام، للحصول على نتائج، وكذلك السياسات الخاصة بإبطاء درجة حرارة الأرض، والتي قد تستغرق وقتاً أطول من ذلك، وهذه الآفاق الزمنية تمثل عقبة كبرى في طريق أولئك الساعين إلى إدخال الأمن البيئي في عملية صنع السياسات العامة.

ويمكن إيجاد طرقاً أسرع للحصول على الأمن البيئي، إذا كانت المشكلات البيئية ناتجة عن نزاعات وصراعات بين دول ومناطق حدودية، ومنها الصراع على المياه، والصراع من خلال امتلاك الاسلحة النووية (التي تؤدي في النهاية، إلى تلوث البيئة، كما هو حاصل في "إسرائيل" وتهددها للمنطقة العربية بملوثاتها النووية ونفاياتها السامة)، واستنزافها للمياه والموارد المائية العربية، كالنزاع القائم على نهر الأردن، الذي تتقاسم مياهه كل من الأردن و"إسرائيل" ولبنان.

وهكذا فإن اتجاه الأمن البيئي يعطي بديلاً واضحاً للمفهوم التقليدي بشأن النزاعات الدولية حول الموارد الطبيعية المتجددة، وهذا يعني أن المشكلة الرئيسية هي كيفية المحافظة على هذه الموارد وعدم استنزافها، وذلك لتظل قادرة على سد احتياجات البشر مستقبلاً، بدلاً من محاولة السيطرة على موارد هي في طريقها للنضوب. وفي إطار ذلك سيكون هناك محاولة لإلقاء الضوء على بعض القضايا التي يمكن أن توضح بشكل أكبر الأمن البيئي العربي من خلال: تعريف الأمن البيئي العربي، وتناول واقع البيئة العربية وأهم معوقاتها، والتهديدات الإسرائيلية وخاصة النووية للأمن البيئي العربي، بالإضافة إلى الاستراتيجية والتدابير البيئية العربية التي يمكن أن تسهم في الوصول إلى الحد الأدنى من تحقيق أمن بيئي عربي مستقر!!

المطلب الأول: تعريف الأمن البيئي العربي

الحقيقة ما يزال الحديث عن (أمن بيئي عربي) حديثاً، عن أمن يفترض السعي إليه وإيجاده. والحقيقة أيضاً إن الأمن القومي العربي ما زال مفهوماً متحركاً، من حيث الاتفاق على تعريفه وتحديد ورسم معالمه، وما زالت صلته بالأمن القطري تحيطها ضبابية غائمة.

إن الأمن القومي العربي كمطلب قومي عربي، يركز على الفكرة القومية، رغم غياب الدولة العربية الواحدة من جهة، ومايسرود الأقطار العربية من تناقضات من جهة أخرى.

فالأمن القومي العربي يتمثل هنا في قدرة الأمة العربية على حماية الكيان الذاتي العربي, ونظام القيم العربية التاريخية, المادية والمعنوية, من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية, وحمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر, خارج الحدود(أي دولياً), أو داخل الحدود, بدءاً بالتخلف وحالات التبعية, وانتهاءً بـ "إسرائيل" وتهديدها للمنطقة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وجغرافياً وحيوياً.⁽¹⁾

يوجد تعريفات متعددة لمفهوم الأمن القومي بشكل عام, أكثرها ينتمي لمدارس ومذاهب أجنبية . ويمكن من خلال هذه التعريفات الوصول لمفهوم الأمن البيئي.

وتختلف هذه التعريفات باختلاف النظم السياسية والتيارات الفكرية المنبثقة عنها, ومن هذه التعريفات:

1 الأمن: هو الطمأنينة, وانتفاء الشعور بالخوف, وهو تأمين قيام الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً, وإنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي (مفهوم اجتماعي), ومجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي (مفهوم سياسي), وهو القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها ضد أي تهديد خارجي (مفهوم عسكري), وهو تأمين الحد الأدنى لسلامة المحيط الحيوي للدولة, والقدرة على مواجهة ما يهدده من أخطار محيطة به (مفهوم بيئي).⁽²⁾

2 الأمن الوطني: هو قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية ومصالحها الوطنية من التهديدات الخارجية.⁽³⁾

3 الأمن القومي: هو قدرة الأمة على مواجهة ليس الأحداث أو الوقائع الفردية بالعنف, بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف , كذلك مواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية على كافة الأصعدة.⁽⁴⁾

4 الأمن العربي: هو مجموعة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها للمحافظة على أهداف وكيان وأمن المنطقة العربية حاضراً ومستقبلاً, مع مراعاة الإمكانيات المتاحة وتطويرها.⁽⁵⁾

5 الأمن الجماعي: هو الضمان الذي تكفل به مجموعة الدول أمن كل دولة, وسلامة أراضيها, وتلجأ في سبيل ذلك إلى تنسيق جهودها المشتركة, ومنع أي اعتداء على السلام الدولي, أو الإقليمي.⁽⁶⁾

(1) هشام الكيلاني: مفهوم الأمن القومي العربي, مركز الدراسات العربي الأوروبي, 1996, ص53.

(2) الإدارة السياسية: الأمن القومي, أهميته والتحديات التي تواجهه, دمشق, 2004, ص8-9.

(3) المرجع السابق: ص9.

(4) ياسين سويد: كيف يتحقق الأمن القومي العربي, مجلة الوحدة, الرباط, العدد88, 1992, ص11.

(5) محمد فوزي: واقع الأمن القومي العربي, مجلة الوحدة, الرباط, العدد88, 1992, ص7.

(6) المرجع السابق: ص8.

6 **للمتعريف الذي اقترحتة الجامعة العربية:** الأمن القومي العربي: هو قدرة الأمة العربية في الدفاع عن

أمنها وحقوقها, وصيانة استقلالها, وسيادتها على أراضيها, وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية, والاقتصادية, والثقافية, والاجتماعية, مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية, آخذة بعين الاعتبار, الاحتياطات الأمنية الوطنية لكل دولة, والإمكانات المتاحة, والمتغيرات الداخلية, والإقليمية, والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي.⁽¹⁾

وإذا ما تم تناول الأمن البيئي العربي, فإنه لا يتعد كثيراً عن مفهوم الأمن القومي بشكل عام, لأنه يدور في النهاية ضمن استقرار الأمة وتطورها وتنميتها نحو الأمام.

فالأخطار البيئية التي يتعرض لها أي قطر عربي تصيب بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأقطار العربية الأخرى, لأنها تتجه في حقيقة الأمر إلى الأمة العربية ككل, لتتال من الوجود القومي برمته.

فالوجود الإسرائيلي يمثل تهديداً مباشراً من التهديدات البيئية للأمن البيئي العربي, وليس هناك قطر عربي بمنأى عن الأخطار البيئية التي قد تتعرض لها أقطار عربية أخرى, وخاصة دول الجوار " لإسرائيل", والتحرك الإسرائيلي في المنطقة يؤكد ذلك.

فالأقطار العربية كلها, غنيها وفقيرها, كبيرها وصغيرها, تواجه إما أزمة بقاء أو بقاء أزمة فيما لو استمر واقع التجزئة الراهن.

وفي هذه الحالة يمكن القول بأن:

الأمن البيئي العربي: تلك الحالة التي تكون فيها ضمن الـ وسط والمجال الجغرافي الطبيعي, الذي يحتضن أبناءها, بعيداً عن أي خطر أو تهديد داخلي أو خارجي, مباشر أو غير مباشر, لوجودها القومي, أو لحركة تطورها وقدرتها على القيام بدورها الحيوي والتنموي والحضاري.

وبهذا يصبح مفهوم الأمن البيئي العربي تعبيراً عن ثلاثة أهداف لا بد للأمة العربية من تحقيقها:⁽²⁾

الأول: فكرة (الضرورة), التي تعني حق الدفاع عن النفس, وما يرتبط بها من حشد للقدرات العلمية والتقنية والعسكرية ذات مواصفات عالية (تقسم بقوة وقدرة ردع عربية لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع "إسرائيل" على الأقل).

(1) الإدارة السياسية: مرجع سابق, ص29.

(2) رفعت سيد أحمد: الأمن القومي بعد حرب لبنان, مجلة شؤون عربية, العدد35, 1984, ص83.

الثاني: (وحدة الإرادة) في مواجهة (قوة الخطر وشدته وتأثيره على المحيط الحيوي العربي ونتائجه السلبية على صحة الإنسان). ويقصد بوحدة الإرادة، القدرة على اتخاذ القرار باتجاه تحقيق الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي.

الثالث: حق التنمية وبناء الذات، انطلاقاً من حقيقة التكامل بين مختلف أجزاء الوطن العربي.

ويتفاعل هذه الأهداف وتحويلها إلى متغيرات إجرائية، سيكون هناك أوجه قوة وأوجه ضعف في البيئة والجسد العربي، والتي يمكن تناولها لاحقاً من خلال التعرض لواقع البيئة العربي الحالي، إضافة إلى الاستراتيجية والتدابير التي يجب اتخاذها للوصول لأمن بيئي عربي معافى وسليم.

إن مفهوم الأمن بشكل عام ملتبس، متغير، يتعرض باستمرار لتهديدات جديدة، ومنه الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني والأمن الإقتصادي والأمن السياسي والأمن البيئي وغيره....، وما ينبثق عنه من مشكلات، من ذلك، الانقسام المجتمعي، تفجر العنف، الإرهاب، والتلوث بمختلف أنواعه.

إن مفهوم الأمن واسع، سواء على مستوى المعنى التقليدي للأمن أم على مستوى الأمن البيئي. والتهديد الإسرائيلي للأمن البيئي العربي هو تهديد يتجاوز الأرض والسكان العرب. إنه يتجاوز الحدود والبلدان، وبالتالي فإن مفهوم الأمن والأمن البيئي العربي مفهوم كبير وواسع يجب التفكير به ملياً، لإيجاد حلول ليس محلية أو عربية وإتاما حلول دولية.

ولقد ازداد الاهتمام العالمي والقطري بمشكلات البيئة بشكل عام، فأصبح يُعبر عنه في الدراسات الاستراتيجية بمصطلح أمن البيئة.

حيث يتناول مفهوم الأمن البيئي التأكيد على المفهوم المنظومي من خلال النظام البيئي وقدراته على العطاء والاستمرار والعمل على تنميته. وذلك بتناوله مسألتين ضمن هذا السياق:⁽¹⁾

المسألة الأولى: هي العوامل البيئية التي تقف خلف النزاعات العنيفة بين الشعوب والأمم والدول.

المسألة الثانية: تتمثل في تأثير التدهور البيئي العالمي على رفاهية المجتمعات والتنمية الاقتصادية.

وتتلخص الفرضية التي انبثقت عنها مفهوم أمن البيئة، في أن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية، والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة، يحملان أخطاراً تهدد صحة الإنسان ورفاهيته، لا تقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية.

(1) نادل عبدالمهدي: الإستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة.... متاح على الموقع تاريخ 2012/7/12.

المطلب الثاني: الواقع البيئي العربي وأهم معوقاته

شهد الوطن العربي اهتماماً متزايداً بقضايا البيئة على الصعيد الحكومي لدى الجماهير العربية ومؤسساتها الأكاديمية والبحثية, كما تنوعت المبادرات العربية في صياغة أساليب إدارة شؤون البيئة إدارة فاعلة, وإن كانت حصيلة هذه المبادرات من دون آثار عميقة في تحسين قدراتنا على إدارة شؤون البيئة.

ومن أوضح الصعوبات التي مازال الوطن العربي يواجهها, عدم تم كره حتى الآن في التعامل الفاعل مع قضايا نوعية (المياه, الهواء) عبر الحدود السياسية للأقطار العربية.

كذلك في التعامل مع البرنامج النووي الإسرائيلي وملوثاته (سيتم الحديث عنه لاحقاً) بالإضافة إلى العديد من النزاعات والصراعات والحروب لأسباب متعددة وغيرها الكثير...

إن الاهتمام ببيئة سليمة أصبح أمر يهم كل الشعوب والحكومات والهيئات على حد سواء, فالإنسان أصبح اليوم عرضة إلى ضغوط بيئية متعددة الجوانب, رغم أن الإنسان هو من ساهم بدور رئيس في خلق بعض تلك الضغوط البيئية.

ويمكن تلخيص الواقع البيئي الراهن من خلال المعوقات التي تواجه المجتمعات العربية وكذلك العالمية:

أولاً: نوعية الهواء:

مع استمرار تدهور نوعية الهواء في المدن العربية بشكل مطرد, والمشاكل الصحية التي تعزى إلى تلوث الهواء الناتج من قطاع النقل وحده, تكلف البلدان العربية أكثر من خمسة بلايين دولار سنوياً.

وقد ارتفعت انبعاثات أكاسيد الكربون للفرد الواحد بشكل مطرد في معظم بلدان المنطقة في العقود الثلاثة الأخيرة من أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين.

وتحاول الحكومات العربية تحسين الكفاءة الحرارية من خلال التطور التكنولوجي, واستخدام مواد الطاقة المائية إلى أقصى حدود كما في مصر, واستعمال مصادر الطاقة المتجددة, خصوصاً الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع, واستخدام أنواع الوقود الأقل تلويثاً مثل الغاز الطبيعي, وكما تدعو إلى تخطيط المدن بما يخفف الاختناقات المرورية, إلى جانب تشجيع النقل العام والإنتاج الأنظف في الصناعة.⁽¹⁾

(1) مصطفى كمال طلبة, نجيب صعب: البيئة العربية تحديات المستقبل, المنتدى العربي للبيئة والتنمية, المنامة, 2008,

ثانياً: المياه والتصحر والزراعة:

تواجه المنطقة العربية موقفاً حرجاً من موضوع المياه، فباستثناء مصر والسودان والعراق وسورية ولبنان، يتوقع أن تعاني جميع البلدان العربية نقصاً حاداً في المياه بحلول سنة (2025)، خاصة وأن هناك صراعات حادة بين العديد من الدول على المياه والثروة البحرية والأراضي الزراعية ومثالها، فشل دول حوض النيل حتى وقت قريب جداً، في التعاون لترشيد استغلال رصيده من المياه، وا لنزاع التركي العراقي السوري، حول منابع دجلة والفرات، وصراع الحياة أو الموت حول مياه نهر الأردن الشحيحة، والخلافات الحادة بين سورية والأردن و"إسرائيل" عليها، والخلافات المحتملة بين موريتانيا والسنغال حول اقتسام مياه نهر السنغال الذي يمثل الحدود الفاصلة بينهما، وأثر الصراع الدائر في جنوب السودان في وقف مشروعات تهذيب مجرى النهر، وإقلال الفاقد في منطقة السدود. كذلك فإن التصحر يمثل التهديد الأكثر إلحاحاً للأراضي المنتجة في المنطقة العربية برمتها.

ويجب الإشارة إلى أن المبيدات والأسمدة تستعمل على نطاق واسع في المنطقة العربية، ويُساء استعمالها في كثير من الحالات، إذ أن بعض الدول العربية تستعمل أعلى كميات من الأسمدة لكل هكتار في العالم، وهذا يشير المخاوف حول سلامة الغذاء لقضية صحية عامة، وما هو مفقود في معظم البلدان العربية من فرض أنظمة وضوابط على بيع المبيدات وتداولها واستعمالها.⁽¹⁾

ثالثاً: تغيير المناخ:

بالرغم من أن المنطقة العربية لا تساهم بأكثر من (5%) من انبعاثات الغازات المؤدية إلى تغيير المناخ العالمي، فإن تأثيراته على المنطقة ستكون قاسية جداً.

فارتفاع مستوى البحر نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، يُحتمل أن يتسبب بخسارة أجزاء جوهرية من الأراضي الزراعية في المنطقة العربية، فإن ارتفاع مستوى البحر متراً واحداً فقط، يُحتمل أن يتسبب بخسارة (12% إلى 15%) من الأراضي الزراعية في منطقة دلتا النيل، كما أن ارتفاع درجات الحرارة سوف يزيد موجات الجفاف وتأثيرها في المنطقة، مما يهدد الموارد المائية والأراضي المنتجة، وخصوصاً أن تكرار موجات الجفاف ازداد فعلاً في بعض الدول العربية.⁽²⁾

رابعاً: البيئة البحرية والساحلية:

إن البلدان العربية التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، وتشمل البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج، لها خط ساحلي يزيد طوله على (30) ألف كم، منها (18) ألف كم، مناطق أهلة بالسكان، والبيئة

(1) أسامة الخولي: البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، مجلة عالم المعرفة، العدد 285، الكويت، 2002، ص57.

(2) سعيد محمد الحفار: بيئة من أجل البقاء، دار الثقافة، الدوحة، 1990، ص880-883.

البحرية والساحلية في المنطقة العربية يهددها التلوث والإفراط في صيد السمك وخسارة التنوع البيولوجي وتغير المناخ ومشاكل أخرى.

وإلى جانب التلوث النفطي من الناقلات, يوجد هناك السياحة غير المنضبطة, والتنمية الحضرية المكثفة, حيث تعдан المساهمتان الرئيسيتان في تدهور البيئتين الساحلية والبحرية في المنطقة.⁽¹⁾

خامساً: إدارة النفايات:

لقد ارتفعت مستويات تلوث الهواء في غالبية المدن العربية, وتدهور البيئة الأساسية, من جراء تراكم القمامة المنزلية, وزادت مستويات النفايات الصناعية والزراعية الخطرة, وتلويثها للبحار الإقليمية, ما أدى إلى آثار غير حميدة على صحة الإنسان, نتيجة لتدهور أحوال البيئة التي يعيش فيها.

ينتج العالم العربي نحو (300) ألف طن من النفايات الصلبة كل يوم, ينتهي معظمها, من دون معالجة في مكبات عشوائية.

ويعالج أقل من (20%) حسب الأصول, أو يتم التخلص منه في المطامر, فيما يعاد تدوير ما لا يزيد على (5%).

إن إنتاج الفرد الواحد من النفايات الصلبة البلدية في بعض البلدان العربية, هو أكثر من (1,5) كغ في اليوم, مما يجعله من أعلى المستويات في العالم. لكن بعض المبادرات الواعدة التي يجري اتخاذها في مجال إدارة النفايات, مثل المبادرات التشريعية في مجلس التعاون الخليجي ومصر, فضلاً عن الاستثمارات في بعض المرافق, تستطيع فرز النفايات الخطرة والتعامل معها, وازدياد استثمار القطاع الخاص في صناعات إعادة التدوير, خصوصاً في السعودية والإمارات.

ولعل أشجع مظاهر إتلاف البيئة وهدر مواردها, هو حرب الخليج (مع إيران وغزو الكويت), حيث غطى تدفق النفط من الآبار المدمرة, مساحة تقارب (600) ميل مربع, وغطت السماء حتى إيران وباكستان, سحب كثيفة من دخان النفط المحترق, وحجبت ضوء الشمس لفترات طويلة.⁽²⁾

وبناءً على ذلك فقد تم اقتراح إنشاء صندوق عربي لمساعدة البلدان في التعامل مع أسباب النزاع ذات الجذور البيئية, وأيضاً لمعالجة التأثيرات البيئية الأكثر إلحاحاً للحرب, وبعض الأساليب التي تساعد على حماية

(1) أحمد مجدي رمضان: تلوث المياه في البحر الميت, مرجع سابق, ص27.

(2) زكريا طاحون: إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 2007, ص220-226.

البيئة من التلوث وهي: الاهتمام بالوعي البيئي, وإعداد الفنيين الأكفاء, وسن القوانين اللازمة لحماية البيئة العربية من الإعتداءات الداخلية والخارجية.⁽¹⁾

كذلك تحاول الحكومات العربية بمزيد من التعاون الإقليمي والدولي من أجل توفير القدرة على الإنذار المبكر, وتقييم الروابط بين النزاع والبيئة, خصوصاً في المجالات التي لم تلق اهتماماً كافياً, مثل تأثير الرؤوس الحربية المصنوعة من اليورانيوم المستنفذ والألغام. (كما جرى ويجري ذلك من قبل "إسرائيل", من خلال حروبها مع الدول العربية المجاورة, واستخدامها لليورانيوم, وزرع الألغام المشعة على حدودها, وخاصة الجولان السوري المحتل, وغيرها....⁽²⁾

مما تقدم, يتبين أن هناك علاقة اعتمادية داخلية بين الإنسان وبيئته, فهو يتأثر ويؤثر بها, ويبدو جلياً أن مصلحة الإنسان الفرد أو المجموعة, تكمن في تواجده ضمن بيئة سليمة, لكي يستمر في حياة صحيحة سليمة. وما يمكن ملاحظته, هو المعاناة الحقيقية لواقع الأرض والبيئة العربية, وخطورة الملوثات الهوائية والمائية عليها وصعوبة المعالجة الفورية, بسبب ازدياد مظاهر التلوث بشكل عام والافتقار لمزيد من الحلول في ظل تفاقم وتعقد مشكلات البيئة من تصحر وجفاف ونقص للمياه وازدياد للسكان وازدياد في نسبة التلوث من الداخل والخارج.

المطلب الثالث: التهديدات النووية الإسرائيلية للأمن البيئي العربي

ثمة أخطار وتحديات داخلية وخارجية تهدد الأمن القومي العربي بما فيه الأمن البيئي العربي, وترتبط بالطاقات والثروات والخصائص الجيوبوليتيكية للوطن العربي, والتي جعلت منه منطقة هامة جداً, اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً وحضارياً, ومن هذه التحديات, وجود "إسرائيل" في قلب الوطن العربي, وفي منطقة هامة وحيوية جداً, تصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه.

إن وجود "إسرائيل" من أشد ما يهدد الأمن القومي العربي من تحديات, ومن ضمنها الأمن البيئي العربي, وخطر "إسرائيل" لا يتوقف عند احتلالها لأجزاء من الوطن العربي فحسب, بل في أهداف الحركة الصهيونية التوسعية والعدوانية, المهددة عملياً لأقطار الوطن العربي كافة (بل لأقطار إقليمية كإيران وحتى باكستان). والمخططات الإسرائيلية لا تتوقف عند حدود "إسرائيل" الحالية, بل تتجاوزها لتشمل رقعة أوسع من ذلك بكثير. وإلى جانب التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة, يمكن إضافة تلك المشاريع التي تقوم "إسرائيل" بتنفيذها من أجل تضيق الخناق على الأقطار العربية المحاذية لها مباشرة, مثل سورية ولبنان والأردن ومصر, والتي تشكل تهديداً أمنياً وبيئياً مباشراً للمنطقة العربية ومحيطها الحيوي.

(1) أحمد النكلاوي: أساليب حماية البيئة العربية من التلوث, أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض, 1999.

(2) مصطفى كمال طلبة, نجيب صعب: البيئة العربية تحديات المستقبل, مرجع سابق, ص 29.

ومن ذلك: التهديد الإسرائيلي المباشر للعرب من أسلحة نووية ومفاعلات نووية ومخلفاتها، ونفايات مشعة سامة في بعض الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى الحدود العربية، إضافة إلى زرع العديد من الألغام ذات الإشعاعات السامة الضارة بصحة وبيئة الإنسان العربي.

كذلك يمكن الإشارة هنا إلى أطماع "إسرائيل" بالمياه العربية، واستيلائها على منابع المياه كإستراتيجية بعيدة المدى، إضافة إلى تمتين علاقاتها مع تركيا، وعقد اتفاقيات تعاون وتنسيق مشترك بينهما على الصعد كافة: عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياًحياً، حيث تدعم "إسرائيل" المشاريع المائية التركية الضخمة على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع (الشرق الأوسط الجديد أو الكبير) المعروف، الأمر الذي يتهدد كلاً من سورية والعراق بكوارث غذائية وزراعية واجتماعية.

كما أنها تعمل منذ فترة ليست قصيرة على تمتين علاقاتها مع إثيوبيا، وتنفيذ في هذا الإطار مشروعات مائية مشتركة، كالمساعدات في إقامة سدود مائية على النيل الأزرق، لنقل المياه عبر قناة مغطاة أو على نهر، وناقلات مائية تجتاز البحر الأحمر، وصولاً إلى (إيلات)، مقابل تقديم مساعدات عسكرية ومالية إلى الحكومة الإثيوبية. كما قامت "إسرائيل" بتمتين علاقاتها العسكرية والأمنية مع إريتريا، بغية التوغل في جنوب البحر الأحمر، الذي يعد ذا أهمية إستراتيجية خطيرة. وغيرها...

إذاً ثمة تحديات وأخطار عديدة تهدد الأمن البيئي العربي ناشئة من الداخل، وهذا ما يجعلها أشد خطورة على المستقبل العربي، لأنها ستتحول إلى عوامل ضعف، من شأنها التهيئة البنيوية للانقراض الخارجي على الوطن العربي بصورة جماعية، أو عبر الاستفراد بكل قطر أو مجموعة على حدة.

فالدول العربية تتأثر بصورة سلبية من أي تدهور في الأوضاع العسكرية والسياسية بين الدول العربية و "إسرائيل"، التي تتفرد بامتلاك السلاح النووي أو أي نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل (كما أشير سابقاً)، والمدعومة من قبل الدول الغربية عموماً.

وفي المقابل لا يوجد أية دولة عربية تمتلك هذا السلاح أو أي نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل، كما تمتلك "إسرائيل" ترسانة كبيرة من الأسلحة التقليدية تفوق قدرات الدول العربية مجتمعة، بالإضافة إلى تحالفها العسكري الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت متواجدة عسكرياً بقوة في المنطقة العربية بعد احتلال العراق، وإقامة قواعد عسكرية في مختلف دول الخليج، والملتزمة بأمن "إسرائيل"، الأمر الذي يجعل الأمن القومي العربي مهدداً، ويواجه تحديات إستراتيجية إقليمية ودولية.

على الأخص أن حجم الأسلحة النووية الإسرائيلية بازياد مستمر. وأن لديها طائرات وصاروخ (أرباحا-1)، مداه يفوق 500 كم، وصاروخ أرباحا2، مداه يتراوح بين (1500-2000) كم. ولديها أيضاً أكثر من (400)

رأس نووي, ومن بين هذه الرؤوس النووية قنابل هيدروجينية⁽¹⁾, وذلك وفق نشرة عسكرية أمريكية صادرة عن مركز مكافحة انتشار الأسلحة النووية, التابع لسلاح الجو الأمريكي, وهذه كانت المرة الأولى التي تعلن فيها مؤسسة أمريكية عن امتلاك "إسرائيل" قنابل نووية, وبحسب النشرة فإن حجم الترسانة النووية الإسرائيلية, يبلغ ضعف حجم التقديرات الاستخباراتية الشائعة, والتي تتحدث عن أكثر من أربعمئة قنبلة نووية إسرائيلية.⁽²⁾

بينما تشير بعض المصادر إلى بلوغها أكثر من (500) رأس نووي من مختلف العيارات .⁽³⁾ وقد خرجت "إسرائيل" عن صمتها بشأن برنامجها النووي , على لسان رئيس وزرائها السابق "إيهود أولمرت", عقب لقاءه المستشار الألمانية (إنجيلا ميركل), في شهر كانون أول لعام 2006, الأمر الذي عرضته لانتقادات داخلية شديدة, ما دعاه للتراجع عن تصريحاته, بعدها سارعت صحيفة هآرتس للتأكيد أن ذلك كان زلة لسان ولم يقصد أن يقول بها "أولمرت": إن "إسرائيل" تمتلك أسلحة نووية, وهذا يأتي ليؤكد سياسة الغموض التي تعتمدها "إسرائيل" والتي تم توحيها في عام 1963, من قبل "شيمون بيريز" آنذاك, الذي قال إن "إسرائيل" لم تقدم أو تدخل أسلحة نووية, ولن تكون الدولة الأولى التي تمتلك السلاح النووية في المنطقة.⁽⁴⁾

وتأكيداً على ما سبق, يتبين أن هناك تهديداً قائماً للأمن القومي العربي والأمن البيئي العربي, يتمثل بما يلي:⁽⁵⁾

أولاً: استحواذ "إسرائيل" على أعداد كبيرة من الرؤوس النووية, ووسائل إطلاقها, في ظل الاحتكار النووي, والتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية, يشكل قمة التهديد للمحيط الحيوي العربي.

ثانياً: رفض "إسرائيل" لأي تقارب عربي حقيقي, باعتباره يمثل تهديداً لأمنها القومي, وتشهر رادعها النووي في مواجهة ذلك, فقد قامت بإطلاق صاروخ (أرجحاً - 2) عام 1989, سقط شمال مدينة بنغازي, حيث كانت التجربة بمثابة إشهار للسلاح النووي وتأثيراته الإشعاعية الخطيرة وتهديده للبيئة المحيطة. ليس ذلك فحسب, وإنما منع تطوير أي سلاح أو مفاعل نووي في المنطقة العربية, وهذا ما فعلته في العراق بتدميرها للمفاعل النووي العراقي عام 1981, والحفاظ على احتكارها للقدرة النووية.

إذاً التهديد الإسرائيلي للأمن البيئي العربي متعدد ومتنوع, انطلاقاً من الأسلحة التقليدية العادية, فالأسلحة النووية ونفاياتها وإشعاعاتها, مروراً بسلاح المياه القديم الجديد, الذي تستخدمه "إسرائيل" من حيث منابع المياه

-
- (1) المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية: الميزان العسكري (2004 - 2005), لندن, تشرين أول 2004.
 - (2) هيثم الكيلاني: السلاح النووي الإسرائيلي, خطر يهدد الجميع, مجلة الفكر العسكري, العدد 2, دمشق, 2005, ص 39.

(3) www.marafea.org, 10/3/2010

(4) قناة الجزيرة: برنامج ما وراء الخبر. www.aljazeera.net, 13/10/2009

(5) ممدوح حامد عطية: البرنامج النووي الإسرائيلية, مرجع سابق, ص 175.

التي تحتلها, أو عقد الاتفاقيات الإقليمية لتعطيل مرور المياه للدول العربية المجاورة, وبالتالي إضعاف الإقتصاد العربي وجفاف التربة والنبات, مما يهدد بشكل مباشر البيئة العربية, دونما أي رد أو رادع عربي للأخطار الإسرائيلية القائمة.

المبحث الثاني

تلويث البيئة داخل الأراضي والمياه الفلسطينية

تهدد الاعتداءات الإسرائيلية كافة مناحي الحياة الطبيعية والبشرية, وتعمل هذه الإجراءات على إحداث تغييرات جوهرية في المصادر الطبيعية الفلسطينية والعربية المحتلة, بما يلحق الأضرار الكبيرة على البيئة الفلسطينية والعربية المحتلة.

وتثبت الوقائع على الأرض الفلسطينية المحتلة, أن الاحتلال الإسرائيلي شكل ولا يزال حتى اللحظة, أخطر عامل مدمر للبيئة الفلسطينية, بما لا يقارن مع التلوث الذي تسببه الصناعات الفلسطينية الضعيفة والهشة, إلا أن تلك الصناعات المنتشرة بشكل عشوائي, بسبب غياب القانون في ظل الاحتلال, تلحق أضراراً جسيمة بالمواطن الفلسطيني.

ويتلوث الهواء بشكل مباشر, نتيجة انبعاث الغازات السامة التي تطلقها المصانع الإسرائيلية الواقعة بمحاذاة الخط الأخضر غرب الخليل تحديداً, ويضاف إلى ذلك زيادة نسبة الرصاص والأسيد النتروجيني والكربون والكبريت, التي تحملها الرياح الغربية من "إسرائيل" إلى الضفة الغربية, حيث تعد أيضاً من العوامل المؤدية إلى ارتفاع نسبة الأمراض المتعلقة بالجهاز التنفسي, والالتهابات الرئوية, وصعوبات التنفس, وتهيج العيون, والحد من الرؤية لدى الأطفال إجمالاً في الضفة الغربية.

إن تاريخ "إسرائيل" مليء بالجرائم, وأحبثها, استعمال أسلحة الإبادة الجماعية, وهو ما قامت به "إسرائيل" قبل إنشائها حتى اليوم. حيث أن "إسرائيل" تمتلك اليوم أكبر مخزون من الأسلحة البيولوجية والكيميائية في أوروبا وآسيا, مما يمثل خطراً بيئياً داهماً على المنطقة, وإذا ما تم إضافة أسلحتها النووية إلى ذلك وخاصة مفاعلها النووي ("ديمونا") ومخلفاته, فإن ذلك يشكل خطراً كبيراً على البيئة الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام, وما يؤكد ذلك أن العمر الافتراضي للمفاعل قد اختزل للنصف بناءً على صور الأقمار الصناعية الخاصة, وبالتالي إن أي انفجار أو خلل بالمفاعل, قد يمتد تأثيره إلى دائرة نصف قطرها (500) كم هوائي, بحسب لقاء تلفزيوني على قناة الجزيرة حضره فعنونو وسفيان التل عام 2004. وهذا يعني أن التأثير قد يصل إلى قبرص ويغطي كل المنطقة المحيطة. وسوف يتم التركيز في هذا المبحث على تلوث البيئة الفلسطينية جرّاء مفاعل "ديمونا", وتلوثها جرّاء الملوثات والنفايات الأخرى المتعددة.

المطلب الأول: تلوث البيئة الفلسطينية جرّاء المفاعل النووي "ديمونا":

من الثابت أن مفاعل "ديمونا" توسع كثيراً في إنتاجه منذ العام 1963, مما يعني زيادة أخطار التلوث, والمشكلة لا تكمن فقط في رغبة "إسرائيل" بإنتاج مزيد من البلوتونيوم, بل أيضاً في حاجتها إلى المحافظة على مخزونها من (الترينوم), وهو المنشط الذي يستخدم لزيادة قوة القنبلة النووية. والمشكلة الأخرى هي أن التريتيوم,

يحتاج إلى معالجة وصيانة مستمرة، وإلا فإنه يتحلل وتتقلص فعالية القنبلة. ومعنى ذلك أن "إسرائيل" تجد نفسها ملزمة باستبدال (5.5%)، من مخزونها من التريتيوم كل سنة، من أجل المحافظة على ما لديها من السلاح، وهذا ما يدفع حكومتها إلى مواصلة استخدام مفاعل "ديمونا" رغم أخطاره.⁽¹⁾

تتميز القدرة الإنتاجية للمفاعل بأنها عالية جداً، مما يعني أن نفاياته تُقدر بالأطنان.

وأن عمر الحاويات يصل إلى ثلاثين عاماً على الأقل، إضافة إلى أن مواقع دفن هذه النفايات قريبة من شق جيولوجي يتميز بالنشاط الزلزالي (تم ذكره سابقاً)، مما يعني تلوث المخزون المائي بالمواد المشعة.

وكان الخبير النووي المصري الدكتور (عزت عبدالعزيز)، قد حذر من أن (النفايات التي يلفظها مفاعل "ديمونا" النووي تشكل خطراً كبيراً على البيئة والمياه في الشرق الأوسط ككل)، مشيراً إلى أن المشكلة تتفاقم شيئاً فشيئاً بسبب الإصرار الإسرائيلي على تدهور البيئة.⁽²⁾

كذلك حذر الخبير النووي الإسرائيلي (مردخاي فعنونو)، أكثر من مرة، من احتمال حدوث هزة أرضية، تُصدع المفاعل النووي الإسرائيلي في "ديمونا"، والذي تجاوز عمره خمسين عاماً، بعد أن بدأ العمل فعلياً عام 1963، وأوضح إلى احتمال تسرب إشعاعات نووية تهدد الملايين في البلدان العربية المجاورة، فيما وصفه بـ(تشيرونوبل ثانية بعد تشيرونوبل الأولى، التي نجمت عن انفجار محطة تشيرونوبل النووية في أوكرانيا عام 1986. وراح ضحيتها أكثر من ثلاثة ملايين أوكراني). ودعا "فعنونو" الأردن إلى إجراء فحوص طبية لسكانه المقيمين في المناطق القريبة من الحدود مع الأراضي المحتلة، لمعرفة مدى تأثيرهم بالإشعاعات، وتوزيع الأدوية الضرورية عليهم.⁽³⁾

إن ما كشفه "فعنونو"، أكدته سياسات وتصريحات إسرائيلية فيما بعد، فقد أصدرت وزارة الصحة

الإسرائيلية بياناً حول ارتفاع نسبة المصابين بمرض السرطان في المناطق المحيطة بالمفاعل في النقب.

وأكد تقرير لوزارتي الصحة والبيئة الإسرائيلية، بحسب موقع مؤسسة الأرض الفلسطينية عام 2004، أن هناك (439) مخزناً للمواد الكيماوية، تديرها (182) جهة، لم تقم بتخفيض كمية المواد الكيماوية المخزنة لديها في تلك المنطقة، وهي غير جاهزة لأوقات الحرب أو عمليات عدائية.

كما أجرت (جامعة بن غوريون) دراسة علمية بالتعاون مع مصلحة المياه ومركز البحوث الذرية في (وادي سوريك)، خلصت نتائجها، إلى أن هناك كميات ملحوظة من المواد المشعة في المياه الجوفية في منطقتي النقب

(1) عبدالله النعيمي: الآثار المترتبة على التلوث الإشعاعي الصادر عن "إسرائيل"، كلية الدفاع الوطني، دمشق، 2005، ص 69.

(2) موقع فلسطين برس: 2004.

(3) المرجع السابق.

والعربة, فقررت السلطات الإسرائيلية توزيع دواء (لوغول أو الإلغول- كما ذكر سابقاً) المضاد للإشعاعات الذرية, على السكان في تلك المنطقة.

وتقول الدراسة أن المياه الملوثة ليست مياه شرب, وإنما تستخدم في مجال الزراعة وبرك تربية الأسماك, مما يعني الخشية من وجود المواد المشعة في الأسماك.⁽¹⁾

أما السلطة الفلسطينية, فقد دعت من جانبها رسمياً إلى تدخل دولي لإنقاذ الفلسطينيين, من أخطار التسرب الإشعاعي من مفاعل "ديمونا", حيث دعا وزير الصحة الفلسطيني, المنظمات الدولية ومنظمة الصحة العالمية, للاضطلاع بمسؤولياتها, للضغط على الكيان الصهيوني, للكشف عن كل المعلومات الخاصة بنسبة التسرب الإشعاعي من مفاعل "ديمونا" النووي.

وأشار الوزير الفلسطيني إلى أن قيام السلطات الإسرائيلية بتوزيع حبوب مضادة للإشعاعات, يعد دليلاً دامغاً على أن التسرب قد حصل فعلاً, وأن المنطقة برمتها على شفا كارثة نووية كبيرة.

أما مستشفى بيت لحم الفلسطيني, فقد أكد تقرير له أنه يستقبل سنوياً (500) حالة مصابين بأمراض غريبة, منها تشوهات خلقية وأورام⁽²⁾, والتفسير الوحيد لتلك الحالات هو التسرب الإشعاعي من "ديمونا"...

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: من المسؤول عن هذه الإشعاعات التي تضر بالبيئة والمحيط الحيوي للمنطقة؟

إن وزارة جودة البيئة هي المسؤولة في "إسرائيل" عن منع الأضرار البيئية, والتفتيش على تدابير السلامة في مفاعل "ديمونا" حتى الجدار (أي خارج أسوار المفاعل), حسبما ذكر (د. ستيليان جلبرغ) رئيس قسم منع الضجة والإشعاعات, موضحاً (داخل الجدار ليست لنا سلطة), لمن توجد سلطة إذاً؟!...!!

وهناك أربع دوائر مراقبة وتفتيش على سلامة المنشآت النووية في "إسرائيل".

إحدى هذه الدوائر تتمثل بالمسؤولين عن تدابير السلامة في المنشآت ذاتها, ومهمتهم مراقبة وتطبيق القواعد في كل ما يتعلق بهذا المجال, وخاصة جانب الإشعاع, ويدخل في ذلك مراقبة حالات انكشاف العاملين في هذه المنشآت للإشعاع. لكن لجنة الطاقة الذرية, وفي ظل نظام السرية الصارم, لا تعير اهتماماً أو رغبة للبحث أيضاً

(1) موقع قدس برس: بحث علمي إسرائيلي: مواد مشعة في المياه الجوفية في النقب والعربة بسبب "ديمونا", القدس المحتلة, 14/7/2004.

(2) تصريح المتحدث باسم الحكومة الأردنية (أسمى خضر): في معرض ردها على المقالات المنشورة في الصحف الأردنية حول التسرب الإشعاعي, 2004.

في صحة العاملين. ومما يؤكد على ذلك، المحاولات لمنع النشر أو الإعلان عن دعاوى قضائية عديدة، للحصول على تعويضات، قدمها فيون ومستخدمون يعملون في مفاعل "ديمونا".⁽¹⁾

وقد تبين أن العشرات من عمال المفاعل النووي ماتوا متأثرًا بالسرطان، في وقت ترفض فيه إدارة المفاعل والحكومة الإسرائيلية، مجرد الربط بين إصابتهم ومن ثم موتهم، وبين إشعاعات متسربة. حيث تقدمت عائلات المهندسين والخبراء والفنيين العاملين في المفاعل النووي في "ديمونا" بصحراء النقب بأكثر من (50) دعوة قضائية، بسبب تفشي الإصابة بالسرطان، بعد احتراق الإشعاعات النووية لأجساده م، من خلال الحرائق التي كانت تندلع بشكل يومي تقريباً داخل المفاعل، فيتم استنشاق بخار المواد النووية الخطيرة في ظل غيمة صفراء من المواد السامة.⁽²⁾

كذلك أظهرت معلومات عن نفوق قرابة (200) طائر مهاجر، بين إفريقيا وأوروبا في يوم واحد، خلال توقفها قرب مفاعل "ديمونا" النووي. حيث أن الطيور تسمت من المياه عند مصنع (روتم) الكيميائي، القريب من بلدة "ديمونا" في صحراء النقب، بعد شربه مياهاً عادمة في المنطقة الصناعية.⁽³⁾

لقد شهدت القرى في جنوبي جبال الخليل في الضفة الغربية حالات من السرطان والتشوهات لم يسبق لها مثيل، حيث أكد مختصون أن سببها لا يمكن إلى أن يكون سبباً بيئياً، (ومن المعروف أن قرى جنوب الخليل هي المناطق الأقرب إلى المفاعل النووي الإسرائيلي "ديمونا"، ومن هنا سجلت أعلى نسبة أضرار للبيئة والإنسان في هذه المنطقة). وأن الأمر لا يقتصر على جنوبي الخليل، بل يتعداه إلى قرى النقب المتاخمة لتلك المناطق التي تشهد حالات من السرطان والعقم والتشوهات، مما ينذر بخطر كبير.⁽⁴⁾ ليؤكد الدكتور (محمود سعادة) مؤسس الإغاثة الطبية الفلسطينية، إن انتشار الأمراض، ووجود تشوهات وأمراض خبيثة فتاكة، تحصد الأبرياء في قرى جنوب الخليل في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، ليس لها تفسير سوى الإشعاعات النووية، مشيراً إلى أن هناك (70) حالة من (الظاهرية) تتعالج في مستشفى بيت جالا.

وأن هناك أطفال يولدون دون أيدي، ومنهم من يولد بتشوه في وجهه أو جسمه، كما أن الأورام الجلدية تنتشر بين الناس، بسبب هذه الإشعاعات القاتلة، ولوحظ أن الرجال في قرى جنوب الخليل يعانون من تساقط الشعر بشكل كبير.

(1) يوسي ميلمان: صحيفة هآرتس، 2005/5/27.

(2) تقرير للقناة الثانية الإسرائيلية: تاريخ 2003/7/1.

(3) مركز الإعلام الفلسطيني والمعلومات: 2004/4/30.

(4) مجلة أخبار النقب: القدس، 2004\7\6.

ومن الحالات أيضاً النمو غير الطبيعي للأمعاء عند أحد الأشخاص, حيث أصبح شكلها مثل ثمرة الكوسا, وهو تشوه غريب من نوعه, ولم يخف أن السبب وراء ذلك هو الإشعاعات النووية التي تصل إلى جنوب الخليل من المكبات النووية التي تقيمها "إسرائيل" هناك.

كذلك لوحظ ارتفاع نسبة مشاكل العقم عند كلا الجنسين في قرى جنوب الخليل إلى (62%) بسبب هذه الإشعاعات, لأن هذه النسبة غير طبيعية, ومن المعروف أن "إسرائيل" تفرض تكتماً على الموضوع, وتتعرض لكل من يحاول إبراز هذه المشكلة.⁽¹⁾

يُذكر أن الإشعاعات النووية تمتلك طاقة كبيرة, يصل تأثيرها إلى الجينات الوراثية لدى الإنسان, ومن هنا تتأثر الكروموسومات عن الإنسان, فينتقل هذا الأثر عبر الأجيال. وخير مثال على ذلك, ما حدث في هيروشيما وناغازاكي, حيث أن التشوه الذي سببته القنبلة التي ألقيت على هذه المنطقة ما زال مستمراً في الظهور حتى بدايات القرن الواحد والعشرين.

لقد قامت بعض الدول المانحة التي تساعد الشعب الفلسطيني بإحضار جهاز خاص إلى جنوب الخليل للاستفادة منه في رصد ظواهر طبيعية, ووضعه في منطقة الظاهرية, إلا أن "إسرائيل" رفضت وضعه في تلك المنطقة, خوفاً من تسجيل إشارات نووية, لذلك تم وضعه في منطقة وادي أبو عقل في السموع, ويعمل على رصد سرعة الرياح والأمطار وغيرها, وربما كان الجهاز معطلاً الآن ويصعب صيانتته بسبب سيطرة "إسرائيل" على المنطقة, وهذا الجهاز كان يظهر إشارات إلكترونية غامضة, يبدو أنها ترصد نسبة الإشعاعات النووية, وتعطي إشارات بخطورة النسبة في هذه المناطق.⁽²⁾

كذلك حذر المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة, من خطورة الإشعاعات النووية الصادرة عن مفاعل "ديمونا" الإسرائيلي الموجود في صحراء النقب.

وجاء في مذكرة عممها على الدول العربية, إن هذه الإشعاعات تؤثر بصورة سلبية ومباشرة على جميع الكائنات الحية سواء كان الإنسان أو الحيوان أو النبات.

وأوضحت المذكرة⁽³⁾ أن العديد من الدراسات والأبحاث, التي أجرتها مراكز الرصد المتخصصة, أكدت وجود تسرب إشعاعي نووي من مفاعل "ديمونا" النووي الإسرائيلي, إثر تعرض المفاعل لمشكلات وأعطال فنية مؤخرًا, بسبب انتهاء فترة العمر الافتراضي للمفاعل النووي الذي أقيم عام 1963, بدعم وتمويل من فرنسا, مشيرة إلى

(1) صحيفة الزمان: القدس, العدد 1855, 2004/7/7.

(2) صحيفة الوطن: القدس, 2004/6/11, www.qudsway2004/6/11

(3) مجلة أخبار النقب: الخليل, 2004/7/6.

ضرورة قيام الدول العربية المجاورة لفلسطين, باتخاذ إجراءات فاعلة لدرء الأخطار الناجمة عن مفاعل "ديمونا" الإسرائيلي, بعد أن أصبحت هذه الدول عرضة للتأثير بتلك الإشعاعات.

وبهذا يخلص الدكتور سفيان التل, المستشار الدولي في شؤون البيئة, إلى مجموعة من الوثائق تؤكد أخطار المفاعل النووي "ديمونا" وتلويثه للبيئة الفلسطينية والبيئة المحيطة.⁽¹⁾

أولاً: تقرير بثته القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي بتاريخ 2003/7/1, حيث أكد التقرير وفاة عشرات العمال بالسرطان, وأن الحرائق تقع داخل المفاعل بشكل يومي, وإن غيوم صفراء سامة تنبعث من داخل المفاعل واستنشقتها العمال. وأن المياه الثقيلة المنبعثة بالإشعاعات والنفايات النووية, قد تسربت إلى جرف جغرافي طبيعي متصل بامتداده مع المفاعل.

ثانياً: بحث علمي أجرته كل من جامعة بن غوريون ومصالحة المياه الإسرائيلية ومركز البحوث النووية في وادي سوريك, ويؤكد البحث, أن المواد المشعة تسربت إلى المياه الجوفية في النقب ووادي عربة, بسبب نشاط "ديمونا", وفي هذا السياق بين أن مجموعة من طيور اللقلق قد شربت من بركة مياه قرب "ديمونا", حيث نفق (200) طائر مهاجر, وقد تم الإشارة لذلك سابقاً.

ثالثاً: أشار المحاضر كذلك, إلى أن لجنة الصحة والزراعة (15 نائباً) في البرلمان المصري, قد وجهت نداءً عاجلاً إلى الرئيس المصري السابق حسني مبارك, لاتخاذ قرار بوقف استخدام المياه الجوفية في النقب, وحذروا من احتمال تلوث المياه المتاخمة لـ "إسرائيل".

رابعاً: وعن ידיעות أحرزوت عام 2000, نقل المحاضر عن العالم الإسرائيلي (عوزي إيبان), والذي عمل في مفاعل "ديمونا", أن المفاعل لم يعد آمناً, وطالب بضرورة إغلاقه قبل أن يتسبب في وقوع كارثة. حيث أن مادة النيوترونوم يصعب السيطرة عليها, وتسبب في إحداث شقوق في الإسمنت والحديد, كما أن المبنى يمكن أن يتداعى أو تتسرب مواده المشعة إلى الخارج.

خامساً: وعن الكنيست الإسرائيلي, نقل الدكتور التل, أنه تم مناقشة مشروع قانون جديد, يطلب إغلاق المفاعل بعد ثبوت تقادمه, وأن أعضاء الجهة العربية في الكنيست (عصام مخول و محمد بركة وأحمد الطيبي), قد تقدموا بمشروع يستند إلى وثائق وتقارير فنية, تكشف حدوث تسرب إشعاعي, سبب ضرراً بالمنطقة المحيطة بالمفاعل, والذي أصبح قبلة موقوتة تحدد المنطقة بكاملها, كما أن الغموض أفقد "إسرائيل" قدرتها على معالجة الأعطاب, مما فاقم الخطر.

وقد طالب اليمين المتطرف بطرد النواب العرب الثلاثة من الكنيست, بسبب كشفهم للكارثة, كما طالب (آرييه أراذ) عضو لجنة الطاقة بالكنيست من المحكمة الإسرائيلية, إغلاق حزب حداش العربي.

سادساً: صحيفة (جنزانتلجنس رفيو) 1999, والمتخصصة في المسائل الدفاعية, واعتماداً على صور الأقمار الصناعية التجارية, تقول: إن هناك أضراراً جسيمة في جسم المفاعل بسبب الإشعاعات.

سابعاً: الخبير النووي الأمريكي (هارولد هاو), حصل على وثائق من داخل المفاعل, وحلل صوراً لطائرة تجسس روسية, واستنتج دلالات عن تسرب كبير للإشعاعات, وأن هناك تآكل في البنية المعدنية التي تغلف المفاعل, بسبب مستوى الإشعاع العالي.

وقارن "ديمونا" بمحطة (هاتفورد) النووية قرب واشنطن, حيث تلاشت المساحات الخضراء في المخطتين وقد أغلقت محطة هاتفورد, وكلف تنظيفها مليارات الدولارات.

ثامناً: هيئة الإذاعة البريطانية BBC, والتي عرضت فيلماً عن الأسلحة النووية الإسرائيلية, صدر قرار إسرائيلي بمقاطعتها, في حين حصلت المحطة على جائزة زايد الدولية للبيئة, وهي أكبر جائزة بيئية في العالم, بسبب بثها للوعي البيئي بأكثر من (40) لغة, ودخولها كل بيت في العالم.

تاسعاً: (ورنر فارد) الكولنيل المتقاعد, والذي شغل عدة مناصب قيادية في الجيش الأمريكي, يقول إن "إسرائيل" سادس دولة نووية في العالم, حيث أنها تمتلك (400) قنبلة ذرية وهيدروجينية. وقارن ذلك بالمخزون النووي لدى الدول الكبرى, فكانت حسب (ورنر فارد):⁽¹⁾

1 - (10500) رأس نووي لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

2 - (10000) رأس لدى روسيا.

3 - (1510) رأس لدى باكستان.

4 - (464) رأس لدى فرنسا.

5 - (410) رأس لدى الصين.

6 - (400) رأس لدى "إسرائيل".

7 - (185) رأس لدى إنكلترا.

8 - (60) لدى الهند.

(1) المرجع السابق: 6\10\2004.

وأشار الدكتور سفيان التل إلى ضرورة أخذ هذه الأرقام بالحذر الشديد، وخاصة أرقام باكستان، حيث درجت الولايات المتحدة الأمريكية، على تضخيم قوة الدول التي تخطط لضربها، كما جعلت العراق ثالث أقوى قوة في العالم، تمهيداً لضربه واحتلاله.

إذاً كل المؤشرات تثبت بالوقائع حدوث تصدع وتسرب للمفاعل النووي الإسرائيلي "ديمونا"، والذي يؤثر تأثيراً مباشراً على التربة والمياه والهواء في منطقة النقب وما يجاورها من الدول العربية، مهدداً سلامة الإنسان وإصابته بالأمراض المزمنة. ولا يتوقف الأمر عند مفاعل "ديمونا" فقط، بل يتعداه إلى أكثر من ذلك، وهو امتلاك "إسرائيل" للكثير من الأسلحة والقنابل النووية، والتي تهدد مستقبل منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة، بحياة غير مستقرة وغير آمنة. وما يمكن عمله هو تضافر الجهود الدولية لإيقاف أو الحد من البرامج النووية الإسرائيلية المتنامية.

المطلب الثاني: تلوث البيئة الفلسطينية جراء الملوثات الإسرائيلية الأخرى

تعد المستوطنات الإسرائيلية الاحتلالية، المقامة على الأراضي الفلسطينية والعربية، من أخطر التهديدات على البيئة الفلسطينية والعربية، إن كان في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو الجولان...، لأن ذلك يعني السيطرة على الأرض ومواردها.

فقد أقامت "إسرائيل" عدداً كبيراً من المستوطنات، انتشرت في مختلف الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة مع تركيزها في مناطق معينة، يسهل من خلال الاستيلاء عليها تجزئة الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة إلى أجزاء يصعب معها التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية الفلسطينية والعربية المحتلة.

ويشمل بناء المستوطنات الاحتلالية، مصادرة الأراضي وتجريفها واقتلاع الأشجار المثمرة وغير المثمرة والغابات والأحراش، إذ قامت باقتلاع أكثر من نصف مليون شجرة، وإزاحة مساحات واسعة من النفايات، وهذا كله سوف يهدد التنوع البيئي الحيوي.

كذلك أدت عمليات الاستنزاف الإسرائيلي للمياه الفلسطينية إلى تناقص كميات هائلة من مياه الخزان الجوفي، وقد قُدِّر العجز السنوي في الخزان الجوفي بأربعين إلى خمسين مليون متر مكعب، وهو ما من شأنه تهديد الحياة الحيوانية والنباتية، ويزيد من ملوحة التربة، بالإضافة إلى المعاناة اليومية التي سيواجهها السكان الفلسطينيون.⁽¹⁾

(1) موقع فلسطين برس: بعنوان (البيئة الفلسطينية وما تتعرض له من اعتداءات احتلالية)، 2005/2/25.

بالإضافة إلى نقص المياه فإن عملية تلويثها، تعتبر المشكلة الأخطر التي تتعرض لها المياه الفلسطينية المحتلة . ومن أبرز الملوثات، هي المياه العادمة، والمخصبات الزراعية، ومبيدات الآفات، بالإضافة إلى النفايات الصلبة بأنواعها.

وتقوم "إسرائيل" بتلويث المياه الفلسطينية بطرق مباشرة وغير مباشرة، فمستوطناتها المنتشرة في أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقوم بضخ ملايين الأمتار المكعبة من المياه العادمة في الأودية والأراضي الزراعية، وهي مياه غير معالجة، وتصرف في الأودية والأراضي الزراعية.

إن المياه العادمة المتدفقة عبر الأودية والأراضي الزراعية الفلسطينية، تلحق أضراراً بالبيئة الفلسطينية، إذ تلوث مياه الخزان الجوفي بعد تسربها إليه، وتزيد نسبة النترات والأملاح، مما يؤدي إلى عدم صلاحية المياه للاستخدام الآدمي، بالإضافة إلى أنها تسبب في إحداث أضرار بيئية كبيرة، حيث تزيد من ملوحة التربة بعد زيادة نسبة الصوديوم، وهذا يؤدي إلى انسداد مساماتها، وعدم قابليتها للإنتاج، ومن ثم تؤدي إلى التقليل من الغطاء النباتي، وانتشار ظاهرة التصحر، التي تؤدي إلى تدهور التنوع الحيوي، بالإضافة إلى تركها لآثار بيئية ضارة، مثل الروائح الكريهة المرعجة، وانتشار الأوبئة والحشرات.

إضافة إلى ما سبق، فقد طالت الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية، الهواء نتيجة التلوث الناتج عن استخدامات وسائط النقل المحلية في المناطق الآهلة بالسكان، وعملت على زيادة معدلات هذا التلوث عن طريق عشرات المصانع المنتشرة في مستوطناتها بالضفة وغزة، إذ تنفث هذه المصانع ملايين الأطنان من الغازات السامة التي تلحق أضراراً بالصحة العامة . إلا أن أبرز ملوثات الهواء، الغبار الناتج عن مقالع الحجارة الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث تنتشر كميات هائلة من الغبار في الهواء، وتسبب في إلحاق الأضرار بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية بعد أن تتساقط ذرات هذا الغبار على المحاصيل الزراعية والأشجار، الأمر الذي يعمل على تدميرها، وبالفعل تعرضت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في الضفة إلى التدمير، لأن هذا الغبار يمنع النباتات والأشجار من النمو.

وبالإضافة إلى الغبار فإن كميات كبيرة من الغازات السامة والضارة الناتجة من المصانع الإسرائيلية داخل الخط الأخضر، تصل إلى الأجواء الفلسطينية بفعل الرياح، بسبب قرب موقعها الجغرافي من الحدود، كما وصل الدخان والغازات الناتجة عن محطات توليد الطاقة العاملة بالفحم بفعل الرياح، لتزيد من درجات تلوث الهواء.

كما تتعرض تضاريس الساحل الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، إلى عمليات إهدار كبيرة نتيجة إزالة كميات هائلة من الرمال، وإلقاء النفايات الصلبة والمياه العادمة على ساحل البحر، ولعل إزالة الرمال من أخطر ما يواجهه الساحل الفلسطيني، حيث تقوم "إسرائيل" بسرقة كميات هائلة من الرمال عن طريق مستوطناتها، وتستمر "إسرائيل" في سرقتها للرمال الفلسطينية، إذ توجد العديد من مقالع الرمال في المستوطنات الإسرائيلية أو

بالقرب منها. حيث أن إزالة رمال الشواطئ بشكل عشوائي سوف يفقده قيمته الجمالية, وخاصة وأنه المتنافس الوحيد لسكان غزة والضفة الغربية, بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية الكبيرة, لأن الرمال أصبحت الآن ثروة اقتصادية هامة, للاعتماد عليها في صناعة مواد البناء والزجاج وغيرها من الصناعات, بالإضافة إلى أن إزالتها ستترك وراءها حفراً سرعان ما تتحول إلى مكبات للنفايات الصلبة والمياه العادمة.

لقد امتازت فلسطين على الرغم من صغر مساحتها بتنوع نباتاتها وحيواناتها البرية, فعلى صعيد النباتات, هناك (2500) نوع من مختلف العائلات النباتية, مثل العائلة النجيلية والقرنية والخيمية والقرنفلية والزنبقية.

أما على صعيد الحياة الحيوانية البرية, فهناك (33) عائلة من الثدييات, و (65) عائلة من الطيور, تضم (470) نوعاً يتكاثر فيها حوالي (170) نوعاً و(150) نوعاً من الثدييات, وهناك الطيور المقيمة والطيور المهاجرة والزائرة.⁽¹⁾

إن هذا التنوع الحيوي, إنما يعود إلى تنوع الظروف المناخية والطبيعية في فلسطين, إلا أنه معرض للتدهور بسبب الإعتداءات الإسرائيلية, فإزالة المساحات الكبيرة من الغابات سوف يؤدي حتماً إلى اختفاء الكثير من أنواع النباتات البرية, بسبب التغيير البيئي الذي حدث بعد التدخل الإسرائيلي بممارسته التدميرية, وكذلك الحيوانات البرية, فإنه يُتوقع اختفاء أعداد كبيرة منها بسبب تدمير بيئاتها, كذلك طالت الاعتداءات الإسرائيلية, الموروث الحضاري, حيث كانت فلسطين دوماً ملتقى الحضارات على مر العصور, فقد تعرضت الكثير من الآثار المعمارية, كالمعابد والمدرجات والكنائس والمساجد والمقابر وآبار المياه وقنوات الري للاعتداءات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وسوف يتم إلقاء الضوء أكثر على بعض مصادر تلوث البيئة الفلسطينية من مياه عادمة وغازات وإشعاعات مختلفة وملوثات مصانع إسرائيلية, وكذلك ملوثات المقالع والمهاجر الإسرائيلية المنتشرة بشكل كبير في الضفة الغربية من خلال ما يلي:

أولاً: التلوث الصادر عن المياه والمياه العادمة

من الملاحظ أن جودة البيئة في حالة تراجع خطير, وخاصة إذا ما تم النظر إلى مسألة المياه في فلسطين المحتلة. فالمستعمرات الإسرائيلية تنفث سموم مياهها نحو المحيط المجاور الفلسطيني, وهذا باعتراف الإسرائيليين أنفسهم, حيث نشرت منظمة (الانسان والطبيعة والقانون) الإسرائيلية, تقريراً حول البيئة في البلاد, قدمته إلى رئيس الدولة موشي كتساف (آنذاك), تبين فيه أن جودة البيئة هي في حالة تراجع خطير, وعلى سبيل المثال, إن مياه الشرب التي تجري في منشآت مشروع الناقل القطري تحتوي على مواد سامة وخطيرة, والهواء ملوث بمواد تسبب مرض السرطان, ولكل إنسان في "إسرائيل" توجد فقط سبعة أمتار مربعة من المساحة الخضراء.

(1) المرجع السابق.

ويشير التقرير إلى أن الفرد العادي يقف عاجزاً أمام المبادرين وأصحاب رؤوس الأموال الذين يسببون ذلك التلوث, كما يكشف التقرير أن قائمة تشتمل على عدة مصانع يملك أصحابها أموالاً طائلة, وجدت على أنها مسببة للتلوث البيئي, ورغم ذلك لم يُقدم أصحابها للمحاكمة.

واتضح من التقرير أيضاً أن 48% من آبار مياه الشرب وسط "إسرائيل" ملوثة, وأن 87% من محطات الوقود يشتهه بأنها تسرب وقوداً للأرض وللمياه الجوفية, إذ وجدت مركبات نفطية في 11% من مناطق الحفر للتغيب عن مياه الشرب, ويقول الخبراء, إن هذه المواد قد تكون مسببة لمرض السرطان.⁽¹⁾

كذلك حذرت (الخدمات الهيدرولوجية) في سلطة المياه الإسرائيلية, في تقرير تناول وضع المياه في البلاد, من أن "إسرائيل" سوف تجد نفسها في المستقبل القريب, غير قادرة على استغلال نسبة ملموسة من مصادر المياه الطبيعية في البلاد.

وأشار التقرير, إلى أن السبب يعود إلى التدهور المتواصل في نوعية المياه, بالإضافة إلى تغير المناخ, والذي يؤدي إلى انخفاض كمية الرواسب استناداً إلى معطيات العام 2006.

وبحسب التقرير المذكور, بالإضافة إلى تقرير لجنة مختصين برئاسة البروفسور (أفنيو عدين), فإن غالبية مياه حوض الساحل ليست بالجودة المطلوبة, حيث أن نصف كمية المياه ليست بالنوعية المسموح بها.

وبعد فحص نوعية المياه التي تم ضخها من حوض الساحل, تبين أن 16% بنوعية سيئة, وليست بحسب المواصفات المطلوبة من جهة نسب أملاح الكلوروات والنترات التي تلوث المياه, والتي مصدرها المياه العادمة والأسمدة والزراعية.

وتحصل ظاهرة التلوث وزيادة الملوحة في المناطق التي يتم فيها ضخ 95% من مياه الحوض, مما يعني أن مشكلة التلوث ستتفاقم.

في المقابل, فإن مياه حوض الجبل, وبالمقارنة مع مياه حوض الساحل, لا تزال بنوعية جيدة, بيد أن تقرير الخدمات الهيدرولوجية يشير إلى حصول تلوث في منطقة طولكرم وقلقيلية, والتي كانت قد أشارت تقارير سابقة إلى أن مصدرها, هو المياه العادمة للمستوطنات المقامة في تلك المناطق.⁽²⁾

كذلك فإن هناك خطر يهدد بتلوث بحيرة طبريا والوديان ومصادر المياه في منطقة الجليل الأعلى, حيث يتدفق (4000) متر مكعب من المياه العادمة يومياً, إلى الوديان في الجليل ومنها إلى بحيرة طبريا.⁽³⁾

(1) ديفيد هاكوهين: صحيفة ידיعوت أحرنوت, 2003/3/29.

(2) موقع عرب48: www.arabs48.com

(3) مكتب الاتحاد الصحفي: حيفا, 2005/4/22.

وحققت "إسرائيل" منتجات مصانعة من الأسلحة الكيماوية، لجأت إلى تسميم آبار المياه في العديد من القرى الفلسطينية أو تلويثها بمواد كيماوية مختلفة، وكانت النتائج انتشار عدة إصابات بالعقم أو الشلل أو الاضطرابات الهضمية أو النفسية بين سكان القرى. كذلك عمدت قوات الاحتلال إلى إلقاء أطعمة أطفال فاسدة أو ملوثة بما فيها حلوى الأطفال ورقائق البطاطا وعلب العصير وليس من الغرابة ما يفعله الاحتلال الإسرائيلي في هذه الأيام من تلويث للمياه، إذا ما تم الكشف والبحث في أيام تأسيس "دولته" عام 1948 من فكر وحقد يحملونه للفلسطينيين والعرب ككل. (1) حيث حقن الصهاينة في 1948/4/22، مياه الشرب في قناة عكا بجرثومة التيفوئيد، وسرعان ما انتشرت حمى التيفوئيد بين الأهالي والجنود البريطانيين، وفي أول إحصاء بلغ عدد المصابين (70) مدني و(55) بريطاني، وهذا حدث لأول مرة في فلسطين، حيث خلت المدينة من أهلها وهجرها معظمهم.

كذلك لجأت "إسرائيل" إلى تطبيق نفس الخطة في غزة في 1948/5/22، ولكنها انكشفت من قبل القوات المصرية حيث اعترف عدد من الجنود الإسرائيليين بتسميم مصادر المياه في غزة بشكل جزئي. وفي 1948/7/22، قدمت الهيئة العربية العليا إلى هيئة الأمم المتحدة تقريراً مطولاً، يتهم اليهود بالتخطيط والتنفيذ وإقامة المختبرات لحرب الإبادة ضد العرب باستعمال الجراثيم والبكتريا. (2)

وبالتالي فإن "إسرائيل" ضالعة في تلويث المياه والبيئة الفلسطينية عبر صراعها مع العرب، والهدف هو قتل الإنسان ومكونات الحياة على الأرض.

ثانياً: التلوث الصادر عن الغازات السامة والمواد المشعة

لا يمكن أن يتصور العقل البشري أن جسم الإنسان يمكنه تحمل ارتفاع درجة الحرارة إلى (2000) درجة مئوية، بفعل اليورانيوم والرصاص، والذي يعد استخدامهما ناجح أيضاً في صهر المدرعات العسكرية الحديدية

وهذا ما حدث عندما قصف الكيان الإسرائيلي (حي الدرج) في غزة تموز 2002، بصاروخ، تسبب في مجزرة راح ضحيتها (18) فلسطينياً، هذا الصاروخ لم يكن عادياً، وإنما محشو بحوالي (70) عنصراً مشعاً من اليورانيوم والرصاص والعماد، والتي لا تقل أي منها خطورة عن الأخرى بالنسبة للإنسان، حيث تسبب السرطان والأورام والتخلف العقلي لدى الأطفال.

وهذا ما أثبتته الفحص والتدقيق العلمي وأطلق عليه (الطيف الغامي)، وهذا بحسب تقرير متخصص لهيئة الاستعلامات الفلسطينية.

(1) مجدي كامل: الأسرار النووية، مرجع سابق، ص214.

(2) موقع نداء القدس: www.quds way.com, 2005/2/10

كذلك استخدمت "إسرائيل" الغازات السامة في مدينة خان يونس (حيث يتزعم شمعون بيريز الرئيس المؤقت لحزب العمل الإسرائيلي)، والتي أصابت العشرات من المواطنين بحالات إغماء وإعياء شديد، فضلاً عن حالات التشنج والهستيريا التي أصابت عدداً آخر منهم جراء استنشاقهم لهذه الغازات المحرمة دولياً أصلاً.⁽¹⁾

وهذا ما أكدته سلطة جودة البيئة الفلسطينية على لسان رئيسها (د. يوسف أبو صفية)، أن تلك الغازات هي غازات أعصاب، حيث تم فحص عينات من القنابل غير المحترقة كلياً، وتبين من خلال الفحص أنها تتكون من مجموعة من غازات الأعصاب، لذا عانى المصابون من التشنج....

وتجدر الإشارة، إلى أن التعرض للمواد المشعة بجرعات ضعيفة على مدى طويل، تشكل خطراً كبيراً على الأجنة وعلى الأطفال، كما تسبب الإصابة السرطان.

وقد طالبت سلطة جودة البيئة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للتحقق والتأكد من المستوى الذي وصل إليه الإشعاع في المنطقة العربية في كل الاتجاهات . والواضح والمؤكد هو أن "إسرائيل" هي الأكثر أماناً، فأماكن التجمع السكاني في الشمال، وهي بعيدة عن المفاعل النووي الراقد في الجنوب، إضافة إلى أن معدل اتجاه الرياح في فلسطين 95% منه شمال غربي، أي اتجاه الرياح مضاد للتجمع السكاني الإسرائيلي، والتسرب الإشعاعي الناجم عن المفاعل يتمثل في أبسطه في اليورانيوم المنضب، ذو التأثيرات الكارثية العالية، وهو من العناصر الثقيلة التي تدمر وظائف الكلية والكبد والجهاز التنفسي وتسبب الوفاة، حيث أن ذرة واحدة فقط من اليورانيوم المشع تكفي للإصابة بمرض السرطان المميت.⁽²⁾

ثالثاً: التلوث الصادر عن المصانع الإسرائيلية:

أظهرت نتائج أعمال الفحص الفجائية، التي قامت بها وزارة البيئة الإسرائيلية في العام 2004، أن 60% من المصانع، ملوثة للبيئة وتخرق الأنظمة المسموحة لنفث الأدخنة منها، فيما كانت نسبة المصانع الملوثة في عام 2003، في جميع أنحاء البلاد 58%، كذلك لوحظ في ذلك العام عدد من المستشفيات فد لوثت البيئة وقام موظفو وزارة البيئة قبل الحصول على النتائج، بإجراء (156) فحصاً فجائياً في (34) مصنعاً، تبين منها أن (21) مصنعاً يلوث البيئة وتخرق الأنظمة.⁽³⁾

وتبين من الفحوصات أن من تلك المصانع الملوثة انبعثت مع الأدخنة مواد صغيرة تتغلغل في أجهزة التنفس وتضر بالصحة، وتؤدي إلى حساسية الجلد وتمس بالجهاز العصبي وبالعيون وإلى الالتهابات الرئوية وأوجاع الصدر.

(1) صحيفة الوفاق: 2004. www.alwifaq.net

(2) المرجع السابق.

(3) مكتب الاتحاد الصحفي: حيفا، 2005/4/19.

رابعاً: التلوث الصادر عن المقالع والمحاجر:

تعد صناعة الحجر والرخام إحدى أهم الصناعات, وعموداً من أعمدة الاقتصاد الوطني في الأراضي الفلسطينية, لا سيما في منطقة الجليل, غير أن المخاطر البيئية لهذه الصناعة, باتت ومنذ سنوات تدق ناقوس الخطر, وتهدد آلاف المواطنين, بينهم عدد كبير من الأطفال بالموت.

وتؤكد دائرة التخطيط والسياسات البيئية في سلطة جودة البيئة الفلسطينية, أن سلطات الاحتلال تستنرف على الدوام, الموارد الطبيعية الفلسطينية, وتلحق الضرر بالإنسان والحيوان والأراضي الزراعية, وذلك عبر تشجيعها لإقامة المنشآت الصناعية في مناطق (C)- وهي مناطق غير خاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية⁽¹⁾. ولكن ماهي الغاية من ذلك؟

إن وجود عشرات المنشآت الصناعية, خصوصاً المتعلقة بصناعة الحجر والرخام في مناطق (C), يحذ من مراقبة الجهات المختصة في السلطة الوطنية لها, ومن السيطرة عليها, ومن عدم القدرة على الحد من انتشارها.

وتظهر الدراسات الميدانية المتخصصة في هذا المجال, والتي أعدتها مؤسسات حكومية وأهلية, أن جميع التجمعات السكانية المجاورة لهذه المنشآت, تعاني من السحب الكثيفة من الغبار المتصاعد في الجو لمدة (24 ساعة يومياً, حيث تبين أن ازدياداً ملحوظاً طرأ في حالات السرطان لدى السكان الذين يتنفسون هواءً مشبعاً بالغبار والجسيمات السامة, والتي تؤدي إلى انتشار أمراض الجهاز التنفسي وسرطان الرئة⁽²⁾.

ولهذا السبب فإن "إسرائيل" أصدرت قوانين منعت بموجبها, إنشاء محاجر جديدة ضمن أراضيها, وباتت تعتمد بصورة أساسية على الحجر المستخرج من الضفة الغربية لسد احتياجاتها, وتتجاوز المخاطر البيئية الناجمة عن صناعة الحجر والرخام إلى البيئة الفلسطينية, حيث تساهم في تغيير الطبيعة الجغرافية الفلسطينية وفي توسيع رقعة التصحر.

وهكذا فإن الأوضاع في البلدات العربية المحتلة, وتجمعات الشرائح المستضعفة باتت مشحونة بشكل مقلق, فالآفات البيئية من صناعات ملوثة ونواقص في البنى التحتية, إضافة إلى الملوثات الهوائية المختلفة المضرّة, باتت تشكل خطراً حقيقياً على حياة الناس الذين يدركون العلاقة ما بين هذه التلوثات وارتفاع الإصابة بالأمراض الخطرة, كالسرطان وسواها, ليضيف على ذلك الدكتور دوف حنين (عضو الكنيست الإسرائيلي), جملة مفيدة بقوله: "للمتضررين هوية اجتماعية واضحة, إنهم العرب وأبناء الشرائح المستضعفة, ولكن أيضاً للملوثين أيضاً

(1) موقع المنارة: القدس, 2003/12/29.

(2) دوف حنين: أحمر-أخضر (علاقة تكامل), كراسة حول الأزمة البيئية, ترجمة أجد شبيطة, إصدار المكتب البرلماني للنائب دوف, 2007, ص50.

هنالك هوية اجتماعية واضحة, إنهم أصحاب رؤوس الأموال والمصانع التي تلوث دون أي مساءلة من قبل الدولة".⁽¹⁾

وعلى ذلك فإن الأراضي والمياه الفلسطينية تتعرض بشكل أو بآخر للعديد من الملوثات كما ونوعاً من قبل الكيان الإسرائيلي, وذلك للضغط المباشر وغير المباشر على السكان الفلسطينيين, وتهديد حياتهم وتمسكهم بأرضهم. "إسرائيل" تحاول تلويث البيئة الفلسطينية, ليس فقط بالملوثات والإشعاعات النووية, بل بالمياه العادمة وبعض الغازات السامة وما ينفثه دخان المصانع المختلفة وهواء المقالع والمحاجر, التي تجاور الأراضي الفلسطينية وسكانها من أجل القضاء على وجودهم أو تهجيرهم إلى مناطق عربية أخرى.

(1) موقع وفا: الخليل, 2003/12/26.

المبحث الثالث

تلوث البيئة في الأراضي والمياه العربية المحتملة

تزايدت التحذيرات في بداية القرن الواحد والعشرين ، التي تنذر بحدوث كارثة بيئية وإنسانية كبرى تهدد الملايين في البلدان العربية المجاورة، بسبب تسرب الإشعاعات النووية الصادرة عن مفاعل "ديمونا" الإسرائيلي، والإشعاعات الصادرة عن النفايات الإسرائيلية التي تحاول "إسرائيل" إلقائها في مكبات على الحدود العربية المحتلة.

وأكدت العديد من الدراسات والأبحاث التي أجرتها مراكز الرصد المتخصصة، وجود تسرب إشعاعي نووي من المفاعل، إثر تعرضه لمشكلات وأعطال فنية بدايات القرن الواحد والعشرين ، بسبب انتهاء العمر التشغيلي الافتراضي له. (1)

ولعل ما قامت به "إسرائيل" عندما وزعت أقراص اليود على المستوطنين المقيمين بالقرب من مفاعلي "ديمونا" وناحل سوريك النوويين، يثبت خوف "إسرائيل" من التسرب الإشعاعي.

وتأتي بعدها تأكيدات المكتب الإقليمي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي حذر من خطورة الإشعاعات النووية الصادرة عن مفاعل "ديمونا" الإسرائيلي الموجود في صحراء النقب.

وبدأ علماء إسرائيليون يؤكدون ذلك الخطر الذي يحرق بمنطقة الشرق الأوسط، حيث أثبت بحث علمي إسرائيلي أجرته جامعة بن غوريون، إضافة إلى تصريحات الخبير الإسرائيلي مردخاي فعنونو، الذي اعتقل لسنوات بسبب كشفه أسراراً نووية إسرائيلية من خلال مقابلاته مع صحيفة الصاندي تايمز البريطانية عام 1986، حيث كشف عن وجود تسرباً إشعاعياً من مفاعل "ديمونا" يمكن أن يؤثر على المنطقة العربية، إضافة إلى قيام فعنونو بتقديم نصيحة إلى الأردن، بإجراء فحوصات على المواطنين الأردنيين القريبين من الحدود على الأراضي المحتلة. (2)

وحذر هذا التقرير من انتقال هذا التلوث من المياه الجوفية إلى الإنسان، وأوضح التقرير أن هناك بوادر أولية، لوجود تلوث في التربة التي ستعمل على نقل خطر الإشعاعات عن طريق المزروعات إلى الإنسان، لكن بالنظر إلى التقرير فإن أخطر ما أشار إليه هو تزايد نسب التسرب الإشعاعي في الآونة الأخيرة، لا سيما مع وجود أخبار عن تصدع في مفاعل "ديمونا"، والذي أصبح عجزاً باعتراف كثير من المعاهد والشخصيات العلمية.

(1) موقع منارة: آلاف الأسر الفلسطينية يتهددها الموت، 2003.

(2) عبدالله النعيمي: الآثار المترتبة على التلوث الإشعاعي الصادر عن "إسرائيل"، مرجع سابق، ص 62.

إن ندرة المعلومات التي تأتي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى تكتم "إسرائيل" وعدم كشفها لمفاعلاتها النووية ونفاياتها السامة وملوثاتها، يجعل من الصعوبة بمكان تأكيد نسب التلوث داخل فلسطين والدول العربية المجاورة، وما ينجم عنه من أضرار بيئية وبشرية.

لذلك سوف يتم إلقاء الضوء على بعض المعلومات اليسيرة عن تعرض بعض دول الجوار لفلسطين المحتلة، للإشعاعات والنفايات السامة، وبالتالي تهديد صحة الإنسان ومحيطه الحيوي.

ومن هذه الدول : سوريا، الأردن، مصر، لبنان.

المطلب الأول: التلويث الإسرائيلي للأراضي السورية والجولان السوري:

حذرت سورية "إسرائيل" من تخزين النفايات النووية في الجولان السوري في رسالة إلى المنظمات الدولية، وكالة (الطاقة النووية)، وأكدت بأن الجنود الإسرائيليين يقومون بحفر الأنفاق في الأراضي السورية من الجولان المحتل، لإلقاء نفايات نووية، مما يشكل مخالفة للقانون الدولي، وطالبوا المجتمع الدولي بالتدخل في هذه الممارسة التي لها عواقب وخيمة على البيئة السورية.

واحتجت سورية من عدم الإكتراث بالبرنامج النووي الإسرائيلي السري، في الوقت التي تمارس الولايات المتحدة الأمريكية ضغطاً من "إسرائيل" على سورية، باتهامها بتطوير أسلحة دمار شامل، وطالبت سورية المجتمع الدولي بالضغط على "إسرائيل"، والالتزام بمعااهدة عدم الانتشار النووي، وقد قامت "إسرائيل" بحفر مكب نفايات نووية في أرض محاذية للحدود السورية تعرف بـ (نشة المقبلة)، ويطلق عليها عيون الدولة، نظراً لموقعها الاستراتيجي المطل على مدينة دمشق وتتكون مكبة النفايات النووية من نفق بعمق (100)م، وقطره (507)م ومصعد كهربائي ودرج لولبي الشكل من قمة النفق.⁽¹⁾

وتشكل المنطقة حزاماً محاطاً بسور إسمنتي تنقل إليها شاحنات محملة بالمواد الكيميائية والمشعة بصورة دورية. وتعتبر طريقة التخلص الإسرائيلية من المواد السامة ذات تكلفة زهيدة بالمقارنة مع المستوى الدولي، وهو دفنها بهذه الطريقة البدائية.

وإلى الجانب الغربي وضعت مراوح هوائية ضخمة في منطقة بريقة وبئر عجم، تزيد سرعتها عن (100)كم بالساعة، لتشغيلها في حالة تسرب تلك الإشعاعات في الهواء، وتحويلها إلى جهة الشرق من حدودها، حماية لسكانها من التلوث.

وتدفن "إسرائيل" جزءاً من نفاياتها النووية في (20) موقعاً على الأرض السورية المحتلة من الجولان السوري المحتل بناءً على المصدر السابق، وأن محطات الإنذار المبكر التي أنشأتها "إسرائيل" في الجولان، تتعدى في أهدافها

(1) أحمد مجدي رمضان: تلوث المياه في البحر الميت، مرجع سابق، ص32.

الحدود السورية، لتصل إلى العراق وغيره من الدول العربية، محذراً من أن "إسرائيل" تعد للحرب في الوقت الذي يعد فيه العرب أنفسهم للسلام.⁽¹⁾

وقد عُرفت بعض مواقع مكبات النفايات والمواد السامة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل عن طريق ضبط حالات وصفقات في المناطق الفلسطينية لوسطاء إسرائيليين مع تجار فلسطينيين وعرب، بتكاليف أقل وقيمة مادية أقل مما لو دُفنت هذه المواد بطريقة منتظمة، حيث يكلف دفن البرميل الواحد الذي يحوي مواد سامة خطيرة بطريقة مخالفة (500) دولار، بينما يكلف دفنه بطريقة نظامية وحسب المواصفات (3000) دولار.⁽²⁾

وكانت "إسرائيل" قد نفت في عام 2000، أنباء تحدثت عن قيامها بدفن نفايات سامة في مرتفعات الجولان المحتلة، لكن الحكومة السورية أكدت على دفن "إسرائيل" لهذه النفايات وخاصة في قرية مجدل شمس، وحثت الأمم المتحدة وأمينها العام (كوفي عنان) على التدخل الفوري لمنع "إسرائيل" من دفن هذه النفايات السامة داخل قرى الجولان السوري.⁽³⁾

إن مخاطر تلك النفايات النووية في الجولان والطريقة التي تدفن فيها، تكمن في عمرها الزمني، حيث لا يتعدى (30-50) عام، تتصدع بعدها تلك الحاويات الزجاجية، أو غرف الإسمنت المسلح، نتيجة للظروف المناخية والطبيعية، حيث تخرج هذه المواد المشعة وتنقل خلال التركيبات الأرضية بواسطة المياه الجوفية، وينجم عن هذه التصدعات، تسرب مادة اليورانيوم المنضب، ذو التأثير الكارثي العالي، وهو من العناصر الثقيلة التي تدمر وظائف الكبد والكلى والجهاز التنفسي، وتسبب الوفاة أو التشوه الجيني، حيث أن ذرة واحدة منه تكفي للإصابة بمرض السرطان القاتل، وإلى فقدان خصوبة التربة، وقتل الحيوانات والنباتات، واختفاء بعض أنماط الحياة البرية، وإلى تلوث مصادر المياه، وتدهور صحي خطير يتفاقم تدريجياً ويسبب أمراضاً خطيرة ليس على من يلمسها أو يشتمها فحسب، وإنما على الأجنة المستقبلية للكائنات الحية التي تعيش في محيط الإشعاع.⁽⁴⁾

ووفقاً لمعلومات وتقارير إسرائيلية ودولية، فقد تم تنفيذ خطة إسرائيلية، أقامت "إسرائيل" بموجبها شريطاً نووياً متعرجاً، في كهوف لولبية من صوامع نووية، وعشرات الصواريخ المزودة برؤوس نووية، وألغام نووية تكتيكية ومواد مشعة أخرى قابلة للانفجار، وأطلق على هذه الخطة اسم (مقلاع داود)، التي تدمر في محيط تأثيرها الإشعاعي في حال انفجارها، كافة الكائنات الحية، وتشرف على تنفيذ هذه الخطة وحدة مختارة من الصناعات العسكرية تسمى وحدة (هيتار)، حيث يجري عملها بشكل سري، غير خاضع لأي رقابة أو معايير أمان دولية،

(1) أحمد مجدي رمضان : تلوث المياه في البحر الميت ، مرجع سابق، 2008، ص33.

(2) عصام مخول: محاضرة ألقاها في مقر رابطة الجامعيين، مجدل شمس، 2003. <http://Gawlan.Org> 20\12\2003

(3) مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية: 2004\2\4.

(4) مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية: دمشق، 2004/2/4.

وتقضي الخطة أيضاً إعلان حالة طوارئ قصوى لدى سكان المستعمرات الإسرائيلية لنقلهم إلى ملاجئ آمنة في الداخل الإسرائيلي في حال حدوث أي تسرب.⁽¹⁾

ورغم التحذيرات والمخاوف التي أثارها الصحف الإسرائيلية، وأعضاء كنيست إسرائيليين، ومواطنين، من استمرار البرامج الجنونية والكارثية لحكام "إسرائيل"، وبرنامجها النووي، فإن الردود الإسرائيلية الرسمية كانت دوماً، النفي المطلق لوجود أسلحة دمار شامل في ترسانتها العسكرية، أو وجود خروقات لخطر انتشار الأسلحة غير التقليدية، الأمر الذي يتنافى مع اعترافات وشهادات عالم الذرة الإسرائيلي (مردخاي فعنونو)، لصحيفة الصاندي تايمز البريطانية، التي كشفت فيها عن الأسرار النووية الإسرائيلية المستورة عام 1986، وكانت "إسرائيل" قد اختطفته، وحكمت عليه بالسجن لمدة (18) عاماً.

كذلك أشار تقرير مؤسسة السلام الأخضر الصادر عام 1998، أنه في (رامات حوفاف)، ما لا يقل عن (60.000) طن من المخلفات الخطرة مخزونة في براميل غير محكمة، وأن السلطات الإسرائيلية، بدأت منذ عام بإحراق تلك المواد داخل حارقة خاصة.⁽²⁾

كذلك تقوم "إسرائيل" بتلويث مياه البحر المتوسط، على الرغم من النداءات الدولية بعدم إلقاء المخلفات الخطرة في البحار، فهناك العديد من مصانع المواد الكيميائية التي تلقي مخلفاتها مباشرة في نهر (كيشون)، والذي بدوره يصب في مياه البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يهدد مياه البحر المتوسط والدول الواقعة عليه وخاصة دول الجوار مثل سورية ومصر ولبنان...

كما وتقوم السفن الإسرائيلية بتفريغ حمولتها من المخلفات الخطرة في المياه الدولية في البحر المتوسط وخاصة بجوار الشواطئ العربية المحيطة...

إن "إسرائيل" ليست حديثة العهد في بث سمومها وتلويثها للمنطقة العربية، وإنما هي قديمة حديثة في نشر أمراضها وجراثيمها.^(*) وليس غريباً على "إسرائيل" تلويث بيئة الجولان السوري المحتل، تلك البيئة الخصبة الغنية بمواردها، وذلك للقضاء على هوية المواطن السوري، وتهديد أمنه وسلامته.

(1) المرجع السابق.

(2) معهد الأبحاث التطبيقية : القدس، 2001.

• حيث نشر (مركز الحد من انتشار الأسلحة) في جامعة الدفاع الوطنية بواشنطن عام 2001، بحثاً مطولاً من أكثر من (220) صفحة، عن الإرهاب البيولوجي واستعمالاته منذ عام 1900، وجاء الكتاب تحت عنوان (الإرهابيون الصهاينة)، حيث ذكر فيه واقعة تسميم مياه عكا وغزة التي تم ذكرها سابقاً، كذلك يتحدث الكتاب عن انتشار وباء الكوليرا بشكل جزئي في سورية في 1947/12/21، حيث ضربت السلطات السورية حصاراً صحياً على القرى المتضررة، ومنعت الدخول إليها، إلى الطواقم الصحية والمياه والأغذية المعتمدة، وتوفي على أثر ذلك (18) شخصاً، من أصل (44) إصابة. وذكرت صحيفة الأورينت الصادرة في بيروت، أن شرطة دمشق قد قبضت على عدد من الصهاينة الذين نشروا الوباء في

المطلب الثاني: التلويث الإسرائيلي للأراضي الأردنية:

لقد دخلت النفايات الإسرائيلية إلى الأردن مثلما وصلت الإشعاعات النووية إليه، وذلك بموجب تحليل صور لطائرة روسية وتأكيد الخبر النووي الإسرائيلي (مردخاي فعنونو) لذلك، حيث نفت الحكومة الأردنية وجود هذا الإشعاع وخاصة في جنوبه. وقد تم اكتشاف هذه النفايات بعد بقاءها فترة طويلة في ميناء العقبة، ورفض كل من "إسرائيل" والأردن فحص المياه في تلك المناطق لعلمها بتلوثها.⁽¹⁾

ويتعرض البحر الميت لخطر الجفاف والنضوب، بسبب استنزاف "إسرائيل" لمياه نهر الأردن، وتحويل روافده إلى داخل "إسرائيل"، ما أدى إلى انخفاض كميات المياه الواردة إلى البحر الميت، وهذا جعل منسوبه ينخفض سنوياً بمعدل (80-100) ملم⁽²⁾، مما يعرضه أن يكون سبخة ملحية بعد زمن ليس بالبعيد.

كما وتقوم "إسرائيل" بتطوير أسلحتها وذخائرها باستخدام مادة اليورانيوم، وقد أجرت العديد من التجارب النووية في خليج العقبة، وهذا أدى إلى إحداث نشاط إشعاعي خطير في الدول العربية المجاورة "لإسرائيل".

وبالفعل فقد حذرت وزارة الصحة الإسرائيلية من ارتفاع نسبة المصابين بالسرطان، في المناطق القريبة من الموانئ، وبالقرب من مفاعل "ديمونا" النووي المتهالك، والذي أكدته عدة دراسات، أن تأثيراته الإشعاعية الخطرة أصابت عدة مدن ومناطق في الأردن.⁽³⁾

لكن هناك من يؤكد أن مفاعل "ديمونا" ليس الوحيد في تلويث المنطقة بالإشعاعات النووية، بل هناك عدة مفاعلات نووية إسرائيلية تبعث سمومها في سماء منطقة الشرق الأوسط. وهذا ما أكدته الخبر الأردني في مجال المياه الدكتور عيسى خبيص، ويضيف، إن العاملين في المفاعلات الإسرائيلية وخاصة في مفاعل "ديمونا" النووي يختارون الوقت المناسب في توجيه مداخل تلك المفاعلات، عندما يكون الريح صوب الأردن، فيفتحون المداخل لتوجيه الإشعاعات النووية باتجاه الأردن، والعديد من الدول العربية المحيطة بفلسطين المحتلة.⁽⁴⁾

وعلى أثر ذلك، قررت وزارة البيئة الأردنية تشكيل لجنة فنية لدراسة تأثيرات الإشعاعات النووية الإسرائيلية على سكان الأردن، في ضوء ارتفاع الإصابات بمرض السرطان بين سكان الأردن بنسبة عالية.

سوريقي، لإحباط خطة الاعداد لجيش الانقاذ ليدخل فلسطين آنذاك. (موقع نداء القدس. www.qudsway. Com 10\2\2005)

(1) صحيفة الوطن: الرياض، 2004/9/15.

(2) المرجع السابق.

(3) مجدي كامل: الأسرار النووية، مرجع سابق، ص215.

(4) صحيفة الأخبار المصرية: 2004/7/28.

كذلك عرض الدكتور سفيان التل، المستشار الدولي في شؤون البيئة، في محاضرة في الأردن، مجموعة من الخرائط، توضح موقع "ديمونا"، ومحطات التحويل به، والمداخن، حيث تقع المداخن شرقي "ديمونا"، أقرب إلى الحدود الأردنية. حيث أوضحت الخرائط، مواقع المدن الأردنية التي تقع في مهب الرياح القادمة من المفاعل، وهي الكرك والطفيلة والشوبك ومعان والبتراء، هذا بالإضافة إلى سكان الصافي ووادي عربة ومنشآت البوتاس في الجزء الجنوبي والذي جف من البحر الميت.⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس، يقول الخبير النووي الإسرائيلي مردخاي فعنونو، أن على الأردن أن تجري فحوصات على التربة والهواء والمياه الجوفية، خاصة وأن العلماء الإسرائيليين في موقع المفاعل يوجهون مراوح المداخن باتجاه الأردن (كما ذكر سابقاً)، الأمر الذي سيؤدي إلى إصابة ملايين البشر بالسرطان في الأردن والسعودية والعراق ودول الخليج العربي.⁽²⁾

وطبعاً ما جاء على لسان سفيان التل وفعنونو، أدى إلى إحراج الحكومة الأردنية، التي سارعت إلى نفي التلوث، حيث صرح بعض مسؤولي الحكومة (إن المملكة لا تشهد معدلات تلوث غير طبيعية، ناجمة عن نشاط مفاعل "ديمونا")، وأن الأردن يرصد الإشعاعات من خلال محطات مختلفة في أنحاء الأردن، وهذا يتعارض مع الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في تزويد القاطنين بالقرب من المفاعل بالأدوية المضادة للإشعاع (مادة اليود). في حين أن الأردن يقول: لا حاجة لإعطاء المواطنين القاطنين بجانب المناطق الحدودية لمفاعل "ديمونا" مثل هذه الأدوية، لأن مادة اليود موجودة في ملح الطعام والخضار الأخرى.⁽³⁾

والملاحظ أن الحكومة الأردنية لا تنشر بيانات رسمية عن الإشعاعات الإسرائيلية وتلويثها للمنطقة، فمراقبة مستويات الإشعاع النووي في الدول العربية عامة، ترتبط مباشرة بالأسرار الأمنية للدولة، وتنفذ الدراسات والمراقبة مؤسسات رسمية حكومية، وتبقى نتائجها سرية.

وعلى ما يبدو، فإن ما يجري في البحر الميت وعلى الحدود الأردنية "الإسرائيلية" من تجاوزات ومخالفات وملوثات نووية وإشعاعية، هو بعلم الحكومة الأردنية دون اعتراض أو شكوى رسمية، وهذا من شأنه تعقيد المشكلة، بدل من البحث عن وسائل للتخفيف من معاناة البيئة العربية جرّاء التلويث الإسرائيلي.

(1) موقع أخبار البيئة: 2004/10/6.

(2) صحيفة اللواء الأردنية: العدد 1648، 2005/3/16.

(3) تصريح المتحدث باسم الحكومة الأردنية (أسمى خضر)، في معرض ردها على المقالات المنشورة في الصحف الأردنية حول التسرب الإشعاعي، 2004.

المطلب الثالث: التلويث الإسرائيلي للأراضي المصرية:

تتعرض منطقة سيناء المصرية للإشعاعات النووية الإسرائيلية الناتجة عن إشعاعات مفاعل "ديمونا"، والتي تؤدي إلى تلوث نووي في المياه الجوفية في النقب وسيناء بحسب بحث علمي أكاديمي إسرائيلي رسمي حديث. وهذا ما جعل (15) نائباً في البرلمان المصري يحذرون من خطورة الوضع السيء الذي تعيشه سيناء من احتمال تلوث المياه الجوفية بالمناطق المتاخمة "لإسرائيل" بالإشعاعات الخطيرة الناتجة عن الأنشطة النووية الإسرائيلية، ودعوا الحكومة المصرية لاتخاذ قرار بوقف استخدام المياه الجوفية في صحراء النقب المتاخمة لحدود فلسطين، وأكد هؤلاء وهم أعضاء في لجنتي الصحة والزراعة، ضرورة اتخاذ احتياطات بشأن استخدام هذه المياه في أغراض الزراعة، أو الشرب، أو الاستخدامات البشرية الأخرى، علاوة على إرسال فريق علمي رفيع المستوى يتألف من التخصصات العلمية والزراعية والصحية كافة إلى سيناء، لإجراء بحوث وتحليلات عاجلة لعينات من المياه والتربة، والمزروعات و المواشي، للاحتفال القائم بتضررها من الإشعاع. وبيان الفروق بين نسب الإشعاع الحالية، والنسب المسموح بها عالمياً، والشروع في اتخاذ اجراءات عاجلة لحماية سيناء ضد جميع أخطار التلوث النووي.⁽¹⁾

لقد أظهرت معظم وكالات الأنباء العالمية في مطلع العام 2008، مخاوف جديدة على سكان محافظة شمال سيناء المصرية، إثر تردد معلومات بينهم عن تسرب إشعاعي مصدره مفاعل "ديمونا" الإسرائيلي مدعومة بالأدلة التي تؤكد صدق هذه الدعاوى.

كما ذكرت صحيفة (الدستور) الأردنية أن العديد من السكان، سواء الوافدين على سيناء، أم الذين ينتمون إليها، أشاروا إلى وجود أدلة تؤكد أن الأنباء المنتشرة في بدايات القرن الواحد والعشرين ليست مجرد شائعات ولكن هناك أدلة تؤكد صحتها:

ومن أبرز تلك القرائن والأدلة العلمية، تراجع نسبة الخصوبة بين الرجال والنساء على حد سواء، حيث تشير بعض الإحصائيات، إلى أن معدلات الإنجاب تتراجع بشكل ملحوظ، حيث تعد محافظة شمال سيناء هي الأقل عدداً للسكان من بين المحافظات المصرية.⁽²⁾

ويؤكد ذلك وزارة الصحة الإسرائيلية، التي حذرت من ارتفاع نسبة المصابين بالسرطان في المناطق القريبة من مفاعل "ديمونا" النووي المتصدع، حيث أصابت إشعاعاته عدة مناطق في مصر.

كما حذر تقرير أعده مركز الإعلام والمعلومات بغزة في 6 كانون الثاني عام 2003، من كوارث ناتجة عن مفاعل "ديمونا" النووي الإسرائيلي، ذلك أن هذا المفاعل الكائن وسط صحراء النقب، جنوب الأراضي الفلسطينية المحتلة، والقريب من الحدود المصرية، يحوي أخطر أسلحة دمار شامل، بإمكانها إبادة الشعوب العربية

(1) WWW. SANDROES. COM \abbs\showthread.php 15\1\2010.

(2) مجدي كامل: الأسرار النووية، مرجع سابق، ص165.

جميعاً، بل يمكن أن يمتد إلى خارج حدود المنطقة العربية كلها، هذا إلى جانب الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي تمتلكها "إسرائيل"، والتي استخدمتها بالفعل خلال حرب 1967، و ضد الانتفاضة الفلسطينية منذ عام 1987.⁽¹⁾

كذلك فإن "إسرائيل"، هي صاحبة السبق في تلويثها للأرض والمياه، وذلك بناءً على التقرير الذي قدمته الهيئة العربية العليا إلى هيئة الأمم المتحدة⁽²⁾، والذي يتهم اليهود بالتخطيط والتنفيذ وإقامة المختبرات لحرب الإبادة ضد العرب، باستعمال الجراثيم والبكتريا، ويتهم التقرير "إسرائيل" بنشر الكوليرا في مصر في خريف 1947، حيث نشرت صحيفة التايمز اللندنية، أول خبر عن ذلك في 1947/9/26، وما إن جاء شهر كانون الثاني 1948، حتى تأكد الخبر وبلغت الوفيات (10262) شخص من جراء الوباء.

فالملاحظ أن التلويث الإسرائيلي يطال الأراضي والمياه المصرية منذ عشرات السنوات، ويسبب أمراضاً مزمنة، خاصة في منطقة سيناء القريبة من مفاعل "ديمونا الإسرائيلي" الآيل للسقوط، وبالتالي تهديده الإشعاعي المباشر للأراضي المصرية القريبة. ويمكن إيجاد حل من خلال تحرك مصري عربي ودولي لإيقاف أو الحد من الانتشار النووي الملوث للبيئة العربية، وبالتالي حماية المحيط الحيوي العربي وسلامة سكانه.

المطلب الرابع: التلويث الإسرائيلي للأراضي اللبنانية:

قامت "إسرائيل" بدفن حاويات من النفايات السامة في الجنوب والشواطئ اللبنانية، حيث أن أي تسرب نووي من هذه النفايات في هذه الرقعة الجغرافية الضيقة، سوف يهدد بانتشار الإشعاعات في معظم المنطقة، لتصيب دول الجوار مثل سورية والأردن ومصر والسعودية.

ويمكن القول إن المستوعبات التي دفنت في مواقع مختلفة من جنوب لبنان والشواطئ اللبنانية، لا بد أن تتعرض للتلف والتآكل، فالتقانة التي استعملت قبل ثلاثين عاماً لمعالجة المخلفات النووية، ستبدو متخلفة مع التطور الذي وصلت إليه التقانة في أواخر القرن المنصرم وأوائل القرن الواحد والعشرين الحالي، ولكن كانت تلك النفايات غير مكتشفة في الجنوب اللبناني، فالأمر يتعلق بعدم القيام بمسح للمناطق التي كانت محتلة.⁽³⁾

ويتوقف تأثير الإشعاع على نوع المادة، ودرجة الإشعاع وطاقته، والفترة الزمنية التي تعرض لها الكائن الحي. والضرر الذي يلحق بالإنسان أو الكائنات الحية الأخرى، يعتمد على عدد الخلايا المصابة ونوعها. فعندما تصيب

(1) صحيفة الأخبار المصرية: 2004/3/17.

(2) موقع نداء القدس، 2005/2/10 www.qudsway.com

(3) عبدالله النعيمي: الآثار المترتبة على التلوث الإشعاعي الصادر عن "إسرائيل"، كلية الدفاع الوطني، دمشق، 2005، ص 53.

جزيئات الإشعاع أنسجة جسم الانسان وخلاياه, تعمل على إطلاق الإلكترونات وتحريكها من الذرات التي تصيها. فتترك ذرات مؤينة, وينتج عن هذا تدمير الخلايا في هذا النسج أو موتها.

كما اعترفت "إسرائيل" بأنها استخدمت أسلحة فيها مواد يدخل في مركباتها اليورانيوم المنضب, الذي هو جزء من تصنيع وإنتاج القنبلة النووية, وتبقى النفايات التي تشكل معدن, له كثافة عالية ووزنه ثقيل جداً بالأساس, لتدخله "إسرائيل" لصنع صفائح تحمي أرضية دباباتها في جنوب لبنان لمواجهة الألغام الأرضية. واستخدمته في الذخيرة الحية نفسها من أجل أن تحترق أماكن صلبة أكثر, إضافة إلى أن هذه المواد حين استعمالها, تطلق إشعاعات خطيرة جداً على المطلق عليه وعلى الذي يطلقها.⁽¹⁾

كذلك تستخدم قوات الإحتلال الإسرائيلي قذائف أمريكية الصنع تحتوي على يورانيوم مستنفد, أطلقت عدداً منها في العام (1985) ضد مجموعة فلسطينية في جنوب لبنان, كما أن قوات البحرية الإسرائيلية تستخدم مثل هذه القذائف بكثرة, وقد اطلقت سفنها العديد منها ضد مجموعات لبنانية في جنوب لبنان.

كذلك تبين استخدام قوات الإحتلال الإسرائيلي قنابل عنقودية ومسمارية وانشطارية وأسلحة محرمة أخرى في جنوب لبنان على امتداد العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين على الرغم من طي ملفات هذه الجرائم بضغط أمريكي أساساً.

وقد أُصيب ثلاثين من أصل مئتي لبناني يقطنون قرية زوطر الجنوبية القريبة من قلعة الشقيف بأمراض سرطانية مرتبطة بكثافة القصف الإسرائيلي, وهذه القرية ليست الحالة الوحيدة, فهناك حالات الإصابة بسرطان الدم (اللوكيميا) وسرطان الكبد والرئة والجهاز العظمي في القرى اللبنانية القريبة من شمال فلسطين المحتلة, حيث تضاعفت ثلاث مرات عن المعدلات التي كانت سائدة قبل تكثيف القصف الإسرائيلي وتلويث المياه الجوفية والسطحية والمحاصيل الزراعية والهواء في المنطقة بالغبار المشع الناجم عن قذائف اليورانيوم المستنفد والمستخدمة منذ عام 1967, باعتراف (إيهود باراك) رئيس الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين واللبنانيين.⁽²⁾

كذلك قامت "إسرائيل" بإلقاء موادها المشعة ونقلها إلى الأراضي اللبنانية عن طريق إلقاءها قنابل تحوي هذه المواد, أثناء عدوانها على لبنان عام 2006, حيث أكدت صحيفة الإندبندت

البريطانية, اكتشاف إشعاعات نووية, تحوي مادة اليورانيوم في حُفر أحدثها الجيش الإسرائيلي أثناء عدوانه على لبنان, بالتحديد الجنوب اللبناني, وخاصة في بلدي الخيام والطيبة, فكانت تعلو فوق هذه الحفر سحابة سوداء تبين بعد التحليل أنها مواد مشعة تحوي اليورانيوم.⁽³⁾

(1) محاضرة للدكتور عصام مخول: مجدل شمس, 2003/12/20.

(2) مجدي كامل: الأسرار النووية, مرجع سابق, ص 210.

(3) صحيفة الإندبندت البريطانية: 2006/10/28.

إضافة إلى ذلك، فإن "إسرائيل" قامت بمحاولات عديدة في إلقاء نفاياتها على الشواطئ اللبنانية وبوضع مواد إشعاعية ضمن مدرعاتها ومصفحاتها من الناحية السفلية، أثناء اجتياحها للبنان عدة مرات (تم ذكره سابقاً)، لكن الكشف عن المعلومات الإشعاعية في لبنان، ما زال ضعيفاً على أمل أن تشكل لجان لدراسة واقع الملوثات والإشعاعات الإسرائيلية في الشواطئ والأرض الحدودية اللبنانية الإسرائيلية.

ومما كشفه الدكتور دوف حنين عضو الكنيست الإسرائيلي، أن هناك كارثة بيئية حقيقية قد ضربت لبنان بالفعل، جرّاء إصابة القذائف الإسرائيلية لحاويات نפט، أدت إلى تلوث خطير في شواطئ لبنان، وذلك إبان عدوان تموز 2006 على لبنان.⁽¹⁾

خامساً: في موريتانيا

كذلك تعرضت الأراضي الموريتانية للنفايات النووية الإسرائيلية في نهاية القرن العشرين الماضي، وذلك بالتعاون بين الحكومتين الموريتانية و"الإسرائيلية"، حيث سمحت الحكومة العربية الموريتانية بفتح أراضيها وتحويلها لمكبات ومقابر للنفايات النووية الإسرائيلية. علماً أن هذه العملية تكلف "إسرائيل" أموالاً كثيرة وباهظة جداً، حيث تحتاج لسفن خاصة لنقلها وتخزينها وتغليفها، وغير ذلك.⁽²⁾ ولكن هذه التكاليف لا تساوي شيئاً عند الحكومة "الإسرائيلية" في سبيل إبعاد الخطر النووي عن "أرضها وسكانها". فيما أن الحكومة الموريتانية آنذاك، لا تعينها البيئة السليمة لأرضها وشعبها.

وفي نهاية هذا الفصل لا بد من التأكيد كما أكد الكثير من الخبراء، أن الكيان الإسرائيلي، قام بالفعل بإجراء تجارب نووية عديدة، (أنظر الملحق رقم 4) أدت إلى تلوث المنطقة وتلويث بيئتها.

إذاً "إسرائيل" تعمدت وتقصدت تهديد الأمن البيئي العربي بنشاطاتها النووية ونفاياتها السامة، عبر الأراضي والمياه الفلسطينية، من خلال عنصر أساسي وهو مفاعل "ديمونا" وما ينفثه في الهواء وما يلوثه داخل الأرض وعبر المياه الجوفية، مسبباً خللاً في النظام البيئي الفلسطيني، بالإضافة إلى الملوثات الأخرى داخل الأراضي الفلسطينية من مياه إسرائيلية عادمة، إلى ملوثات المصانع والمخارج والمقالع. ولا يتوقف التلوث الإسرائيلي عند الأراضي الفلسطينية فحسب، وإنما للأراضي العربية المجاورة لفلسطين، مهدداً مياهها وترتبتها وهواءها بنفاياتها وملوثاتها، ومنذراً بشكل مباشر حياة الإنسان في تلك المناطق، واحتمال إصابته بالعديد من الأمراض السرطانية والمزمنة وإصابة الكائنات الحية، وبالتالي القضاء على عوامل الحياة الطبيعية للمنطقة الفلسطينية والمناطق العربية المجاورة.

(1) دوف حنين: أحمر-أخضر (علاقة تكامل)، مرجع سابق، ص 51.

(2) محاضرة للسيد عصام مخول في مقر رابطة الجامعيين: مجدل شمس،

الفصل الرابع

الغموض النووي الإسرائيلي ودور المجتمع العربي والدولي في مواجهة ترسانة "إسرائيل" النووية

المبحث الأول: الرؤية الإسرائيلية لامتلاك السلاح النووي والمراهنة على البقاء

المطلب الأول: مزاعم "إسرائيل" حول حاجتها لامتلاك وتطوير السلاح النووي

المطلب الثاني: محاولة الكتمان والغموض النووي الإسرائيلي

المبحث الثاني: جهود المجتمع الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية

المطلب الأول: الدور العربي في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية

المطلب الثاني: الدور الأمريكي والغربي في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة
النووية

المبحث الثالث: إمكانية الردع العربي والسيناريوهات المحتملة في مواجهة الترسانة النووية الإسرائيلية

وملوثاتها

المطلب الأول: المؤسسات العربية الحالية ذات الصلة بالبعد النووي

المطلب الثاني: غياب التوازن العربي الإسرائيلي النووي في ظل الإمكانيات المتوافرة

المطلب الثالث: الرد (الردع) العربي وسيناريوهات المواجهة

الفصل الرابع

الغموض النووي الإسرائيلي ودور المجتمع العربي والدولي في مواجهة ترسانة "إسرائيل" النووية

كشفت الخبير النووي الإسرائيلي (موردخاي فعنونو) ، من خلال تصريحاته في صحيفة الصاندي تايمز عام 1986، عن أسرار النشاطات النووية الإسرائيلية وعن مفاعل "ديمونا" النووي في النقب، بل أن "إسرائيل" تنتج (40 كغ) من البلوتونيوم سنوياً، أي ما يكفي حسب الخبراء، لإنتاج عشر قنابل نووية كل عام. وبين عام 1949 وبدايات القرن الواحد والعشرين الحالي، أنتجت "إسرائيل" عدداً كبيراً من الرؤوس النووية والصواريخ بعيدة المدى، كل ذلك تحت سمع وبصر الولايات الأمريكية، التي تحاول التستر على هذا الأمر، وقد أصرت "إسرائيل" دائماً على عدم توقيع أي من المعاهدات الدولية التي تنص على الحد من انتشار السلاح النووي، بحماية الولايات المتحدة الأمريكية، رغم تهديد الدول العربية الستة عشرة الموقعة عليها، بالانسحاب إذا لم توقع "إسرائيل".

واتضح ذلك في قمة نيويورك لتجديد التوقيع على معاهدة الحد من الانتشار النووي، ورغم أن مفاعل "ديمونا" الذي مضى عليه أكثر من أربعين عاماً، بدأ يتآكل مما يهدد باهياره في أي وقت محدثاً بذلك كارثة إنسانية وبيئية خطيرة في عموم منطقة الشرق الأوسط، إلا أن "إسرائيل" ظلت ترفض باستمرار قبول أي لجنة للتفتيش بدعم من واشنطن.

وهكذا تستمر واشنطن في الدفاع عن مبدأ ("إسرائيل" والآخرون) في قضية السلاح النووي وتظهر حقيقة التلويح الأمريكي بمخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، باعتباره يستهدف القدرات العسكرية العربية ويحجب المعطيات الإسرائيلية الحقيقية على الأرض.

فهناك اتفاق سري بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" فيما يخص انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مفاده أن السلاح النووي ضروري لأمن الدولة العبرية واستمرار بقائها ويجب أن لا يسمح لأية دولة عربية وإسلامية بامتلاكه، وأن تكون "إسرائيل" هي المحتكر الوحيد له في المنطقة وأن لا يطرح موضوع امتلاك "إسرائيل" للسلاح النووي للنقاش العام داخل وخارج "إسرائيل".

وفي الوقت الذي كان يضغط فيه على العراق لتدمير أسلحته عام (2002)، كانت "إسرائيل" تقوم بتطوير غواصات (كروز) جديدة التصميم، قادرة على حمل رؤوس نووية في البر والبحر ما كشفه مسؤولون سابقون في البنتاغون لصحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية، دون أن تحرك الولايات المتحدة الأمريكية ساكناً، هذا في الوقت الذي كانت "إسرائيل" نفسها ترافق واشنطن في حملتها على العراق، وتطلق تصريحات عن تهديد أمنها من قبله.

قد يكون مفهوماً - وهو كذلك - أن تحرص الدولة العربية على تطوير ترسانتها النووية والتسلح، فهذه الدولة قامت وهي قائمة اليوم في مجال جغرافي معاد، ووسط غالبية من العرب والمسلمين .

كما هو مفهوم أيضاً الحرص الأمريكي على إبعاد الملف النووي الإسرائيلي عن دائرة التفتيش والبحث، وباعتبار أن واشنطن حريصة على استمرار الوجود الصهيوني في المنطقة العربية وعلى قوتها على جيرانها، ولكن غير المفهوم هو السعي العربي للسلام مع "إسرائيل" من دون طرح هذه النقطة على جدول المباحثات، والكشف عن حقيقة التحيز الأمريكي الواضح "لإسرائيل" في هذه النقطة.

وقد ضيع العرب حتى اليوم فرصاً عدة لطرح هذه القضية أمام الرأي العام الدولي والأوروبي بالخصوص، فيما أنه معركة مشروعة، ومنحت التحضيرات للحرب على العراق، ثم العدوان عليه، فرصة كبرى لطرحها بالجدية المعقولة على أساس من العدالة الدولية وواحدية المقاييس . ومع الحملة الأمريكية الإسرائيلية اليوم على سورية وإيران يمكن أن تكون مدخلاً لطرحها، وهي اختبار قوي للقدررة العربية على الحضور الفاعل حتى في هذا الذي يسمى السلام القائم على الإملاءات الأمريكية والتلقي العربي الخاضع.

وحتى اليوم لا يوجد أي تحرك عربي أو دولي فعلي للضغط على برنامج "إسرائيل" النووي والحد من انتشار السلاح النووي الإسرائيلي. وما يجب فعله هو ضرورة التفكير والتحرك العربي لإمكانية إيجاد توازن نووي عربي مع "إسرائيل"، وإمكانية الردع العربي لمواجهة ترسانة "إسرائيل" النووية.

وفي هذا الفصل سيتناول البحث: الرؤية الإسرائيلية لامتلاك السلاح النووي بطريقة غامضة وسرية، وجهود المجتمع العربي والدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ومن ثم إمكانية الرد أو الردع العربي في مواجهة الترسانة النووية الإسرائيلية وملوثاتها.

المبحث الأول

الرؤية الإسرائيلية لامتلاك السلاح النووي والمراهنة على البقاء

إن التاريخ القديم لتطوير السلاح النووي الإسرائيلي يشير إلى خطين سياسيين مختلفين، يتبنى الأول السلاح النووي كرادع استراتيجي ويضم "بيريز" و"دايان" والعالم "برغمان"، بينما يدعو الطرف الآخر لضرورة الاعتماد على التسليح التقليدي والطيران.

وعلى ما يبدو فإن الإتجاه الأول كان له الغلبة في "إسرائيل"، وتوطدت مع تقلد اليمين الإسرائيلي السلطة. واستطاعت "إسرائيل" امتلاك السلاح النووي بالتكتم الإعلامي والسرية التامة كي لا يكون هناك ردة فعل عربية لمواجهة السلاح النووي الإسرائيلي أو القيام بشن هجوم وقائي على مفاعل ديمونة بهدف القضاء عليه.

لكن "إسرائيل" توصلت إلى السلاح النووي في النهاية بإعتراف كثير من دول العالم، وأخذ المجتمع الدولي ومجلس الأمن يطالبها عدة مرات 1 وبصورة عاجلة، بوضع منشآتها النووية تحت تفتيش وكالة الطاقة الذرية الدولية، ووقعت "إسرائيل" على بروتوكول اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولكن لم تصدق عليه، وهي واحدة من أربع دول لم توقع على اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي، وهي الهند وباكستان وكوبا⁽¹⁾، ولكن بقيت المنشآت النووية الإسرائيلية خارج نطاق الرقابة الدولية للطاقة الذرية بدعم ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية.

وطبعاً "إسرائيل" تدعي أسباب واهية لختيار بنائها قدرات نووية (سوف يتم ذكرها لاحقاً)، وتتلخص بمنع هجوم تقليدي أو نووي أو كيميائي عربي وبيولوجي، ولكنها تضيف أسباباً غير معلنة، وتتناول دعم هجوم استباقي على مستودعات غير تقليدية نووية أو بيولوجية أو كيميائية. وإذا فشلت فهناك الخيار الأخير (خيار شمشون) وهو التدمير الشامل "للعدو العربي"⁽²⁾.

"فإسرائيل" معنية بتحقيق أهداف عسكرية استراتيجية مع جيرانها العرب من خلال برنامجها النووي، والخيار النووي في أي حرب عربية إسرائيلية سلاح ذو حدين، إذ أنه من الصعب استخدام القنابل الذرية على البلدان العربية القريبة دون تعرض "إسرائيل" لمخاطر الغبار الذرية المتساقط من أي انفجار نووي.

وبالتالي اهتمت "إسرائيل" بتطوير أسلحة نووية تكتيكية، إلى جانب مخزون القنابل النووية. فالأسلحة التكتيكية النووية تتيح استخدامها على نطاق ضيق في مساحة معينة دون إلحاق الضرر بها، فطاقاتها التدميرية النووية محددة، بحيث لا يتعدى تأثير الغبار الذري بضعة كيلو مترات.

(1) نشرة شؤون فلسطينية: مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد 43، 1976، ص 13 - 15.

(2) Cohen, op. cit, Israel and the bomb, 273 - 274 -

ولالإحاطة أكثر بموضوع السلاح النووي الإسرائيلي لابد من معرفة الأسباب والدوافع الإسرائيلية لامتلاك وتطوير السلاح النووي ومعرفة أسباب الكتمان والغموض الإسرائيلي لامتلاك وتطوير السلاح النووي. وهذا يكشف أكثر من سر من أسرار الأسلحة الإستراتيجية الإسرائيلية.

المطلب الأول: مزاعم "إسرائيل" حول حاجتها لامتلاك وتطوير السلاح النووي

بُنيت الاستراتيجية النووية الإسرائيلية، بشكل يعبر عن حقيقة الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة العربية، وأخذت في اعتبارها أن جميع البلدان العربية تشكل جهة واحدة مضادة " لإسرائيل"، وأن القدرات النووية التي تمتلكها أي من الدول الإسلامية غير العربية يمكن أن تضاف إلى القدرات العسكرية العربية ومن ثم فهي تضعها في الحسبان.

من هذا المنطق فإن "إسرائيل" تعد قوتها النووية هي الضامن الرئيس للحفاظ على أمنها وبقائها إذا تهددت. ولذلك يعتقد أنه من الصعب أن تتخلى عن هذا الخيار في المستقبل القريب.

وتتلخص السياسة النووية الإسرائيلية المعلنة وشبه الرسمية في (أن "إسرائيل" لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي في المنطقة وفي الوقت ذاته لن تكون الدولة الثانية)، وفي هذا السياق، فهي تمارس إستراتيجية (الردع بالشك).

أما الإستخدام الفعلي للقوة النووية الإسرائيلية، فعلى الرغم أنه يكتنفه العديد من المحاذير، إلا أن البقاء والأمن الإسرائيلي يظلان فوق كل اعتبار، ومن ثم فإن الإستراتيجية الإسرائيلية للإستخدام الفعلي لقدراتها النووية يمكن تصورها فيما يلي:⁽¹⁾

- 1 - إستخدام القوة النووية في إدارة علاقاتها كأداة مساومة أساسية، يمكنها من خلالها الحصول على احتياجاتها الأمنية، وذلك في مقابل تحجيم البرنامج النووي الإسرائيلي.
- 2 - إستخدام القوة النووية كأداة للتأثير النفسي على الشعوب والقيادات العربية، ودفعها لعدم اتخاذ القرارات المضادة " لإسرائيل".
- 3 - إستخدام القوة النووية كأداة سياسية في مواجهة البلدان العربية لدفع الشعوب والقيادات العربية لليأس ومن ثم فرض إدارتها السياسية لقبول الرؤية الإسرائيلية بالنسبة لمستقبل الأمن والسلام في المنطقة.
- 4 - استخدام القوة النووية كأداة ردع نهائي في حال تعرض (بقاء "إسرائيل") للخطر (خيار شمشون).

(1) محمد نبيل محمد فؤاد: الإستراتيجية النووية الإسرائيلية، القاهرة، 1997.

ويؤكد الباحث الأمريكي اليهودي (روبرت هاركابي) أن "إسرائيل" بحاجة إلى سلاح نووي لضمان بقائها، ويعتمد ذلك على ثلاثة افتراضات:

- 1- الافتراض الأول: تحقيق سلام دائم في الشرق الوسط مستبعد في المستقبل القريب أو البعيد.
 - 2- الافتراض الثاني: هزيمة "إسرائيل" في أي حرب حاسمة تقليدية، سيعرض سكانها لمذبحة واسعة النطاق.
 - 3- الافتراض الثالث: حدوث أي تحول في الميزان العسكري لمصلحة العرب، يعتبر أمراً محتملاً في نهاية الأمر.
- ثم وضع (هاركابي) على أساس هذه الافتراضات بعض السيناريوهات التي قد تدفع "إسرائيل" إلى استخدام سلاحها النووي أو التلويح باستخدامه:⁽¹⁾

- 1- ردع الدول العربية عن التفكير في اللجوء إلى الخيار العسكري لتحرير الأرض المحتلة أو استخدام صواريخهم الأرض-أرض ضد العمق الإسرائيلي في حرب قادمة أو البدء في تبني برنامج نووي عربي أو الإستمرار في سباق التسلح والحصول على أسلحة متقدمة، يمكن أن تخل بالتوازن القائم طبقاً للمفهوم الإسرائيلي.
- 2- ردع الدول الإسلامية مثل باكستان و إيران على مساعدة الدول العربية في بدء برامج نووية، كما أنه وسيلة ضغط وابتزاز ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لضمان مطالب "إسرائيل" السياسية والمادية.
- 3- استخدام السلاح النووي التكتيكي ضد الجيوش العربية، وأهداف القوة المضادة العسكرية في حال وقوع هزيمة عسكرية بالقوات الإسرائيلية داخل الأراضي العربية في حرب تقليدية واقتراب القوات العربية إلى مسافة قريبة من الحدود الإسرائيلية، وبما تعتبره "إسرائيل" تهديداً لأمنها.
- 4- استخدام السلاح النووي ضد المدن العربية والأهداف الحيوية الاقتصادية والسياسية والسكانية مثل المصانع والسدود ومنشآت البنية الأساسية ومركز القيادة والسيطرة السياسية والتجمعات السكانية في نجاح العرب في اختراق العمق الإسرائيلي.
- 5- سيناريوهات الملاذ الأخير، أي حدوث تهديد حقيقي " لإسرائيل " وانحيار سريع في صفوف القوات الإسرائيلية وتوغل القوات العربية داخل "إسرائيل".
- 6- الإعلان عن تجربة نووية إسرائيلية بهدف ممارسة ضغوط متعددة تهدف إلى ردع الدول العربية وابتزاز الدول الكبرى، في حال ازدياد الضغوط السياسية عليها للإسحاب من الأراضي المحتلة، أو عندما تدرك أنها فشلت في سباق التسلح التقليدي مع العرب، أو في منع دول عربية ما من تطوير برنامج نووي، أو الحصول على سلاح نووي والتحول إلى الإستعداد النووي العلني.

(1) حافظ محمد: القدرة النووية الاسرائيلية وتأثيرها على الامن القومي العربي. مرجع سابق، ص60-61.

إن برنامج التسلح النووي الإسرائيلي ناتج عن الاعتقاد بأن تحول "إسرائيل" إلى دولة نووية يضمن بقائها بين دول عربية معادية، ولكن إسرائيل لا تخشى من الدول العربية وترفض السلام العادل والشامل وتعتبر السلاح النووي وسيلة ابتزاز للزعماء العرب الذين يخافون المطرقة الأمريكية، ومنتظرون تحقيق السلام بعد تفتيت النسيج العربي.⁽¹⁾

وخلاصة القول إن برنامج "إسرائيل" النووي قد تم، وتهديده للمنطقة يؤتي أكله شيئاً فشيئاً، ولم يعد هذا البرنامج دفاعياً فقط، وإنما تم تطويره كأداة هجومية على ثلاثة خيارات ومبادئ:⁽²⁾

أ - الخيار النووي، وهو توفير القدرات "الإسرائيلية"، كصناعة السلاح النووي في مدة قصيرة.

ب- قنبلة (القبو) حيث تم إنتاج السلاح النووي دون الإعلان عنه.

ج- الرادع النووي العلني وهو إعلان "إسرائيل" وجود سلاح نووي لديها كرادع نووي.

وهكذا فإن "إسرائيل" استطاعت من خلال مزاعمها، تمرير مفهوم الردع بالشك، ثم الردع باليقين المؤكد بأنها "دولة" صغيرة نامية، يجب الذود والدفاع عن نفسها من الأعداء، لذا بدأت بتطوير نفسها تقليدياً، ومن ثم نووياً، وبما أن العرب لا يملكون حتى السلام النووي، فإن الردع النووي الإسرائيلي المزعوم وُجد للإعتداء على العرب وتحقيق المآرب السياسية.

المطلب الثاني: محاولة الكتمان والغموض النووي الإسرائيلي:

تطلق "إسرائيل" حالة ضبابية متعمدة حول سلاحها النووي يكمن في مبدأ الردع النووي، والذي يتحقق بتوازن الرعب النووي بين طرفين يملكان السلاح النووي.

فالقدرة المتبادلة على إفناء الطرف المعادي هو الأساس لامتلاك النووي عند الطرفين، وبالتالي فإن إعلان "إسرائيل" امتلاكها السلاح النووي، يعطي حسب القانون الدولي الطرف الآخر امتلاك سلاح نووي، ولكن الطلب الأمريكي بعدم اعتراف "إسرائيل" بامتلاك سلاح نووي يجرح الإدارة الأمريكية أمام حلفائها.⁽³⁾

إن الغموض الإسرائيلي في ميدان الأسلحة النووية، قد يساعد "إسرائيل" سياسياً، وإخفاء حقيقة مصنع "ديمون"، وصفه ديفيد بن غوريون، بأنه ليس سوى مصنع للنسيج، ولكن "إسرائيل" دخلت مرحلة جديدة في القدرات النووية بما يحتم عليها الظهور العلني ويفقد لسريتها أي هدف إستراتيجي.⁽⁴⁾

(1) الإذاعة "الإسرائيلية": 12\6\2005.

(2) شاي فليدمان: الخيار النووي الإسرائيلي، دار الجليل، عمان، 1948، ص30.

(3) صحيفة معاريف: توازن الرعب يقلل من خطورة الحرب، 21\6\1975.

(4) Harden, major jmas d.israel nuclear weapons and war in the middle east ,monterery,ca,decemper 1997.

ولكن هذه السياسة (الغموض النووي) ذات مضمون إسرائيلي، ولكنها ذات بعد أمريكي، لأن إعلان "إسرائيل" عن سلاحها النووي سيكشف الدور الأمريكي في تطويرها، وهناك ضرورة قصوى لاستمرار سياسة الغموض "الإيجابي" الإسرائيلية، إذ يحظر القانون الأمريكي تقديم مساعدات اقتصادية أو عسكرية لأي دولة تطور أسلحة نووية، فليس من المتوقع تغيير سياسة الغموض النووي الإسرائيلي.

فالأهداف الإسرائيلية غير المعلنة من السلاح النووي، هو الضغط على الأمريكيين للوقوف بجانب "إسرائيل"، فالولايات المتحدة لا تريد أن تظهر "إسرائيل" جانبها النووي. (1) ثم إن الحديث بشكل علني عن الأسلحة النووية الإسرائيلية، بدأ بعد عقود من الصمت حيث نشرت صحيفة يهوديت أحرزوت الإسرائيلية، صوراً للأقمار الصناعية ظهرت فيه، قبة مفاعل "ديمونا" واضحة مع بقية المجمع النووي نقلاً عن صور فضائية نشرها اتحاد العلماء الأمريكيين تم أخذها في (4 تموز عام 2000) من القمر الصناعي الخاص (ikonos) التابع لشركة المجسمات الفضائية. إن "إسرائيل" سوف تعلن الحرب إذا اقتربت أي دولة شرق أوسطية من نجاح تطوير قدراتها النووية، وخاصة أن "إسرائيل" لديها خطط عسكرية لوقف أي برنامج نووي، حيث حصلت على طائرات أمريكية من طراز (f-isi) ذات قدرات نووية، والتي يصل مداها (4000 كم، " فالإسرائيليون " يعتبرون أن قيام برنامج نووي لدولة شرق أوسطية يعد سبباً كافياً لإعلان الحرب. (2)

وكانت "إسرائيل" قبل الحصول على الطائرات الأمريكية الحديثة ذات القدرات النووية، تتهدد الأمة العربية بأسرها، من خلال سلاحها النووي في المنطقة، ومما دل على هذا التهديد، ما جاء في إعلان زعماء "إسرائيل" في عام 1984 ، بأن جميع العواصم العربية من مراكش إلى بغداد رهينة في يد "إسرائيل"، بالإضافة إلى ما أعلنه (يوفال نأمان) وزير العلوم الأسبق، والملقب بأبي القنبلة النووية الإسرائيلية، بأن "إسرائيل" تستطيع أن تدمر المنطقة العربية عدة مرات. والملاحظ من خلال هذه الدراسة، أن "إسرائيل" رغم كشف برنامجها النووي من خلال عدة وسائل وجهات وهيئات وصور، إلا أنها تصر على التعتيم والغموض تجاه ترسانتها النووية، حيث قال أحد المتخصصين الأمريكيين وهو (ليوناردو سيكتور) في كتابه الانتشار النووي اليوم: إنه من المرجح أن تستمر "إسرائيل" في النظر إلى أسلحتها النووية، بأنها الملاذ الأخير، واستطرد قائلاً: مهما كانت حسنة الردع النووي العلني فلا توجد أي مؤشرات على أن إسرائيل تتجه نحو تبني هذا الموقف.

ويعتقد معظم المراقبين أنها ستحافظ على موقفها الغامض الراهن بينما تعمل على تحسين أسلحتها النووية ووسائل نقلها.

(1) مراد الدسوقي: الغموض بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة الانتشار النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد 120، 1990، ص91.

(2) Karsh, ephrim, between war and peace: dilemmas of Israel security (London) , England: frank cass ,1996, p9.

وهناك أسباب عديدة تدفع "إسرائيل" إلى تبني موقفها الغامض والإصرار عليه، بالرغم من أنها تسرب المعلومات من وقت إلى آخر كما حدث في قضية "فغنونو".

وعلى الأرجح من هذه الأسباب:⁽¹⁾

أولاً: تسعى "إسرائيل" دائماً إلى عدم الإلتزام بوضوح بالقانون الدولي أو القرارات الدولية، فهي لم تعترف حتى الآن بأي قرار دولي متعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، باستثناء ما ورد غامضاً في اتفاقيات كامب ديفيد حول القرارين (242 و 338)، بهدف أن تظل "إسرائيل" غير ملتزمة بأية قيود تفرضها الأوضاع الدولية الآن ومستقبلاً.

ثانياً: قناعة القادة الإسرائيليين أن "إسرائيل" دولة قليلة العدد والمساحة، ولا تضمن استمرار تفوقها في مجال الحروب والأسلحة التقليدية.

ثالثاً: معرفة القيادة الإسرائيلية بأن استعمال السلاح النووي في نزاع الشرق الأوسط من جانبها، قد يؤدي إلى نهاية "إسرائيل" نفسها، فالأمة العربية المنتشرة من المحيط إلى الخليج ستقبل هذه الضربة، ولا تنتهي بها، وسيكون استخدامها من الإسرائيليين بمثابة انتحار وهدم المعبد فوق رؤوسهم ورؤوس خصومهم.

رابعاً: يحقق موقف الغموض للقيادة الإسرائيلية، الإفلات من قيود الإلتزام الدولي واتفاقاته، و بالمقابل يعمل على تهدئة المخاوف العربية والتخفيف من اندفاع العرب لاتخاذ موقف حاسم في مسألة امتلاك الاسلحة النووية.

خامساً: يعد هذا الغموض نوعاً من الترتيبات المتفق عليها، بين "اسرئيل" ومن ساعدها في امتلاك القدرات النووية، لتجنب هؤلاء الحرج في علاقاتهم مع العرب وعلاقاتهم الدولية.

سادساً: إقرار "إسرائيل" العلني بامتلاك الأسلحة النووية، يعني أن تصبح هذه القوة النووية ضمن معادلات الإتفاقيات الدولية، خاصة وأن "إسرائيل" تعد جزءاً من الترسانة النووية الأمريكية.

سابعاً: قدم كاتب أمريكي يدعى (مايكل مندلبوم) أسباب أخرى لإبقاء الغموض على الأسلحة النووية "الإسرائيلية" منها:⁽²⁾

1- الإسرائيليون مصممون على القيام بكل ما هو ضروري لاستمرارهم في الحياة، ولا يمكن أن يشيخهم أي ضغط أمريكي عما هم مقتنعون به، عندما تتعرض مصالحهم الحيوية للخطر، والإدارة الأمريكية تحترم هذا التصميم.

(1) ممدوح حامد عطية: البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص 169.

(2) مايكل مندلبوم: مشكلة "إسرائيل" الأمنية، مجلة أوريس الفصلية، واشنطن، صيف 1988، ص 6.

2- رغم أن "إسرائيل" تقول باستمرار، أنها لا تمتلك أسلحة نووية، فإن الإعتقاد بأنها تملكها، أو أنه من السهل أن تحصل عليها، يؤثر على السياسات في الشرق الأوسط وعلى عملية السلام.

3- غموض "إسرائيل" من ناحية السلاح النووي يجعل منها عامل لردع جيرانها العرب.

لقد أصبحت "إسرائيل" تحتل المرتبة السادسة بين دول العالم، والأولى في الشرق الأوسط، ولها سياسة نووية خاصة تختلف تماماً عن سياسة الدول الخمس التي سبقتها في المجال النووي، باعتمادها سياسة التعتيم النووي، فحتى بدايات القرن الواحد والعشرين، لم تقرر رسمياً أو تعترف بامتلاكها سلاحاً نووياً، على الرغم من علم جميع العالم "بإسرائيل" النووية.

فالتعتيم النووي له فوائده، بعدم إقرار رسمي بالقدرة النووية مع الإعتراف بوجوده، بحيث يؤثر في سياسات الدول المجاورة والعالم بما ينفع الدولة اليهودية. ولكن كل ذلك تم بمساعدة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وليس بمفردها، لأن "إسرائيل" مصممة على المضي في برنامجها النووي دون إحراج الدول الغربية رسمياً.

لقد تنامى البرنامج النووي الإسرائيلي دون أن تشعر به الدول العربية إلا قليلاً، وذلك لتوفير الحماية للسكان اليهود خشية تنامي القوة التقليدية العربية بعددها وعدتها، وعندها لا تستطيع "إسرائيل" الدفاع عن نفسها، فحرصت كل الحرص على توفير الذرائع والمبررات وكسب الدعم الأمريكي والغربي بشكل علني وسري، والتملص من الاستحقاقات الدولية، والابتعاد عن دخولها في توقيع أية معاهدة تلزمها وتقيدها بإيقاف أو الحد من انتشار أسلحتها النووية، بحجة أنها دولة غير نووية وغير معنية بالنادي النووي. كذلك سكوت المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، يساهم في إنتاج وتطوير أسلحتها النووية، وبالتالي يسهم في تهديدها للأمن البيئي العربي. ولإيجاد الحلول يمكن الضغط على منظمات ومؤسسات المجتمع الدولي والأهلي بضرورة انصياع "إسرائيل" لتوقيع معاهدات حظر انتشار الأسلحة النووية على المدى القريب والبعيد.

المبحث الثاني

جهود المجتمع الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية

بدأت "إسرائيل" العمل على إيجاد القاعدة العلمية الأساسية التي تمكنها من توفير وتطوير إمكاناتها النووية منذ بدأ استعمارها لفلسطين عملياً بالهجرة إليها. وقد فشلت الأمم المتحدة حتى الآن وكل الدول المحبة للسلام ودول المنطقة الداعية لخلوها من أسلحة الدمار الشامل، من إخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي للرقابة الدولية، بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعم دوماً "لإسرائيل" والمتمثل في استخدامها لحق النقض.

ويمكن من خلال هذا البحث تسليط الضوء على نقطتين رئيسيتين:

- الجهود العربية في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

- ثم "الجهود" أو الدور الأمريكي والغربي في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

المطلب الأول: الدور العربي في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية

تؤكد الوقائع يوماً بعد يوم أن "إسرائيل" تصر على سياستها الاستيطانية والتوسعية خلافاً لكل ما يعلن على هامش عملية السلام والمفاوضات القائمة.

ولذلك ترى الدول العربية أن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، بل وأسلحة الدمار الشامل هو أكبر ضمان لعملية السلام، لذا أيدت إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو الطريق الذي تسلكه حالياً لجنة فنية في إطار الجامعة العربية من أجل صياغة مشروع معاهدة في هذا الشأن، ولكن هذه المعاهدة لن ترى النور إلا بانضمام "إسرائيل" لها، وكذلك انضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولكن "إسرائيل" ترفض الانضمام لهذه المعاهدة وترفض إخضاع برنامجها النووي للرقابة الدولية، مما يجعل المعلومات شحيحة عن مفاعل "ديمونا" الإسرائيلي، وبالتالي تبقى قدراتها النووية وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل غير معروفة للدول الأخرى.

وقد عمد ممثلو السلطة الفلسطينية⁽¹⁾، إلى إثارة موضوع تسرب إشعاعات من مفاعل "ديمونا" خلال اجتماعات ممثلي الدول متعددة الجنسيات التي عقدت في موازاة جولات مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991، دون أن تشكل هذه الإثارة أي نتيجة، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية شكلت حاجزاً دون متابعة الموضوع، وبسبب تعاضم الخطر من هذا المفاعل على المناطق الفلسطينية بشكل خاص بسبب قدم عمر

(1) إيلان الأحمر : الإشعاعات النووية الإسرائيلية تهدد المنطقة بكارثة ترعاها واشنطن ، صحيفة اللواء، بيروت،

المفاعل، قامت السلطة الفلسطينية بتقديم مذكرة إلى الأمم المتحدة بهذا الخصوص. ويعد مفاعل "ديمونا" مصدر الموت الأول في الشرق الأوسط، فقد أنتج نحو (200) قنبلة نووية وربما أكثر، مما يعني إبادة كل البشر في الشرق الأوسط في حال استخدامها.

وهذه الترسانة التي يتجاهل العالم وجودها تمثل أكبر خطر على الحياة والبيئة والسلام في العالم العربي، وقد تتحول إلى جريمة نووية غير مسبوقه في التاريخ في الوقت الذي يكظم فيه العرب غيظهم من حالات التفيتش المهنية على أسلحة الدمار الشامل المزعومة في مراكز أبحاث الدواجن ومصانع الحليب في العراق، يبقى مفاعل ديمونا جاثماً كشبح الموت في صحراء النقب من غير أن تكثر الدول العربية لشن حملة سياسية وإعلامية منظمة لفضح هذا المفاعل والمطالبة باغلاقه وحماية شعوبها ومواطنيها من هذا الخطر المحدق بدلاً من تجاهله والتقليل من شأنه وحتى في حال عدم لجوء "إسرائيل" إلى الخيار النووي المباشر فإن التسرب الإشعاعي من المفاعل ربما أدى دور القنبلة النووية وإن بشكل بطيء وتدرجي.⁽¹⁾

ومن الآثار المعنوية لامتلاك "إسرائيل" الأسلحة النووية، فقد لجأت "إسرائيل" إلى أسلوب الردع بالشك في امتلاك السلاح النووي حتى عام 1973، وبعد ذلك تحولت إلى أسلوب الردع بالتلميح، وإلى أسلوب المعلومات بجرعات محسوبة، تثير بها بلبلة في فكر القيادات العربية حول امتلاك "إسرائيل" السلاح النووي⁽²⁾، هادفة من وراء هذه الاستراتيجية إلى زعزعة التماسك العربي، وإلى تعجيز العرب بواسطة الإرهاب النووي، وذلك باستغلال خوف العرب من مخاطر الصراع على مصالحهم، حيث تهدف "إسرائيل" من استغلال الأثر المعنوي لتفوقها النووي على العرب لتحقيق الآتي:⁽³⁾

- شعور الشعب العربي باليأس والإحباط نتيجة عجزه عن مواجهة هذا الخطر الرهيب المتمثل بامتلاك "إسرائيل" السلاح النووي.
- فقدان الشعب العربي الثقة بقياداته، مما يؤدي إلى زيادة الصراعات الداخلية للدول العربية. وبذلك يزداد التمزق والتفتت العربي، واستغلال "إسرائيل" لهذا المناخ الأمني العربي المضطرب لتحقيق أهدافها التوسعية وتطلعاتها في الأراضي العربية، وهذا تهديد كبير لأمّن العربي، ولكن رغم ذلك، رغم امتلاك "إسرائيل" للأسلحة النووية واستنارتها النفسية والمعنوية للدول العربية فإن الدول العربية والإقليمية بذلت محاولات عديدة في الضغط على المشروع النووي الإسرائيلي من خلال المؤتمرات والندوات والهيئات والمنظمات الدولية والدعوة لإنشاء منطقة عازلة وخالية من الأسلحة النووية ومن هذه المحاولات العربية والإقليمية:

(1) محمد علي وردم: "ديمونا" الإرهاب النووي الإسرائيلي، مجلة البيئة والتنمية، بيروت، العدد 59، 2002، ص 15.
(2) حافظ محمد: القدرة النووية الإسرائيلية، وزارة الدفاع، كلية الدفاع الوطني، دمشق، 2010، ص 39.
(3) علي هاشم الجندى: ترسانة "إسرائيل" التدميرية سبل المواجهة والتحديات، ط 1، الجندى للطباعة والنشر، دمشق، 2002، ص 174.

- قدمت كل من إيران ومصر عام 1974, تصورات هامة رئيسة لإنشاء منطقة معزولة وخالية من الأسلحة النووية وذلك إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بدورتها (التاسعة والعشرين) تركزت على ثلاث نقاط: (1)
- وضع تصور أولي ونظام فعال لإجراء رقابة وتفتيش ومسح دول المنطقة بما فيها "إسرائيل" والتأكد من استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط.
 - أن تتوقف الدول المنضوية في النادي النووي عن إرسال أسلحة نووية أو شحنات مماثلة إلى دول المنطقة وأن تتعهد دولياً بذلك.
 - أن تمتنع جميع دول المنطقة ضمن معاهدة رسمية عن إنتاج أو حيازة أسلحة الدمار الشامل وبالأخص النووية منها، فمن الواضح أن الدول العربية معرضة قبل غيرها لهجوم معاكس من قبل "إسرائيل" أو هجوم مباغت بالأسلحة النووية قد يهدد المدن والعمق العربي في حال تعرض "إسرائيل" لحالة شديدة على أرض المعركة التقليدية أو انهزامها سياسياً، حيث لاتزال الدول العربية المجاورة " لإسرائيل" تحتفظ لنفسها بتصورات معلنة وأكيدة، أنها لن تدخل في سباق تسلح نووي ولن تدخل إلى أراضيها أي نوع من السلاح.

ففي عام 1993, كان هنالك موقف عربي رسمي بعدم توقيع معاهدة على الأسلحة الكيميائية إذا لم توقع "إسرائيل" على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيسان عام 1995, وكان هنالك موقف عربي رسمي أيضاً بعدم التمديد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من طرفهم.

ورغم أن العديد من الدول العربية تؤكد أنها لا تمتلك الأسلحة النووية أو الأسلحة الكيمائية، إلا أن هنالك أمراً يمس الأمن القومي العربي و يخه على امتلاك العناصر التكنولوجية العسكرية الكفيلة بحماية الأراضي العربية من أجل اتباع أساليب ضاغطة على "إسرائيل" لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العربية الأساسية التي تكمن في إيجاد فرص السلام العادل والشامل في المنطقة, على اعتبار أن العرب غير قادرين على إنهاء الإحتلال الإسرائيلي في الوقت الراهن. كذلك في شهر تشرين أول عام 2007, أكدت السعودية في كلمتها أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والتسعين, أن عدم تحقيق تقدم ملموس على صعيد الجهود المتعلقة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية سببه "إسرائيل" التي تصر على رفض الإنضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية التي تهدد سلم وأمن المنطقة لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. (2)

(1) محمد علي السرحان: اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري, مرجع سابق, ص 161.

(2) مجدي كامل: الأسرار النووية, مرجع سابق, ص 221.

وفي الجانب الآخر فإن بعض الدول العربية تواجه ضغوطاً من الولايات المتحدة الأمريكية حيث وافقت القيادة المصرية على تجريمها من السلاح النووي، بتوقيعها اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ورضخت للضغط الأمريكي بعد تطوير صواريخ بالستية أو تصنيع أسلحة بيولوجية كيميائية، وإلا فإن الكونغرس الأمريكي سيقطع المساعدات عن مصر وهذه أحد شروط المعونات الأمريكية لمصر، وكل ذلك يخدم بالدرجة الأولى "إسرائيل" التي تتوجس من مصر دائماً وتحاول إسكاتها والضغط عليها عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية، علماً أن الرئيس المصري الأسبق (حسني مبارك) كان قد دعا إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، حيث علقت الصحيفة الإسرائيلية (كيفالدان)، أن "إسرائيل" عارضت بشكل خاص إصرار مصر على هذه الدعوة، ولتفادي الإحراج المصري دعت "إسرائيل" مصر إلى حوار مغلق لإيصال رسالتها الإحتجاجية، وبالتالي الضغط على مصر بعدم تكرار مثل هذه الدعوة بطريقة مهذبة.⁽¹⁾

وهكذا فإن السلاح النووي - وهو أكثر أسلحة الدمار الشامل خطورة- يتم بمشروعية الإمتلاك لصالح مجموعة قليلة من الدول، في الوقت الذي تم فيه حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية حظراً كلياً.

وكما يؤكد الخبراء والمراقبين فإن معالجة مسألة نزع السلاح النووي لا تحتاج إلى توقيع مزيد من المعاهدات بقدر ما تحتاج إلى الإلتزام بمبادئ الشفافية واحترام ما توصلت إليه المعاهدات الدولية في هذا الشأن من مقررات، فإزالة السلاح النووي إلتزام وليس خيار.

لقد أكدت القمم العربية التي انعقدت في كل من الخرطوم عام 2006 وفي الرياض عام 2007 وغيرها من القمم، على أهمية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الاسلحة النووية.

وناقشت قمة الرياض ضرورة وضع آلية عملية لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وخاصة لتنفيذ (قرار الشرق الأوسط) الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الذي عقد عام 1995.⁽²⁾

إن الدول العربية مجتمعة تبدي اهتماماً كبيراً بالملف النووي الدولي، وقد وقعت هذه الدول على الإتفاقيات الدولية عن قناعة بأن خلو العالم بشكل عام وخلو الشرق الأوسط بصفة خاصة، يعد خطوة جيدة لتعزيز السلام الدولي والسلام في المنطقة، كما أن الدول العربية كانت واضحة في مواقفها وقراراتها بشأن سباق التسلح بعد توقيعها على اتفاقية منع الانتشار، واتفاقية منع التجارب النووية.

(1) نبيل السمان: القنبلة النووية بين طهران وتل أبيب، مرجع سابق، ص 9.

(2) مجدي كامل: الأسرار النووية، مرجع سابق، ص 225.

وتجدر الإشارة أن مجلس وزراء الخارجية العرب كلف الهيئة العربية للطاقة النووية بوضع استر اتيحية للعمل العربي حتى عام (2020)، بحيث تكون استر اتيحية عملية تقنية مع التأكيد على أن الإستخدامات السلمية للطاقة النووية هي حق أصيل للدول الأعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وغيرها من المعاهدات والأنظمة ذات الصلة.

وبالتالي فإن المجتمع الدولي، هو المعني الأول في مراقبة دول العالم في امتلاكها للسلاح النووي، وخاصة "إسرائيل"، التي تحاول دائماً التنصل من توقيع اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، والتنصل من امتلاكها السلاح النووي في كثير من المرات، علماً أنه تم ذكر العديد من الحقائق والمؤشرات على الأرض، وتصريحات رسمية داخل "إسرائيل" وخارجها، تؤكد امتلاكها للسلاح النووي، لكنها لم تعترف بها صراحة.

وما يمكن فعله هو الضغط على "إسرائيل" من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية من خلال مجلس الأمن، بإلزامها على توقيع معاهدة أو اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، وتنفيذها، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

المطلب الثاني: الدور الأمريكي والغربي في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية:

سعت "إسرائيل" منذ نشأتها وما تزال إلى امتلاك ترسانة من الأسلحة النووية وقد حصلت على الدعم المادي والتقني لذلك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وقد تمكنت من تطوير برنامج نووي أنتج عدد كبير من الرؤوس النووية، إضافة إلى ما حصلت عليه من أعمال التهريب والسرقة والتخريب والقتل، متجاوزة بذلك كل القوانين والأعراف الدولية ضاربة بعرض الحائط كل المواثيق والمعاهدات ورافضة الإعتراف بها.

ويؤكد عصام مخول (النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي) في تصريح له، أن "إسرائيل" تشكل خطراً حقيقياً على المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين من خلال ترسانتها النووية، كما أكد على أن "إسرائيل" تبني استراتيجيتها على الإعتراف بشرعية امتلاكها لهذه الأسلحة وفي إطار المشاريع الكونية الأمريكية لتهديد شعوب العالم، مشيراً إلى أن قرار "إسرائيل" ب اقتناء غواصتين نوويتين إضافيتين وإقتناء حاملة طائرات لا بهدف محاربة حركات المقاومة الفلسطينية، بل إلى القيام بدور عالمي في إطار الدور الأمريكي.⁽¹⁾

ويشير (فرانك برنابي) العالم الذري ومدير معهد أبحاث السلام الدولي السابق في استوكهولم قائلاً: لقد أصبح معلوماً أن "إسرائيل" تمتلك أسلحة نووية، ومع ذلك أنكرت "إسرائيل" ذلك وأدعت أنها لن تكون الأولى في إدخال السلاح الذري.

(1) مركز وفا الإعلامي: تصريح عصام مخول، عمان، 2004/7/14.

ولا تستطيع "إسرائيل" أن تعلن امتلاكها للسلاح النووي لأن ذلك يخرج الإدارة الأمريكية ولكن ما يقلق الآن هو الكمية اللامعقولة من السلاح النووي الإسرائيلي، وبالتالي فإن "إسرائيل" تعد السلاح النووي أداة حرب مقاتلة وليس للدفع، ومهما حاولت "إسرائيل" الإستئثار بالسلاح النووي فلا بد أن تظهر قوة نووية في المنطقة على الرغم من احتمال قيام "إسرائيل" بهجوم استباقي على إيران وغيرها من الدول، لأن العالم الآن متغير، فحصول دولة أو مجموعة دول معادية لـ "إسرائيل" على قنبلة نووية صغيرة، سيقضي على شعور الأمن الإسرائيلي، خاصة في ظل انتشار السلاح الكيماوي في المنطقة.!!⁽¹⁾

لكن إذا ما تم النظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها لا ترضى بظهور قوى نووية إقليمية في المنطقة، خاصة وأنها ترتبط بعلاقات أمنية واستراتيجية في العالم، مثل حلف الناتو، اليابان، كوريا الجنوبية، و"إسرائيل"، وتركز على الدفاع ضد ظهور تهديدات من قوى إقليمية.

إن سياسات الولايات المتحدة لوقف انتشار السلاح النووي متناقضة على المستوى الإقليمي والعالمي، وتتطلب تغييراً جذرياً في نظام تحالفها الدولي والتزاماتها الدولية.

فوقف انتشار السلاح النووي إقليمياً، يتطلب إعطاء ضمانات دولية باحترام سيادة الدول المعنية، بما فيها التزام أمريكي بالتدخل، ويبدو ذلك التناقض واضحاً في الشرق الأوسط، حيث تدعم الولايات المتحدة "إسرائيل"، التي رفضت التوقيع على اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي، بينما تمارس ضغوطاً على بعض الدول في المنطقة كإيران وسوري.⁽²⁾

وفي الحقيقة لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كما يبدو، الوقوف أمام طموحات "إسرائيل" النووية، فالإدارة الأمريكية لا تستطيع تقديم ضمانات للدول العربية ضد "إسرائيل" النووية، وذلك لأسباب عديدة منها، إن وجود وسيطرة "إسرائيل" النووية هو ضرورة أمريكية وغربية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لإحكام السيطرة والضممان بعدم ظهور قوى نووية مؤثرة في هذه المنطقة، كذلك يخضع هذا الأمر لحسابات الولايات المتحدة الأمريكية في توازنات القوى الإقليمية والدولية وعدم ظهور قوى منافسة لها عالمياً، إضافة إلى تغلغل اللوبي الصهيوني اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وممارسة أشد أنواع الضغوط السياسية والاقتصادية، وبالتالي السيطرة على القرار على الأرض.

إن الولايات المتحدة الأمريكية في حقيقة الأمر تدعم مادياً ومعنوياً البرنامج النووي الإسرائيلي، وتشير معطيات إستراتيجية عسكرية وأمنية لدى الأمن القومي الأمريكي، تدل على أنه ما سيتوافر لـ "إسرائيل" لا يتوافر لدول حلف الناتو أساساً، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستدفع ما مقداره (50%) من تكلفة الخطة النووية

(1) Barnaby ,frank ,the invisible Bomb: the nuclear arms race in the middle East (London :I.B- tauris, 1988) ,47 .

(2) نبيل السمان: القنبلة النووية بين طهران وتل أبيب، مرجع سابق، ص138.

لصالح "إسرائيل"، على أن تسيطر ليس على أوروبا والشرق الأوسط، بل وعلى حوض البحر الأبيض المتوسط ودوله برمتها، من خلال الأقمار الصناعية⁽¹⁾، وأن احتكار "إسرائيل" للسلاح النووي والدعم الأمريكي للتفوق الإسرائيلي جعل دول حوض البحر الأبيض المتوسط في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط العربي تحت المجتمع الدولي للضغط على "إسرائيل"، لجعل هذه المنطقة خالية نهائياً من السلاح النووي وسباق التسلح العسكري، لصالح مشاريع اقتصادية وإنمائية سلمية وذلك لعدة أسباب منها:⁽²⁾

- عدم توقيع "إسرائيل" - حتى الآن - على معاهدة عدم نشر واستخدام الأسلحة النووية.
- معارضتها لقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة وتفتيش منشآتها النووية، الأمر الذي لا يزال يشكل خطراً على المنطقة والعالم بعكس ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تجاه العراق.
- قيامها بضرب المفاعل الذري السلمي العراقي بالتعاون مع طائرات الأوكس الأمريكية الموجودة في المنطقة.
- اعتداءاتها المتكررة على جنوب لبنان وشعبه.

ومع ذلك فإن "إسرائيل" لا تتوانى لحظة في استخدامها أي هجوم مباغت إذا لزم ذلك، كأساس لردع الجانب العربي والعدوان عليه، وتلميح قادة "إسرائيل" مراراً إلى إمكانية استخدام السلاح غير التقليدي (النووي الهيدروجيني) في مواجهة محتملة مع الدول العربية للتخويف والإستفزاز، وبالتالي فإن كل التقديرات الإستراتيجية العالمية والعربية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن المنطقة باتت تشكل حالة مهمة في الإهتمامات المختلفة السياسية والأمنية والاقتصادية على السواء، نتيجة تفاعلات تاريخية وطبيعية ومصالحية جعلتها تمتاز بالعديد من النواحي أهمها:⁽³⁾

1- إن المنطقة تشكل بؤرة خطيرة لعمليات استيراد السلاح وارتفاع معدلاتها في مختلف النواحي الأمنية والعسكرية، وتراكم الأسلحة فيها قد يعرضها على المدى البعيد إلى انفجار الصراعات المسلحة بين دولها وبخاصة انتشار الأسلحة النووية والجرثومية والكيميائية التي تع د من أخطر عوامل نشوب الحرب فيها وتفجير عوامل الاستقرار والأمن.

2- تعد الأسلحة النووية التي بحوزة "إسرائيل" الآن من أخطر أنواع أسلحة التدمير الشامل الميداني على الإطلاق، وبسبب عدم وجود قيود دولية تمنع استخدامها من جهة، وعدم وجود منطقة عازلة، فإن "إسرائيل"

-
- (1) محمد علي السرحان: اللوبي الصهيوني والحلف الاستعماري، مرجع سابق، ص215.
 - (2) فؤاد جابر: الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص15.
 - (3) محاضرة للسفير السابق في القاهرة عيسى درويش: العالم العربي وآفاق المستقبل، جامعة الإسكندرية، مصر، 1996. متاح على موقع جامعة الإسكندرية.

تتمتع بميزة خطيرة للتفوق على الدول العربية، الأمر الذي يخل بموازين القوى لصالح "إسرائيل" على المدى البعيد، وتقف الدول الأعضاء في النادي النووي مكتوفة الأيدي إزاء هذا الوضع، ولم تنجح جامعة الدول العربية بعد في تسليط الأضواء على خطورة السلاح النووي الإسرائيلي، أكان على صعيد رسمي أو شعبي بالشكل العملي المناسب واتخاذ خطوات عملية تجاهها حتى الآن.

3- لأن منطقة الشرق الأوسط تتمتع بمزايا استراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى والدول الكبرى الأخرى بالدرجة الثانية، فهي ترتبط بالقضايا المصرية الحيوية للأمن القومي والاقتصاد العالمي وتدفق المواد الحيوية إليها(النفط، والاستثمارات، والتجارة العالمية، وطرق المواصلات) فإن أي تفجيرات أمنية وتفاعلات من هذا القبيل تؤثر بشدة على المصالح الجوهرية للدول الكبرى، وما حصل منذ الحرب الإيرانية العراقية الأولى من أحداث، وبالتالي ما حدث في الحرب العراقية الكويتية، والتدخلات الأجنبية في الخليج، والحصار الذي تعرض له العراق، وتحجيم دوره السياسي والعسكري في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وزيادة عمليات التسليح في الخليج، والتغطية على التسليح العسكري الإسرائيلي وترسانتها النووية لها دلالات إستراتيجية عميقة تمس الأمن القومي العربي المباشر وغير المباشر.

وقد أشار عصام مخول في مداخلة في نيوزيلاندا إلى الذين يأتون بأيديهم نظيفة ويعملون على خلق شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية وكل أنواع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، إنما أيديهم ملطخة بالإشعاعات النووية، فليس لهم الحق الأدبي في مطالبة الآخرين بنزع أسلحتهم أو برامجهم النووية.

وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتعاون مع "إسرائيل" في تطوير صواريخ أمريكية وملائمتها لتحمل رؤوساً نووية إسرائيلية، والتي تتغاضى عن الترسنة النووية الإسرائيلية المرعبة مثلها مثل ألمانيا التي زودت "إسرائيل" بغواصتين أو ثلاث غواصات قادرة على حمل الرؤوس النووية واطلاقها، والتي تعد العدة لتزويد "إسرائيل" بثلاث غواصات إضافية، قادرة على حمل رؤوس نووية فإنهما لا تمتلكان الحق الأخلاقي في توبيخ وتهديد دول أخرى في المنطقة مثل إيران بسبب برنامجها النووي.⁽¹⁾

وقد حذر النائب مخول من انتقال الاستراتيجية الأمريكية، وفي أعقابها عقلية الحكومة الإسرائيلية، من استراتيجية الردع والضربة الثابتة، التي سادت إبان الحرب الباردة، إلى استراتيجية الضربة الاستباقية أو المانعة بحجة الحرب على الإرهاب.

وباسم البحث عن سلاح نووي - وهو غير موجود في العراق - خرجت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حربها الإحتلالية في العراق، وباسم خطر تزويج المنظمات الإرهابية بأسلحة دمار شامل خرجت إلى حربها على أفغانستان، وباسم إفشال وإسقاط المشروع النووي الإيراني فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد العدة لحربها القادمة على إيران بتواطؤ خطير مع الحكومة الإسرائيلية.

(1) مداخلة للنائب عصام مخول: مؤتمر مجموعة العمل البرلمانية العالمية لنزع السلاح النووي، نيوزيلاندا، 2004/12/21 .

وبالتالي فإن "إسرائيل" هي ذراع الولايات المتحدة الأمريكية الطويلة, وأداة تنفيذ أعمالها, وسيطرتها على منطقة الشرق الأوسط, بتفوقها نووياً وزيادة قدراتها باستمرار, مما يجعلها تتسيد المنطقة, مثيرة الخوف والقلق لدى حكومات وشعوب المنطقة العربية والإقليمية. لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لا تستطيعان الضغط على "إسرائيل", أو بالمعنى الآخر لا تقبل الضغط على "إسرائيل", لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية, لأنه من مصلحتها أن تلوح "إسرائيل" بالسلح النووي وبشكل دائم, وإلا فكيف تضغط على العراق وعلى ليبيا وعلى سورية وعلى مصر وعلى إيران الدولة النووية القادمة بقوة, والتي تفرض على القوة النووية الإسرائيلية, محققة نوعاً من الردع والتوازن النووي في المنطقة.

المبحث الثالث

إمكانية الردع العربي والسيناريوهات المحتملة في مواجهة الترسنة النووية الإسرائيلية وملوثاتها

يعود الحلم العربي بامتلاك الطاقة النووية إلى الخمسينيات من القرن العشرين الماضي، وكانت مهينة على مستوى العقول التكنولوجية وخاصة في مصر والعراق، وتبخرت نتيجة عوامل خارجية وداخلية، فأوقفت مصر برنامجها النووي في الثمانينيات من القرن الماضي تحت ضغوط أمريكية والخوف من تكرار حادثة تشيرنوبل، وفجرت الحرب الأهلية في الجزائر الحلم النووي، وأنتهت "إسرائيل" البرنامج النووي العراقي، وحولت المعدات النووية الليبية إلى خردة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الحلم النووي عاد يدغدغ وجدان العربي مؤخراً، بإحياء برنامج نووي خليجي، بتوقيع دولة الإمارات مع فرنسا أول إتفاقية لبناء مفاعل نووي سلمي، وإعلان مصر رغبتها بإعادة البرنامج النووي.

وهذا ما يدعو للتفاؤل من جديد بالاهتمام العربي المفاجيء بالطاقة النووية، والتي يُتَظَر منها أن تكون رداً وردعاً للسلاح النووي الإسرائيلي، لا أن تكون بإيعاز خارجي للرد على إيران، أو إرضاء لحلم عربي متأخر أو لسبب اقتصادي بضرورة الحصول على طاقة بديلة بنضوب النفط.

ومن المفارقات، أن الدول العربية التزمت بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل أن تشرع لبرنامج نووي عربي خاص بها، بالرغم من وجود برنامج ذري إسرائيلي متطور، كذلك كان هناك مطالب من بعض القيادات العربية "إسرائيل"، بمنطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية، فماذا سيقدم العرب للإسرائيليين مقابل تجريدهم من سلاحهم النووي، بل على العكس، فإن "إسرائيل" وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية تريد، تجريد "دول محور الشر" التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش)، من أي احتمال بامتلاكها سلاحاً نووياً، حتى تبقى الدولة الوحيدة النووية التي تهيمن على منطقة تمتد من تخوم الهند وباكستان، إلى أوروبا، وتمتلك قدرات نووية وبيولوجية مماثلة للدول الصناعية المتقدمة.

وفي الوقت الذي كانت "إسرائيل" تطور برامجها النووية، وتنتج أسلحة الدمار الشامل، كان جهاز مخابراتها (الموساد)، يجهز على كل عالم عربي نابغة في المجال النووي، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إنما تمارس ضغوطاً على الدول الغربية لمنع الطلبة العرب من دراسة النووي في جامعاتها حتى تقضي على عملية ظهور علماء آخرين من المنبع.

المطلب الأول: المؤسسات العربية الحالية ذات الصلة بالبعد النووي

على الرغم من محدودية مجالات التعاون وجهات التنسيق والبحوث على مستوى البلدان العربية، إلا أن البعد النووي كأحد المجالات العلمية العصرية لم يغيب عن ذهن القائمين على تخطيط السياسات العربية، وقد كانت جامعة الدول العربية أولى المؤسسات التي أقرت في مجلس الملوك والرؤساء العرب في دورته الثانية

بالإسكندرية (أيلول 1996)، إنشاء المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، ليكون وجهة التنسيق والتفاعل بين الإمكانات العربية المتاحة في هذا المجال لدخول المنطقة العربية إلى العصر النووي.

وعلى جانب آخر، هناك مركز الشرق الأوسط الإقليمي للنظائر المشعة للدول العربية، كذلك هناك بعض القنوات غير الرسمية بين الجهات البحثية والجامعات العربية لتبادل الخبرات والمعلومات المحدودة في المجال النووي. وفيما يلي يمكن إلقاء الضوء على المؤسسات العربية البارزة في هذا المجال:⁽¹⁾

أولاً: المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية:

1 - إنشاء المجلس ومهامه: أنشئ هذا المجلس بقرار من الملوك والرؤساء العرب في أيلول عام 1964، وقد اتخذ المجلس العربي المشترك في دورة اجتماعه عدة قرارات، تحث الدول العربية على وضع اتفاقية للتعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية السلمية موضع التنفيذ.

كما قرر تشكيل لجنة علمية مؤقتة تضم رؤساء المؤسسات والهيئات القومية المشتغلة بالطاقة النووية في البلاد العربية، لوضع برنامج علمي للمجلس يسمح بفتح التعاون في المجال النووي بين البلدان العربية.

وفي إطار اتفاقية التعاون العربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الموقعة بين دول الجامعة العربية، حددت هذه الاتفاقية مهام ووظائف المجلس العلمي العربي المشترك وذلك بهدف المساهمة في تنمية المجتمع العربي باستخدام الصناعات والعلوم الذرية، ومسايرة التقدم العلمي في ميدان الطاقة الذرية، حيث حددت الاتفاقية أسلوب عمل المجلس ليشمل المجالات التالية:

أ - الأبحاث النووية: تتضافر الجهود العربية لتشجيع وإجراء البحوث وتبادل الخبرات بين دول الجامعة في هذا المجال، لاستنباط البيانات واكتساب الخبرات اللازمة في الصناعات النووية.

ب - توفير الفنيين والخبراء وتدريبهم: المجلس مسؤول عن إعداد التدريب في الفروع العلمية المتصلة بالطاقة الذرية، والعمل على تبادل الخبراء في الطاقة الذرية، بين الدول الأعضاء في المجلس، إلى جانب إنشاء المعاهد للتدريب.

ت - توفير المعلومات: يقوم المجلس بالإعلام والتوثيق والنشر العلمي للطاقة الذرية، ويضع نظاماً لتبادل المعلومات المتعلقة بالنشاط النووي بين الدول الأعضاء.

ث - استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية: يعمل المجلس على الخامات الذرية واستخراجها، وإنتاج الوقود الذري بما يكفي لتشغيل المنشآت التابعة للدول الأعضاء، وتوفير رصيد دائم من المواد الذرية،

(1) محمد نبيل محمد فؤاد: الإمكانات النووية العربية والإسلامية، القاهرة، 1998، ص 369.

يكفي لضمان استمرار العمل في مجالات الطاقة الذرية، كما يقوم المجلس بوضع سياسات استخدام الطاقة النووية في النواحي السلمية (الزراعة-الصناعة-الطب-توليد الطاقة)، إلى جانب المشروعات التي تهدف إلى الاستفادة من مجالات الطاقة الذرية بصفة عامة بالإشتراك مع الدول الأعضاء .

ج- نظام وقواعد الوقاية من الأخطار الذرية: يقوم المجلس بنشر القواعد التي تكفل الوقاية من أخطار الإشعاع النووي بالنسبة للعاملين والآخرين.

ح-العلاقة بين المنظمات والهيئات والدول الأخرى غير الأعضاء: يقوم المجلس بإجراء التصرفات الخاصة بالعلاقات الخارجية لإبرام العقود، أو الاشتراك في المشروعات، أو تنسيق المطالب الخاصة بالنشاط النووي مع الدول الأخرى غير الأعضاء، أو المنظمات الدولية الأخرى المختصة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

هذا ويحق لكل دولة من دول الجامعة العربية، أن تكون عضواً في المجلس الوطني، كما تمثل فيه الأمانة العامة للجامعة، وتتبع المجلس إدارات علمية وفنية وقانونية ومالية.

وتدير أعمال المجلس لجنة تتكون من ممثل واحد من كل دولة عضو فيه، ويكون للجنة رئيس ونائب، ويتناوب الأعضاء هذين المنصبين، كما تشكل لجنة إدارة المجلس، لجنة علمية وفنية من المختصين في العملية النووية لإبداء الرأي الفني في كافة الموضوعات التي تطرح للبحث أو التنفيذ.

ويتمتع المجلس بكافة المزايا والحصانات المقررة لجامعة الدول العربية وهيئاتها، ولا تخضع معاملاته المالية لقيود النظام المالي في الدول الأعضاء.

2- أثر المجلس في التعاون بين الدول العربية في المجال النووي

تتكلف الأبحاث والصناعات النووية وتجارتها، نفقات باهظة، غالباً ما تؤدي إلى نتائج لا تتناسب مع الأموال أو الجهود التي تبذل من أجلها، خصوصاً في مراحلها الأولى، لأنها غالباً ما تقابل مشاكل معقدة، يكون التعاون العربي أقدر على حلها من العمل الفردي، وبخاصة أنها تحتاج إلى قدرات بشرية وفنية وعلمية ومادية تعجز عن توفيرها دول عربية بمفردها، الأمر الذي يدعو إلى التعاون بين البلدان العربية، وتكثيف جهودها وتنظيمها، من أجل تنمية الأبحاث والصناعات النووية على الصعيد العربي.

كما توفر اتفاقية التعاون العربي لاستخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية للدول العربية، ومن خلال المجلس، نظاماً يساهم في تنمية المجتمع العربي في المجال النووي، كما توفر لهذه الدول جهازاً قادراً على التخطيط لبرامج مشتركة، يراعى فيها تفاوت القدرات والامكانيات بين دول المجلس، وتعمل على تكامل تلك الامكانيات.

كما يحقق انضمام البلدان العربية لهذا المجلس، مركزاً قوياً في مجال التعاون الدولي لاستخدام الطاقة الذرية، كما يوفر لها جهازاً للتفتيش والرقابة، يمكنه تطبيق كل القواعد المعمول بها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

ثانياً: مركز الشرق الأوسط الإقليمي للنظائر المشعة للدول العربية

أنشئ هذا المركز في مصر، بناءً على طلب تقدمت به الوكالة الدولية الذرية بموجب الإتفاقية التي عقدت بينها وبين جامعة الدول العربية، وتمت الموافقة عليه في 14 أيلول عام 1964 وتتلور أهداف ووظائف هذا المركز، في القيام بتدريب الإختصاصين على تطبيقات النظائر المشعة، وإجراء البحوث الخاصة باستخداماتها بما يتطابق مع أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتلبية حاجة الدول الأعضاء من النظائر المشعة المسخدمة في المجالات السلمية.

يقوم المركز بنشاطه، طبقاً لبرنامج محدد يخططه، لتحقيق الأهداف التي وضعت له الإتفاقية، في سبيل ذلك يعطي منحاً دراسية، ويطبق القواعد الخاصة بالصحة والأمان النووي، ويعد هذا المركز أحد المنظمات الإقليمية التي أنشأتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتعاونها على تحقيق أهدافها، والعمل على تطوير وتنمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: غياب التوازن العربي الإسرائيلي النووي في ظل الإمكانيات المتوافرة

لا يملك أي من البلدان العربية أي مستوى من نظم التسليح النووية، وإن كانت بعض منها تملك القدرة البشرية (علماء فنيون)، والقدرة التكنولوجية على تصنيعها، غير أن الدول النووية الخمس الأساسية تقوم بشكل مباشر من خلال الإتفاقيات الدولية، وكذلك من خلال العمل غير المباشر (حظر - مساومة - تهديد) حظر تصنيع أو امتلاك الأسلحة النووية ومنع انتشارها بالإضافة لمنع نقل تقنية تصنيعها، وكذلك منع بيع أجهزة ومعدات تصنيعها، ناهيك عن الخطر والرقابة والمتابعة الدقيقة لدورات الوقود النووي حول العالم.

وتأتي منطقة الشرق الأوسط ودولها في بؤرة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لمصالحها الحيوية والأمريتي فيها، ومن ذلك العمل الدؤوب على عدم إتاحة الفرصة للبلدان العربية لامتلاك أسلحة نووية، وما تقوم به من الكيل بمكيالين من خلال غضبها الطرف عن الترسانة النووية الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى خلل في التوازنات في منطقة الشرق الأوسط لصالح "إسرائيل".

وعلى الرغم من ذلك، فقد بذلت بعض البلدان العربية جهوداً مضيئة في سياق حصولها على السلاح النووي، أو الحصول على مفاعلات نووية ذات قدرات متباينة، وكذلك كميات من اليورانيوم الطبيعي أو النشط،

(1) بو مهدي بلقاسم: الخيار النووي في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول 2001، ص 371.

وإجراء تعاون مع دول نووية، بعضها غربية (فرنسا)، وبعضها إسلامية (باكستان)، ومع دول أخرى كالإتحاد السوفيتي السابق والهند، كما أن الأمر وصل إلى حد بذل جهود مكثفة من أجل شراء قنابل نووية جاهزة.

وقد وصل البعض منها إلى مراحل متقدمة في نشاطه النووي العسكري، مثل العراق، إلا أن ضربة الإجهاض التي وجهتها "إسرائيل" إلى مفاعل (أوزيراك) بالإضافة إلى حرب الخليج الثانية، قد أدت إلى التدمير الكامل للبنية النووية العراقية.⁽¹⁾

إن هذا التفرد الإسرائيلي بالأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ليدعو إلى دراسة القدرات العربية والإسلامية الرئيسية في هذا المجال، وذلك بغية التقييم الدقيق للتوازنات، ومن ثم التحديات والتهديدات المستقبلية للبلدان العربية من المنظار النووي.

ومع الرجوع للخيارات المتاحة لمواجهة الردع النووي الإسرائيلي، ومن ضمنها خيار السعي إلى إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وحتى يتحقق هذا الخيار، فإن مطلب امتلاك العرب أسلحة ردع نووية وفوق تقليدية، وبالتالي قوة ردع عربية، قد يصبح ضرورة ملحة، لمواجهة الخلاف في التوازن العسكري، وذلك بالإعتماد على القوى الذاتية التي تعتبر العمود لعملية الردع، بالقدر الذي يصل إلى ما يمكن تسميته (الردع المؤكد المتبادل) يوفر القدرة للطرفين العربي والإسرائيلي على تدمير الآخر، حتى بعد التعرض للهجوم النووي، أو الهجوم على المستوى نفسه من القوى التدميرية.

ولكي يتحقق ذلك، على العرب السعي لعلاج فجوتين رئيسيتين:

أولاهما، تتعلق بغياب الإرادة لاستخدام (الرادع المتاح)، حيث يمتلك العرب صواريخ ذات قوة تدميرية كبيرة تقليدية، وغير تقليدية، تجعل من إرادة الاستخدام لها (رادعاً مصدقاً)، يجبر "إسرائيل" على عدم الإقدام على ما تريد. ولعل القدرات الصاروخية التي يمتلكها العرب تمثل رادعاً مناسباً لو اعتمدت على الإيمان بمبدأ توزيع الأدوار، لتشكيل قوة ردع عربية تقليدية وغير تقليدية، معتمدة على الصواريخ متوسطة المدى ذات الرؤوس التقليدية وفوق التقليدية، مع بناء قوة جوية متطورة قادرة على البقاء في الجو فترة طويلة.

أما الفجوة الثانية: فهي تنصل بالإيمان الراسخ بأن الردع النووي الإسرائيلي، ماهو إلا رادع ذو قوة تدميرية عظمى، يواجه أقطار عربية تمتد طويلاً وعرضاً وعلى طول المحيط إلى الخليج.

أما الردع العربي وحجم القوة التدميرية المطلوب للمواجهة، لا يستلزم سوى قوة تدميرية تكفي لشل العمق الإسرائيلي وتحديث به أكبر حجم من الخسائر، وهذا لا يحتاج (مرحلياً) إلى قوة نووية بالقدر الذي يحتاج إلى

(1) مجدي كامل: الأسرار النووية، مرجع سابق، ص 304.

القدرة على الإستخدام والتنسيق الجيد بين البلدان العربية، لاستخدام مآليها من أسلحة وقدرات تدميرية عالية تقليدية وفوق تقليدية.

وبناءً على ذلك، يجب تناول الإمكانيات العربية لبناء قوة نووية عربية من خلال الإعتماد على بعض الثوابت والركائز في التعاون العربي على نحو يقلق "إسرائيل" وعلى الشكل التالي:

أ - إقامة مجلس عربي قومي للبدء بمشروع نووي موحد، أو إحياء المجلس العلمي المشترك للطاقة الذرية، (والذي ذكر سابقاً) للأسباب التالية:

1 - إن بلداً عربياً منفرداً، قد لا يستطيع القيام بالعبء، وإن من فوائد ذلك، التغلب على العقبات الاقتصادية، لأن التكاليف ستوزع على عدة بلدان.

2 - تقديم الخبرات العلمية والاستراتيجية من عدة بلدان عربية، حيث يكون هذا المجلس خليطاً من الاستراتيجيين العرب في علوم الذرة.

ب - الإستفادة من الأموال العربية الفائضة، واستثمارها لإعادة التوازن أمام "إسرائيل" بكل المجالات بما يتناسب مع تطورات القرن الواحد والعشرين.

ج - تمسك البلدان العربية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يدعو إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط منذ عام 1980.⁽¹⁾

وقد اقترح الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في أيار عام 1990، التأكيد على إقامة هذه المنطقة، وعدم إرسال سفن أمريكية محملة بالأسلحة النووية إلى بحار المنطقة وأن يتم منع أي عمل يتنافى مع نص القرار، والتركيز على انضمام "إسرائيل" لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

من خلال ما سبق، تبين أن "إسرائيل" تتفوق على العرب تفوقاً كبيراً في المجال النووي، وأن هذا التفوق يعد تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي، وهذا ما يفرض على العرب بحث آفاق مواجهته، نظراً لما يحمل في طياته من مخاطر كثيرة، وذلك لن يتحقق إلا بتوافر الإرادة السياسية، ثم بالتخطيط العلمي الهادئ من خطط مرحلية، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التوازن النووي في المنطقة، وذلك في إطار مجموعة من الوسائل والإجراءات، ثم مجموعة أخرى من الوسائل والإجراءات التي لها خصوصية، نظراً للحساسية الشديدة والسرية البالغة الواجب فرضها على أي تحرك في هذا الاتجاه.

ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

(1) ممدوح حامد عطية: البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي. مرجع سابق، ص 112.

المجموعة الأولى: ثوابت وركائز التعاون العربي في المجال العسكري (تقليدي نووي):⁽¹⁾

- 1 ضرورة التفاهم والإجماع الإستراتيجي العربي، على أن الأمن العربي كلٌّ لا يتجزأ، وأنه يعد مطلباً قومياً حتمياً وملحاً من أجل حماية المصالح المشتركة لشعوب الأمة العربية في مواجهة المعطيات والتحديات الدولية والإقليمية.
- 2 إن التكامل الإستراتيجي للقدرات الشاملة للبلدان العربية وبخاصة القدرات العسكرية بشكل عام والنووية بشكل خاص، أصبح ضرورة لا بد منها لتعزيز الأمن القومي العربي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال اتفاق البلدان العربية على (استراتيجية التعويض المتبادل)، والتي تعني تبادل المنفعة، ويلزم لذلك توافق الإرادة السياسية العربية المتفهمة لكل المعطيات القومية والمتغيرات الجديدة، ومن ثم الموازنة بين القطرية والقومية من دون تصادم بينها قد يؤثر في المعطيات القومية ومن ثم الأمن القومي العربي.
- 3 على الرغم من توجه الأنظمة في دول المنطقة نحو "السلام الشامل" مع "إسرائيل"، إلا أن ذلك لا يعني انتهاء الصراع، بل استمراره في صور أخرى (حضاري - اقتصادي)، ومن ثم فلا مجال للإسترخاء العسكري تحت أي دعاوى، من منظور أن أي تقدم أو زفاهية عربية لا بد لها من قوة تحميها.
- لذلك قد يكون من الضروري على العرب إعادة تقويم الموقف الإستراتيجي حتى يمكنهم في هذا السياق بناء التوازن الإستراتيجي والعسكري، ومن ثم الإتفاق على الإستراتيجية العسكرية العربية لمواجهة التهديدات المستقبلية
- 4 إن التجمعات الإقليمية العربية (مجلس التعاون الخليجي والإتحاد المغربي) لا تشكل قدرتها الشاملة تكاملاً متوازناً، وبخاصة في المجال العسكري، ومن ثم فإن البديل المنطقي الأصيل والمكمل هو النظام العربي ومؤسسته المتمثلة في الجامعة العربية وتنظيماتها، (بعد أن فقدت الكثير من هيبتها ومصداقيتها، وخاصة بعد ما يُعرف أو ما سُمي "بثورات الربيع العربي" منذ عام 2010، والحقيقة عكس ذلك برأي الباحث، فهي ثورات خريف ودمار عربي).
- 5 ضرورة التوصل لرؤية عربية مشتركة فيما يتعلق بموضوع ضبط التسليح في المنطقة وتناوله، بحذر شديد حتى لا يحقق ميزة استراتيجية لأي من الدول غير العربية في منطقة الشرق الأوسط على حساب الدول العربية، وألا يكون جوهر التوازن وضبط التسليح في المنطقة على أساس توازن دولة بعينها مع مجموع ما تملكه كل أو بعض البلدان العربية.
- ولتفادي أي معوقات أو قيود في مجال الحصول على نظم التسليح المتقدمة بالأعداد المطلوبة، يجب الإتفاق على سياسة عربية موحدة في مجالي الإنتاج الحربي (تقليدي- نووي) على أن يخطط لها إستراتيجية تنفيذية، تحقق

1- محمد نبيل محمد فؤاد: الإمكانيات النووية العربية والإسلامية. مرجع سابق، ص 363.

تكامل مقومات تلك الصناعة (العنصر البشري المؤهل - الموارد التمويلية) مع مراعاة التوازن في توزيع وانتشار الوحدات الإنتاجية على البلدان العربية، أو أن تتبع الهيئة/المؤسسة المناط بها ذلك للجامعة العربية حتى تخرج من هيمنة دولة بعينها.

6 لامتلاك العديد من البلدان العربية الإمكانيات والقدرات اللازمة للدخول في المجال النووي، وبخاصة ما يتعلق بالكوادر العلمية والبحوث وأيضاً التمويل المادي، وتكامل تلك الإمكانيات من خلال استراتيجية للتعاون العربي، والذي هو المدخل الصحيح لدخول هذا المجال واللاحق بباقي الأطراف الدولية التي سبقت الدول العربية.

7 لامتلاك عدد من البلدان العربية لقدرات تصنيع أو تطوير الأسلحة الإستراتيجية وفوق التقليدية، التي تشمل الصواريخ أرض أرض والأسلحة الكيماوية والأسلحة البيولوجية.

8 وفي السياق نفسه، يجب التعاون وتنسيق القدرات العربية لتطوير أسلحة متطورة يمكنها أن تشكل عوامل توازن واستقرار في المنطقة وذلك في المجالات التالية:

أ - ضرورة تطوير رادع إستراتيجي نووي، وذلك في حالة الإصرار تحت دعاوى على استمرار تملك إحدى دول المنطقة للقدرات النووية، لما يشكله ذلك من انكشاف وتهديد مستمر للأمن القومي العربي.

ب أيضاً ضرورة مسايرة العصر بدخول عصر الفضاء بالإمكانيات الذاتية ، سواءً بالنسبة للأقمار الصناعية أو وسائل إطلاقها، سواءً كان ذلك للإستخدامات المدنية أو العسكرية.

المجموعة الثانية: وسائل وآليات التعاون العربي في المجال النووي:

يعد دخول المجال النووي ببعديه السلمي والعسكري أمراً يتطلب العديد من العوامل والإمكانيات التي يصعب أن تتوافر جميعها لدولة ما، إلا تلك الدول العظمى الكبرى التي تمتلك الإمكانيات المادية والبشرية، فضلاً عن التكنولوجيا الخاصة بالتصميم النووي، وكذلك الدول التي تمتلك بعض تلك الإمكانيات، والتي يمكنها توفير الطاقة، عن طريق اللجوء إلى الطرق المشروعة وغير المشروعة في الحصول على ما ينقصها من معدات أو تكنولوجيا أو مواد خام غير متاحة لها.

وفي المنطقة العربية تتوافر كافة المتطلبات التي تمكن دول المنطقة من دخول المجال النووي، شرط التعاون والتكامل، نظراً لعدم تيسر ذلك للدولة الواحدة، وذلك أمر يجب أن يقوم على وجود إستراتيجية سرية وغير معلنة، منسقة وصادقة (أي إرادة سياسية موحدة لدخول هذا المجال).

إن ذلك لا يعني استحالة قيام دولة عربية منفردة بتطوير نشاطها النووي في المجال العسكري، فهناك عدد من البلدان العربية يملك الإمكانيات وإن كان ينقصه الإرادة السياسية أو التمويل، والمثال العربي على ذلك العراق، الذي كان قاب قوسين أو أدنى من إنتاج أول قنبلة عربية، وعلى مستوى الدول النامية باكستان، ومستقبلاً إيران.....

من هذا المنطلق يمكن عرض أبرز وسائل التعاون العربي:⁽¹⁾

- 1 -إن تحقيق التعاون العربي في مجال التسليح النووي وفوق التقليدي، يجب أن يقوم على وجود القناعة الكاملة لدى كافة الأطراف العربية بحجم التهديد النووي وفوق التقليدي الذي يملكه الخصوم وضرورة التوازن مع هذا التهديد، أو على الأقل امتلاك عامل الردع الذي يمنع الخصم من استخدامه إذا ما قرر ذلك.
- 2 -وفي ظل تلك القناعة تأتي ضرورة وضع استراتيجية واضحة تحدد إطار هذا التعاون وأهدافه، وما ينبغي أن يتحقق من خلاله، وذلك باستخدام كافة الإمكانيات لكل طرف عربي .
- 3 -ضرورة إحياء وتنشيط كافة المؤسسات والجهات التي أقرتها جامعة الدول العربية، للقيام بالدور التي أنشئت من أجله، والعمل على تنمية أوجه البحث والتطوير وتبادل الخبرات بين العلماء العرب.
- 4 -إستثمار الوجود العربي في المؤسسات والجهات العلمية الخارجية المعنية بالبحوث والإنتاج في المجال النووي، وذلك من خلال فتح قنوات اتصال بين العلماء العرب الموجودين فيها والجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث في الوطن العربي.
- 5 -تطوير الإمكانيات المتاحة حالياً للبلدان العربية من مفاعلات ومراكز أبحاث وزيادة قدراتها، لما يتيح المجال للدخول إلى مرحلة الإنتاج أو امتلاك القدرات لتصنيع السلاح النووي.
- 6 -تبادل الخبرات من خلال الجماعات والمراكز العلمية، وزيارات العلماء بين الأطراف العربية، وتوفير قاعدة للمعلومات في هذا المجال يمكن البناء عليها وتطويرها، وتكون متاحة لاطلاع كافة الدول المشاركة فيها، مع مراعاة عامل السرية الواجب في هذه الحالة.
- 7 -ضرورة العمل على توفير التكامل بين البلدان العربية بالشكل الذي يوفر الحد الأدنى للبدء بالدخول إلى المجال النووي من ناحية التمويل، وتوفير الكوادر العلمية والاتصال بالجهات الخارجية وتوفير الدعم من الدول المالكة للتكنولوجيات الحرجة والحديثة في هذا المجال.

(1) ممدوح حامد عطية: البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي. مرجع سابق، ص 116.

- 8 -المحافظة على المتاح لدى البلدان العربية من الأسلحة الإستراتيجية وفوق التقليدية (صواريخ أرض أرض - كيميائي - بيولوجي)، وتبادل الخبرات في مجالات التطور لتلك الأسلحة بين البلدان العربية .
- 9 -إستثمار الإمكانيات المادية العربية في تمويل الأبحاث فوق التقليدية في الدول المنتجة له (كوريا الشمالية والصين).
- 10 تنمية مجالات التعاون العسكري مع الدول الأجنبية في إنتاج التسليح فوق التقليدي والصواريخ الباليستية، في إطار قدرة تلك الدول في تطوير مالدحها من تسليح أو الدخول في التعاون المشترك .
- 11 -تكثيف التعاون والإتصالات بجهات البحوث العلمية في المجال النووي ومجال الفضاء لتطويع تلك التكنولوجيا.
- 12 -إن كل ما سبق لن يتأتى إلا من خلال إستراتيجية شاملة للأمن القومي العربي، يتم من خلالها وضع السياسات والإستراتيجيات العربية للعمل العربي المشترك وبخاصة بشقيه التقليدي والنووي، بما يحقق مستوى من التوازن القومي .
- 13 -نظراً لأن كل المتطلبات العسكرية التي تم عرضها فوق الأمنيات، لتفوقها على المزاج العربي الذي يمر بأسوأ حالاته، فإن العرب يجب أن يعملوا على إنهاء خلافاتهم، وبعث الحياة في نظامهم العربي ومؤسساته، حتى يمكن تجنب المنطقة احتمالات لتدخلات دولية وإقليمية، وتحافظ على أمنها القومي .
- 14 -إن هذه الإستراتيجية العربية إذا أتفق عليها، يجب أن تكون بين عدد محدود من المسؤولين والفنيين، كما يجب أن ينشأ جهاز سري يعمل على تنظيم خطط السرية وللخداع وللتأمين، كما يمكن أن ينشأ شركات متعددة في الخارج حتى يمكنه توفير الاحتياجات اللازمة للمشروع .
- 15 -كما إن هناك قنوات فضائية يمكن من خلالها دعم المشروع لسرعة تجاوز الفجوة ودخول النادي النووي لو أحسن استخدامها.
- وبالتالي تستطيع الدول العربية بناء قوة فاعلة رادعة لقوة "إسرائيل" النووية، بمقوماتها المادية والمعنوية إذا ما أرادت، فهي تمتلك مساحة جغرافية وسكانية واسعة وموارد اقتصادية ومالية كبيرة، وبالتالي العمل على إيجاد قاعدة اقتصادية كبيرة.
- وتبقى الإرادة والتصميم على إيجاد تفاهم وتعاون (سياسي عسكري استراتيجي) يرتقي من التقليدي إلى غير التقليدي، وبالتالي إلى قوة نووية رادعة لقوة "إسرائيل" النووية، أو الانضمام لمظلة نووية إقليمية، ولتكن إيران مثلاً، وتحت غطاء أممي، في ظل تطوير الطاقة النووية السلمية، وبالتالي حماية الموارد العربية، والمياه العربية، وخلق بيئة ومحيط حيوي عربي محمي من الملوثات والنفايات عن طريق قوى الردع النووي العربي.

المطلب الثالث: الرد (الردع) العربي وسيناريوهات المواجهة

على الرغم من التنازلات السياسية العديدة والمتنوعة التي قدمتها بعض البلدان العربية لـ "إسرائيل"، فقد تبين فشل المدخل السياسي الدبلوماسي العربي في التوصل إلى إقناع "إسرائيل" بمراجعة سياستها النووية والانضمام لاتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية.

فإذا كان السلاح النووي عامل اللااستقرار، فهو في الوقت نفسه في حالات معينة، عامل استقرار، وهذا ما ينطبق على منطقة الشرق الأوسط.

إن تبني البلدان العربية لسياسة الردع المتبادل، عن طريق تطوير مشاريع عسكرية نووية، وبالنظر إلى الوظيفة السياسية للسلاح النووي، سيكون إضافة لا يستهان بها إلى القدرة التفاوضية العربية، وإعطائها وزن أفضل مما هي عليه اليوم. كما سيمكن البلدان العربية من كسر الإحتكار النووي الإسرائيلي وإدارة أفضل للعلاقات الدولية الشرق أوسطية، وفي حالات قصوى، سيدفع السلاح النووي العربي بالدول المعادية للتفكير أكثر من مرة قبل اتخاذ أي إجراء غير مرغوب فيه.

إن سعي البلدان العربية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، لا يعني بالضرورة السلاح النووي، فيمكنها السعي إلى امتلاك أسلحة أخرى غير تقليدية: كيميائية، بيولوجية، أو جرثومية، قد لا تكون لهذه الأخيرة قدرة تدميرية مماثلة للسلاح النووي، لكنها تمتاز هي الأخرى بقدرة ردعية لا يستهان بها، فضلاً عن سهولة إنتاجها.⁽¹⁾ كما أن سعي البلدان العربية إلى امتلاك الأسلحة النووية لا يعني بالضرورة بقصد الاستخدامات العسكرية. وبما أن الانتقال من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات العسكرية عملية سهلة، بحسب ما توصل إليه العلماء في هذا الميدان، يمكن للبلدان العربية التصديق على مختلف اتفاقيات المراقبة ونزع السلاح من دون أن يؤثر ذلك في قدراتها الردعية.

ويمكن القول إن هذا الطرح، لا يعني بالضرورة أن كل دولة عربية على حدة، ستسعى إلى تطوير مشاريع نووية نظراً لاعتبارات عدة، سياسية واقتصادية على وجه التحديد، وإنما يمكن للبلدان العربية أن تتفق فيما بينها انطلاقاً من اعتبارات موضوعية على دولة أو أكثر، لتطوير قاعدة عسكرية لأسلحة غير تقليدية.

وبسبب الدعم الخارجي "لإسرائيل"، والإنشاق في الصف العربي، يبقى السلاح النووي مصدر قوة "إسرائيل"، حيث استطاعت أن تفرض من خلاله، واقعاً سياسياً واقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط بما يخدم ويؤمن مصالحها.

(1) بومهدي بلقاسم: الخيار النووي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص154.

وفي هذا الصدد يمكن التذكير بتصريح الوزير الأول الإسرائيلي شمعون بيريز في 13 تموز عام 1998: (أقامت "إسرائيل" الخيار النووي ليس بالإشارة إلى هيروشيما بل إلى أوسلو).

وفي انتظار امتلاك البلدان العربية وسائل ردعية مماثلة، يبقى العرب تحت رحمة الصواريخ الإسرائيلية، وفي غياب ضمانات أمنية في مستوى طموحات البلدان العربية.

وفي ضوء ذلك، يجب التأكيد على نية "إسرائيل" العدوانية والتدميرية، عندما قال آرئيل شارون رئيس وزراء "إسرائيل" للسفير الأمريكي السابق، صموئيل لويس في شباط عام 1982:⁽¹⁾

(إننا لن نسمح بوجود سلاح ذري لدى جيراننا العرب، ولن ننتظر هذه المرة إلى أن يصل المفاعل الذري إلى وضعه الحار). وأضاف قائلاً: (لقد رسمت "إسرائيل" خطأً أحمرًا للأسلحة التي تسمح للعرب بجيازتها، وهذا أمننا، ولن نسمح لأي بلد عربي بقوة ذرية).

كما جرى تهديد العلماء الألمان الذين استقدمهم الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر، للعمل في الميدان النووي.

ومن ناحية أخرى، حصلت "إسرائيل" أو طورت وسائل حمل وإطلاق للرؤوس النووية لتصل إلى أبعد مدى ممكن، وحتى يصبح العالم العربي والإسلامي على مرمى أسلحتها من إيران والباكستان شرقاً، والمغرب غرباً.⁽²⁾ كما أن "إسرائيل" أصبحت قادرة على استخدام قوتها النووية كرادع نووي أمام العالم العربي، وباتت تستخدم الخيار النووي كورقة رابحة للمراهنة بالتزود بالسلاح الأمريكي التقليدي، مقابل عدم استعمال السلاح النووي ضد العرب.

والسؤال: هل الرعب النووي المتبادل من الضربات النووية الصاروخية، سيؤدي للإستقرار في الشرق الأوسط؟ ربما!! وما دام هناك خلل في موازين القوى النووية لصالح "إسرائيل"، فالخطر النووي يهيمن على المنطقة، وليس هناك دافع إسرائيلي للإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ولا معنى للسلام دون جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

والمغزى الأخطر هو أن العرب الذين توجه إلى عواصمهم ومدنهم وتركزوا تم السكانية ومجالاتهم الحيوية نحو (300) قنبلة نووية وصاروخ حسب اعترافات البنتاغون الأمريكي، وتقرير تلفزيون ال (BBC)، ما تزال أمواهم إما نهباً للفساد، وإما مكرسة لإنشاء وسائل إعلام، حتى وصل عدد القنوات العربية إلى ما يقارب ال(300) قناة عربية، والأدهى والأمر، أنها موجهة للعرب لا إلى غيرهم، كما أن علمائهم، إما مهاجرون أو موظفون بعيداً عن مجالات علومهم وابتكاراتهم وتطبيقاتهم، أو معرضون للقتل كما حصل في العراق، وكما حدث

(1) مجدي كامل: الأسرار النووية، مرجع سابق، ص 533.

(2) نبيل السمان: القنبلة النووية بين طهران وتل أبيب، مرجع سابق، ص 40.

لكثير من العلماء المصريين، وعلى رأسهم الدكتور يحيى المشد وسميرة موسى وغيرهم، وهو ما يؤكد أن الوضع الرسمي العربي الراهن لا إمكانية من خلاله في حدوث اختراقات استراتيجية تغير هذا التوازن المختل، أو تُخرج العرب من دائرة الإستهداف بلا رادع. ⁽¹⁾ ومن خلال ما سبق يمكن التوصل لبعض الخيارات والسيناريوهات العربية في المواجهة:

الخيارات الإستراتيجية العربية وسيناريوهات المواجهة:

لم يكن للعرب في الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين الماضي الكثير من الخيارات الإستراتيجية لمواجهة التهديد النووي الإسرائيلي، وإنما خيارات يمكن تسميتها (إستسلامية واقية)، بحسب محمد سليمان مفلح في كتابه التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي ومنها: ⁽²⁾

1 - الخيار (السيناريو) الأول: قبول الأمر الواقع والإستسلام للقدرة النووية الإسرائيلية . والعمل على الاستمرار بمطالبة المجتمع الدولي بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، علماً أن قيام هذه المنطقة قد طُرح منذ أمد بعيد، وتبناه الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1974، وعُرض على جدول أعمالها السنوي منذ عام 1980، ولم تُفلح جميع الجهود في الضغط على "إسرائيل" بإقامة هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، فمنذ بدء مفاوضات تشرين أول عام 1991، يُطرح موضوع إخلاء المنطقة من السلاح النووي، لكن "إسرائيل" لم تلتزم بأي وعود أعطتها بهذا الشأن، وأصبح هناك قناعة لدى الأطراف العربية بأن هذه المنطقة الخالية، لن تكون إلا بعد قيام قدرة نووية عربية، ولكن هذه القدرة النووية يجب أن تقام على أسس ثابتة وعلمية مدروسة، خاصة وأن معظم الخيارات السابقة لم تعد تتناسب مع المستجدات السياسية في عقد التسعينيات من القرن السابق والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وأن الصعوبة تكمن في عدم وجود مؤسسات عربية للعمل الاستراتيجي تملك صفة الإلزام، وأن القرار العربي يعاني التشتت وانعدام صفته، لاعتبارات وطنية متباينة وليست على المستوى القومي، ومن هنا يجب التركيز على دور المثقفين العرب والخبراء الإستراتيجيين لصياغة البدائل المختلفة.

2 - الخيار (السيناريو) الثاني: الدخول في مظلة نووية لتأمين الحماية للبلدان العربية بضمانات من الدول الخمس الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي.

حيث يمكن للدول العربية أن تلحق بركب دول الردع النووي في مواجهة "إسرائيل" النووية بشكل سريع أو متسارع، من خلال توحيد صفوفها وكلمتها وتعاونها مع دول إقليمية تجاري القوى النووية في المنطقة، ولتكن إيران

(1) مجدي كامل: الأسرار النووية، مرجع سابق، ص 535.

(2) محمد سليمان مفلح: التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي، أعمال الندوة الفكرية، جامعة أسيوط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ص 268.

مثلاً (كما ذكر سابقاً)، لأن إيران على ما يبدو تصنع أبحاثها النووية مع بدايات القرن الواحد والعشرين، وترتقي إلى سلم النادي النووي العالمي، وبالتالي تستطيع الدول العربية اختصار عشرات السنين في الوصول إلى قوة نووية رادعة، بتحالفها مع إيران النووية، أو المطالبة بمنطقة خالية من الأسلحة النووية. والواقع أن العجلة النووية تسير بخطى متسارعة بالنظر للمطالب العربية والدولية السلمية بتوقفها، وبالتالي لا خيار أمام الدول العربية إلا أن تلحق بالركب النووي بتحالف إقليمي نووي، وأن تقف جنباً إلى جنب وتتكامل وتتعاون وترسم مسارها الصحيح في ظل التحالفات والمصالح الإقليمية والدولية، وفي ظل الصراعات والنزاعات، وفي ظل مصلحتها الوطنية والقومية، ولتظل نفسها بغطاء ومظلة نووية توازي وتردع القوة النووية الإسرائيلية.

3 الخيار (السيناريو) الثالث: الردع التقليدي وفوق التقليدي.

إن المطلوب من الدول العربية، البحث عن مختلف السبل والوسائل، بهدف التصدي للأسلحة النووية الإسرائيلية النووية ومواجهتها ودرء أخطارها على مختلف الصعد، وذلك باستخدام كل الوسائل الممكنة العلمية والتقنية والدبلوماسية والعسكرية، أو إيجاد الردع الممكن الذي يمكن أن يردع "إسرائيل" عن استخدام أسلحتها النووية، وفق الرؤيتين التاليتين:⁽¹⁾

أولاً: الردع الكيمائي:

إن السلاح الكيمائي، نوع من أنواع المواجهة غير التقليدية مع الترسانة النووية الإسرائيلية، والذي يمكن أن يؤثر بشكل مباشر، ويخلق نوع من أنواع التوازن الإستراتيجي بين العرب و"إسرائيل".

لقد أكد (شاي فيلدمان) الكاتب الإسرائيلي في كتابه (الخيار النووي الإسرائيلي)، حين قال (إذا كان السلاح النووي التكتيكي يمثل ضرورة " لإسرائيل"، فإن الدول العربية قد وجدت كذلك بديلاً من نوع آخر لأسلحتها التقليدية، وهو السلاح الكيمائي، فإن التسلح به واضح في بعض الجيوش العربية للرد على السلاح النووي الإسرائيلي، ومما لا شك فيه أن "إسرائيل" ستعرض لضرر بالغ من جراء استخدام هذا السلاح حتى لو استخدمت سلاحها النووي).

ولهذا فإن "إسرائيل" تشعر بالقلق دائماً من جراء تنامي فكرة تطوير الأسلحة الكيمائية العربية، وتحاول من خلال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، الضغط على هذا الملف الكيمائي وغيره من الأسلحة غير التقليدية لدى العرب، محاولة الضغط على العرب في توقيع معاهدات عدم استخدام أي من هذه الأسلحة في المنطقة، لأنها تشكل بالفعل رادعاً قوياً وضرورياً لمواجهة الترسانة النووية الإسرائيلية.

ثانياً: الردع النووي:

(1) مجلة إستراتيجية: القاهرة، العدد 98، نيسان 1990، ص 33-36.

لم يعد هناك من خيار أمام العرب، سوى أن يعيدوا من جديد صياغة خططهم المستقبلية، لتساعدهم على بناء قاعدة إقتصادية عصرية، تحميها قاعدة أمينة رادعة، لأن "إسرائيل" عندما بدأت بنبذ اقتصادها وتطوير صناعاتها المتقدمة، خاصة الصناعات الإلكترونية وترويجها وانتشارها في الأسواق الخارجية، وخاصة الأسواق الأوروبية، لم توقف مشروعاتها النووية، بل كثفت من نشاطها التقني في هذا الاتجاه، إلى أن أصبحت من الدول النووية الخطيرة.

وعندما نلقى الدول العربية بالتعامل مع لغة العصور، الذي اتسعت فيه رقعة الأنظمة النووية الدفاعية، وذلك بالسعي إلى إقامة نظام عربي نووي لم يكن القصد من ذلك النداء سوى العمل على إيجاد نظام دفاعي وقائي، يردع أي مغامر من التفكير في استخدام هذا السلاح المدمر ضد الدول العربية.

مقابل هذه الدعوة الصريحة لامتلاك القوة النووية على الجانب العربي، فإن الخيار النووي ليس مثل أي خيار آخر، والقضية لم تكن أبداً القدرة على بناء القنبلة الذرية والحصول على (الفرح الشعبي) كما حدث في الهند وباكستان، وإنما كان ما سوف يأتي بعد ذلك من خطوات وتكاليف بعد أن ينتهي الإحتفاء والإحتفال، وفوق كل ذلك، فإن تحقيق التكافؤ الكامل مع "إسرائيل" غير ممكن في ظل علاقات الطرفين، فإن تحقيق التكافؤ لا يعني إلا تجسيد الأوضاع تماماً عند النقطة التي وصلت عليها في عام 1967، نتيجة الردع النووي المتبادل، وفي كل الأحوال، فإنه سوف يبقى "إسرائيل" مزية إضافية، وهي مصداقية قدرتها على الإستخدام، لأنها تستطيع ضرب عواصم عربية بعيدة، دون أن تتأثر هي بالإشعاع أو الغبار الذري.

أما في حالة "إسرائيل" ونتيجة لقلّة مساحتها الجغرافية، وتداخلها مع تجمعات سكانية عربية، وقربها من تجمعات عربية أخرى، فإنه من الصعوبة لأي قيادة عربية إصدار قرار استخدام هذا السلاح، فالعرب حتى ولو تعرضوا لضربة نووية لا يستطيعون قصف القدس - بما فيها من مقدسات - والسكان الفلسطينيين (180 ألف فلسطيني)، أو حتى تل أبيب اللصيقة ببيافا، حيث عشرات الآلاف من العرب، فضلاً عن امتداد آثار التفجير حتى عمان وبيروت ودمشق ومع غياب هذه القدرة، ينتفي أي أساس للردع العربي الذي يقوم بجوهره على وجود الإمكانية للإستخدام إذا ما تعدى الطرف الآخر خطوطاً حمراء بعينها. لذلك يسعى القادة والمسؤولون العرب، لعلاج هذه المسألة الخطيرة بالمطالبة بنزع السلاح النووي. وإذا ما تم الاتفاق بين دول المنطقة بما في ذلك "إسرائيل" على نزع الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها، وأنه تقرر نزعها وتدميرها بالفعل، فكم من الوقت تستغرق هذه العملية، عشرين، ثلاثين عاماً؟؟؟ فماذا يفعل العرب في هذه الفترة وهم يعمشون في ظل الاحتكار النووي الإسرائيلي والذي هو احتكار مجال المعرفة التقنية النووية ! ما يعني أن الاحتكار النووي سيظل قائماً عن طريق احتكار المعرفة.⁽¹⁾

(1) مجدي كامل: الأسرار النووية، مرجع سابق، ص 538.

إن الأمن القومي العربي لا يتحقق إلا عن طريق امتلاك القوة الذاتية الرادعة أو الردع المتبادل، وبالتالي فإن محاولات نزع الأسلحة شديدة التدمير وتطبيق نظام الضمانات الدولية، هي محاولات جيدة يجب العمل بها، ولكنها لا تغني أبداً عن امتلاك القوة الرادعة، وعلى العرب أن يهيئوا في النظام العالمي باتجاه نزع السلاح النووي، والعمل بالتوازي على امتلاك الرادع، وتركيز الجهود على ضرورة المراجعة الشاملة والجديدة لأوضاع هم المبعثرة والمتفرقة، إلى العقلانية والتخطيط والرؤية الاستراتيجية المستقبلية للبحث العلمي والتكنولوجيا المتقدمة، بحيث يتمكنوا من الإعتماد على الذات ومواجهة الإستراتيجية النووية الإسرائيلية، واستحقاقات المستقبل السلمية أو غير السلمية، وفق نظرة عربية متكاملة القدرات الفعلية المتحققة والممكنة واقعياً في ميادين العلم والعلماء، والصناعات المعقدة، واقتحام مجالات المعلوماتية والتكنولوجيا النووية، وأبحاث الفضاء والعلوم الدقيقة.

وهذا كله يتطلب تطوير الجهود الذاتية العربية، فالإعتماد على الذات هو خيار إستراتيجي لا يملك العرب التخلي عنه، وفي الوقت نفسه، فإن سلوك هذا الخيار يجب أن يسبقه إدراك تام ودقيق وتفصيلي لواقع القدرات العربية المستخدمة في ميدان العلوم والتكنولوجيا، وحجم الصعوبات والتكاليف الاقتصادية الباهضة لهذا الخيار، والاستغلال الأمثل للطاقات العلمية، والفنية، والبحثية، والمالية المتوافرة، لتقليص الفجوة بين العرب و"إسرائيل"، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي مستقبلاً. عندئذ فقط، يزول التهديد بالسلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل.

نتائج البحث

- 1- تمتلك "إسرائيل" ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية، بحيث أصبحت تصنف بأنها سادس قوة نووية على مستوى العالم، إلا أنها على الرغم من ذلك لم تعترف بذلك صراحة، وتصر على سياسة الغموض النووي اعتقاداً منها أن ذلك يصب في صالح سياستها الإستراتيجية المتمثلة بسياسة الردع بالشك.
- 2- إن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، شكلت دعماً أساسياً لبناء قوة "إسرائيل" النووية، وذلك إما من خلال ما يلزم من مقومات القدرة النووية، أو من خلال توفير الغطاء الدولي الداعم لتوجهات "إسرائيل" نحو امتلاك تلك الأسلحة، وهذا يؤكد أن هناك ازدواجية في التعامل في المسألة النووية، وأن الحديث عن الشرعية الدولية ليس أكثر من حديث عن شرعية القوة.
- 3- إن إصرار "إسرائيل" على احتكار السلاح النووي، ومنع الدول العربية من الوصول إل يه يشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي العربي، ليس على الصعيد العسكري فحسب، وإنما يشتمل التهديد الأبعاد السياسية والإقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- 4- يشكل مفاعل "ديمونا" النووي الإسرائيلي ، التهديد الأكبر على حاضر المنطقة العربية ومستقبلها، سواءً بسبب انتهاء عمره الافتراضي، أو بسبب النفايات الناتجة عنه، والتي يتم دفنها في أراض عربية وما ينتج عنها من إشعاعات تفتك بجميع الكائنات الحية.
- 5- محاولات "إسرائيل" الدائمة والمستمرة للتخلص من نفاياتها وإبعادها ودفنها خارج محيط مستوطناتها ، بل تحاول دائماً دفنها في الأراضي والمياه العربية المجاورة.
- 6- تعرض الكثير من المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة والمجاورة ، للتلوث في التربة أو في المياه الجو فية والوديان، بسبب النفايات الإسرائيلية المختلفة وإشعاعاتها السامة وخاصة الإشعاعات النووية.
- 7- ظهور العديد من حالات المرض المزمن وأمراض الدم والموت المفاجئ بكثير من المناطق الفلسطينية والعربية المجاورة بسبب تلوث تلك المناطق بالإشعاعات النووية السامة.
- 8- اختلال التوازن في التنوع الحيوي ونقص أو انقراض لأنواع عديدة من الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وأشجار.
- 9- لا يوجد أي هيئة أو لجنة عربية علمية خاصة لدراسة ومتابعة تلوث البيئة العربية بالإشعاعات والنفايات الإسرائيلية السامة، أو حتى متابعة النشاط النووي الإسرائيلي بشكل عام.
- 10- عدم وجود محطات رصد مكثفة لتحديد حالات التلوث الحاصل والإبلاغ عنها مباشرة.

11- عدم وجود أي تحرك أو ضغط دبلوماسي وسياسي عربي على المجتمع الدولي والأمم المتحدة ، لإجراء فحوصات واختبار عينات من التربة والمياه المجاورة للمفاعلات النووية الإسرائيلية وخاصة مفاعل "ديمونا"، للثبوت من حقيقة ما يجري من تلوث للبيئة الفلسطينية والعربية.

12- إن "إسرائيل" لن تتخلى عن سلاحها النووي طواعية، سواء من خلال التوقيع على معاهدة حضر انتشار السلاح النووي، أو من خلال إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط ، حيث أن السلاح النووي يلعب دوراً مهماً في إستراتيجيتها الأمنية والعسكرية والبيئية، وبالتالي فإن "إسرائيل" تحرص على الربط بين مفهوم الأمن وامتلاك عناصر القوة، بحيث أصبح الفصل بينهما غير ممكن وأن القوة النووية الإسرائيلية هي أعظم أنواع القوة بالنسبة لها، وبالتالي فإن التخلي عنها بسهولة يصبح من الأوهام.

13- إن امتلاك العرب للردع النووي سيؤدي إلى تحجيم قوة "إسرائيل"، وبالتالي سيحقق لهم القدرة على شن حروب تقليدية ضد "إسرائيل" لاستنزاف قوتها وزعزعة اقتصادها وصولاً إلى استرجاع الحقوق العربية دون الخشية من أي رد فعل نووي إسرائيلي.

مقترحات

- 1- دعوة مجلس الأمن والمنظمات الدولية إلى إجراء تحقيق فوري يشمل قياسات فنية للمستوى الإشعاعي السائد في موقع مفاعل "ديمونا" والمفاعلات النووية الأخرى، لمواجهة المخاطر المحتملة من حدوث التسرب الإشعاعي وأخطاره على البيئة والحياة والمياه الجوفية في المنطقة.
- 2- تشكيل لجنة عربية أو إقليمية تكون مهمتها رصد ومتابعة النشاط النووي الإسرائيلي.
- 3- نشر عدد كبير من محطات الرصد الإشعاعي وتزويدها بأجهزة حديثة ومتطورة في المناطق القريبة من المفاعل النووي الإسرائيلي ("ديمونا") لرصد أية حادثة قد تحدث، إضافة للمتابعة الميدانية وبشكل متواصل ومستمر لتلك المحطات، ومعرفة قراءتها من قبل فريق طوارئ متخصص ترتبط به المحطات كافة.
- 4- إعداد قانون عربي للطوارئ يلزم كل دولة بتشكيل لجنة أو تحديد جهة معينة للمراقبة والمتابعة ورصد كل التسريبات الإشعاعية عن طريق الهواء والماء وتحديدتها ومواجهتها.
- 5- ضرورة إقامة أو إنشاء مركز صحي عربي متخصص لمعالجة الإصابة بالإشعاعات والنفائات النووية الإسرائيلية وتوزيع الأدوية الوقائية والعلاجية لذلك.
- 6- تطوير التقنيات البشرية العربية من الخبراء من خلال ورشات عمل ودورات تدريبية تتعلق بالأنشطة النووية والنفائات السامة المختلفة وكيفية الحد من انتشارها وتلويثها للمكونات الحيوية، بالإضافة إلى العمل على استقطاب العقول العربية المهاجرة المختصة بالهندسة والعلوم النووية والاستفادة منها بإنشاء مراكز أبحاث نووية متخصصة وتوظيفها عربياً.
- 7- إقامة تحالفات واتفاقيات مشتركة بين الدول العربية والدول الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة والعالم، وخاصة باكستان وإيران الإسلاميتين، لتأمين نوع من المظلة النووية الإسلامية في مواجهة التهديد النووي الإسرائيلي.
- 8- التعاون مع إيران والاستفادة من خبراتها في المجال النووي، من أجل تعزيز القدرات النووية العربية، واستغلال أزمة الملف النووي الإيراني وربطها بالسلاح النووي الإسرائيلي والمساومة عليه.
- 9- التعاون مع كوريا الشمالية، الدولة النووية الرائدة والتي تقف إلى جانب القضايا العربية والقومية.
- 10- يجب إعادة بناء مفهوم القومية العربية، ودعم جامعة الدول العربية في بلورة إستراتيجية موحدة، لتلعب دوراً مؤثراً حول العالم في التنديد وفضح النشاط الإسرائيلي في المجال النووي وتأثيره السلبي على البيئة العربية.
- 11- ضرورة تفعيل الجهود العربية الهادفة إلى إخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي للرقابة الدولية، والتزام "إسرائيل" في الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، لأنه يشكل تهديداً خطيراً للأمن البيئي والقومي العربي،

ويتم ذلك من خلال الضغط على الدول الغربية في اتجاه نزع سلاح "إسرائيل" النووي، وفي حال عدم استجابة "إسرائيل" أو عدم تفاعل الغرب مع المطالب العربية، فإن ذلك يعطي مزيداً من الشرعية للدول العربية لامتلاك السلاح النووي.

12- سعي العرب وبخطوات ثابتة ووفق تخطيط دقيق لتطوير قدراتهم النووية وصولاً لإنتاج السلاح النووي . وذلك على الرغم من الضغوط والعقبات التي قد تواجههم (كما حدث مع إيران حتى اضطرت دول الغرب للاتفاق معها في 24-11-2013)، وتوقيع الاتفاق النهائي بتاريخ (30-6-2015)، لأن امتلاك العرب للسلاح النووي قد يكون الحافز الوحيد الذي يدفع باتجاه إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لأنه قد يؤدي إلى تحجيم السلاح النووي والحد من الأضرار الخطيرة التي تواجهها البيئة العربية.

13- ضرورة أن يصبح الخيار النووي العربي مطلباً شعبياً ووطنياً، من خلال تبني الأحزاب العربية لهذا الخيار والضغط على الأنظمة العربية لـ تبنيه، بحيث تصبح شرعيتها مرتبطة بتحقيق هـ ذا الخيار لأن قراراً سياسياً كهذا يحتاج إلى قاعدة شعبية تدعمه، وبالتالي يساند تلك الأنظمة في مواجهة الضغوط الدولية.

14- في حال تبني العرب للخيار النووي، يجب العمل على عدم تمركز المفاعلات النووية العربية في دولة عربية واحدة، وإنما توزيعها في عدة دول عربية من أجل تجنب أكبر قدر من الخسائر في حالة استهدافها.

15- ضرورة تفعيل سياسة منع الانتشار النووي في العالم من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبدعم من الدول الكبرى، وفق معايير عادلة في مواجهة الخطر النووي الذي في حال انتشاره سيشكل خطراً يهدد بيئة العالم كله، وبيئة المنطقة العربية على وجه الخصوص.

Abstract

At the beginning of the third millennium, the globe will be exposed to a very dangerous trouble that is "environment problem" which is threatening the components of the world environmental system. Then it will threaten the life of human race and predict its end. And since the Arab environmental surrounding is undoubtedly and somehow exposed to this problem but what increases the exposure of the Arab environment to danger is the direct, increasing, and recurrent Israeli threat through the Israel's possession of the nuclear weapons and burying its remains in the Arab region, which has a serious decisive threat to the Arab nation and ensuring its right in life existence, security and sovereignty. And the danger of the Zionist aggression possession of the nuclear arsenal is escalating by its consistency on not signing the non-proliferation of nuclear weapons treaty, and eluding from the merits of the Just and comprehensive peace, and not giving significance to the world public opinion. And at the same time its attempt to threaten and attack any Arab country, trying to develop its defence or having weapons of mass destruction in the face of the danger of the Israel's nuclear arsenal, and its activities which have been threatening not only the Arab region but also the whole middle east and its vital surrounding through what this arsenal and its remains secrete from emissions and serious poisonous gases moving into the human bodies' tissues by polluted food, air-rain, under ground water and demolishing the vital surrounding of the Arab region. This is in turn considered a dangerous threat to the Arab environment security, which is considered a part and a parcel of the Arab national security.

ملحق رقم (1): ظروف إنشاء الكيان الصهيوني

في العصر الوسيط لأوروبا، أرتكبت مذابح أوربية ضد اليهود بين أعوام 1328-1350م، حيث أدت الفتن المشبعة بالحقد إلى نتائج رهيبية ضد يهود أوروبا، و بالأخص في ستراسبورغ بالنمسا .

والسبب في ذلك، هو دور المرابين اليهود والتجار وأصحاب المصارف وجشعهم، مما دعا الجمعيات العمالية والحرفية إلى قتل اليهود أو إفنائهم، لأنهم يحتكرون المال والسلع والاستثمار، ولكن ممثلي الطبقات الغنية في مجلس المدينة المذكورة رفضوا الحملة ضدهم، لأن اليهود ومثلي مجلس المدينة جنوا الأرباح الخيالية من الربا والتجارة اليهودية، أما الكنيسة والأمراء والفرسان أيدوا الحملة ضدهم والتي قادتها الجمعيات الحرفية للتخلص من ديون الربا، واحتكار الأسواق والمصارف، فشبت الحرائق في أملاك اليهود، بل وأحرق البعض منهم أحياء في أنحاء ألزاس وستراسبورغ ضمن الساحات العامة.

وفي عام 1348، وبعد أن ذبحت برجوازية المدينة جميع اليهود في المدينة المسماة (نيدلنغن) استولوا على جميع أملاكهم وطردوهم منها، وتحرر هؤلاء من ديون اليهود المفروضة عليهم، ورغم أن إدارة مجلس المدينة المذكورة قاومت تلك الأعمال، إلا أنها رضخت لأنشطة الطبقة الجديدة .

ويقول سيسيل روث : " عهود اليهود المظلمة بدأت من عصر النهضة الأوروبية، ولهذا نؤكد أن عصر النهضة بدأ من نقطة الفتك باليهود أنفسهم وملاحقتهم " (1).

ولقد حذر مؤسس الولايات المتحدة الأمريكية (بنيامين فرانكلين) في خطابه أمام المجلس التأسيسي الأمريكي عام 1789، أي بعد إعلان الدستور الأمريكي في عام 1787، مخاطباً السادة النبلاء في ذلك الوقت : " لا تظنوا أن أمريكا نجحت في الابتعاد عن الأخطار، بمجرد أن نالت استقلالها، فهي ما زالت مهددة بخطر جسيم لا يقل خطورة عن الاستعمار نفسه، وسيأتي ذلك الخطر من تكاثر اليهود، وسوف يصيبنا ما أصاب البلاد الأوربية التي تساهلت مع اليهود، الذين سعوا للقضاء على تقاليد أهلها ومعتقداتهم، وفتكوا بحالتهم المعنوية وشبابها . لأنهم أشاعوا الرموز والأفكار الخاصة بالماسونية والإباحية واللاأخلاقية التي كرسوها بين النخب الحاكمة، ثم أفقدوهم الجرأة على العمل وجعلوهم ينحون باتجاه الكسل والتقاعس والفوضى " (2).

(1) موسى الزعبي: ما الذي تغير في الحضارة العربية، دار الشادي، لبنان، 1995، ص 24-25.

(2) هنري كوماجور و آلن نيفيتز - ت - أميل بيدس، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، الأهلية للطباعة، بيروت، 1956، ص 127.

لقد استطاعت المنظمة الصهيونية العالمية العمل باتجاهات مختلفة رغم تناقض أفكار المنظمات الصهيونية المنضوية تحت لوائها، فهدفها بالأساس هو دفع اليهود من أوروبا وروسيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا و" تشيكوسلوفاكيا" قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية للهجرة للترغيب والترهيب إلى فلسطين، واعتبر التحالف بين الرأسمالية اليهودية وشركاتها العالمية مع الرأسمالية الأوروبية والأمريكية المخرج للمسألة اليهودية، وهم بذلك أسباد تلك المسألة وحماة الاستيطان الأوروبي- اليهودي في جنوب إفريقيا والهند وفي آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ووفقاً لشركات استعمارية، مثل شركات أسرة روتشيلد وشافتسبري (1850-1933) وآل لازار في الأرجنتين والبرازيل إلى شركة هافارا في ألمانيا والنمسا، إضافة إلى توجهات عصبة وكاوتسكي والبوند في روسيا وبولونيا، الذي مكّن بالمرستون⁽¹⁾ قبل ذلك في دفع عمليات الاستيطان، وساندت شركة "اليشوف" للاستيطان (الإتحاد الزراعي اليهودي الاستعماري)، بإنشاء المستعمرات الجديدة في فلسطين وإثيوبيا وإيران وتركيا وقبرص والتركيز على فلسطين ضمن سياسة هذه الشركة.

وكان لها أهمية كبيرة جداً في توجيه اهتمامات يهود أوروبا والعالم للهجرة لفلسطين تحديداً، ودعم بالمرستون وأسرة روتشيلد وشركة هافارا فيما بعد (إتحاد عمال صهيون) وشركات التجارة اليهودية، لذا توجب منذ بدايات الاستيطان اليهودي في فلسطين طرد العرب من السوق الجديدة التي هي بالأساس سوقهم وأرضهم!، لأنها ضرورة للسياسة الاقتصادية والاستيطانية للصهيونية العالمية⁽²⁾. والتي استدعت هيئات صهيونية متعددة، مثل الصندوق القومي اليهودي، والوكالة اليهودية، وغيرها من المؤسسات الصهيونية، فضلاً عن ذلك كان للتحالف الصهيوني مع القوى الاستعمارية وفي طليعتها بريطانيا الأثر الأكبر في تحقيق التوجهات الصهيونية ، وذلك من خلال وعد بلفور المشؤوم عام 1917.

(1) بالمرستون : لورد بريطاني 1784-1865، كان سياسياً كبيراً ومدافعاً نزعاً عن فكرة هجرة اليهود واستيطانهم في فلسطين.

(2) صحيفة دافارا الإسرائيلية: 1971/10/8، وصحيفة هعولام هزيه، 1971/10/13.

ملحق رقم (2) بعض المواقع والمراكز النووية الإسرائيلية:

تنتشر عبر "إسرائيل" مراكز ومواقع ومفاعلات وقواعد لأسلحة الدمار الشامل محاطة بسرية كاملة ، ويعرف القليل عنها ، إلا أن تقارير عسكري البنتاغون أشارت إلى الترسانة العسكرية للدولة العبرية في معرض اتفاقية العلاقة الإستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية التي وقعها الرئيس الأمريكي السابق (رولاند ريغن) ومن هذه المواقع ما يلي:

موقع خربة زكريا : (Hirbat Zekharya)

الذي يقع شمال شرق مدينة عسقلان ، وتنفوق مساحته (20) كيلومتر مربع وهو يتألف من (50) تحصينا تحت الأرض، يضم كلاً منها قاعدة لإطلاق صواريخ أريحا - 2- ، وقد أقيم هذا الموقع البالغ الأهمية لحماية "إسرائيل" حيث يفترض أن يكون آخر مناطق "إسرائيل" التي يمكن أن تسقط في أيدي أعدائها لكونه أقيم وسط "إسرائيل".⁽¹⁾

ومن أهمية هذا الموقع أيضاً أنه بطبيعته يصلح لبناء المخازن تحت الأرض، حيث تكثرت في هذه المنطقة الصخرية العديد من المستودعات الجوفية التي تستخدم حتى الآن في تخزين القنابل التي تعمل بقوة الجاذبية والتي تحملها المقاتلات (F4- F16) المتمركزة على بعد كيلومترات قليلة شمال قاعدة تل نوف الواقعة جنوب شرق مدينة تل أبيب.⁽²⁾

ومن المواقع أيضاً:⁽³⁾

قاعدة تل نوف الجوية لل سلاح النووي الجوي (Tel Nof Air Base)

تقع قاعدة نوف الجوية على أوتستراد رقم (ROUTE4) جنوب مدينة تل أبيب وعلى بعد أميال من مخزن تيروش للأسلحة النووية وقاعدة خربة زكريا الإسرائيلية ، حيث تعد المطار الرئيسي وترابط على مدرجه مقاتلات من وحدة (F4-F16) ومهمتها القيام بضربات نووية على مواقع معادية عربية وإقليمية وإن عدداً من هذه الطائرات تحمل الإنذار على مدرج المطار على استعداد للإقلاع في أية لحظة خلال أربع وعشرين ساعة، وفي عام 1973 وضعت هذه الطائرات لضرب مواقع سورية ومصرية. كما يوجد في القاعدة طائرات تابعة للأسطول الأمريكي (F-15F STRIK EAGLES 24) والتي طورتها الولايات المتحدة الأمريكية كقاذفة نووية تكتيكية، وهي الطائرة الإسرائيلية الوحيدة القادرة على الطيران ذهاباً وإياباً إلى إيران دون التزود بالوقود.

(1) محمد عطوي: حروب "إسرائيل" المقبلة، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص159.

(2) داوود الشراد: مخاطر التصنيع النووي الصهيوني، مرجع سابق، 2009.

(3) نبيل السمان: القنبلة النووية بين طهران وتل أبيب، مرجع سابق، 2008، ص149-153.

مجمع نيززياونة (NESZIONAA):

ويقع خارج مدينة تل أبيب ويعد المركز الرائد ليس في مجال أبحاث التسليح الكيميائي و البيولوجي بل في مجال تطبيقاتها العسكرية، حيث يعد المجمع القائد في التسليح الكيميائي البيولوجي إلى جانب المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا الحيوية والذي يعد بيت الأبحاث الدفاعية والهجومية، وهو خارج نطاق المسح الجوي والتصوير. فقد جاء في تقرير نشر عام 1993 لمكتب تقييم التكنولوجيا للكونغرس الأمريكي، أن لدى المعهد قدرات حربية هجومية غير معلنة وبرنامج حربي هجومي بيولوجي، بينما أشار (أنتوني كردسمان) للمركز الإستراتيجي للدراسات الدولية إلى قيام المركز بأبحاث متطورة لحرب الغازات وجاهزة لإنتاج أسلحة بيولوجية، وحسب دراسة مفصلة للصحفي الهولندي (كارل نان)، فإن المعهد الإسرائيلي للأبحاث الإستراتيجية (TEBR) قد أستخرج عدد من غازات الأعصاب مثل (vxt sarin,tabun).

مجمع عيلبون (EILABUN):

ويقع قرب مدينة إيلات الواقعة على خليج العقبة، والتي يقابلها ميناء العقبة الأردني، حيث كانت تسمى قبل الإحتلال (أم رشراش). ويعد المخزن الثاني للأسلحة النووية الإسرائيلية من حيث ضخامة وحجم معداته، ويحتوي المخزن النووي على قذائف مدفعية نووية، قذائف نووية تكتيكية، ألغام نووية، وغيرها من الأسلحة النووية التكتيكية وفي حال اندلاع حرب مع سورية ستنقل الألغام النووية المخزنة إلى خنادق جاهزة لاستقبالها تقع في المنطقة السفلية لهضبة الجولان. إن الهدف من القذائف المدفعية النووية هو ضرب أي تقدم محتمل لفرقة دبابات عسكرية من الشمال من سوريي أو لبنان أو استهداف مواقع عسكرية في العمق السوري التي يتجاوز مداها العاصمة السورية دمشق، أما القنابل النوترونية فهي للردع من ناحية وهجومية من ناحية أخرى بتوجيه ضربة إلى قوة عسكرية تقليدية تتقدم من الشمال أو الشمال الشرقي.

مخبر سوريك (SOREQ):

يقع مخبر سوريك النووي قرب مدينة يافا متخفياً في منطقة أمنية مع قاعدة بالشام الجوية السرية ، ويقوم المخبر بإجراء التفاعلات النووية بصورة كاملة والتي هي من متطلبات تصميم وإنتاج الأسلحة النووية، وتعتبر قدرات المخبر لدعم برنامج حرب النجوم والتكنولوجيا الأمريكي في مستوى المخابر الأمريكية في ساندرنا وليفربول ولوس ألس. وتابعت دراسة للبنتاغون في ما يتعلق بالتكنولوجيا النووية ، ف إن "إسرائيل" قد وصلت إلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية في حقل الأسلحة النووية الإنشطارية (FISSION). ويركز مجمع أبحاث ومركز سوريك على المفجرات النووية وتشخيص تأثير الإشعاع النووي والنوتروني على النظام الحي وخاصة الإنسان. ويوجد في مجمع سوريك مفاعل نووي بقدرة (5) ميغا واط، زودت الولايات المتحدة

الأمريكية به "إسرائيل" تحت برنامج الذرة من أجل السلام عام 1960، واستمرت الولايات المتحدة بتزويدها بالوقود النووي حتى انتهاء العقد عام 1977.

مركز أسلحة سوريك:

يعد الموقع الأكبر والأهم في العالم لاختبار الأسلحة الوطنية، ويقوم بتصميم وإنشاء الأسلحة والبحث عنها. وطبقاً لدراسة قامت بها وزارة الدفاع الأمريكية عام 1987، فإن المركز يجري سلسلة من التجارب النووية الكاملة ونشاطاته تتطلب توفير الجهود الكافية لتصميم الأسلحة النووية وتصنيعها، ويركز على إمكانيات البحث في التفجير النووي وتشخيص التأثيرات الإشعاعية على الأنظمة البيولوجية بما في ذلك البشر ومعاله وفصل الوقود النووي المتعدد حسب دراسة وزارة الدفاع الأمريكية التي صدرت منذ عام 1998، حيث تم الإستنتاج أن الإسرائيليين شاركوا في حقل السلاح الإنفلاق منذ حوالي 1955-1960، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تتأرجح بين النووي الحراري من الأسلحة.

مخازن تيروش (TROSH-1):

تقع قرب مدينة تيروش على الطريق (ROUTE3)، ويبدو المركز من الفضاء واضح المعالم، حيث تظهر شبكة من الطرق تربط بين (70) خندقاً تفصل بينها مسافة (25) ياردة، وتعد أهم مخزنين من مخازن الأسلحة النووية الإسرائيلية.

مخازن تيروش (TROSH-2) النووية:

وتقع قرب مدينة تيروش عند تقاطع أوستراد (ROUTE38)، وتقوم وحدات عسكرية بحراستها بدرجة عالية وهي محاطة بطريق التفافي وأسلاك أمنية شائكة ومدخل طريق المخازن حيث يوجد حاجز تفتيش أمني وإشارات تحذر السائقين من الإقتراب من منطقة أمنية ومخازن تيروش التي هي قريبة جداً من قاعدة تل نوف الجوية وحقل صواريخ خربة زكريا . ويعد مجمع تيروش مجمعاً للأسلحة الإستراتيجية بينما يعتبر مجمع إيلابوت مخزناً للأسلحة التكتيكية.

مجمع البور (THE BOR):

يقع مجمع البور تحت مئات الأمتار في تحصينات من مجمع وزارة الدفاع الإسرائيلية في تل أبيب مركز إدارة العمليات الحربية الإسرائيلي، ويستطيع القادة العسكريين إدارة الحرب النووية من هذا المركز فالمجمع ذا طبيعة إستراتيجية، حيث يتم التحكم بالأسلحة النووية، ويعد مجمع البور مركز إدارة الهجوم النووي الإسرائيلي.

القاعدة (الوسيلة):

تقع تحت عقدة وزارة الدفاع في تل أبيب وهي موقع قيادة "إسرائيل" تحت الأرض حيث يمكن أن يقودوا موظفون إسرائيليون الحرب من القاعدة (الوسيلة) وهناك وسائل أخرى مشابهة لها طبيعة إستراتيجية أقل حول البلد بعد تطوير (بات رافاييل الصاروخ الإسرائيلي).

مركز يوديفات الحيفاوي:

هو مركز بحث متقدم ومنظمة متطورة لإعداد الأسلحة النووية وهو مسؤؤل عن تجميع الأسلحة النووية الإسرائيلية وتصنيع القذائف الباليستية وهو وسيلة حديثة بعيدة الأثر حيث تجميع الأسلحة اليوم.

مجمع بئر يعقوب لتصنيع الصواريخ (BEER YAAKOV):

يقع مجمع بئر يعقوب جنوب شرق تل أبيب ويعتبر أساسياً حيث يتم تجميع قطع صواريخ جيركو وشاميت في منطقة واحدة، أما صاروخ (ARROW) فيتم تجميعه في منطقة أخرى من المجمع، وقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن تحفظها لتجميع هذا الصاروخ لأن تكنولوجيا تطوير هذا الصاروخ ليس سوى نسخة معدلة لصاروخ الباتريوت المضاد للصواريخ.

مؤسسة رافاييل يودفات (RAFAEL YODEFAT):

تقع في منطقة حيفا والتي هي بيت لعدة مجتمعات رافاييل، أو هي مؤسسة لتطوير وبناء السلاح النووي وأبحاث التكنولوجيا المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية، فلها المسؤولية الرئيسية لبناء الأسلحة النووية حيث تم لديها بناء أول قنبلتين نوويتين عام 1966.

لكن وظائف المؤسسة أضيف عليها تطوير الأسلحة الصاروخية الباليستية حيث تعتبر المؤسسة المقر الرئيسي لأبحاث وتطوير الأسلحة الباليستية الإسرائيلية، حيث يتم تطوير محركات صواريخ متقدمة مضادة للصواريخ الباليستية والتي تمت تجربتها بنجاح العام الماضي.

كما تقوم المؤسسة بتطوير رؤوس صاروخية وعربات (MACH7) القابلة للعودة، ويقوم علماء نويون إسرائيليون من مؤسسة رافاييل بزيارة مخابر الأسلحة النووية في الولايات المتحدة الأمريكية والمشاركة معهم في أبحاث ومؤتمرات ومحاضرات، وتبادل التقنية.

قاعدة بلماخيم الجوية (PALMIKHIM AIR BASE):

تقع قاعدة بلماخيم الجوية على الساحل جنوب تل أبيب، وتعد قاعدة بلماخيم الجوية المركز الرئيسي للتطوير والأبحاث للصواريخ، وتشير وثائق أمريكية أنه يتم في القاعدة تطوير صاروخ عابر للقارات (ICBMS)، ولكن لم تتم تجربته فهي قاعدة لإطلاق وتجريب الصواريخ.

وأشارت صور الأقمار الصناعية للقاعدة إلى وجود مدرج مطار واحد وسبع هونغارات (مستودعات) لاستيعاب خطوط الشحن داخل المنطقة الأمنية وعدد من المصانع ، حيث يظهر بناء تجميع الصواريخ في جنوب المنطقة الأمنية من منطقة إطلاق الصواريخ.

وتشير الوثائق الأمريكية، إلى أن قاعدة بلماخيم الجوية تعتبر النسخة الإسرائيلية لقيادة الحرب الكونية الأمريكية التي ستنهي البشرية، فهي مركز قيادة الحرب الكونية، وتعادل قاعد بلماخيم الجوية الإسرائيلية قاعدة فاندريغ الجوية الأمريكية حيث تحفظ الصواريخ داخل حلمة الإنفاق في تشكيلات الحجر الكلسي السائدة في الساحة، والخارج منها جاهز للإطلاق منذ كانون الأول عام 1990 قبل حرب الخليج - كما جاء في وثيقة وزارة الدفاع الأمريكية - حيث أصبحت الصواريخ الموجودة في المركز المذكور قادرة على حمل رؤوس متفجرة كيميائية أو نووية داخل المنطقة الأمنية ويقع في القاعدة منشآت صناعية وبناء للتجمع الصاروخي في الطرف الجنوبي من المنطقة الأمنية قريباً من مواقع إطلاقها. وأضافت بعض المصادر إلى أن قاعدة المخيم ربما تتحول إلى مركز قيادة الطيران خلال أوقات الحرب، بينما تشير مصادر أخرى أن القيادة تقع في حظيرة مطار لاد.

مركز لايبوت:

أظهرت صور بالقمر الصناعي مساحة هائلة لمركز تحت الأرض وهي آمنة ومحمية إلى حد كبير، كما أن تقرير وزارة الدفاع الأمريكية عام 1987 يصف رؤوساً متفجرة وعربات إعادة دخول (ماتشوس 7) بقذائف بالستية إسرائيلية بعد تطويرها وتجهيزها في رافايل بيت الصواريخ بالستية الإسرائيلية.

وسائط إيصال السلاح النووي الإسرائيلي:

1 - صاروخ أريحا : ويتكون من مرحلة احتراق واحدة ويزود برأس حربي تقليدي، يحمل رأساً حريباً نووياً أو كيمياوياً أو بيولوجياً ويبلغ مداه (500 كم) ، وأساس تصميمه الصاروخ الفرنسي (DASSAULT MD- 600).

2 - صاروخ أريحا (LUZ YA-3): ويبلغ مداه (1500 كم) ، ووزنه الصافي (100 كغ) ، وبإمكانه أن يحمل رأساً حريباً واحداً تقليدياً أو نووياً أو كيمياوياً أو بيولوجياً، وهي نسخة مطورة لصاروخ أريحا.

ملحق رقم (3) مفاعل "ديمونا"

يحتوي مفاعل "ديمونا" على تسع منشآت متخصصة في برنامج صناعة القنبلة النووية، أربع منها تقوم بصناعة المواد الأولية الخاصة بصناعة الأسلحة النووية، وهي المنشآت : 1-2-8-9، أما المنشآت : 3-4-5-6-7، تقدم الخدمات للمنشآت الأولى (السابقة الذكر).

إن المنشأة رقم (4) هي معمل لمعالجة النفايات النووية السامة ذات النشاط الإشعاعي.

تنتج ((الوحدة 12)) في مفاعل "ديمونا" زيادة على التيار السائل الذي يحتوي على البلوتونيوم والتيار الذي يحتوي على اليورانيوم، تياراً آخرًا يحتوي على منتجات الإنشطار النووي ذات النشاط الإشعاعي العالي، فيدفع هذا التيار الحامض بالأنابيب إلى (الوحدة 24) لمعالجة النفايات ذات النشاط الإشعاعي العالي. وهذه الوحدة أنشئت في عام 1975.⁽¹⁾ حيث تسخن هذه النفايات في (الوحدة 24) في سخان خاص، وتخلط مع السكر بتركيز يبلغ كيلو غراماً واحداً من السكر لكل (150) ليتر من السائل.

وهذه الطريقة تحلل الحامض وتزيد تركيز إشعاعية النفايات إلى (2000) كوري في الليتر الواحد.

ثم يعبأ السائل في خزان سعته (6500) ليتر، لمدة سنتين تقريباً، وتسمى هذه العملية، بعملية التخزين المؤقت. ولهذه الطريقة الفوائد التالية:

-الأولى: تمنع التلوث أو تعرض الإنسان لهذه النفايات.

-الثانية: تسمح بمعرفة خواص النفايات، ودراسة تحولها، لتخزينها بصفة دائمة.

-الثالثة: يمكن استخدام المخازن المؤقتة لتخزين الوقود النووي المستهلك قبل معالجته، للحصول على مكوناته النووية. وهذه المخازن تتوفر فيها شروط وقائية عالية مع استخدام دروع وقائية من الرصاص حول المخزن.

إن كل المواد التي لا تنحل وتبقى، تشكل خطراً بعد سنتين. حيث تبث جسيمات بيتا (B) والتي هي عبارة عن جسيمات تحمل شحنة سالبة، وتسير بسرعة تصل إلى (250) ألف كم في الثانية، وهي ليست ذات قوة اختراق تذكر، وخطرها يأتي إلى الإنسان من خلال الطعام والشراب والهواء.⁽²⁾

(1) فرانك بارنابي: القنبلة الخفية، مرجع سابق، ص 66.

(2) حسني إبراهيم الهايك: التكنولوجيا النووية وصناعة القنبلة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1992.

أما المواد ذات النشاط الإشعاعي المنخفض والمتوسط فإنها تتحلل, ونظراً لأن انحلال النظائر ذات النشاط الإشعاعي يولد حرارة, فلذلك يبرد السائل المعبأ في الخزان السابق الذكر بالهواء والماء, لمنع من الغليان, لأنه إذا لم يبرد, فإن محتوياته سوف تهدد بالانفجار, تاركة عواقب وخيمة على البيئة.

وبعد سنتين, تتم معالجة هذه المواد عن طريق الترسيب الكيميائي, ثم عن طريق الترشيح والإمتصاص, وتحويل إلى أجهزة التقطير لفصل مكوناتها, ثم تحول إلى أحواض التجفيف والكلسنة. وللتخلص نهائياً من هذه النفايات, توضع في أوعية رابطة من الإسمنت, سعة الواحدة (20) ليتر, وتغلف بمادة البيتومين, وتغلف مرة أخرى بمادة بولوميرية, ثم تغلف كذلك مرة ثالثة بمواد زجاجية أو سيراميكية, وتدفن النفايات بعد ذلك في أعماق الأرض, ورغم ذلك يبقى هناك خطر كبير من تسرب أشعة بيتا من هذه الأوعية, إلى المياه الجوفية مع مرور الوقت, وهذا يحتاج إلى تبديل الخزانات كل (200 سنة).⁽¹⁾

وتراعى الشروط التالية في تخزين النفايات السامة:

أولاً: إستقرار الطبقات الجيولوجية مع عدم احتمال حدوث هزات أرضية.

ثانياً: وجود مصدر دائم لتبريد النفايات, نظراً للحرارة الذاتية المنبعثة منها.

ثالثاً: أن يعمل الموقع كدرع حاجز للإشعاع الناتج عن النفايات (مثل مصائد الملح).

رابعاً: أن يكون مكان التخزين خالياً من الرطوبة.

خامساً: أن يكون مكان التخزين في مأمن من الحرائق والأخطار.

سادساً: أن يكون مكان التخزين قريباً من المؤسسات النووية.

سابعاً: أن يكون موقع التخزين بعيداً عن مصادر المياه الجوفية.

وجميع هذه المواصفات تجعل من منطقة المفاعل نفسه على بعد كيلو متر من المنشآت, هي المكان الملائم لدفن النفايات, فمنطقة "ديمونا" تقع فوق القرية الفلسطينية (كرونوب), وهي مبنية على صخور جيرية من العصر الطباشيري المتوسط, ويوجد تحت هذه الصخور مباشرة, صخور ما قبل الكامبري, ويحيط بها صخور مارليه, وهي صخور جيرية وطنية, واحتمال وجود المياه الجوفية في هذه الصخور بأنواعها الثلاثة قليل نظراً لأن مساماتها صغيرة, ونفاذيتها منخفضة, ومعدل سريان المياه الجوفية فيها بطيء جداً, ولذلك فإن هذه الصخور غير صالحة طبيعياً, لأن تكون خزانات مياه جوفية.⁽²⁾

(1) سعود رعد: الإشعاع النووي - قصة تشيرنوبل ومستقبل البشرية - , جروس برس, طرابلس, 1986, ص96.

(2) فرانك بارنابي: القنبلة الخفية, مرجع سابق, ص67.

(ملحق رقم 4)

لقد ذكرت مجلة (التايم) تحت عنوان (كيف حصلت "إسرائيل" على القنبلة)، أن بعض الخبراء في أجهزة الاستخبارات الغربية يعتقدون أن الكيان الإسرائيلي أجرى تجربة تحت الأرض في منطقة النقب عام 1963، وقد أكد هذا الخبر ما ذكرته المجلة الألمانية الشهيرة العسكرية شبه الرسمية (فرتكنيك)، أن الخبراء الغربيين يعتقدون أن الكيان الإسرائيلي أجرى تجربة تحت الأرض في النقب.⁽¹⁾

وذكر كذلك (سيمور هرش) بأن بعض المصادر الإسرائيلية، أكدت له أن الفنيين والفيزيائيين في "ديمونا" أحرروا على الأقل اختباراً واحداً، ذا طاقة تفجيرية منخفضة بالقرب من الحدود المصرية في صحراء النقب، وتنتج هذه التفجيرات (المعروفة بالتفجير صفر) طاقة انشطارية منخفضة، ولكن غير ذات جدوى، وتعتبر مقياساً موثوقاً به تماماً لنظام تجميع الأسلحة بالكامل، وأكد (هرش)، أن الاختبار هزَّ أجزاء من سيناء.⁽²⁾

وقال بعض المراقبين أن الكيان الإسرائيلي، قام سرّاً بتجربة أو تجارب تفجير نووي تحت سطح الأرض في النقب إلى عمق (800) متر، في نهاية أيلول أو بداية تشرين أول عام 1969، ومما يثبت هذا الإدعاء تقرير يفيد بأنه قبل ذلك بوقت قصير، أوفدت مجموعة إسرائيلية مؤلفة من (11) مهندساً نووياً، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، للتدريب على تكنولوجيا التفجيرات النووية تحت سطح الأرض، ولدى عودة هؤلاء المهندسين إلى الكيان الإسرائيلي، شرعوا فوراً في العمل لبناء موقع تلك التجارب.⁽³⁾

كما لاحظ علماء من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا، كانوا يقومون بتجارب في خليج العقبة، أن النسبة المئوية للتركيز الإشعاعي في تلك المياه قد ارتفعت، ونسب هؤلاء العلماء هذه الظاهرة إلى إمكان حدوث تفجير نووي تحت سطح الأرض، وهو ما يعرف بالتفجير المكتوم.

ويؤكد الدكتور (محمود متولي) في كتابه ("إسرائيل" والقنبلة الذرية)، حدوث مثل هذا التلوث في خليج العقبة، حيث قال: (ترجع ظاهرة ارتفاع تركيز الإشعاعات في مياه خليج العقبة، إلى حدوث تفجير نووي تحت سطح الأرض أدى إلى ارتفاع مستوى شدة الإشعاعات في مياه البحر العميقة).⁽⁴⁾

كذلك حذرت منظمة (السلام الأخضر) من مخاطر المنشآت النووية الإسرائيلية على سلامة المنطقة، حيث جاء في تقرير أصدرته المنظمة في شهر حزيران عام 2007، أن السلطات الإسرائيلية، أقامت عدة منشآت ومفاعلات نووية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى مقربة من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وأكدت أن

(1) Roger (The Nuclear Axis) ZedenkCervenka and Barbara.

(2) سيمور هرش، الخيار شمشون، مرجع سابق، ص76.

(3) محمود عزمي، الخيار النووي الإسرائيلي ضرورة استراتيجية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد43، آذار 1975، ص95.

(4) محمود متولي: "إسرائيل" القنبلة الذرية، كتاب مصر اليوم، القاهرة، 1987، ص76.

أي خلل في صحراء النقب سيؤدي إلى انبعاث مواد مشعة إلى مدن يزيد عن (400) كم في جميع الاتجاهات , الأمر الذي يهدد حياة الملايين من سكان الشرق الأوسط, وجاء في التقرير, أن مفاعل "ديمونا" تجاوز عمره الافتراضي, وهو مُهدد بالانفجار, وقد اعترفت مصادر إسرائيلية مراراً بحدوث تسرب إشعاعي منه, ما يؤدي إلى التهديد المباشر للبيئة العربية وحياة الإنسان ومحيطه الحيوي.⁽¹⁾

وتقدر الوكالات الحكومية الأمريكية وغيرها من المصادر الوثيقة أن "إسرائيل" تمتلك حوالي (100-200) قنبلة نووية, كل قنبلة منها أقوى أضعافاً من تلك القنابل التي أقيمت على هيروشيما وناغازاكي, وهذا ما يجعل "إسرائيل" القوة النووية السادسة في العالم. وتشير التقديرات الغربية إلى أن "إسرائيل" تمتلك من البلوتونيوم ما يكفي لإنتاج (100) قنبلة أخرى إضافية.

ولكن هذه القوة النووية المدمرة, ليست خاضعة لأية مراقبة دولية, حيث لم توقع "إسرائيل" على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية, كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتجاهل دائماً البرنامج النووي الإسرائيلي من حملتها العالمية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبالتالي ستبقى "إسرائيل" خارج إطار القانون الدولي, إلى أن تحمي الحكومات العربية شعوبها بإجراءات مضادة, وأن تطور سياستها بحيث تسعى هذه الحكومات سعياً حثيثاً - وذلك أضعف الإيمان- في كل المنابر الدولية, لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل, دون استثناء "إسرائيل".

(1) مجلة البيئة والتنمية (السلام الأخضر), من مخاطر المنشآت النووية الإسرائيلية, بيروت, العددان 112, 113, ص12

(ملحق رقم 5)

أهم المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت في العالم لمنع انتشار الأسلحة النووية والتي عقدت بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة

أولاً: معاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية والتجارب النووية:

لقد تغيرت مفاهيم القوى العسكرية بعد دخول العالم في مجال التسلح النووي مع أول تفجير اختياري، أجرته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1945.

ومما لا شك فيه، أن هذا المفهوم الجديد للقوة، والذي طبق عملياً وأنهى الحرب العالمية الثانية، بعد تدمير مدينة هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين، قد ساهم في تغيير موازين القوى والخريطة السياسية في العالم منذ أواسط القرن العشرين الماضي، وكان التسابق في هذا المجال على أشده، في فترة الحرب الباردة، مما ساهم في تطوير أسلحة نووية أشد فتكاً، وأدى إلى تراكم السلاح النووي في ترسانات السلاح بين القوى المسيطرة على العالم.

وقد كان لزاماً إجراء التجارب التفجيرية المختلفة لتطوير السلاح النووي، فقد كانت البداية، تفجيرات تتم فوق سطح الأرض، تلاها تفجيرات تتم في الغلاف الجوي، وتحت مياه البحار والمحيطات، ومن ثم في باطن الأرض، وقد قدرت هذه الاختبارات حتى عام 1998، ما لا يقل عن (2050) تفجيراً، كان أكثرها للولايات المتحدة الأمريكية، ثم الإتحاد السوفيتي سابقاً، وقد ساهمت في تلوّث العالم بنواتج الإنشطار الذري المشعة بدرجات مختلفة.

من هنا بدأ العالم في محاولة إيقاف هذا السباق المحموم لحماية البيئة من جهة، ولإيقاف التسلح النووي وانتشاره من جهة أخرى، لهذا بذلت جهود دولية حثيثة لإيجاد اتفاقيات ومعاهدات بهذا الخصوص.

فقد تم في إطار حظر انتشار السلاح النووي، إنشاء مناطق في العالم خالية من السلاح النووي، من خلال اتفاقيات إقليمية لدول هذه المناطق، وهذه المعاهدات الإقليمية تنفق في إطارها العام على حظر تصنيع أو إنتاج أو امتلاك أو حيازة أو اختبار أو استلام أسلحة نووية.

وهناك أيضاً معاهدات أخرى في هذا الإطار، مثل معاهدة قاع البحار التي بدأت في عام 1971، ومعاهدة الفضاء الخارجي التي بدأت عام 1967، ومعاهدة إنتركتيكا التي بدأت عام 1959، والتي تحظر التفجيرات النووية الإختبارية أو السلمية من أي نوع، وتحظر أيضاً التخلص من النفايات المشعة.

تعد مسائل عدم الانتشار وعدم التسلح النووي من الأمور ذات الأهمية على المستوى الدولي، وفي ظل التدابير الدولية المستمرة في سبيل منع انتشار الأسلحة النووية وتفعيل عمليات (نزع السلاح النووي)، ظلت مسألة حظر التفجيرات المتعلقة بتجارب الأسلحة النووية مدرجة على جدول أعمال المفاوضات والمداولات

المتعددة الأطراف والثنائية لأكثر من أربعين سنة. وفي عام 1996، تم التوصل إلى اعتماد معاهدة الحظر الشامل من التجارب النووية، والذي يعد حدثاً مميّزاً في تاريخ الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وهذه المعاهدة تهدف إلى منع أي اختبارات تجريبية للأسلحة النووية، لغرض تطويرها واستحداث أنواع جديدة منها.

وتأتي هذه المعاهدة متممة لمعاهدة (1963) لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، بحيث يصبح المنع شاملاً.

قبل هذه المعاهدات كانت مشاعر القلق بشأن تجارب الأسلحة النووية قد برزت عندما تزايد إدراك الرأي العام للآثار الضارة للغبار الذري المتساقط جراء التجارب النووية في الغلاف الجوي، وهذا أدى إلى التوصل خلال فترة الحرب الباردة إلى عقد ثلاث معاهدات بشأن التجارب النووية، لم تكن أي منها شاملة وهي:

● معاهدة متعددة الأطراف لحظر تجارب السلاح النووي في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء لعام 1963، أي ما يسمى بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، باعتبار أن هذه المعاهدة لم تحظر التفجيرات النووية تحت الأرض.

● معاهدتان ثنائيتان بين الإتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، بشأن الحد من الطاقة التفجيرية للتجارب النووية للأغراض العسكرية والسلمية.

وقد وُقعت هاتان المعاهدتان في عام 1974 و1976 على التوالي، ودخلتا حيز التنفيذ في عام 1990.

وكان من آثار انتهاء الحرب الباردة، أن تحقق قدر أكبر من الاستعداد بين الدول الحائزة للأسلحة النووية للاستجابة لمطلب واسع ومتنامٍ من جانب الرأي العام العالمي بانتهاء التجارب النووية مرة واحدة وإلى الأبد، الأمر الذي دفع في عام 1993 الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بما فيها الدول الخمس المعلن عن حيازتها للأسلحة النووية، إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية، تكون عالمية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق بطريقة فعالة وتسهم في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية وبجميع جوانبه .

انتهى مؤتمر نزع السلاح بعد سنتين ونصف من المفاوضات، إلى وضع مشروع معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية في أي مكان ولأي غرض، وذلك في عام 1996، واعتمدت المعاهدة في العاشر من أيلول 1996، من قبل أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقام الأمين العام للأمم المتحدة، بصفته الوديع، بفتح باب التوقيع عليها في الرابع والعشرين من أيلول من العام نفسه في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وتم البدء في التوقيع على هذه المعاهدة في (24 أيلول 1996) في نيويورك ، حيث وُقعت من قبل (17) دولة، بما فيها دول النادي النووي الخمس، وحتى الآن وقع على هذه المعاهدة (170) دولة من أصل (193)

دولة في الأمم المتحدة، وصادق من هذه الدول الموقعة (108) دولة فقط، حيث صادقت الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن (دول النادي النووي الأول) ما عدا الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن دولاً مثل "إسرائيل" وإيران وقعت ولم تصادق بعد.

ويتطلب لدخول المعاهدة حيز النفاذ، توقيع ومصادقة (44) دولة محددة بالاسم في الملحق الثاني من وثيقة المعاهدة، وهي الدول التي لديها نشاط نووي.

وحتى الآن وقع وصادق من هذه الدول (32) دولة ، بينما لم توقع (3) دول وهي: كوريا الشمالية والهند وباكستان، ووقعت ولم تصادق (9) دول وهي: الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام والصين وكولومبيا والكونغو واندونيسيا وإيران ومصر و"إسرائيل".

وللتوضيح، تنص المعاهدات المتعددة الأطراف عادة على التوقيع بشرط التصديق أو القبول أو الموافقة، وهو توقيع يشار إليه (بالتوقيع البسيط)، وفي مثل هذه الحالات فإن الدول الموقعة، لا تأخذ على عاتقها التزامات فعلية بموجب المعاهدة لدى توقيعها عليها، غير أن التوقيع يدل على اتجاه نية الدولة إلى اتخاذ خطوات للتعبير عن ارتضاؤها الالتزام بالمعاهدة في تاريخ لاحق، كما أن التوقيع يرتب التزاماً في الفترة ما بين التوقيع والتصديق أو القبول أو الموافقة، بالامتناع بحسن نية عن إثبات تصرفات من شأنها أن تعطل موضوع المعاهدة والغرض منها.

يعد عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تحقيقاً لأحد التدابير نحو تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام (1968)، المتضمنة تعهد الدول الأطراف بمتابعة المفاوضات لوقف سباق التسلح النووي وتعهداً ببنزح السلاح النووي.

أهم ما تبديه الدول الأطراف في ديباجة المعاهدة ما يلي:

1. تأكيدها على أهمية التنفيذ التام والسريع للاتفاقيات الدولية في ميدان نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، وعلى ضرورة بذل جهود منهجية وتدرجية ومتواصلة، لتقليل الأسلحة النووية في العالم، بغية الوصول إلى نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية حازمة وفعالة.
2. إدراكها أن وضع حد لتفجيرات الأسلحة النووية، سيشكل خطوة معقولة في سبيل القيام بعملية منهجية لتحقيق نزع السلاح النووي.
3. اقتناعها بأن أكثر الطرق فعالية للتوصل إلى وضع حد للتجارب النووية، هي عن طريق إبرام معاهدة عالمية يمكن التحقق منها دولياً بفعالية لحظر التجارب النووية حظراً شاملاً.

تتضمن الالتزامات الأساسية للمعاهدة، تعهد كل طرف بعدم إجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية، أو أي تفجير آخر سواءً للأغراض السلمية أو العسكرية أو التسبب في إجراءاته أو التشجيع عليه أو المشاركة فيه بأي طريقة كانت.

وهناك بعض التدابير الضرورية والمتوجب على الدول الأطراف اتخاذها تنفيذاً لالتزامها بموجب المعاهدة مثل:

- منع الأشخاص الطبيعيين والقانونيين (الاعتباريين) في أي مكان على إقليمها أو مكان يخضع لولايتها أو سيطرتها أو الذين يحملون جنسيتها في أي مكان من القيام بأي نشاط محظور بموجب المعاهدة.
- التعاون مع الدول الأطراف الأخرى وتقديم المساعدة القانونية لها بغية تيسير تنفيذ التزامات المعاهدة.
- قيام كل دولة طرف بتسمية أو إقامة سلطة وطنية تكون جهة الوصل الوطنية التي يجري عن طريقها الاتصال بالأنظمة (منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) وبالدول الأطراف الأخرى.
- إعلام كل دولة طرف في المنظمة بالتدابير المتخذة تنفيذاً لالتزاماتها هذه المستوجبة عليها.
- يعقد بعد بدء تنفيذ المعاهدة بعشر سنوات، ما لم تقرر أغلبية الدول الأطراف خلاف ذلك، مؤتمر لاستعراض سير العمل بهذه المعاهدة وفعاليتها، وينظر المؤتمر الاستعراضي إستناداً إلى طلب مقدم من أي من الدول الأطراف، في إمكانية السماح بإجراء تفجيرات نووية جوفية للأغراض السلمية.
- يمكن بعد ذلك على فترات، مدة كل منها عشر سنوات، عرض مؤتمرات استعراضية أخرى للهدف نفسه.

وليس للمعاهدة مدة محدودة، إذ أن لكل دولة طرف، الحق في الإنسحاب من المعاهدة إذا قررت أن أحداثاً غير عادية تتعلق بموضوعها قد عرضت مصالحها العليا للخطر، ويتم الإنسحاب بتوجيه إشعار مسبق قبل ستة أشهر إلى سائر الدول الأطراف والمجلس التنفيذي والوديع ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويشمل هذا الإشعار بياناً بالأحداث غير العادية التي ترى الدولة الطرف، أن مصالحها العليا تتعرض للخطر، وهي بهذا تشبه كثيراً معاهدة (حظر انتشار الأسلحة النووية)، حيث يلاحظ أنه يصعب جداً عملياً الإنسحاب من مثل هذه المعاهدات، لما قد يترتب عليه من تأثير على الأمن والاستقرار الدوليين، رغم أن هذا الإنسحاب جائز نظرياً وقانونياً.

منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية:

نظراً للأهمية الكبيرة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد نص فيها على إنشاء جهاز دائم يسمى "منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، للإشراف على تنفيذها بالشكل المطلوب، والمعاهدة تنحو بهذا الخصوص منحى بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية الحديثة ذات الأهمية، مثل إتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993، واتفاقية التجارة العالمية، حيث تقرر في عام 1994، إنشاء منظمة تتعلق بتنفيذها وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات.

أنشئت منظمة معاهدة الحظر الشامل فعالاً، في اجتماع الدول الموقعة على المعاهدة المنعقد في نيويورك في (19-11-1996)، ومقر هذه المنظمة في في نجا، وتكون كل دولة طرف في المعاهدة عضواً فيها، وتنشأ الأجهزة التالية وتكون تابعة للمنظمة:

- مؤتمر الدول الأطراف.
- المجلس التنفيذي.
- الأمانة الفنية التي تتضمن مركز البيانات الدولي.

تدفع الدول الأطراف سنوياً، تكاليف أنشطة المنظمة وفقاً لجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة.

يتألف المجلس التنفيذي للمنظمة من (51) عضواً، ويكون لكل دولة طرف الحق في عضوية المجلس، مع مراعاة الحاجة إلى توزيع جغرافي (عادل)، ويضم المجلس:

- (10) دول أطراف من إفريقيا.
- (7) دول أطراف من أوروبا الشرقية.
- (9) دول أطراف من أمريكا اللاتينية والكاريب.
- (7) دول أطراف من الشرق الأوسط وجنوب آسيا.
- (10) دول أطراف من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية.
- (8) دول أطراف من جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي والشرق الأقصى.

وتعتمد المعاهدة على وسائل فنية كأحد إجراءات التحقيق من الإلتزام بالمعاهدة من قبل الدول الأطراف، وترتكز هذه الوسائل على نظام شبكات دولية للرصد بأنواعها المختلفة من شبكة رصد زلزالي وشبكة رصد صوتي مائي وشبكة رصد دون سمعي وشبكة رصد إشعاعي.

كذلك هناك نظام الرصد الدولي ووظائف مركز البيانات الدولي، حيث يتألف نظام الرصد الدولي من (321) محطة رصد و(16) مختبراً، لرصد الأرض، للتعرف على أي نشاط تجارب تفجيرية نووية، ويستخدم نظام الرصد الدولي أربع وسائل للتحقيق، باستخدام أحدث التقنيات العلمية.

ومما سبق يتضح، أن (معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) تأتي بعد انتظار طويل، لتحل محل، أو لتكمل معاهدة (حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء لعام 1963)، أي معاهدة الحظر الجزئي، باعتبار أنها لم تحظر التفجيرات النووية تحت الأرض. فهل جاءت معاهدة الحظر الشامل شاملة حقاً، كما جاء في عنوانها؟؟

لاشك أن المعاهدة ستضع نهاية لجميع التفجيرات النووية في أية بيئة كانت، وقد تشكل هذه المعاهدة فيما لو أصبحت نافذة، خطوة جيدة، لكنها ليست كافية باتجاه نزع السلاح النووي، حيث يمكن التحقق من الإلتزام بأحكام المعاهدة بالإستناد إلى عدد من الضمانات التي تمكن كل دولة طرف في المعاهدة أن تتأكد من التزام الدول الأطراف الأخرى بأحكامها، عن طريق التفتيش الموقعي، وعن طريق نظام الرصد الدولي، الذي يستطيع تسجيل الإهتزازات تحت الأرضية، وفي البحار، وفي الهواء، وكشف النظائر المشعة المطلقة في الفضاء.

لكن هذا غير كافٍ، فقد كان المؤمل أن يكون الحظر شاملاً كما جاء في عنوان المعاهدة، بحيث يشمل التجارب النووية على اختلاف أنواعها، وليس التفجيرات النووية فقط، لأن إنهاء التفجيرات لن ينهي السباق نحو تطوير وتحسين تكنولوجيا الأسلحة النووية، عن طريق إجراء تجارب مخبرية غير تفجيرية، بل سيؤجج هذا السباق. وبناءً عليه فإن المعاهدة قد لا تكون (شاملة) حقاً، وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن التجارب النووية غير الحرجة، ليست مخالفة لأحكام المعاهدة.

وللتذكير، فإن الحديث فقط هو عن الدول الـ (44) التي يشترط تصديقها على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ.

وفي الحقيقة، إن المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة المبرمة حتى الآن، لا تؤدي إلى جعل الأرض خالية من الأسلحة النووية، وبكفي للدلالة على ذلك، أن (معاهدة الحظر الشامل للتفجيرات النووية) لا تمنع من تطوير الأسلحة النووية وتحسينها من الناحية النوعية، حيث يمكن للدول المتقدمة تكنولوجياً أن تستمر في تطوير ترسانتها النووية عن طريق التجارب النووية المعملية وغير التفجيرية التي لا تحظرها معاهدة الحظر الشامل، وأن معاهدة (عدم انتشار الأسلحة النووية) تعامل الدول الخمس التي تملك الأسلحة النووية معاملة تميزها، فهذه الدول لا تمنع من امتلاك وتطوير الأسلحة النووية، ولا يُطلب منها إنهاء برامجها أو أسلحتها النووية، ويضاف إلى ذلك وجود دول تملك وتطور أسلحة نووية خارج نطاق القانون الدولي، ورقابة المنظمات الدولية المعنية.⁽¹⁾

كما أن التمييز وعدم المساواة بين الدول يمتد إلى منطقة الشرق الأوسط في وجود كيان في المنطقة كـ "إسرائيل"، معتدٍ ومغتصب أراضٍ وحقوق عربية، ومستمر في اعتداءاته كل يوم، ويملك أعتى ترسانات الأسلحة، بما فيها الأسلحة النووية، ويرفض الإنضمام إلى (معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية)، خلافاً لما فعلت كل دول المنطقة، كما يرفض التصديق على (معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية).

(1) مجدي كامل: الأسرار النووية، مرجع سابق، ص 182-195.

معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT):

(NON PROLIFERATION TREATY)

تم الإتفاق عليها في لندن وموسكو وواشنطن في أول حزيران 1968، وبدأ العمل بها في 5 آذار 1970، تحتفظ بها حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سابقاً.

بالنظر إلى التدمير الذي سوف يصيب الجنس البشري نتيجة الحرب النووية، والحاجة التي تترتب على ذلك لبذل جميع الجهود لتفادي خطر الحرب، وأن يتم اتخاذ جميع الإجراءات لضمان أمن الشعوب و الاعتقاد بأن انتشار الأسلحة النووية سوف يؤدي إلى زيادة خطر الحرب النووية، وتعهداً بالتعاون في سبيل تطبيق الضمانات الدولية النووية في النشاطات النووية السلمية، وتعبيراً عن التأييد للأبحاث والتنمية والجهود الأخرى التي تؤكد تطبيق المبادئ التي تضمن بفعالية تدفق المصادر والموارد الإنشطارية باستعمال الأدوات والأساليب الفنية الأخرى في نطاق إستراتيجية معينة، وفي إطار الضمانات الدولية للطاقة النووية. وتأكيداً لمبدأ أن فوائد الإستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية بما فيها أن إنتاج في تكنولوجيا تتوصل إليه الدول المسلحة سويماً في معرض تطوير المتفجرات النووية، يجب أن تتوفر في الأغراض السلمية لجميع أطراف الإتفاقية الدول المسلحة نووياً وغير المسلحة نووياً على حد سواء، واقتناعاً بأنه من خلال نشر هذا المبدأ يحق لجميع أطراف الإتفاقية أن يشتركوا إلى أقصى درجة ممكنة في تبادل المعلومات الفنية من أجل المساهمة (فردى أو متعاونين) مع دول أخرى في مزيد من التنمية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وإعلاناً عن نيتهم في أقرب تاريخ ممكن إلى وقف سباق التسلح النووي واتخاذ إجراءات فعالة في اتجاه نزع السلاح النووي، ودعوة لجميع الدول للتعاون لتحقيق هذه الأهداف واستعادة للتصميم تعبر عنه أطراف اتفاقية 1963، والتي تحرم إجراء تجارب على الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي أو تحت الماء في معرض عملها (الأطراف) للتوصل إلى الوقف الكامل لجميع المتفجرات التجريبية للأسلحة النووية، ومتابعة المفاوضات نحو هذا الهدف.

وتشوقاً إلى مزيد من التخفيف في حالة التوتر الدولي وتقوية الثقة بين الدول من أجل تسهيل وقف صناعة الأسلحة النووية، والتخلص من المخزون الحالي منها ونزع الأسلحة النووية من الترسانة القومية، وكذلك وسائل إطلاقها عن طريق التوصل إلى اتفاقية بشأن نزع السلاح العام والكامل في ظل سيطرة دولية شديدة وفعالة استعادة بالمبدأ واتفاقات مع ميثاق الأمم المتحدة، بأن الدول يجب ألا تلجأ في علاقاتها الدولية إلى التهديد بالقوة أو استخدامها لاحتلال أراضي أي دولة أو ضد استقلالها السياسي أو بشكل آخر لا تتفق مع أهداف الأمم المتحدة، وأن تقوم بإرسال دعائم المحافظة على السلام والأمن الدوليين، وأن تنمي الموارد البشرية والاقتصادية في العالم بشرط تحويل أقل قدر ممكن منها من الأغراض العسكرية.

اتفقوا على ما يلي:

● المادة الأولى:

تتعهد كل دولة مسلحة نووية طرف في الإتفاقية بعدم نقل الأسلحة النووية أو أية أجهزة نووية متفجرة أخرى أو السيطرة على مثل هذه الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أي طرف آخر مهما كان، وألا تساعد أو تشجع أو تحث أية دولة غير مسلحة نووياً لكي تقوم بصناعة الأسلحة النووية أو تحصل عليها أو أي أجهزة أو السيطرة على هذه الأسلحة والأجهزة المتفجرة.

● المادة الثانية:

تتعهد كل دولة غير مسلحة نووياً - طرف في الإتفاقية - ألا تتلقى الأسلحة، أو أي أجهزة نووية متفجرة أو السيطرة على مثل هذه الأسلحة، والأجهزة النووية، بشكل مباشر أو غير مباشر، عند نقلها بواسطة أي طرف كان، وبعدم تصنيع أو الحصول على الأسلحة النووية المتفجرة، وألا تطلب المساعدة في مجال تصنيع الأسلحة النووية، أو الأسلحة النووية المتفجرة الأخرى.

● المادة الثالثة:

تتعهد كل دولة غير مسلحة نووياً - طرف في الإتفاقية - بقبول الضمانات التي سوف تتضمنها اتفاقية يتم التفاوض عليها، وعقدها مع الوكالة الدولية للطاقة النووية في إطار سلطة الوكالة الدولية للطاقة النووية، ونظام الضمانات الخاص بالوكالة، من أجل التأكد من الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن هذه الاتفاقية بشأن عدم تحويل الطاقة النووية في الإستخدامات السلمية إلى صناعة الأسلحة النووية أو الأجهزة الأخرى، وسوف يتم تطبيق إجراءات الضمانات التي تتطلبها هذه المادة بشأن مصادر المواد الإنشطارية (المشعة) الخاصة، سواء كانت هذه المواد يتم إنتاجها أو معالجتها أو استعمالها من منشآت نووية أساسية أو خارج أية منشأة، وسوف يتم تطبيق الضمانات التي تتطلبها هذه المادة على مصادر المواد "الإنشطارية المشعة" الخارجية في جميع الأنشطة النووية السلمية في أرض هذه الدولة، وفي ظل نظامها القانوني، وإذا تم القيام بمهامها تحت سيطرتها في أي مكان آخر: تتعهد كل دولة طرف في الاتفاقية ، بألا تقدم مصادر أو مواد خاصة قابلة للإنشطار، ومعدات، ومواد خاصة مصممة خصيصاً أو معدة لمعالجة أو استعمال أو إنتاج مواد خاصة قابلة للإنشطار، إلى أية دولة مسلحة نووية أو أية دولة غير مسلحة نووياً، للاستعمال في الأغراض السلمية إلا إذا كان المصدر أو المواد الخاصة القابلة للإنشطار موضوعاً للضمانات التي تتطلبها هذه المادة.

وسوف يتم تطبيق الضمانات التي تتطلبها هذه المادة بشكل يتفق مع المادة الرابعة من هذه الاتفاقية، بحيث تتفادى إعاقه التنمية الاقتصادية أو التكنولوجيا بين الأطراف، أو إعاقه التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية بما فيها التبادل الدولي للمواد النووية ومعدات المعالجة أو استعمال أو إنتاج المواد النووية للأغراض

السلمية بشكل يتفق مع فقرات هذه المادة ومبادئ الضمانات التي سوف يتم إعدادها بحيث يتم إكمالها لهذه الاتفاقية.

وسوف تعقد الدول غير المسلحة من أطراف الإتفاقية، إتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة، للوفاء بمتطلبات هذه المادة بشكل جماعي مع دول أخرى أو فرادى، بشكل يتفق مع سلطة الوكالة الدولية للطاقة النووية. وسوف يبدأ التفاوض حول تلك الإتفاقيات بعد 180 يوماً من بدء العمل بهذه الإتفاقية أصلاً. وبالنسبة للدول التي سوف تُودع وثائق تصديقها أو توقيع انضمامها بعد فترة (180) يوماً، يبدأ التفاوض حول تلك الإتفاقيات منذ ذلك الإبداع، ويبدأ العمل بهذه الإتفاقية في تاريخ لا يزيد على ثمانية عشر شهراً من تاريخ بدء المفاوضات.

● المادة الرابعة:

لا تتضمن هذه الاتفاقية شيئاً يمكن تفسيره بما يؤثر على الحق الأصلي لجميع الأطراف في أن تقوم بتنمية مصادرها، وإنتاج استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون تمييز، بشكل متفق مع المادة الأولى والثانية من هذه الإتفاقية.

يتعهد أطراف الإتفاقية ولهم الحق في المشاركة في أقصى درجة ممكنة من تبادل للمعدات والمواد والمعلومات الفعلية، والتكنولوجيا من أجل الإستعمالات السلمية للطاقة النووية.

وسوف يقوم أطراف الإتفاقية الذين يمكنهم ذلك، بالتعاون أيضاً في الإسهام وحدهم أو مع دول أخرى أو منظمات دولية، لتحقيق تنمية أفضل في تطبيق الحالة النووية في الأغراض السلمية، لاسيما في أراضي الدول غير المسلحة نووياً من أطراف الإتفاقية، آخذين في الإعتبار احتياجات المناطق النامية من العالم.

● المادة الخامسة:

يتعهد كل طرف بالاتفاقية، باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان أنه تمثيلاً مع هذه الاتفاقية وفي ظل الإشراف الدولي المناسب وفي إطار الممارسات الدولية المناسبة، سوف تتوفر المزايا المتوقعة من أي تطبيقات سلمية للتفجيرات النووية لأية دولة غير مسلحة نووياً - طرف في الاتفاقية - دون تمييز، وأن تكون ما تتحمله هذه الأطراف مخفضاً إلى أدنى حد ممكن مع إسعاد تكلفة الأبحاث والتنمية للدول غير المسلحة نووياً الأطراف في الاتفاقية أن تحصل على هذه المزايا عن طريق اتفاقيات ثنائية.

● المادة السادسة :

يتعهد كل طرف في الاتفاقية باللجوء إلى المفاوضات بنية طيبة، بشأن إجراءات فعالة لوقف سباق التسلح النووي في وقت قريب، ونزع السلاح النووي وبشأن اتفاقية تتناول نزع السلاح العام والكامل في ظل سيطرة دولية قوية وفعالة.

● المادة السابعة :

لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يؤثر على حق مجموعة من الدول في أن تعقد اتفاقيات إقليمية لكي تؤكد عدم وجود الأسلحة النووية بشكل كامل في مناطقها المعنية.

● المادة الثامنة :

يمكن لأي طرف في الاتفاقية أن يقترح تعديلات لهذه الاتفاقية، ويتم تقديم التعديل المقترح إلى الحكومة التي يتم إيداع التصديقات لديها، حيث تقوم بتوزيعها على جميع أطراف الاتفاقية، ومن ثم بناءً على طلب ثلث أو أكثر من ثلث أطراف الاتفاقية، سوف تقوم الحكومات التي يتم إيداع التصديقات لديها بعقد مؤتمر يدعى إليه أطراف الاتفاقية للنظر في هذا التعديل.

يجب الموافقة على أي تعديل لهذه الاتفاقية بواسطة أغلبية أصوات جميع أطراف الاتفاقية بما فيها أصوات الدول غير المسلحة نووياً أطراف الاتفاقية، وجميع الأطراف الأخرى التي كانت في تاريخ توزيع التعديل أعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية، وسوف يبدأ العمل بالتعديل بالنسبة لكل طرف يقوم بإيداع وثائق التصديق على التعديل، عندما يتم إيداع وثائق التصديق من جانب أغلبية الأطراف بما فيها وثائق التصديق من جميع الدول المسلحة نووياً أطراف الاتفاقية، وجميع الأطراف الأخرى التي كانت في تاريخ توزيع التعديل أعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية، وبعد ذلك يبدأ العمل بالتعديل بالنسبة لأي طرف عندما يودع وثائق التصديق الخاصة به.

سوف يعقد مؤتمر لجميع أطراف الإتفاقية في جنيف بسويسرا بعد خمس سنوات من بدء العمل بها، لكي يعيد النظر في عمل الإتفاقية من أجل تأكيد أن هدف الإتفاقية بناءً على تقديم اقتراح بهذا الشأن إلى الدول التي يتم إيداع وثائق التصديق عليها، أن تعقد مؤتمرات أخرى كل خمس سنوات بعد ذلك بنفس هدف إعادة النظر في عملية الإتفاقية.

● المادة التاسعة:

سوف تكون هذه الإتفاقية مفتوحة لجميع الدول للتوقيع عليها، ويمكن لأي دولة لا توقع على هذه الإتفاقية قبل بدء العمل بها طبقاً للفقرة الثالثة من هذه المادة أن تنظم إليها في أي وقت.

سوف تخضع هذه الإتفاقية لتصديق من جانب الدول الموقعة، وسوف يتم إيداع وثائق التصديق الانضمام لدى حكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والولايات المتحدة الأمريكية التي تم اختيارها لتكون الحكومات التي توضع وثائق التصديق عليها.

وسوف يبدأ العمل بالإتفاقية بعد التصديق عليها من جانب الدول والحكومات التي تم اختيارها، لكي تودع وثائق التصديق لديها وأربعين دولة أخرى وقعت على الإتفاقية وأودعت وثائق بالنسبة لأغراض هذه الإتفاقية، فإن الدول المسلحة نووياً هي التي تقوم بتصنيع وتفجير سلاح نووي أو أي أجهزة نووية متفجرة أخرى قبل كانون الثاني للعام 1967.

بالنسبة للدول التي يتم إيداع وثائق تصديقها أو انضمامها بعد بدء العمل بهذه الإتفاقية سوف يبدأ العمل بها من تاريخ إيداع وثائق التصديق والانضمام.

سوف تقوم الدول التي يتم إيداع وثائق التصديق لديها بإبلاغ جميع الدول الموقعة والمنظمة فوراً بتاريخ كل توقيع، وذلك بتاريخ إيداع كل وثيقة تصديق أو انضمام وتاريخ بدء العمل بهذه الإتفاقية وتاريخ تلقي طلبات بعقد مؤتمر أو أي ملاحظات أخرى.

سوف يتم تسجيل هذه الإتفاقية بواسطة الحكومة التي تودع وثائق التصديق لديها تمشياً مع المادة رقم 102/ من ميثاق الأمم المتحدة.

● المادة العاشرة :

لكل طرف الحق في إطار ممارسته لسيادته القومية في الإنسحاب من الإتفاقية، إذا قرر أن أحداثاً غير عادية تتعلق بمضمون هذه الإتفاقية تضر بالمصالح العليا لبلاده، وسوف يقوم الطرف المنسحب بإبلاغ جميع الأطراف الأخرى في الإتفاقية بانسحابه، وكذلك مجلس الأمن للأمم المتحدة قبل ثلاثة أشهر، وسوف يتضمن هذا الإبلاغ ذكر الأحداث غير العادية التي يرى أنها تضر بالمصلحة العليا.

سوف يعقد المؤتمر بعد / 25 / سنة من بدء العمل بهذه الإتفاقية، لكي يقرر ما إذا كان العمل بها سوف يستمر إلى غير تاريخ محدد، أو أنه سوف يتم مد سريان مفعولها لمدة معينة أو مدد زمنية أخرى محددة، وسوف يتم اتخاذ القرار بواسطة أغلبية أطراف الإتفاقية.

● المادة الحادية عشرة:

النصوص الأصلية لهذه الإتفاقية باللغات الإنكليزية والروسية والفرنسية والإسبانية والصينية، وهي تتمتع بنفس الأهمية، وسوف يتم إيداعها في أرشيف الحكومات التي تكون وثائق التصديق لديها، وسوف يتم نقل النسخ المصدقة عليها من هذه الإتفاقية بواسطة الحكومات التي تودع وثائق التصديق لديها إلى حكومات الدول الموقعة والمنظمة.

قام الموقعون على هذه الإتفاقية وهم يتمتعون بتفويض لذلك بالتوقيع أمام الشهود.

تم إعداده من ثلاث نسخ في لندن وموسكو وواشنطن في أول تموز عام 1968.⁽¹⁾

ثانياً: أهم الإتفاقيات التي عقدت بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة.

● إتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود:

بدأ الاهتمام الدولي بحماية الصحة البشرية والبيئة الإنسانية من الآثار الناجمة عن توليد ونقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، نظراً لزيادة معدلات توليدها ونقلها عبر الحدود، ففي السبعينيات من القرن العشرين الماضي، تم فرض حظر دولي على عمليات التخلص من النفايات الخطرة والمشعة في البيئة البحرية، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والذي يعتبر من أولى المنظمات الدولية التي اهتمت بمشكلة توليد النفايات الخطرة ونقلها عبر الحدود والتخلص منها بطريقة سلمية بيئياً.⁽²⁾

وفي بداية الثمانينات من القرن العشرين الماضي وتحديدًا عام (1981)، في المؤتمر الدوري لخبراء القانون الدولي البيئي الذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، نُوقشت مسألة تطوير قواعد القانون الدولي البيئي بشأن النفايات، حيث أُقترح تبنى إتفاقية عالمية بشأن نقل وإدارة والتخلص من النفايات السامة.

وفي عام 1989، أُعتمدت إتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود بمشاركة 116 دولة، رداً على موجة عارمة من السخط العام أثاره ما حدث في ثمانينيات القرن الماضي من اكتشاف رواسب لنفايات سامة في إفريقيا وأجزاء أخرى من العالم النامي جرى استيرادها من الخارج.

(1) ممدوح حامد عطية: أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

(2) محمد سامي عبد الحميد، محمد سعيد الدقاق، مصطفى سلامة حسين، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص658.

وقد أدت صحوة الوعي بالمسائل البيئية، وما رافق ذلك من تشديد الأنظمة البيئية في الدول الصناعية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين الماضي، إلى تزايد مقاومة الرأي العام لممارسة التخلص من النفايات الخطرة وتساعد تكاليف التخلص منها.

وقد دفع ذلك بدوره بعض أصحاب المصلحة إلى السعي لإيجاد خيارات رخيصة للتخلص من النفايات الخطرة في أوروبا الشرقية والعالم النامي، حيث مستوى الوعي بالمسائل البيئية أقل تطوراً بكثير، وحيث الأنظمة وآليات الإنفاذ غير موجودة.

وقد انصب تركيز الرأي العام أثناء عملية التفاوض بشأن اتفاقية بازل بشكل حصري تقريباً، على جانب المشكلة الذي يتناول "العلاقة بين الشمال والجنوب"، أي التهديد الذي تتعرض له بيئة البلدان النامية غير المجهزة، نتيجة استيراد نفايات خطرة بصورة غير قانونية من الدول الصناعية، أما حقيقة أن نقل الغالبية العظمى من النفايات الدولية كان يجري حتى في ذلك الوقت، فيما بين الدول الصناعية، فقد تم تجاهلها إلى حد كبير. وقد أضفى ذلك بعداً سياسياً على عملية التفاوض، مما كان له تأثير كبير على الاتجاه التي اتخذته المناقشات.

واعتبر الكثيرون أن عملية إعداد اتفاقية بازل تشكل في المقام الأول، فرصة لوقف النقل الدولي غير المشروع للنفايات من الشمال إلى الجنوب، كما تشكل دعماً قوياً للمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية.⁽¹⁾

فكانت هذه هي الظروف التي جرى في ظلها التفاوض بشأن اتفاقية بازل في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين الماضي، وكان الغرض منها وقت اعتمادها هو مكافحة (التجارة السامة) كما أُصطلح على تسميتها، ودخلت الإتفاقية حيز النفاذ عام 1992، وحتى أيلول 2010، بلغ عدد الأطراف في اتفاقية بازل 174 طرفاً. أما أهداف الإتفاقية فهي:⁽²⁾

1. التقليل من عمليات إنتاج المخلفات الخطرة من حيث الكمية والخطورة، والتخلص منها في أقرب موقع ممكن للجهة المنتجة بالطرق السلمية بيئياً، والتقليل من حركة نقلها عبر الحدود.
 2. الوقاية من مخاطر المخلفات الخطرة الناتجة عن سوء الإدارة.
 3. التحكم في استقبال ونقل المخلفات الخطرة وحصرها.
 4. تجنب عمليات التصريف غير القانوني للدول المنتجة للمخلفات الخطرة.
- وفيما يلي:

(1) كاترينا كومر بايري (الأمينة التنفيذية لاتفاقية بازل): تقرير برنامج الأمم المتحدة 2012.

(2) متاح على الموقع الإلكتروني www.basel.int.

نص اتفاقية بازل وموادها (1989/3/22 سويسرا).⁽¹⁾

إن الأطراف في هذه الإتفاقية، إذ تدرك خطر الأضرار التي تلحق بالصحة البشرية والبيئية من جراء النفايات الخطرة والنفايات الأخرى ومن جراء نقلها عبر الحدود، وإذ تضع في إعتبارها التهديد المتزايد للصحة البشرية والبيئة نتيجة تزايد توليد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى وتعقدتها ونقلها عبر الحدود، وإذ تضع في إعتبارها أيضاً أن أكثر الطرق فعالية لحماية الصحة البشرية والبيئة من المخاطر التي تشكلها هذه النفايات هو تقليل توليدها إلى أدنى حد من حيث كميتها و/أو الخطر الذي تنطوي عليه، وإقتناعاً منها بضرورة أن تتخذ الدول التدابير الضرورية التي تكفل إدارة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى، بما في ذلك نقلها والتخلص منها عبر الحدود، على نحو يتفق مع حماية الصحة البشرية والبيئة أياً كان مكان التخلص منها، وإذ تلاحظ أن الدول ينبغي أن تضمن أداء مولد النفايات لواجباته فيما يتعلق بنقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى والتخلص منها على نحو يتفق مع حماية البيئة، أياً كان مكان التخلص، وإذ تسلم كل التسليم بأن لكل دولة الحق السيادي في حظر دخول النفايات الخطرة وغيرها من نفايات أجنبية أو التخلص منها في أراضيها، وإذ تعترف أيضاً بتزايد الرغبة في حظر نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود في دول أخرى ولا سيما في البلدان النامية، وإقتناعاً منها بوجود التخلص من النفايات الخطرة والنفايات الأخرى على نحو يتفق مع الإدارة الفعالة والسليمة بيئياً لها في الدولة التي جرى توليدها فيها، وإذ تدرك أيضاً أنه يجب عدم السماح بنقل تلك النفايات من دولة توليدها عبر الحدود إلى أي دولة أخرى، إلا وفقاً لشروط لا تهدد الصحة البشرية والبيئة وتتفق مع أحكام هذه الإتفاقية، وإذ ترى أن تعزيز التحكم في نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود سيكون بمثابة حافز لإدارتها على نحو سليم بيئياً ولخفض حجم هذا النقل عبر الحدود، وإقتناعاً منها بوجود قيام الدول بإتخاذ تدابير للتبادل السليم للمعلومات عن نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود، وللتحكم في هذا النقل من تلك الدول وإليها.

وإذ تلاحظ أن عدداً من الإتفاقيات الدولية قد عالج قضية حماية البيئة وصونها فيما يتعلق بعبور البضائع

الخطرة.

وإذ تأخذ في الإعتبار إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (استكهولم، 1973) ومبادئ القاهرة التوجيهية والأساسية للإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب مقرره 30/14 المؤرخ في 17 حزيران 1987، وتوصيات لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بنقل البضائع الخطرة (الموضوعة في عام 1957 والتي يجري تحديثها كل سنتين)، والتوصيات والإعلانات والصكوك والأنظمة ذات الصلة المعتمدة في إطار منظومة الأمم المتحدة، والأعمال والدراسات المضطلع بها في إطار منظمات إقليمية ودولية أخرى، وإذ تضع في إعتبارها روح ومبادئ وأهداف ومهام الميثاق العالمي للطبيعة الذي اعتمده الجمعية

(1) متاح على الموقع الإلكتروني السابق.

العامه للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين (1982) بوصفه القاعدة الأخلاقية فيما يتعلق بحماية البيئة البشرية وصيانة الموارد الطبيعية، وإذ تؤكد أن الدول مسؤولة عن أداء التزاماتها الدولية المتعلقة بحماية الصحة البشرية وحماية البيئة وصونها، وإنها تتحمل هذه المسؤولية وفقاً للقانون الدولي، وإذ تسلم بأن الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي للمعاهدات تنطبق في حالة وقوع انتهاك مادي لأحكام هذه الإتفاقية أو أي بروتوكول لها، وإذ تدرك الحاجة إلى مواصلة تطوير وتطبيق تكنولوجيات سليمة بيئياً منخفضة النفايات، والخيارات الخاصة بإعادة الإستخدام، ونظم صيانة وإدارة جيدة، بهدف تقليل توليد النفايات الخطرة وغيرها إلى أدنى حد، وإذ تدرك أيضاً تزايد القلق الدولي إزاء الحاجة إلى التحكم الصارم في نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود، والحاجة إلى تقليل هذا النقل قدر الإمكان إلى الحد الأدنى، وإذ يساورها القلق إزاء مشكلة الإتجار غير المشروع في نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود، وإذ تأخذ في إعتبارها أيضاً القدرات المحدودة للبلدان النامية على إدارة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى، وإذ تسلم بالحاجة إلى تشجيع نقل التكنولوجيا من أجل الإدارة السليمة للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى المنتجة محلياً، ولا سيما إلى البلدان النامية، وفقاً لروح مبادئ القاهرة التوجيهية ومقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 16/14 بشأن تعزيز نقل التكنولوجيا الخاصة بحماية البيئة.

وإذ تسلم أيضاً بوجود نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى وفقاً للإتفاقيات والتوصيات الدولية ذات الصلة، وإقتناعاً منها أيضاً بضرورة عدم السماح بنقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود إلا عندما يجرى نقل هذه النفايات والتخلص النهائي منها بطريقة سليمة بيئياً.

وقد عقدت العزم على حماية الصحة البشرية والبيئة، عن طريق التحكم الصارم من الآثار المعاكسة التي قد تنتج عن توليد وإدارة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى، قد إتفقت على ما يلي:

المادة 1

نطاق الإتفاقية:

- 1 - لأغراض هذه الإتفاقية، تعتبر النفايات التالية التي تخضع للنقل عبر الحدود "نفايات خطرة"، استناداً إلى مصدرها و/أو تكوينها وخصائصها (ومرفقاتها الأولى والثالث والثامن والتاسع).
- 2 - لأغراض هذه الإتفاقية، تعني "النفايات الأخرى" النفايات التي تنتمي إلى أي فئة واردة في المرفق الثاني (النفايات المنزلية ورماد المحارق) والتي تخضع للنقل عبر الحدود.
- 3 - تستثنى من نطاق هذه الإتفاقية النفايات التي تخضع، لكونها مشعة، لنظم رقابة دولية أخرى، من بينها صكوك دولية مطبقة بشكل محدد على المواد المشعة.

4 -تستثنى من نطاق هذه الإتفاقية النفايات الناجمة عن العمليات العادية للسفن، والتي يغطي تعريفها صك دولي آخر.

المادة 2

التعاريف

لأغراض هذه الإتفاقية:

- 1 -"النفايات" هي مواد أو أشياء يجرى التخلص منها أو ينوى التخلص منها أو مطلوب التخلص منها بناءً على أحكام القانون الوطني.
- 2 تعني "الإدارة" جمع النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى ونقلها والتخلص منها، بما في ذلك العناية اللاحقة بمواقع التخلص.
- 3 يعني "نقل عبر الحدود" أي نقل لنفايات خطرة أو لنفايات أخرى من منطقة خاضعة للولاية القضائية الوطنية لدولة إلى أو عبر منطقة خاضعة للولاية القضائية الوطنية لدولة أخرى، أو إلى أو عبر منطقة لا تخضع للولاية القضائية الوطنية لأي دولة، شريطة أن تشترك في النقل دولتان على الأقل.
- 4 يعني "التخلص" أي عملية محددة في المرفق الرابع لهذه الإتفاقية.
- 5 يعني "موقع أو مرفق موافق عليه" موقعاً أو مرفقا للتخلص من النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى يؤذن أو يسمح له بالعمل في هذا الغرض من جانب سلطة مختصة في الدولة التي يوجد بها الموقع أو المرفق .
- 6 تعني "سلطة مختصة" سلطة حكومية عينها أحد الأطراف لتكون مسؤولة، داخل مناطق جغرافية قد يراها ذلك الطرف مناسبة، عن إستلام الأخطار بنقل نفايات خطرة أو نفايات أخرى عبر الحدود، وأي معلومات تتعلق بها، وعن الرد على هذه الأخطار، وفقاً لما نص عليه في المادة 6.
- 7 تعني "جهة إتصال" الكيان التابع لطرف من الأطراف، المشار إليها في المادة (5) والمسؤول عن تلقي المعلومات وتقديمها وفقاً لما نص عليه في المادتين 13، 15.
- 8 تعني "الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة أو النفايات الأخرى" إتخاذ جميع الخطوات العملية لضمان إدارة النفايات الخطرة. والنفايات الأخرى بطريقة تحمي الصحة البشرية والبيئة من الآثار المعاكسة التي قد تنتج عن هذه النفايات.
- 9 تعني "منطقة خاضعة للولاية القضائية الوطنية لدولة ما" أي مجال بري أو بحري أو جوي تمارس في نطاقه دولة ما مسؤولية إدارية وتنظيمية طبقاً للقانون الدولي فيما يتعلق بحماية الصحة البشرية أو البيئة.

- 10 تعني "دولة التصدير" طرفاً يخطط لكي يبدأ منه، أو بدأ منه بالفعل، نقل نفايات خطرة أو نفايات أخرى عبر الحدود.
- 11 تعني "دولة الإستيراد" طرفاً يخطط أو يتم فيه نقل نفايات خطرة أو نفايات أخرى عبر الحدود بغرض التخلص منها فيه أو بغرض شحنها قبل التخلص منها في منطقة لا تقع في نطاق الولاية القضائية الوطنية لأي دولة.
- 12 تعني "دولة العبور" أي دولة عدا دولة التصدير أو الإستيراد، يخطط أو يجري عبرها نقل نفايات خطرة أو نفايات أخرى.
- 13 تعني "الدول المعنية" دول التصدير أو الإستيراد الأطراف، أو دول العبور سواء أكانت أطرافاً أم لا.
- 14 يعني "شخص" أي شخص طبيعي أو قانوني.
- 15 يعني "مصدر" أي شخص يخضع للولاية القضائية لدولة التصدير يضع ترتيبات لتصدير نفايات خطرة أو نفايات أخرى.
- 16 يعني "مستورد" أي شخص يخضع للولاية القضائية لدولة الإستيراد يضع ترتيبات لإستيراد نفايات خطرة أو نفايات أخرى.
- 17 يعني "ناقل" أي شخص يقوم بنقل نفايات خطرة أو نفايات أخرى.
- 18 يعني "مولد" أي شخص يؤدي نشاطه إلى إنتاج نفايات خطرة أو نفايات أخرى، أو إذا كان ذلك الشخص غير معروف، الشخص الذي يحوز تلك النفايات و/أو يتحكم فيها.
- 19 يعني "المتخلص" أي شخص تشحن إليه نفايات خطرة أو نفايات أخرى ويقوم بتنفيذ التخلص من هذه النفايات.
- 20 تعني "منظمة تكامل سياسي و/أو إقتصادي" منظمة أنشأتها دول ذات سيادة ونقلت إليها دولها الأعضاء الإختصاص فيما يتعلق بمسائل تنظمها هذه الإتفاقية، ورخص لها على النحو الواجب، وفقاً لإجراءاتها الداخلية، التوقيع على الإتفاقية أو التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو تأكيدها رسمياً أو الانضمام إليها.
- 21 يعني "التجار غير مشروع" أي نقل لنفايات خطرة أو لنفايات أخرى عبر الحدود، على النحو المحدد في المادة (9).

المادة 3

التعاريف الوطنية للنفايات الخطرة

- 1 - على كل طرف، خلال ستة أشهر من كونه طرفاً في الإتفاقية، إبلاغ أمانة الإتفاقية بالنفايات، عدا النفايات المدرجة في المرفقين الأول والثاني، التي يجرى النظر إليها أو تعريفها بوصفها خطيرة، بمقتضى تشريعه الوطني، وبأي متطلبات تتعلق بإجراءات النقل عبر الحدود المنطبقة على هذه النفايات.
- 2 - على كل طرف إبلاغ الأمانة بعد ذلك بأي تغييرات مهمة تطرأ على المعلومات التي قدمها عملاً بالفقرة (1)د.
- 3 - على الأمانة إبلاغ جميع الأطراف على الفور بالمعلومات التي تلقتها عملاً بالفقرتين 1 و2.
- 4 - تكون الأطراف مسؤولة عن جعل المعلومات المحالة إليها من الأمانة بموجب الفقرة 3 متاحة لمصدرها.

المادة 4

التزامات عامة

- 1 - (أ) تبلغ الأطراف التي تمارس حقها في حظر إستيراد النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى بغرض التخلص منها، الأطراف الأخرى بقرارها عملاً بالمادة 13.
 - (ب) تحظر الأطراف تصدير النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى أو لا تسمح بتصديرها إلى الأطراف التي حظرت إستيراد هذه النفايات، عندما تحظر بذلك عملاً بالفقرة الفرعية (أ) أعلاه.
 - (ج) تحظر الأطراف تصدير النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى أو لا تسمح بتصديرها إذا لم توافق دولة الإستيراد كتابة على عملية الإستيراد المحددة، إن كانت دولة الإستيراد تلك لم تحظر إستيراد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى.
- 2- يتخذ كل طرف التدابير اللازمة بغية:
- (أ) ضمان خفض توليد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى داخله إلى الحد الأدنى، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الإجتماعية والتكنولوجية والإقتصادية.
 - (ب) ضمان إتاحة مرافق كافية للتخلص لأغراض الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى تكون موجودة داخله قدر الإمكان، أيا كان مكان التخلص منها.

- (ج) ضمان أن يتخذ الأشخاص المشتركون في إدارة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى داخله الخطوات الضرورية لمنع التلوث من النفايات الخطرة والنفايات الأخرى الناجم عن تلك الإدارة، وخفض آثار ذلك التلوث على الصحة البشرية والبيئة إلى أدنى حد،
- (د) ضمان خفض نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود إلى الحد الأدنى، بما يتفق مع الإدارة السليمة بيئياً والفعالة لهذه النفايات، وأن يجري النقل بطريقة توفر الحماية للبيئة والصحة البشرية من الآثار الضارة التي قد تنجم عن هذا النقل.
- (هـ) عدم السماح بتصدير نفايات خطرة أو نفايات أخرى إلى دولة أو مجموعة دول تنتمي إلى منظمة تكامل إقتصادي و/أو سياسي تكون أطرافاً، ولا سيما إلى البلدان النامية التي حظرت بموجب تشريعها كل الواردات، أو إذا كان لديه سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن النفايات قيد النظر لن تدار بطريقة سليمة بيئياً، طبقاً للمعايير التي تحددها الأطراف في إجتماعها الأول.
- (و) إشتراط أن تقدم المعلومات المتعلقة بالنقل المقترح للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود إلى الدول المعنية، وفقاً للملحق الخامس (أ)، كيما يتسنى لها أن تحدد بوضوح ما للنقل المقترح من آثار على الصحة البشرية والبيئة.
- (ز) منع إستيراد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى إذا كان لديه سبب يحمله على الإعتقاد بأن النفايات قيد النظر لن تدار بطريقة سليمة بيئياً.
- (ح) التعاون في الأنشطة مع الأطراف الأخرى ومع سائر المنظمات المهتمة مباشرة، وعن طريق الأمانة، بما في ذلك نشر المعلومات عن نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود بغية تحسين الإدارة السليمة بيئياً لهذه النفايات وإنفاذ منع الإتجار غير المشروع.
- 3- تعتبر الأطراف أن الإتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة أو بالنفايات الأخرى فعل إجرامي.
- 4- يقوم كل طرف بإتخاذ التدابير القانونية والإدارية والتدابير الأخرى الملائمة لتنفيذ أحكام الإتفاقية وإنفاذها، بما في ذلك تدابير لمنع التصرفات المخالفة للإتفاقية والمعاقبة عليها.
- 5- لا يسمح طرف بتصدير نفايات خطرة أو نفايات أخرى من أراضيه إلى جانب غير طرف أو بإستيرادها إلى أراضيه من جانب غير طرف.
- 6- تتفق الأطراف على عدم السماح بتصدير النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى بغرض التخلص منها داخل المنطقة الواقعة جنوبي خط عرض 60 جنوباً، سواء أكانت هذه النفايات خاضعة للنقل عبر الحدود أم لم تكن.

7 - وفضلاً على ذلك، على كل طرف:

(أ) أن يحظر على جميع الأشخاص الخاضعين لولايته القضائية الوطنية نقل النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى أو التخلص منها، إلا إذا كان هؤلاء الأشخاص مخولين أو مسموح لهم بالقيام بتلك الأنواع من العمليات.

(ب) أن يشترط أن تجرى تعبئة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى موضع النقل عبر الحدود ولصق البطاقات عليها ونقلها على نحو يتمشى مع القواعد والمعايير الدولية المعترف بها والمقبولة بوجه عام في مجال التعبئة ولصق البطاقات والنقل، وأن يولى المراعاة الواجبة للممارسات ذات الصلة المعترف بها دولياً.

(ج) أن يشترط أن تكون النفايات الخطرة والنفايات الأخرى مشفوعة بوثيقة نقل من نقطة بدء النقل عبر الحدود حتى نقطة التخلص منها.

8- على كل طرف أن يشترط إدارة النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى المصدرة بطريقة سليمة بيئياً في دولة الإستيراد أو إي مكان آخر. على أن تقرر الأطراف في إجتماعها الأول المبادئ التوجيهية التقنية للإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخاضعة لهذه الإتفاقية.

9- على الأطراف إتخاذ التدابير المناسبة لضمان ألا يسمح بنقل النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى عبر الحدود إلا إذا:

10- (أ) كانت دولة التصدير لا تمتلك القدرة التقنية والمرافق اللازمة، أو الوسائل أو المواقع المناسبة للتخلص من النفايات قيد النظر بطريقة سليمة بيئياً، أو.

(ب) كانت النفايات قيد النظر مطلوبة بإعتبارها مادة خاماً لصناعات إعادة الدوران أو الإسترداد في دولة الإستيراد، أو.

(ج) كان النقل قيد النظر عبر الحدود يجرى وفقاً لمعايير أخرى تقررها الأطراف، شريطة ألا تتعارض تلك المعايير مع أهداف هذه الإتفاقية.

11- لا يجوز للدول التي تولد فيها نفايات خطرة ونفايات أخرى أن تنقل إلى دول الإستيراد والعبور الإلتزامات التي تتحملها بموجب هذه الإتفاقية فيما يتعلق بإدارة تلك النفايات بطريقة سليمة بيئياً.

12- ليس في هذه الإتفاقية ما يمنع طرفاً متعاقداً من فرض شروط إضافية تتمشى مع أحكام هذه الإتفاقية، وتتفق مع قواعد القانون الدولي، من أجل حماية الصحة البشرية والبيئة على نحو أفضل.

- 13- ليس في هذه الإتفاقية ما يؤثر بأي طريقة كانت على سيادة الدول على بحارها الإقليمية المحددة وفقاً للقانون الدولي، وعلى الحقوق السيادية والولاية القضائية للدول في مناطقها الإقتصادية الخالصة وأرصفتها القارية وفقاً للقانون الدولي وعلى ممارسة سفن وطائرات كل الدول للحقوق والحريات الملاحية المنصوص عليها في القانون الدولي والموضحة في الصكوك الدولية ذات الصلة.
- 14- تتعهد الأطراف بأن تستعرض بصفة دورية إمكانيات تخفيض مقدار و/أو احتمالات التلوث الناجم عن النفايات الخطرة والنفايات الأخرى المصدرة إلى الدول الأخرى، ولا سيما إلى البلدان النامية.

المادة 5

تعيين السلطات المختصة وجهات الإتصال تقوم الأطراف تيسيراً لتنفيذ هذه الإتفاقية بما يلي:

- 1- تعيين أو إنشاء سلطة مختصة واحدة أو أكثر وجهة إتصال واحدة، وتعين سلطة مختصة واحدة لإستلام الأخطار في حالة دولة العبور.
- 2- إبلاغ الأمانة، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ بدء نفاذ هذه الإتفاقية بالنسبة لها، بالوكالات التي عينتها لتكون جهات إتصال وسلطات مختصة بها.
- 3- إبلاغ الأمانة بأي تغييرات تتعلق بالتعيين الذي أجرته بموجب الفقرة 2 أعلاه خلال شهر واحد من تاريخ تقريرها لتلك التغييرات.

المادة 6

النقل عبر الحدود بين الأطراف

- 1 - تحظر دولة التصدير، عن طريق السلطة المختصة فيها، أو تطلب من المولد أو المصدر أن يخطر، السلطة المختصة في الدول المعنية كتابة، بأي نقل مقترح لنفايات خطرة أو نفايات أخرى عبر الحدود. وعلى هذا الأخطار أن يتضمن الإعلانات والمعلومات المحددة في المرفق الخامس (أ)، مكتوبة بلغة تقبلها دولة الإستيراد ويلزم إرسال إخطار واحد فقط إلى كل دولة معنية.
- 2 - تقوم دولة الإستيراد بالرد على المخاطر كتابة بالموافقة على النقل بشروط أو دون شروط، أو برفض السماح بالنقل، أو يطلب معلومات إضافية وترسل نسخة من الرد النهائي لدولة الإستيراد إلى السلطات المختصة في الدول المعنية الأطراف.
- 3 - لا تسمح دولة التصدير للمولد أو للمصدر ببدء النقل عبر الحدود حتى تتلقى تأكيدات رسمية بما يلي:
(أ) أن المخاطر قد تلقت الموافقة المكتوبة لدولة الإستيراد، و

(ب) أن المخاطر قد تلقى تأكيدات من دولة الإستيراد عن وجود عقد بين المصدر والمتخلص يحدد الإدارة السليمة بيئياً للنفايات قيد النظر.

4 - تقوم كل دولة عبور طرف بإبلاغ المخاطر على وجه السرعة بإستلام الإخطار ويجوز لها أن ترد بعد ذلك على المخاطر كتابة، خلال 60 يوماً، بالموافقة على النقل بشروط أو دون شروط، أو برفض السماح بالنقل، أو بطلب معلومات إضافية. وعلى دولة التصدير ألا تسمح ببدء النقل عبر الحدود إلى أن تتلقى الموافقة المكتوبة لدولة العبور. بيد أنه إذا قرر طرف، في أي وقت، عدم إشتراط تقديم موافقة مكتوبة مسبقة، سواء بصفة عامة أو بمقتضى شروط محددة، لنقل نفايات خطرة أو نفايات أخرى عبر الحدود، أو إذ عدل شروطه في هذا الصدد، فإن عليه أن يقوم في الحال بإبلاغ الأطراف الأخرى بقراره عملاً بالمادة 13 وفي هذه الحالة الأخيرة، يجوز لدولة التصدير، إذا لم تتلق رداً خلال 60 يوماً من إستلام دولة العبور لأخطار معين، أن تسمح لعملية التصدير بأن تجرى عبر دولة العبور.

5 - في حالة نقل عبر الحدود لنفايات لم يجز بشأنه من الناحية القانونية تعريف تلك النفايات أو النظر إليها بوصفها نفايات خطرة إلا من جانب:

(أ) دولة التصدير، فإن شروط الفقرة 9 من هذه المادة التي تنطبق على المستورد أو المتخلص وعلى دولة الإستيراد تنطبق، على المصدر ودولة التصدير على التوالي، مع ما يلزم من تعديل، أو.

(ب) دولة الإستيراد أو دول الإستيراد والعبور الأطراف، فإن شروط الفقرات 1 و3 و4 و6 من هذه المادة التي تنطبق على المصدر وعلى دولة التصدير تنطبق، على المستورد أو المتخلص أو دولة الإستيراد على التوالي، مع ما يلزم من تعديل، أو.

(ج) أي دولة عبور طرف، فإن أحكام الفقرة 4 تنطبق على تلك الدولة.

6- يجوز لدولة التصدير، رهناً بالموافقة المكتوبة للدول المعنية، السماح للمولد أو المصدر بإستخدام إخطار عام حيثما تشحن نفايات خطرة أو نفايات أخرى لها نفس الخواص الفيزيائية والكيميائية إلى نفس المتخلص بصورة منتظمة، عن طريق مكتب جمارك الخروج ذاته في دولة التصدير وعن طريق مكتب جمارك الدخول ذاته في دولة الإستيراد، وفي حالة العبور، عن طريق مكتب جمارك الدخول والخروج ذاته في دولة أو دول العبور.

7- يجوز للدول المعنية إبداء موافقتها المكتوبة على إستخدام الأخطار العام المشار إليه في الفقرة 6، رهناً بتوفير معلومات معينة مثل الكميات الفعلية أو القوائم الدورية للنفايات الخطرة أو النفايات الأخرى التي سيجرى شحنها.

8 يجوز أن يشمل الإخطار العام والموافقة المكتوبة المشار إليهما في الفقرتين 6 و 7 شحنات متعددة لنفايات خطرة أو نفايات أخرى خلال مدة أقصاها 12 شهراً.

9 على الأطراف أن تشترط أن يقوم كل شخص مسؤول عن نقل نفايات خطره أو نفايات أخرى عبر الحدود بالتوقيع على وثيقة النقل إما عند تسليم النفايات قيد النظر أو استلامها. وعلى الأطراف أيضاً أن تشترط أن يقوم المتخلص بإبلاغ كل من المصدر والسلطة المختصة في دولة التصدير باستلام المتخلص للنفايات قيد النظر، وإبلاغهما في الوقت المناسب بالإنهاء من عملية التخلص على النحو المحدد في الأخطار. وإذا لم ترد مثل هذه المعلومات إلى دولة التصدير، تقوم السلطة المختصة في دولة التصدير أو المصدر بإخطار دولة الاستيراد بذلك.

10 - يحال الإخطار والرد المطلوبان بمقتضى هذه المادة إلى السلطة المختصة لدى الأطراف المعنية أو إلى سلطة حكومية مناسبة في حالة الدول غير الأطراف.

11 - يكون أي نقل لنفايات خطرة أو لنفايات أخرى عبر الحدود مشمولاً بتأمين أو بسند أو بأي ضمان آخر قد تطلبه دولة الاستيراد أو أي دولة عبور طرف.

المادة 7

النقل عبر الحدود من طرف عبر دول ليست أطرافاً

تنطبق الفقرة 1 من المادة 6 من الإتفاقية، مع إدخال ما يلزم من تعديل حسب الأحوال، على نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود من جانب أحد الأطراف عبر دولة ليست طرفاً أو دول ليست أطرافاً.

المادة 8

واجب إعادة الاستيراد

رهنأً بأحكام هذه الإتفاقية، عندما يتعذر، الإنتهاء من نقل لنفايات خطرة أو لنفايات أخرى عبر الحدود، كان قد تم بشأنه الحصول على موافقة الدول المعنية وفقاً لأحكام هذه الإتفاقية، تضمن دولة التصدير قيام المصدر بإعادة النفايات قيد النظر إلى دولة التصدير إذا تعذر وضع ترتيبات بديلة للتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً خلال 90 يوماً من تاريخ قيام دولة الاستيراد بإبلاغ دولة التصدير والأمانة أو خلال فترة زمنية أخرى تتفق عليها الدول المعنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، على دولة التصدير وأي طرف عبور عدم الإعتراض على إعادة هذه النفايات إلى دولة التصدير، أو إعاقه هذه الإعادة أو منعها.

المادة 9

الإتجار غير المشروع

1 لغرض هذه الإتفاقية، فإن أي نقل عبر الحدود لنفايات خطرة أو لنفايات أخرى:

- (أ) دون إخطار جميع الدول المعنية عملاً بأحكام هذه الإتفاقية، أو
- (ب) دون الحصول على موافقة الدول المعنية عملاً بأحكام هذه الإتفاقية، أو
- (ج) بالحصول على موافقة الدول المعنية عن طريق التزوير، أو الإدعاء الكاذب أو الغش من جانب المصدر أو المستورد، حسب الحالة، أو
- (د) لا يتفق من الناحية المادية مع الوثائق، أو

(هـ) ينتج عن تخلص متعمد (مثل الإلقاء) من نفايات خطرة أو نفايات أخرى مما يتناقض مع هذه الإتفاقية والمبادئ العامة للقانون الدولي، يعتبر إتحاراً غير مشروع.

2 - في حالة نقل نفايات خطرة أو نفايات أخرى عبر الحدود يعتبر إتحاراً غير مشروع لكونه نتيجة تصرف قام به المصدر أو المولد، تضمن دولة التصدير أن النفايات قيد النظر:

(أ) تتم إعادتها من جانب المصدر أو المولد، أو هي ذاتها عند اللزوم، إلى دولة التصدير، أو إذا تعذر ذلك من الناحية العملية.

(ب) يتم التخلص منها وفقاً لأحكام هذه الإتفاقية، في غضون 30 يوماً من وقت إبلاغ دولة التصدير بالإتجار غير المشروع، أو خلال أي فترة زمنية أخرى قد تتفق عليها الدول المعنية، وتحقيقاً لهذه الغاية، على الأطراف المعنية ألا تعارض أو تعوق أو تمنع إعادة تلك النفايات إلى دولة التصدير.

3 - في حالة نقل نفايات خطرة أو نفايات أخرى عبر الحدود يعتبر إتحاراً غير مشروع لكونه نتيجة تصرف قام به المستورد أو المتخلص، تضمن دولة الإستيراد أن يتولى المستورد أو المخلص أو هي ذاتها عند اللزوم التخلص من النفايات قيد النظر بطريقة سليمة بيئياً في غضون 30 يوماً من وقت إبلاغ دولة الإستيراد بالإتجار غير المشروع، أو خلال أي فترة زمنية أخرى قد تتفق عليها الدول المعنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، على الأطراف المعنية أن تتعاون عند الإقتضاء في التخلص من النفايات بطريقة سليمة بيئياً.

4 - في الحالات التي لا يمكن فيها إسناد مسؤولية الإتجار غير المشروع إلى المصدر أو المولد أو المستورد أو المتخلص، تضمن الأطراف المعنية أو أطراف أخرى، حسب الإقتضاء، من خلال التعاون، التخلص

من النفايات قيد النظر بطريقة سليمة بيئياً بأسرع وقت ممكن سواءً في دولة التصدير أو دولة الإستيراد أو في مكان آخر، حسب الإقتضاء.

5 يضع كل طرف تشريعات وطنية/محلية ملائمة لمنع الإتجار غير المشروع والمعاقبة عليه. وتتعاون الأطراف بغية تحقيق أهداف هذه المادة.

المادة 10

التعاون الدولي

1 تتعاون الأطراف بعضها مع بعض من أجل تحسين الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة وغيرها من نفايات وتحقيقها.

2 وتحقيقاً لهذه الغاية، على الأطراف أن:

(أ) تتيح المعلومات، عند الطلب، سواءً على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، بغرض النهوض بالإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى، بما في ذلك إضفاء الإتساق على المعايير والممارسات التقنية المستخدمة في الإدارة الكفاء للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى.

(ب) تتعاون في رصد آثار إدارة النفايات الخطرة على الصحة البشرية والبيئية.

(ج) تتعاون، وفقاً لقوانينها وأنظمتها وسياساتها الوطنية، في إستحداث وتطبيق تكنولوجيات جديدة منخفضة النفايات وسليمة بيئياً وفي تحسين التكنولوجيات القائمة بهدف القضاء، كلما تسنى ذلك من الناحية العلمية، على توليد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى والتوصل إلى طرق أكثر فعالية وكفاءة لضمان إدارتها على نحو سليم بيئياً، بما في ذلك دراسة الآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لإعتماد تلك التكنولوجيات الجديدة أو المحسنة.

(د) تتعاون بنشاط، وفقاً لقوانينها وأنظمتها وسياساتها الوطنية، في نقل التكنولوجيا ونظم الإدارة المتصلة بالإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى. وتتعاون أيضاً في تنمية القدرة التقنية فيما بين الأطراف المتعاقدة، ولا سيما الأطراف التي قد تحتاج إلى المساعدة التقنية وتطلبها في هذا الميدان.

(هـ) تتعاون في وضع مبادئ توجيهية تقنية مناسبة و/أو مدونات قواعد الممارسة.

3 تستخدم الأطراف سبلاً ملائمة للتعاون من أجل مساعدة البلدان النامية على تنفيذ الفقرات الفرعية (أ)

و(ب) و(ج) من الفقرة 3 من المادة 4.

4 - ومراعاة لإحتياجات البلدان النامية، يشجع التعاون بين الأطراف والمنظمات الدولية المختصة من أجل القيام، ضمن جملة أمور، بالنهوض بالوعي العام وتنمية الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى وإعتماد تكنولوجيات جديدة منخفضة النفايات.

المادة 11

ال إتفاقات الشائبة ومتعددة الأطراف والإقليمية

1 يجوز للأطراف، بدون الإخلال بأحكام الفقرة 5 من المادة 4، الدخول في إتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف أو إقليمية فيما يتعلق بنقل النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى عبر الحدود، مع أطراف أو غير أطراف، شريطة ألا تشكل هذه الإتفاقات أو الترتيبات إنتقاصاً من الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى، وفقاً لما تقتضيه هذه الإتفاقية. وعلى هذه الإتفاقات أو الترتيبات أن تنص على أحكام لا تقل من حيث سلامتها البيئية عن الأحكام التي نصت عليها هذه الإتفاقية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمراعاة مصالح البلدان النامية.

2 تحظر الأطراف الأمانة بأي إتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف أو إقليمية مشار إليها في الفقرة 1 وبالإتفاقات أو الترتيبات التي دخلت فيها قبل سريان هذه الإتفاقية عليها، بغرض التحكم في عمليات نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود التي تجرى كلية بين الأطراف في تلك الإتفاقات. ولا تؤثر أحكام هذه الإتفاقية على عمليات النقل عبر الحدود التي تجرى عملاً بهذه الإتفاقات، شريطة أن تكون هذه الإتفاقات متفقة مع الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى، وفقاً لما تقتضيه هذه الإتفاقية.

المادة 12

المشاورات بشأن المسؤوليةات

1 تتعاون الأطراف بغية إعتماد، في أقرب وقت ممكن، بروتوكول يحدد القواعد والإجراءات الملائمة في ميدان المسؤوليةات والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى والتخلص منها عبر الحدود.

المادة 13

إرسال المعلومات

1 تتقوم الأطراف، في حالة وقوع حوادث أثناء نقل النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى أو التخلص منها عبر الحدود، والتي يجتمل أن تشكل مخاطر على الصحة البشرية والبيئة في دول أخرى، بضمان إبلاغ تلك الدول فوراً متى نما ذلك إلى علمها.

2 تتقوم الأطراف بإبلاغ بعضها بعضاً، من خلال الأمانة، بما يلي:

- (أ) التغييرات المتعلقة بتعيين سلطات مختصة و/أو جهات إتصال، عملاً بالمادة 5 من هذه الإتفاقية .
(ب) التغييرات في تعاريفها الوطنية للنفايات الخطرة عملاً بالمادة 2.

وفي أقرب وقت ممكن بما يلي:

(ج) القرارات التي تتخذها بعدم الموافقة الكلية أو الجزئية على إستيراد نفايات خطرة أو نفايات أخرى بغرض التخلص منها داخل المنطقة الخاضعة لولايتها القضائية الوطنية.

- (د) القرارات التي تتخذها للحد من تصدير النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى أو لحظرها .
(هـ) أي معلومات أخرى تكون مطلوبة عملاً بالفقرة 4 من هذه المادة.

3 تحيل الأطراف عن طريق الأمانة، وفقاً للقوانين والأنظمة الوطنية، إلى مؤتمر الأطراف المنشأ بمقتضى المادة 15، قبل نهاية كل عام تقويمي، تقريراً عن العام التقويمي السابق يتضمن المعلومات التالية:

(أ) السلطات المختصة وجهات الإتصال التي عينتها عملاً بالمادة 5.

(ب) المعلومات المتعلقة بأي عمليات تكون قد شاركت فيها لنقل النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى عبر الحدود، بما في ذلك:

"1" كمية النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى المصدرة، وفتتها، وخواصها، ووجهتها النهائية، وأي بلد عبور، وطريقة التخلص منها، على النحو الوارد في الرد على الإخطار.

"2" كمية النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى المستوردة، وفتتها، وخواصها، ومنشأها، وطرق التخلص منها.

"3" عمليات التخلص التي لم تتم على النحو المستهدف.

"4" الجهود المبذولة لتحقيق خفض في مقدار النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى الخاضعة للنقل عبر الحدود.

(ج) معلومات عن التدابير التي إتخذتها تنفيذاً لهذه الإتفاقية .

- (د) معلومات عن إحصائيات محددة متاحة قامت بجمعها عن آثار توليد النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى ونقلها والتخلص منها على الصحة البشرية والبيئة.
- (هـ) معلومات تتعلق بالإتفاقات والترتيبات الثنائية ومتعددة الأطراف والإقليمية التي عقدتها عملاً بالمادة 11 من هذه الإتفاقية.
- (و) معلومات عن الحوادث التي وقعت أثناء عمليات نقل النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى والتخلص منها عبر الحدود وعن التدابير المتخذة لمواجهة هذه الحوادث.
- (ز) معلومات عن خيارات التخلص المستخدمة داخل المنطقة الخاضعة لولايتها القضائية الوطنية.
- (ح) معلومات عن تدابير إتخذت لوضع تكنولوجيات لخفض و/أو القضاء على إنتاج النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى.
- (ط) أي مسائل أخرى قد يعتبرها مؤتمر الأطراف ذات صلة.
- 4- تضمن الأطراف، تمشياً مع قوانينها وأنظمتها الوطنية، أن يتم إرسال نسخ من كل إخطار يتعلق بأي نقل لنفايات خطرة أو لنفايات أخرى عبر الحدود، ومن الرد عليه، إلى الأمانة عندما يطلب ذلك طرف يرى أن بيئته قد تتأثر بهذا النقل عبر الحدود.

المادة 14

الجوانب المالية

- 1 تتفق الأطراف على أنه ينبغي، وفقاً للحاجات المحددة للمناطق والمناطق دون الإقليمية وإنشاء مراكز إقليمية أو دون إقليمية للتدريب ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بإدارة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى وتقليل توليدها إلى أدنى حد. وتبت الأطراف المتعاقدة في مسألة إنشاء آليات تمويل ملائمة ذات طابع طوعي.
- 2 تنتظر الأطراف في إنشاء اعتماد متجدد لتقديم المساعدة بصفة مؤقتة في حالات الطوارئ لتقليل الضرر الناجم عن الحوادث التي تقع نتيجة نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى أو خلال التخلص منها عبر الحدود إلى أدنى حد.

المادة 15

مؤتمر الأطراف

- 1- ينشأ بموجب هذا، مؤتمر للأطراف. ويدعو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى عقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في موعد أقصاه عام واحد من بدء سريان هذه الإتفاقية وتعد بعد ذلك إجتماعات عادية لمؤتمر الأطراف على فترات منتظمة يحددها المؤتمر في إجتماعه الأول.
- 2- تعقد إجتماعات إستثنائية لمؤتمر الأطراف في أي مواعيد أخرى قد يراها المؤتمر ضرورية، أو بناء على طلب مكتوب يقدمه أي طرف، بشرط أن يؤيده ثلث الأطراف على الأقل خلال ستة أشهر من إبلاغها بالطلب بواسطة الأمانة.
- 3- يقر مؤتمر الأطراف ويعتمد، بتوافق الآراء، نظاماً داخلياً لنفسه ولأي هيئة فرعية قد يقوم بإنشائها، بالإضافة إلى الأحكام المالية ليحدد على وجه التخصيص الإشتراكات المالية للأطراف المتعاقدة بمقتضى هذه الإتفاقية.
- 4- تنتظر الأطراف في إجتماعها الأول في أي تدابير إضافية لازمة لمساعدتها على النهوض بمسؤولياتها فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية وصونها، في إطار هذه الإتفاقية.
- 5- يبقى مؤتمر الأطراف التنفيذ الفعال لهذه الإتفاقية قيد الإستعراض والتقييم المتواصلين، ويعمل بالإضافة إلى ذلك على:
 - (أ) تشجيع التوفيق بين السياسات والإستراتيجيات والتدابير المناسبة لتقليل ضرر النفايات الخطرة والنفايات الأخرى على الصحة البشرية والبيئة إلى الحد الأدنى
 - (ب) النظر في إدخال تعديلات على هذه الإتفاقية وملاحقتها وإعتمادها، على النحو المطلوب، مع الأخذ في الحسبان، في جملة أمور، المعلومات العلمية والتقنية والإقتصادية والبيئية المتاحة
 - (ج) النظر في أي إجراء آخر قد يكون مطلوباً وإتخاذه لتحقيق أغراض هذه الإتفاقية على ضوء الخبرة المكتسبة في تنفيذها وفي تطبيق الإتفاقات والترتيبات المتوخاة في المادة 11.
 - (د) النظر في بروتوكولات وإعتمادها حسب الحاجة.
 - (هـ) إنشاء أي هيئات فرعية قد يراها ضرورية لتنفيذ هذه الإتفاقية.
- 6- يجوز أن تمثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك أي دولة غير عضو في هذه الإتفاقية في إجتماعات مؤتمر الأطراف بوصفها مراقبين. ويجوز قبول أي هيئة أو وكالة أخرى، سواء كانت وطنية

أو دولية، حكومية أو غير حكومية، مؤهلة في ميادين تتعلق بالنفايات الخطرة أو النفايات الأخرى وتكون قد أبلغت الأمانة برغبتها في أن تمثل في أي إجتماع لمؤتمر الأطراف بوصفها مراقباً، ما لم يعترض على ذلك ثلث الأطراف الحاضرة على الأقل. ويخضع قبول المراقبين وإشراكهم للنظام الداخلي المعتمد من جانب مؤتمر الأطراف.

7 يتولى مؤتمر الأطراف، بعد ثلاثة أعوام من بدء سريان الإتفاقية، ومرة على الأقل كل ستة أعوام بعد ذلك، تقييم فعالية الإتفاقية وينظر، إذا لزم الأمر، في فرض حظر كامل أو جزئي على عمليات نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود على ضوء آخر المعلومات العلمية والبيئية والتقنية والإقتصادية.

المادة 16

الأمانة

1- تتمثل وظائف الأمانة فيما يلي:

- (أ) ترتيب الإجتماعات المنصوص عليها في المادتين 15 و 17 وتقديم الخدمات إليها،
- (ب) إعداد وإحالة تقارير تستند إلى معلومات واردة بمقتضى المواد 3 و 4 و 6 و 11 و 13 وكذلك إلى معلومات مستقاة من إجتماعات هيئات فرعية أنشئت بموجب المادة 15، وإلى المعلومات التي تقدمها الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة.
- (ج) إعداد تقارير عن أنشطتها التي قامت بها تنفيذاً لوظائفها بمقتضى هذه الإتفاقية وتقديمها إلى مؤتمر الأطراف.
- (د) كفالة التنسيق اللازم مع الهيئات الدولية ذات الصلة، ولا سيما الدخول في إتفاقات إدارية وتعاقدية، كلما لزم الأمر، لأداء وظائفها بفعالية.
- (هـ) الإتصال بجهات الإتصال والسلطات المختصة التي أنشأتها الأطراف وفقاً للمادة 5 من هذه الإتفاقية.
- (و) تجميع معلومات تتعلق بما لدى الأطراف من مواقع ومرافق وطنية مرخص بها، ومتاحة للتخلص فيها من النفايات الخطرة والنفايات الأخرى، وتعميم هذه المعلومات فيما بين الأطراف.
- (ز) تلقي المعلومات وإبلاغها من الأطراف وإليها بشأن:
- مصادر المساعدة التقنية والتدريب.

- المعرفة التقنية والعلمية المتاحة.
 - مصادر المشورة والخبرة.
 - مدى توافر الموارد.
- بغية مساعدتها، عند طلبها، في مجالات مثل:
- تناول نظام الأخطار الخاص بالإتفاقية.
 - إدارة النفايات الخطرة وغيرها.
 - التكنولوجيات السليمة بيئياً المتعلقة بالنفايات الخطرة والنفايات الأخرى، مثل التكنولوجيا منخفضة وعديمة النفايات.
 - تقييم القدرات على التخلص ومواقعه.
 - رصد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى.
 - الإستجابات في حالات الطوارئ.
- (ج) تزويد الأطراف، عند طلبها، بمعلومات عن الخبراء الإستشاريين أو الشركات الإستشارية من ذوي الإختصاص التقني اللازم في هذا الميدان والذين يمكنهم مساعدتها على فحص الأخطار الخاص بالنقل عبر الحدود، ومدى مطابقة شحنة النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى للأخطار ذي الصلة، و/أو مدى سلامة مرافق التخلص من النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى من الناحية البيئية، إذا كان لدى الأطراف سبب يدعوها إلى الإعتقاد بأن النفايات قيد النظر لن تدار بطريقة سليمة بيئياً. ولا تجرى هذه الدراسة على نفقة الأمانة.
- (ط) مساعدة الأطراف، عند طلبها، على تحديد حالات الإبتجار غير المشروع، وتعميم أي معلومات ترد إليها بشأن الإبتجار غير المشروع على الأطراف المعنية فوراً.
- (ي) التعاون مع الأطراف ومع المنظمات والوكالات الدولية المختصة ذات الصلة لتوفير الخبراء والمعدات بغرض تقديم مساعدة عاجلة إلى الدول عند حدوث حالة طوارئ.
- (ك) القيام بما قد يحدده مؤتمر الأطراف من وظائف أخرى ذات صلة بأغراض هذه الإتفاقية.
- 2- يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوظائف الأمانة بصفة مؤقتة إلى حين إنتهاء الإجتماع العادي الأول لمؤتمر الأطراف، عملاً بالمادة 15.

3 يعين مؤتمر الأطراف في إجتماعه الأول الأمانة من بين المنظمات الحكومية الدولية المختصة الموجودة التي أبدت إستعدادها للقيام بوظائف الأمانة بموجب هذه الإتفاقية. كما يقوم مؤتمر الأطراف في هذا الإجتماع بتقييم تنفيذ الأمانة المؤقتة للمهام الموكلة إليها، ولا سيما بموجب الفقرة 1 أعلاه، ويقرر الهياكل المناسبة لتلك الوظائف.

المادة 17

تعديل الإتفاقية

- 1 يجوز لأي طرف أن يقترح إدخال تعديلات على هذه الإتفاقية، ويجوز لأي طرف في بروتوكول أن يقترح إجراء تعديلات على ذلك البروتوكول. وتأخذ هذه التعديلات في الحسبان على النحو الواجب جملة أمور منها الإعتبارات العلمية والتقنية ذات الصلة.
- 2 تعتمد التعديلات على هذه الإتفاقية في إجتماع يعقده مؤتمر الأطراف. وتعتمد التعديلات على أي بروتوكول في إجتماع الأطراف في ذلك البروتوكول. وتحيل الأمانة نص أي تعديل مقترح على هذه الإتفاقية أو على أي بروتوكول، عدا ما قد ينص عليه في هذا البروتوكول خلافاً لذلك، إلى الأطراف قبل ستة أشهر على الأقل من الإجتماع المقترح فيه إعتماد التعديل. كما تحيل الأمانة التعديلات المقترحة إلى الموقعين على الإتفاقية للعلم.
- 3 تجتهد الأطراف كل الجهود للتوصل إلى إتفاق بتوافق الآراء حول أي تعديل مقترح على هذه الإتفاقية. وإذا استنفدت كل الجهود الرامية إلى إيجاد توافق في الآراء ولما يتم التوصل إلى إتفاق، يعتمد التعديل، كمحاولة أخيرة، بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأطراف الحاضرة والمصوتة في الإجتماع ويقدمه الوديع إلى جميع الأطراف للتصديق أو الموافقة أو التأكيد الرسمي أو القبول.
- 4 ينطبق الإجراء الوارد في الفقرة 3 أعلاه على التعديلات التي يجري إدخال على أي بروتوكول، إلا إن كانت أغلبية ثلثي الأطراف في ذلك البروتوكول الحاضرة والمصوتة في الإجتماع تكفي لإعتمادها.
- 5 تتودع صكوك التصديق على التعديلات أو الموافقة عليها أو تأكيدها رسمياً أو قبولها لدى الوديع ويبدأ نفاذ التعديلات المعتمدة وفقاً للفقرة 3 أو 4 أعلاه بين الأطراف التي قبلتها في اليوم التسعين من إستلام الوديع للصك الخاص بالتصديق أو الموافقة أو التأكيد الرسمي أو القبول من جانب ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأطراف التي قبلت التعديلات على البروتوكول المعني عدا ما قد ينص عليه خلافاً لذلك في هذا البروتوكول وتسرى التعديلات فيما بعد على أي طرف آخر في اليوم التسعين بعد إيداع ذلك الطرف لصك التصديق على التعديلات أو الموافقة عليها أو تأكيدها رسمياً أو قبولها.

6 - لأغراض هذه المادة، تعني "الأطراف الحاضرة والمصوتة" الأطراف المتعاقدة الحاضرة التي تدلي بأصواتها إيجاباً أو سلباً.

المادة 18

إعتماد الملاحق وتعديلها

- 1 تشكل ملاحق هذه الإتفاقية أو ملاحق أي بروتوكول جزءاً لا يتجزأ من هذه الإتفاقية أو من ذلك البروتوكول، حسب الحالة، وتكون أي إشارة إلى هذه الإتفاقية أو إلى بروتوكولاتها إشارة في نفس الوقت إلى أي ملاحق لها، ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك. وتقتصر هذه الملاحق على المسائل العلمية والتقنية والإدارية.
- 2 ينطبق الإجراء التالي على إقتراح وضع ملاحق إضافية لهذه الإتفاقية أو ملاحق لبروتوكول وعلى اعتمادها وسرياتها، عدا ما قد ينص عليه خلافاً لذلك في أي بروتوكول بالنسبة لملاحقه:
 - (أ) تقترح ملاحق هذه الإتفاقية وبروتوكولاتها وتعتمد وفقاً للإجراء المنصوص عليه في الفقرات 2 و3 و4 من المادة 17.
 - (ب) على أي طرف لا يسعه قبول ملحق إضافي لهذه الإتفاقية أو ملحق لأي بروتوكول يكون طرفاً فيه، إخطار الوديع بذلك، كتابة، خلال ستة أشهر من تاريخ إبلاغ الوديع بالإعتماد. وعلى الوديع أن يبلغ جميع الأطراف دون أبطاء بأي إخطار يتم إستلامه. ويجوز لأي طرف أن يستبدل في أي وقت، موافقة بإعلان سابق بالإعتراض، ومن ثم تصبح الملاحق سارية المفعول على ذلك الطرف.
 - (ج) يصبح الملحق سارياً على جميع الأطراف في هذه الإتفاقية أو في أي بروتوكول معني والتي لم تقدم إخطاراً وفقاً لحكم الفقرة الفرعية (ب) أعلاه عند إنقضاء ستة أشهر من تاريخ تعميم الوديع للبلاغ.
- 3 يخضع الإقتراح الخاص بإدخال تعديلات على ملاحق هذه الإتفاقية وملاحق أي بروتوكول وإعتماد هذه التعديلات وسرياتها لنفس الإجراء المتبع في إقتراح وضع ملاحق لهذه الإتفاقية أو ملاحق لأي بروتوكول وإعتمادها وسرياتها. وتراعى على النحو الواجب في الملاحق والتعديلات عليها، في جملة أمور، الإعتبارات التقنية والعلمية ذات الصلة.

4 إذا أرتبط ملحق إضافي أو تعديل على ملحق بتعديل على هذه الإتفاقية أو على أي بروتوكول، لا يسرى الملحق الإضافي أو الملحق المعدل قبل الوقت الذي يصبح فيه التعديل على الإتفاقية أو البروتوكول ساري المفعول.

المادة 19

التحقق

يجوز لأي طرف لديه سبب يدعو إلى الإعتقاد بأن طرفاً آخرأ يتصرف، أو قد تصرف، على نحو يشكل إنتهاكاً لإلتزاماته بموجب هذه الإتفاقية أن يبلغ الأمانة بذلك، وعليه في هذه الحالة إبلاغ الطرف التي وجهت إليه الإدعاءات، بصورة متزامنة وفورية، وبشكل مباشر أو عن طريق الأمانة. وعلى الأمانة إبلاغ الأطراف بكل المعلومات ذات الصلة.

المادة 20

تسوية المنازعات

1 في حالة وجود نزاع بين الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية أو أي بروتوكول لها أو حول الأمتثال لها، عليها أن تلتزم تسوية النزاع عن طريق التفاوض أو أي وسيلة سلمية أخرى تختارها.

- إذا لم تتمكن الأطراف المعنية من تسوية النزاع القائم بينها بالطرق المذكورة في الفقرة السابقة يعرض النزاع، إذا ما أتفقت على ذلك أطراف النزاع على محكمة العدل الدولية أو للتحكيم بموجب الشروط المحددة في المرفق السادس. بيد أن عدم التوصل إلى إتفاق مشترك على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية أو للتحكيم لا يحل الأطراف من مسؤولية مواصلة السعي إلى تسويته بالوسائل المشار إليها في الفقرة 1.

2 يجوز لأي دولة أو أي منظمة للتكامل السياسي و/أو الإقتصادي أن تعلن، لدى التصديق على هذه الإتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو تأكيدها رسمياً أو الإنضمام إليها، أو في أي وقت لاحق، أنها تقر، بناءً على ذلك وبغير إتفاق خاص، أزاء أي طرف متعاقد يقبل نفس الإلتزام، بما يلي:

(أ) عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، و/أو

(ب) التحكيم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المرفق السادس.

ويبلغ هذا الإعلان كتابة إلى الأمانة التي تقوم بإبلاغه إلى الأطراف.

المادة 21

التوقيع

يفتح باب التوقيع على هذه الإتفاقية للدول، ولناميبيا ممثلة بواسطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، والمنظمات التكامل السياسي و/أو الإقتصادي، في بازل في يوم 23 آذار/ مارس 1989، ولدى الوزارة الإتحادية للشؤون الخارجية لسويسرا في برن من 23 آذار/ مارس 1989، إلى 30 حزيران/ يونيه 1990، ولدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك من 1 تموز/ يوليه 1989 إلى 23 آذار/ مارس 1990.

المادة 22

التصديق أو القبول أو التأكيد الرسمي أو الموافقة

- 1 تخضع هذه الإتفاقية للتصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها من الدول، ومن ناميبيا ممثلة بواسطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، ولتأكيدها رسمياً أو الموافقة عليها من جانب منظمات التكامل السياسي و/أو الإقتصادي. وتودع صكوك التصديق أو القبول أو التأكيد الرسمي أو الموافقة لدى الوديع.
- 2 -تلتزم أي منظمة مشار إليها في الفقرة 1 أعلاه تصبح طرفاً في هذه الإتفاقية دون أن تكون أي دولة من أعضائها طرفاً، بجميع الإلتزامات التي تقتضيها الإتفاقية. وفي حالة هذه المنظمات التي تكون فيها واحدة أو أكثر من دولها الأعضاء طرفاً في الإتفاقية، تقرر المنظمة أو الدولة العضو مسؤولياتها الخاصة بناءً على ذلك لأداء إلتزاماتها بمقتضى الإتفاقية. وفي هذه الحالات، لا يحق للمنظمة وللدول الأعضاء فيها ممارسة الحقوق بمقتضى الإتفاقية في آن واحد معاً.
- 3 -على المنظمات المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه أن تعلن في صكوكها الخاصة بالتأكيد الرسمي أو بالموافقة، مدى إختصاصها بالنسبة للمسائل التي تنظمها الإتفاقية. وعلى هذه المنظمات أن تخطر أيضاً الوديع، الذي يخطر بدوره الأطراف، بأي تعديلات جوهرية في مدى إختصاصها.

المادة 23

الإنضمام

- 1 يفتح باب الإنضمام إلى هذه الإتفاقية للدول، ولناميبيا ممثلة بواسطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، والمنظمات التكامل السياسي و/أو الإقتصادي من اليوم التالي لتاريخ أفعال باب التوقيع عليها. وتودع صكوك الإنضمام لدى الوديع.
- 2 تعلن المنظمات المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه، في صكوك إنضمامها، مدى إختصاصها بالنسبة للمسائل التي تنظمها الإتفاقية. وتخطر هذه المنظمات أيضاً الوديع بأي تعديل جوهري في مدى إختصاصها.
- 3 تنطبق أحكام الفقرة 2 من المادة 22 على منظمات التكامل السياسي و/أو الإقتصادي التي تنضم إلى هذه الإتفاقية.

المادة 24

حق التصويت

- 1 لكل طرف في هذه الإتفاقية صوت واحد بإستثناء ما هو نص عليه في الفقرة 2 أدناه.
- 2 تمارس منظمات التكامل الإقتصادي، في المسائل التي تقع في نطاق إختصاصها طبقاً للفقرة 3 من المادة 22 والفقرة 2 من المادة 23، حقها في التصويت بعدد من الأصوات مساو لعدد الدول الأعضاء فيها الأطراف في الإتفاقية أو البروتوكولات ذات الصلة. ولا تمارس هذه المنظمات حقها في التصويت إذا مارست الدول الأعضاء حقوقها والعكس بالعكس.

المادة 25

بدء النفاذ

- 1 يبدأ نفاذ هذه الإتفاقية في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك العشرين بالتصديق أو القبول أو التأكيد الرسمي أو الموافقة أو الإنضمام.
- 2 يبدأ نفاذ هذه الإتفاقية بالنسبة لكل دولة أو منظمة للتكامل السياسي و/أو الإقتصادي تصدق على هذه الإتفاقية أو تقلبها أو توافق عليها أو تؤكدتها رسمياً أو تنضم إليها بعد إيداع الصك العشرين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو التأكيد الرسمي أو الإنضمام، في اليوم التسعين من تاريخ إيداع هذه الدولة أو منظمة التكامل السياسي و/أو الإقتصادي لصكها الخاص بالتصديق أو القبول أو الموافقة أو التأكيد الرسمي أو الإنضمام.

3 - ولاغراض الفقرتين 1 و 2 أعلاه، لا يعد أي صك تودعه منظمة للتكامل السياسي و/أو الإقتصادي صكاً إضافياً للـصكوك التي أودعتها الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

المادة 26

التحفظات والإعلانات

- 1 - لا يجوز إبداء أي تحفظ أو اعتراض على هذه الإتفاقية.
- 2 - لا تمنع الفقرة 1 من هذه المادة أي دولة أو منظمة للتكامل السياسي و/أو الإقتصادي لدى توقيعها أو تصديقها على هذه الإتفاقية أو قبولها لها أو موافقتها عليها أو تأكيدها الرسمي لها أو إنضمامها إليها، من إصدار إعلانات أو بيانات، أيا كانت صياغتها أو تسميتها، بغية القيام، من بين جملة أمور، بتنسيق قوانينها وأنظمتها مع أحكام هذه الإتفاقية، بشرط ألا تستهدف هذه الإعلانات أو البيانات إستبعاد الآثار القانونية لأحكام هذه الإتفاقية من الإنطباق على تلك الدولة، أو تعديل هذه الآثار.

المادة 27

الإنسحاب

- 1 - يجوز لأي طرف الإنسحاب من هذه الإتفاقية بتقديم إخطار مكتوب إلى الوديع في أي وقت بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذه الإتفاقية على ذلك الطرف.
- 2 - يصبح الإنسحاب نافذاً بعد سنة واحدة من تلقي الوديع لإخطار الإنسحاب، أو في أي تاريخ لاحق قد يحدد في الإخطار.

المادة 28

الوديع

- 1- يكون الأمين العام للأمم المتحدة هو الوديع لهذه الإتفاقية ولأي بروتوكول لها. إن إتفاقية بازل هذه- رغم التعديلات التي أجريت عليها ولم تدخل حيز التنفيذ - تمثل الصك القانوني العالمي الوحيد الذي يتناول نقل النفايات الخطيرة والنفايات الأخرى غير الحدود وإدارتها بشكل سليم بيئياً. وقد أصبحت هذه الإتفاقية في السنوات العشرين التي أعقبت اعتمادها، بمثابة حجر الزاوية في النظام القانوني الدولي المتعلق بهذه المسألة.

ويمكن القول بأن بعض مبادئها الأساسية، من قبيل مبادئ قرب مواقع التخلص من النفايات، والإدارة السليمة بيئياً، والموافقة المسبقة عن علم لاستيراد المواد ذات الخطورة المحتملة، قد ساهمت في تطوير القانون الدولي العربي في المجالات ذات الصلة.

ومنذ ذلك الحين، قامت مجموعات من البلدان في مختلف أنحاء العالم باعتماد عدد من المعاهدات الإقليمية التي تتضمن هذه المبادئ من أجل تكملة النظام العالمي لاتفاقية بازل وتلبية احتياجات إقليمية محددة.

وشهدت السنوات الأخيرة بذل الجهود، بالتعاون مع المنظمات العاملة في المجالات التي تكمل وتعزز نظام اتفاقية بازل، ولاسيما مع منظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مجال الإنقاذ، ومع المنظمة البحرية الدولية في مجال التلوث البحري الناجم عن المواد الخاضعة للنقل عبر الحدود.

اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم بخصوص بعض المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الكيميائية (PIC).

تم اعتماد نص الاتفاقية في عام 1998، ودخلت حيز التنفيذ في 24 شباط 2004، مقرها بجنيف بسويسرا، ويشرف عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO).

وهذه الاتفاقية تتعلق بمنع الإستيراد الغير مرغوب للمواد الكيميائية الخطرة وخاصة في البلدان النامية، حيث تمكن هذه الاتفاقية من الرصد والتحكم في الإتجار بالمواد الكيميائية الخطرة بنشر المعلومات الهامة عن تأثير تلك المواد على الصحة والبيئة، مما يعزز الإستخدام الآمن لها، وبناءً على ذلك فإن تصدير المواد الكيميائية لا يتم إلا بموافقة مسبقة عن علم من البلد المستورد، وذلك بهدف المسؤولية المشتركة بين الدول المصدرة والدول المستوردة.⁽¹⁾

اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (POPS):

تم إعداد هذه الاتفاقية لحماية صحة البشر والبيئة من أضرار الملوثات العضوية الثابتة، والتي هي عبارة عن مركبات كيميائية كربونية، مثل ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCBS)، ومبيدات مثل دي دي تي (DDT)، ومنتجات ثانوية مثل الدايبوكسين والفيوران.

ولهذه الملوثات خصائص عديدة منها، قدرتها الفائقة على البقاء في الوسط الذي تستقر فيه، وقدرتها على الانتقال لمسافات بعيدة جداً عن مصدرها الأصلي، كما أنها تتراكم في أنسجة الكائنات الحية بالإضافة إلى سميتها العالية.

(1) متاح على الموقع الإلكتروني WWW.PIC.INT

أُعدمت الإتفاقية في 23 أيار 2001 في استوكهولم بالسويد، ودخلت حيز التنفيذ في عام 2004.⁽¹⁾

أوجه التعاون (التآزر) بين اتفاقيات بازل وروتريام واستوكهولم:

تمثل حماية الصحة البشرية والبيئة من المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، الغاية المشتركة بين اتفاقية بازل واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

وتتداخل نطاقات تطبيق هذه الإتفاقيات الثلاث تداخلاً جزئياً، من حيث أنها تغطي مراحل مختلفة من دورة حياة بعض المواد الكيميائية، من قبيل الملوثات العضوية الثابتة.

وفي مؤتمر الأطراف التاسع لاتفاقية بازل (المعقود في حزيران 2008)، ومؤتمر الأطراف الرابع لاتفاقية روتردام (المعقود في تشرين الأول 2008)، ومؤتمر الأطراف الرابع لاتفاقية استوكهولم (المعقود في أيار 2009)، أُعدمت ما يسمى بـ (قرارات التآزر)، التي تنص على زيادة التعاون والتنسيق بين الاتفاقيات الثلاث.

وتحدد قرارات التآزر خمسة مجالات لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين اتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات، وهي: المسائل التنظيمية في الميدان، والمسائل التقنية، والمسائل المتعلقة بإدارة المعلومات والتوعية العامة، والمسائل الإدارية، واتخاذ القرارات.

وقد عقد أول الاجتماعات الإستثنائية المترامنة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتريام واستوكهولم في (بالي) في الفترة من 22 إلى 24 شباط 2010، بالتنسيق مع الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس إدارة الأمم المتحدة للبيئة،/المنتدى البيئي الوزاري العالمي من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة تعزيز عملية التآزر/.

وغالباً ما ينظر إلى عملية التآزر هذه، التي تكفل توثيق التعاون على جميع المستويات بين ثلاث معاهدات ذات ولايات متداخلة جزئياً، دون المساس بالإستقلالية القانونية الكاملة لكل منها، بـ إعتبارها تطوراً يفتح آفاقاً جديدة، ويمكن إعتباره أول نتيجة ملموسة للجهود الرامية إلى تشجيع وتعزيز الإدارة البيئية الدولية.

وبالتالي، فإنها من المرجح أن تؤدي دوراً هاماً في العملية الشاملة للإدارة الدولية للشؤون الدولية البيئية على نطاق الأمم المتحدة، وكثيراً ما ينظر إليها باعتبارها نموذجاً محتملاً لمجالات أخرى من التعاون الدولي.

(1) متاح على الموقع الإلكتروني WWW.POPS.INT

ومن الناحية القانونية، يشكل عقد اجتماعات استثنائية متزامنة للهيئات الإدارية العليا لثلاث معاهدات مستقلة، واتخاذ هذه الاجتماعات قرارات متطابقة موضوعية كذلك، خطوة غير مسبقة ومبتكرة.⁽¹⁾

بعض الإتفاقيات الإقليمية والمتعددة الأطراف بشأن حظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود:⁽²⁾

تم في إطار المادة (11) من اتفاقية بازل ، إبرام العديد من الإتفاقيات والترتيبات المتعددة الأطراف والإقليمية ، التي تحظر نقل النفايات النووية والخطرة عبر الحدود ، ولاسيما من الدول المتقدمة إلى الدول الآخذة في النمو (النامية).

ومن أمثلة تلك الإتفاقيات:

• اتفاقية لومي الرابعة لعام 1989:

تم إبرام اتفاقية لومي الرابعة، بشأن التجارة والتنمية، بين الإتحاد الإقتصادي الأوروبي ومجموعة الدول الإفريقية ودول منطقة الكاريبي والمحيط الهادي (ACPEC)، في لومي (توغو) بتاريخ 15-12-1989، كرد فعل لفشل اتفاقية بازل لعام 1989، في فرض حظر كلي أو جزئي على عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، من الدول الغنية المتقدمة إلى الدول الفقيرة النامية، وصدق عليها الإتحاد الأوروبي في 22 آذار 1990، ودخلت حيز النفاذ في الأول من أيلول 1991، ورغم أن إتفاقية لومي الرابعة لعام 1989 معنية بصفة أساسية بمسألة التجارة والتنمية بين أطرافها، إلا أنها بمقتضى أحكام المادة 39 منها، تحظر على الدول الأطراف تصدير واستيراد النفايات الخطرة.

• اتفاقية بامكو لعام 1991:

تم إبرام إتفاقية بامكو لعام 1991، بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا والتحكم في نقلها عبر الحدود وإدارتها في داخل إفريقيا، في 29-1-1991، ودخلت حيز النفاذ في آذار 1996، تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية(الإتحاد الإفريقي حالياً)، نظراً لتزايد العقود المبرمة بين الحكومات الإفريقية والشركات الصناعية الأجنبية بشأن دفن النفايات النووية والصناعية، وفشل اتفاقية بازل لعام 1989، في فرض حظر دولي على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود.

• الإتفاق الإقليمي لأمريكا الوسطى لعام 1992:

أبرم الإتفاق الإقليمي لأمريكا الوسطى بشأن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود في (بنما) بتاريخ 11-12-1992، ودخل حيز النفاذ في 17-11-1995.

(1) متاح على الموقع : www.un.org/law/av/2012.all rights reserved

(2) المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية: جامعة القاهرة، 2007.

ويستثني الإتفاق من نطاق تطبيق أحكامه-شأنه في ذلك شأن اتفاقية بازل-عمليات نقل النفايات المشعة والنفايات الناجمة عن العمليات العادية للسفن.

• **إتفاقية وايجاني لعام 1995:**

تم اعتماد إتفاقية وايجاني بشأن خطر استيراد النفايات الخطرة والنفايات المشعة والتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود وإدارتها داخل منطقة جنوب المحيط الهادي في 16 أيلول 1995، ودخلت حيز النفاذ في 21 تشرين الأول 2001.

وتلتزم الدول الأطراف بحظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وتلتزم الدول الأطراف بحظر إغراق النفايات الخطرة والمشعة في البحر.

• **بروتوكول أزميز لعام 1996:**

تم اعتماد بروتوكول أزميز بشأن منع تلوث البحر الأبيض المتوسط الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود في مدينة أزميز بتركيا في 1-10-1996، ويستهدف بروتوكول أزميز بصفة رئيسية حظر عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، لضمان عدم إخضاع مواطني البلدان النامية إلى مخاطر وأضرار لا يسمح بأن يخضع لها مواطني البلدان المتقدمة.

• **بروتوكول طهران لعام 1998:**

أعتمدت الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME) بروتوكول طهران بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها - التابع لاتفاقية الكويت لعام 1978 بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث - في مدينة طهران بإيران في 17 آذار 1998، أثناء الإجتماع السادس للدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية.

ومما جاء في البروتوكول، تلتزم الدول الأطراف في بروتوكول طهران لعام 1998، بخفض توليد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى إلى الحد الأدنى، مع الأخذ في الإعتبار الجوانب الإجتماعية والتكنولوجية والإقتصادية. ويلتزم كل طرف في البروتوكول، بأن يشترط أن تجري تعبئة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى موضع النقل عبر الحدود، ولصق البطاقات عليها ونقلها على نحو يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية المعترف بها والمقبولة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً- الكتب:

- 1- أبو النداء محمد عزت محمد عارف: نهاية اليهود, دار الأصفهاني, جدة, 1990 .
- 2- أحمد النكلاوي: أساليب حماية البيئة العربية من التلوث, أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض, 1999.
- 3- الإدارة السياسية: الأمن القومي, أهميته والتحديات التي تواجهه, دمشق, 2004 .
- 4- بومهدي بلقاسم: الخيار النووي في الشرق الأوسط, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, أيلول, 2001 .
- 5- بيتر براى: ترسانة "إسرائيل" النووية, مؤسسة الأبحاث العربية, بيروت, 1989.
- 6- تيسير الناشف: الأسلحة النووية في "إسرائيل", المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1990 .
- 7- حافظ محمد: القدرة النووية الإسرائيلية, وزارة الدفاع, كلية الدفاع الوطني, دمشق, 2010 .
- 8- حسن طيفور عكرمة: أسلحة الدمار الشامل - ج1, مركز الدراسات الاستراتيجية, دمشق, 2009.
- 9- حسني إبراهيم الحايك: التكنولوجيا النووية وصناعة القنبلة, الدار العربية للعلوم, بيروت, 1992 .
- 10- حميدي قنص الحميدي: الخيار النووي الإسرائيلي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي, شركة الربيعان للنشر والتوزيع, الكويت, 1998 .
- 11- دوف حنين: أحمر-أخضر (علاقة تكامل), كراسة حول الأزمة البيئية, ترجمة أمجد شبيطة, إصدار المكتب البرلماني للنائب دوف, 2007 .
- 12- رفيق العملة: حسم الصراع في ظل البعد النووي الإسرائيلي, ط 1, دار الفرقان للنشر والتوزيع, عمان, 1999 .
- 13- ريتشارد نيكسون: الفرصة السانحة, القاهرة, دار الهلال, 1992.
- 14- كرياً طاحون: إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف, الهيئة المصرية للكتاب, القاهرة, 2007.
- 15- سعود رعد: الإشعاع النووي - قصة تشيرنوبل ومستقبل البشرية - جروس برس, طرابلس, 1986 .
- 16- سعيد محمد الحفار: بيئة من أجل البقاء, دار الثقافة, الدوحة, 1990.
- 17- سيمور هرش: الخيار ثمشون, دار الهلال, القاهرة, 1991 .
- 18- شاي فليدمان: الخيار النووي الإسرائيلي, دار الجليل, عمان, 1948 .
- 19- عبد الرحمن أبو عرفة: الاستيطان التطبيقي العلمي للصهيونية, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, دار الجليل للنشر, عمان, 1981 .

- 20-عبدالله النعمي: الآثار المترتبة على التلوث الإشعاعي الصادر عن "إسرائيل", وزارة الدفاع, كلية الدفاع الوطني, دمشق, 2005 .
- 21-علي هاشم الجندي: ترسانة "إسرائيل" التدميرية سبل المواجهة والتحديات, ط 1, الجندي للطباعة والنشر, دمشق, 2002 .
- 22-فرانك بارناي: القنبلة الخفية (سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط), المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1991 .
- 23-فؤاد جابر: الأسلحة النووية في الشرق الأوسط, المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية, لندن, 1971.
- 24-ك. سويرهايمان: اساطير وحقائق نووية, دار الشؤون الثقافية, بغداد, 1987 .
- 25-الكتاب المقدس, أشعيا, الإصحاح الستون, (10-11).
- 26-الكتاب المقدس, سفر التكوين, الإصحاح السابع عشر (7-8).
- 27-كمال الخالدي: الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948-1973, الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين, الطبعة الأولى, 1984 .
- 28-مجدي كامل: الأسرار النووية, دار الكتاب العربي, دمشق والقاهرة, 2008 .
- 29-مجموعة باحثين: استراتيجية الردع النووي الإسرائيلي - المضامين والأهداف - الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة, القاهرة, 1992 .
- 30-محمد سامي عبد الحميد, محمد سعيد الدقاق, مصطفى سلامة حسين, القانون الدولي العام, منشأة المعارف, الإسكندرية, 2001 .
- 31-محمد سليمان مفلح: التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي, أعمال الندوة الفكرية, جامعة أسيوط, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت 2001 .
- 32-محمد عبد السلام: القوة النووية الإسرائيلية, مركز البحوث والدراسات السياسية, المجلد الثالث, العدد الثاني, القاهرة, 1995 .
- 33-محمد عبد السلام: حدود القوة, استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية, مركز الدراسات الاستراتيجية في صحيفة الأهرام, ط1, القاهرة, 1996 .
- 34-محمد عطوي: حروب "إسرائيل" المقبلة, ط1, دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت, 2002.
- 35-محمد علي السرحان: اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري, اتحاد الكتاب العرب, دمشق, 2002 .
- 36-محمد نبيل محمد فؤاد: الاستراتيجية النووية الإسرائيلية, دار الهلال, القاهرة, 1997 .
- 37-محمد نبيل محمد فؤاد: الإمكانيات النووية العربية والإسلامية, دار الهلال, القاهرة, 1998 .
- 38-محمود متولي: "إسرائيل" والقنبلة الذرية, كتاب مصر اليوم, القاهرة, 1987 .

- 39-مصطفى كمال طلبة, نجيب صعب: البيئة العربية تحديات المستقبل, المنتدى العربي للبيئة والتنمية, المنامة, 2008 .
- 40-مصطفى محمد بهران: الطاقة النووية نظرة إلى المستقبل, دار الكتب, صنعاء, 2006 .
- 41-مصطفى محمود: التوراة, دار العودة, بيروت, 1972 .
- 42-ممدوح حامد عطية: أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط, ط 1, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1996 .
- 43-ممدوح حامد عطية: البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي, الهيئة العامة للكتاب, القاهرة, 1996 .
- 44-منير الريس: رجال السياسة الأحياء في الكيان الصهيوني, مطبعة النصر, 1986 .
- 45-موسى الزعبي: ما الذي تغير في الحضارة العربية, دار الشادي, لبنان, 1995 .
- 46-نبيل السمان: القنبلة النووية بين طهران وتل أبيب, مركز الأبحاث والتوثيق, دمشق, 2008 .
- 47-هنري كوماجور و ألن نيفيتر - ت - أميل بيدس, تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية, الأهلية للطباعة, بيروت, 1956 .
- 48-هيثم الكيلاني: المذهب العسكري الإسرائيلي, ط 1, منظمة التحرير الفلسطينية, مركز الأبحاث, بيروت, 1965
- 49-هيثم الكيلاني: مفهوم الأمن القومي العربي, مركز الدراسات العربي الأوروبي, 1996 .

ثانياً- المجالات:

- 1 أحسامة الخولي: البيئة وقضايا التنمية والتصنيع, مجلة عالم المعرفة, العدد 285, الكويت, 2002.
- 2 الاستعمار الصهيوني في فلسطين, سلسلة دراسات رقم / 1, منظمة التحرير الفلسطينية, مركز الأبحاث, بيروت, تشرين الثاني 1965.
- 3 جيرالد ستينبرغ: سياسة ضبط التسليح الإسرائيلي, مجلة شؤون الأوسط, بيروت, العدد 41, حزيران/1995.
- 4 خالد محمد السليمان: النفايات النووية, مجلة كلية الملك خالد العسكرية, السعودية, العدد 75, 2003.
- 5 رفعت سيد أحمد: الأمن القومي بعد حرب لبنان, مجلة شؤون عربية, العدد 35, 1984.
- 6 مايكل مندلبوم: مشكلة "إسرائيل" الأمنية, مجلة أوريس الفصلية, واشنطن, صيف 1988.

- 7 مجلة اخبار النقب: الخليل, 2004/7/6.
- 8 مجلة استراتيجيا: القاهرة, العدد 101, 1990.
- 9 مجلة استراتيجيا: القاهرة, العدد 98, نيسان 1990.
- 10 مجلة البيئة والتنمية (السلام الأخضر): من مخاطر المنشآت النووية الإسرائيلية, بيروت, العددان 112-113, 2006.
- 11 مجلة الصنارة: القدس, محمد عواد, 2003/7/4.
- 12 مجلة القوات الجوية: الرياض, العدد 20, 1990.
- 13 مجلة شؤون فلسطينية: القدس, العدد 103, حزيران 1980.
- 14 - محمد أحمد النابلسي: اللوبي اليهودي, مجلة الكفاح العربي, بيروت, 2001/1/19.
- 15 - محمد علي وردم: "ديمونا" الإرهاب النووي الإسرائيلي, مجلة البيئة والتنمية, بيروت, العدد 59, 2002.
- 16 - محمد فوزي: واقع الأمن القومي العربي, مجلة الوحدة, الرباط, العدد 88, 1992.
- 17 - محمود عبد الظاهر: الخيار النووي الإسرائيلي, مجلة المستقبل العربي, العدد 270, 2001.
- 18 - محمود عزمي: الخيار النووي الإسرائيلي ضرورة استراتيجية, مجلة شؤون فلسطينية, العدد 43, آذار 1975.
- 19 - مراد الدسوقي: الغموض بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة الانتشار النووي, مجلة السياسة الدولية, العدد 120, 1990.
- 20 - نبيل السهلي: الاستيطان الصهيوني في فلسطين الإدارة والهدف, مجلة باسم, الهلال الأحمر الفلسطيني, تشرين الثاني 1989, العدد 173.
- 21 - هيثم الكيلاني: السلاح النووي الإسرائيلي, خطر يهدد الجميع, مجلة الفكر العسكري, العدد 2, دمشق, 2005.
- 22 - ياسين سويد: كيف يتحقق الأمن القومي العربي, مجلة الوحدة, الرباط, العدد 88, 1992.

ثالثاً- الصحف:

- 1-أحمد إبراهيم سعيد: تعاضم التهديد النووي, صحيفة الأهرام المصرية,العدد 42382, 2003/10/20
- 2- "إسرائيل" من الداخل: صحيفة المجد الأردنية, 2001/1/8, الحلقة الخامسة, خدمة القدس برس 0
- 3- إيان الأحمر: الإشعاعات النووية الإسرائيلية تهدد المنطقة بكارثة ترعاها واشنطن، صحيفة اللواء، بيروت، 2001/4/5 .
- 4-آمال شحادة: صحيفة الحياة, لندن, 2007/10/17 .
- 5-ديفيد راتنير: صحيفة هآرتس، 2005/5/17 .
- 6-ديفيد هاكوهين: صحيفة يديعوت أحرنوت، , 2003/3/29 .
- 7-زئيف شيف: خطوط شارون الحمراء, صحيفة ها آرتس, 1981/11/22 .
- 8-صحيفة الأخبار المصرية: 2004/7/28 .
- 9-صحيفة الإندبندت البريطانية: 2006 /10/28 .
- 10-صحيفة الحياة: لندن، العدد 10634 , 20 آذار, 1992 ..
- 11-صحيفة الحياة: لندن، العدد 10637 ، 23 آذار، 1992 . .
- 12-صحيفة الزمان: العدد 1855 , 2004/7/7 .
- 13-صحيفة السفير اللبنانية: 2004/7/2 .
- 14-صحيفة الصاندي تايمز: 1986/10/5 .
- 15-صحيفة الصنداي تايمز: عدد 1982/10/12 .
- 16-صحيفة اللواء الأردنية: العدد 1648 , 2005/3/16 .
- 17-صحيفة الوطن: الرياض: 2004/9/15 .
- 18-صحيفة دافارا الإسرائيلية: 1971/10/8 , و صحيفة هعولام هزيه 1971/10/13 . .
- 19-صحيفة فلسطين: 2009/3/13 .
- 20-صحيفة وفا, الخليل: 2003/12/26 .

- 21- صحيفة يديعوت احرنوت: 2004/11/24 صحيفة الحياة , "إسرائيل" توزع اقراصاً ضد الإشعاعات, لندن, حزيران , 2005 .
- 22- صحيفة معاريف: توازن الرعب يقلل من خطورة الحرب , 1975/6/21 .
- 23- عوزي إيبان: صحيفة يديعوت أحرنوت، 2000/7/9 .
- 24- كارول وليام: صحيفة لوس أنجلوس تايمز، 2001/1/5 .
- 25- محمد حسنين هيكل: صحيفة الأهرام المصرية , تشرين الثاني , 1973 ..
- 26- وكالة فرانس برس: 1994/4/20 .
- 27- يوسي ميلمان: مفاعل "ديمونا" (ألم يحن أوان خروجه إلى تقاعد), صحيفة هآرتس, 2005/5/27 .
- رابعاً- الرسائل والمراكز والمعاهد والندوات والقنوات التلفزيونية وغيرها
- 1 أحمد مجدي رمضان: تلوث المياه في البحر الميت, رسالة ماجستير (منشورة), قسم الجغرافية, جامعة القاهرة, 2008 .
 - 2 آدم دانييل روتفيلد: معهد استوكهولم الدولي للسلام, 2001/1/14 .
 - 3 الإذاعة الإسرائيلية: 2005/6/12 .
 - 4 جي بي سي نيوز: 2003
 - 5 تصريح المتحدث باسم الحكومة الأردنية (أسمى خضر) : في معرض ردها على المقالات المنشورة في الصحف الأردنية حول التسرب الإشعاعي, 2004 .
 - 6 تقرير للقناة الثانية الإسرائيلية: تاريخ 2003/7/1 .
 - 7 تقرير وزارة البيئة الإسرائيلية: 72 مكب قديم يهدد المياه الجوفية في جميع أنحاء البلاد, حيفا) مكتب الاتحاد, 2005/5/30 ..
 - 8 صفيان التل: مفاعل "ديمونا", محاضرة في مجمع النقابات المهنية, عمان 2005/9/11 .
 - 9 الشؤون العامة لمحاربة الانتهاكات في المناطق الفلسطينية: تقرير بعنوان: نفايات في المناطق الفلسطينية, 2005/5/18 .
 - 10 - قناة عيون العرب الإخبارية: 2007 .

- 11 - كاترينا كومر بايري (الأمينة التنفيذية لاتفاقية بازل): تقرير برنامج الأمم المتحدة 2012 ,
- 12 - محاضرة للسفير السابق عيسى درويش: العالم العربي وآفاق المستقبل، جامعة الإسكندرية، مصر، 1996 . .
- 13 - مداخلة للنائب عصام مخول: مؤتمر مجموعة العمل البرلمانية العالمية لنزع السلاح النووي، نيوزيلاندا، 2004/12/21 .
- 14 - مركز الإعلام الفلسطيني والمعلومات: 2004/4/30 .
- 15 - المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية: جامعة القاهرة، 2007 .
- 16 - المركز الصحفي الدولي: لقاء خاص مع د.يوسف أبو صفية، وزير سلطة جودة البيئة، غزة، 2002 .
- 17 - مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية: 2004-2-4 .
- 18 - مركز وفا الإعلامي: تصريح عصام مخول، عمان، 2004/7/14 .
- 19 - معهد الأبحاث التطبيقية: تقرير بعنوان: الإنتهاكات البيئية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط , القدس, 2001 .
- 20 - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية: الميزان العسكري (2004-2005)، لندن، تشرين أول 2004 .
- 21 - مقابلة مع الخبير الإسرائيلي النووي مردخاي فعنونو: قناة الجزيرة، برنامج تلفزيون(تحت الضوء) بعنوان: خطر مفاعل "ديمونا" 2004/9/1 .
- 22 - مكتب الاتحاد الصحفي: حيفا، 2005/4/22 .
- 23 - نشرة شؤون فلسطينية: مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد 43، 1976 .
- 24 - وفيوليت جاد إسحق: التنمية البشرية والبيئة: في فلسطين، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس، 1997 .

خامساً- المراجع والكتب الأجنبية:

1 -Fuad jabber: Israel and nuclear weapons present options and future strategies/ London/chatto and windus/ 1971/

2 -D.K .palit and p.k.s: namboodiri islemice pomb/ new delhi/ vikas publishing house/ 1974/ Cervenka zdeenek: rogers barabara the nuclear axis/ secret collaboration between germany and south africa / new york/times/ books/1978

3 - Anthony H.Cordesman; Israeli weapons of mass destruction, center for strategic and international studies 6\2\2008.
aCordesman@email.com

4 -Pranger, robert and tahtinen daler nuclear threat in the middle east. Washington,dc american enterprise institute for public policy research - 1975

5 -Robert e.harkav, spectre of middle eastern aolocoust: the strategic and diplomatic implications of Israeli nuclear weapons program (denver ,col univ of denever graduate school of international studies 1977.

6 -Simha flapan ((Israels Altitud Towards The Npt)) In Stocholm International Peece Research Institute , Nuclear Proliferation Problems, Cambridge , Mass MI T Press – 1974

7-Beaton , Leonard" Why Israel Does Not Need The bomb new middle east – 1969-

8- Wissman steve: krosney Herbert " the islamic bomb " new york . times book – 1981-

9-Farr, W. (1999): The third temples holy of holies: Israeli Nuclear Weapons , USAF Contreproliferation Center, Alabama.

10-Karash, Efhvaim, Between war and peace:Dilemmas of Israeli security (London<England:Frank cass,1996,82)

Roger (The Nuclear Axiss)ZedenkCervenka and Barbara

11-Barnaby ,frank ,the invisible Bomb: the nuclear arms race in the middle East (London :l.B tauris, 1988) ,47

Cohen , op. cit, Israel and the bomb-

12 -Harden,major jmas d.israel nuclear weapons and war in the middle east ,monterery,ca,decemper 1997

13 -Karsh,ephrim,between war and peace: dilemmas of Israel security (London) , England:frank cass ,1996

سادساً- المواقع الإلكترونية:

1- Charnysh, V. (2009); Israel s Nuclear Program. www. Wagingpeac. Org 23.1.2010

2- Negev Nuclear Research, (2005); Weapons of Mass Globalsecurity. Org Destruction. http:// www. /wmd/world/Israel/dimona. Htm. 3.1.2010

- داوود الشراد: مخاطر التصنيع النووي الصهيوني،

3- [http://www.aqsaonline. Info/le...](http://www.aqsaonline.info/le...)14.2.2010 , 2009

-عصام مخول: سياسة "إسرائيل" النووية، محاضرة ألقاها في مقر رابطة الجامعيين وهو النائب

4- <http://gawlan.org> .2003/12/20 ، مجدل شمس، العربي في الكنيست الإسرائيلي،

5- موقع فلسطين برس: بعنوان, البيئة الفلسطينية وما تتعرض له من اعتداءات احتلالية,

2005/2/25

6- حسني الحايك: مفاعل "ديمونا" والتلوث في المنطقة،

7- [http://www. Asharqalarabi . org. uk /markaz](http://www.Asharqalarabi.org.uk/markaz) 2009\12\20 /m abhath

8- [http :\\www.4eco >com](http://www.4eco.com) 2004/10/6 , خاص بأخبار البيئة ,

9 - [www. Alasra. Net](http://www.Alasra.Net) 15\1\2010

10 - [http;\\ Gawlan. org](http://Gawlan.org) 20\12\2003

11- موقع منارة, آلاف الأسر الفلسطينية يتهددها الموت, 2003/12/29

12- تلفزيون بيت لحم 2\6\2004 <http://www.bethlehem.com>

13- WWW. SANDROES. COM \abbs\showthread.php 15\1\2010

14- نادل عبدالهادي: الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة...., تاريخ 2012/7/12

متاح على الموقع

<http://onlinepdfind.com/search.htm/>

15-www.marafea.org,10/3/2010

16- قناة الجزيرة, برنامج ما وراء الخبر

13/10/2009 www.aljazeera.net

17- بحث علمي إسرائيلي: مواد مشعة في المياه الجوفية في النقب والعربة بسبب "ديمونا",

القدس المحتلة, موقع قدس برس, 2004/7/14

18-www.qudsway.com2004/6/11, صحيفة الوطن,

19-www.arabs48.com48 موقع عرب

موقع نداء القدس, 2005/2/10, www.quds20-way.com

صحيفة الوفاق, 2004-21-www.alwifaq.net

22- موقع المنارة, فلسطين, 2003/12/29

23- موقع وفا, الخليل, 2003/12/26

24- الموقع الإلكتروني www.basel.int إتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات

الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

25- الموقع الإلكتروني WWW.PIC.INT إتفاقية روتردام بشأن بعض المواد الكيميائية

26- الموقع الإلكتروني WWW.POPS.INT إتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية

الثابتة (POPS)

27- الموقع www.un.org/law/av/2012.all rights reserved أوجه

التعاون (التأزر) بين اتفاقيات بازل وروتterdam واستوكهولم.